



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع

تحليل وتقدير المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية الجزائرية
باستخدام نظم الإنذار المبكر للفترة (2010-2015)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية وبنوك

تحت إشراف

أ.د/ عبد الباقي رواج

إعداد الباحث

عز الدين بن شرشار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
عبد الباقي رواج	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	مشرفا
احسين عثمانى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أم البواقي	عضوا
الطاهر تواتية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أم البواقي	عضوا
محمد جصاص	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قسنطينة 2	عضوا
عديلة مريميت	أستاذ محاضر (أ)	جامعة قالمة	عضوا

السنة الجامعية: 2018/2019



شكر وتقدير

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم (سورة النمل (الآية 19))

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)﴾

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، سائلين إياه أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزدنا علما، وندعوه عزوجل أن يوفقنا لما يحبه ويرضى في الدنيا والآخرة.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان من صميم الفؤاد إلى الأستاذ الدكتور

المشرف، "روايح عبد الباقي"

الذي تحمل معي مشاق البحث إلى آخر لحظة، وخصص لي الكثير من وقته الثمين، رغم كثرة انشغالاته في إثراء البحث العلمي، حيث عمل على تزويدي بالتوجيهات اللازمة والنصائح القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من مجهودات للاطلاع على هذه الأطروحة وإثرائها بالنقاشات القيمة والمفيدة التي تزيد من قيمة البحث.

وما من سبيل في آخر هذه الكلمة سوى أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، في السر والعلن، ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم (سورة الإسراء (الآية 23، 24))

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24)﴾

صدق الله العظيم

إلى من حملتني وهنا على وهن، وأرضعتني وأنا في المهد، وأطعمتني وأنا فطيم، وصبرت

علي حتى بلغت الحلم، إلى الأم الحنون أغلى ما في الوجود.

إلى الأب الكريم صاحب القلب الرحيم، والذي أحيا أمنا مطمئنا تحت ظلاله.

إلى جدتي الغالية التي لم تبخل علي بشيء منذ طفولتي وأحاطتني بحب ورعاية، فهي نعم

الأم، أطال الله في عمرها وحفظها لنا.

إلى روح جدي الطاهرة أسكنه الله فسيح جنانه وتغمده برحمته الواسعة.

إلى عائلتي الصغيرة، زوجتي التي لم تبخل علي بشيء حتى يثمر عملي بالنجاح، وإلى ابني

الغالي "محمد أمير" حفظه الله ورعاه.

إلى جميع إخوتي وأخواتي، وإلى كل الأهل والأقارب وإلى كل من يعرفني من قريب أو

بعيد، كما أخص بالذكر أبناء أخي "ريماس، محمد، عمار".

إلى زملائي في العمل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، والأساتذة المحترمين في جميع الأطوار وإلى كل محب للعلم مقدر

للعلماء.



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
I	فهرس المحتويات
XI	فهرس الجداول
XIV	فهرس الأشكال
XV	قائمة الملاحق
XVI	قائمة المختصرات
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: البناء المعرفي لإدارة المخاطر المصرفية
3	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية
5	المطلب الثاني: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية
7	المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية لإدارة المخاطر
9	المطلب الرابع: مبادئ إدارة المخاطر
13	المبحث الثاني: النماذج النظرية لإدارة المخاطر المصرفية
15	المطلب الأول: نموذج (KAISAR, 1986)
15	الفرع الأول: مرحلة تحديد و تعريف المخاطر
15	الفرع الثاني: مرحلة تقييم المخاطر
16	الفرع الثالث: مرحلة معالجة المخاطر
18	المطلب الثاني: نموذجي (CLEMANT, 1988& BERLONGHI, 1990)
19	المطلب الثالث: نموذج (HEAD&HORN, 1991)
21	المطلب الرابع: نموذج (MOROONEY, 1995)



23المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية
24المطلب الأول: المخاطر البيئية
24الفرع الأول: المخاطر التشريعية
25الفرع الثاني: المخاطر الاقتصادية
25الفرع الثالث: مخاطر المنافسة
25الفرع الرابع: مخاطر التنظيم
26المطلب الثاني: المخاطر الادارية
26الفرع الأول: مخاطر السمعة
26الفرع الثاني: المخاطر المنظمية
26الفرع الثالث: مخاطر القابلية، الأهلية أو القدرة على السداد
27الفرع الرابع: مخاطر التعويضات
28المطلب الثالث: المخاطر المالية
28الفرع الأول: المخاطر الائتمانية
34الفرع الثاني: مخاطر السيولة
36الفرع الثالث: مخاطر الفائدة
37الفرع الرابع: مخاطر الرافعة
38الفرع الخامس: المخاطر الدولية (مخاطر سعر الصرف)
38المطلب الرابع: مخاطر التسليم والتوزيع
39الفرع الأول: المخاطر التشغيلية
40الفرع الثاني: المخاطر التكنولوجية
41الفرع الثالث: مخاطر المنتج الجديد
41الفرع الرابع: المخاطر الاستراتيجية
42المبحث الرابع : مقاييس المخاطر المصرفية
43المطلب الأول: المخاطر الائتمانية
43الفرع الأول: معدّل الخسارة التاريخية
44الفرع الثاني: الخسائر المستقبلية المتوقعة



44الفرع الثالث: الاستعداد للخسائر
46المطلب الثاني: مخاطر السيولة
46الفرع الأول: الاحتفاظ بموجودات سائلة
47الفرع الثاني: القدرة على اقتراض السيولة
48المطلب الثالث: مخاطر رأس المال
50المطلب الرابع: المخاطر التشغيلية
51الفرع الأول: نسبة المصاريف من غير الفوائد
52الفرع الثاني: نسب الإنتاجية
53المطلب الخامس: المخاطر السوقية
53الفرع الأول: طريقة تحليل الفجوة
55أولاً: الفجوة السالبة
55ثانياً: الفجوة الموجبة
55ثالثاً: الفجوة الصفرية
56الفرع الثاني: طريقة تحليل المدة
58أولاً: فجوة المدة الموجبة
58ثانياً: فجوة المدة السالبة
59ثالثاً: فجوة المدة الصفرية
59الفرع الثالث: نموذج تحليل المحاكاة
60خلاصة الفصل
الفصل الثاني : إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية	
62تمهيد
63المبحث الأول: مقررات لجنة بازل
64المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل I
64الفرع الأول: المضامين الرئيسية لاتفاقية بازل I
64أولاً: المحور الأول، مكونات رأس المال
66ثانياً: المحور الثاني، نظام أوزان المخاطر
69ثالثاً: المحور الثالث، النسب المستهدفة
70رابعاً: المحور الرابع: ترتيبات المرحلة الانتقالية والتنفيذية



70	الفرع الثاني: التّعديلات التّنظيمية لمقررات بازل I
72	المطلب الثاني : مقررات اتفاقية بازل II
75	الفرع الأول: الدّعمامة الأولى؛ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
76	الفرع الثاني: الدّعمامة الثانية؛ المراجعة الرّقابية لكفاية رأس المال
77	الفرع الثالث: الدّعمامة الثالثة؛ انضباط السوق
79	المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل III
79	الفرع الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III
84	الفرع الثاني: محاور اتفاقية بازل III
85	الفرع الثالث: مراحل تنفيذ مقررات بازل III
87	المبحث الثاني: المناهج المقترحة لقياس المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II
88	المطلب الأول: مخاطر الائتمان
88	الفرع الأول: المدخل المعياري
93	الفرع الثاني: مدخل التصنيف الداخلي
94	أولا: تصنيف الفئات المعرضة للمخاطر
95	ثانيا: مكوّنات المخاطر
96	ثالثا: دوال أوزان المخاطر
98	المطلب الثاني : مخاطر السوق
98	الفرع الأول: المدخل المعياري:
99	أولا: مخاطر سعر الفائدة
99	ثانيا: مخاطر الأسهم
100	ثالثا: مخاطر سعر الصّرف
100	رابعا: مخاطر السلع
100	الفرع الثاني: مدخل التّماذج الداخليّة
101	أولا: أسلوب الانحراف المعياري
101	ثانيا: أسلوب المحاكاة التاريخي
101	ثالثا: أسلوب المحاكاة العشوائي
102	المطلب الثالث: مخاطر التشغيل
102	الفرع الأول: مدخل المؤشر الأساسي



103 الفرع الثاني: المدخل المعياري
105 الفرع الثالث: مدخل القياس المتقدم
107 المبحث الثالث: القواعد الاحترازية المطبقة بالنظام المصرفي الجزائري
107 المطلب الأول: رأسمال الأدنى ونسبة توزيع وتغطية المخاطر
107 الفرع الأول: رأس المال الأدنى
108 الفرع الثاني: نسبة توزيع المخاطر
109 الفرع الثالث: نسبة تغطية المخاطر
110 المطلب الثاني: نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي الإلزامي
110 الفرع الأول: نسبة السيولة
110 الفرع الثاني: نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني)
112 المطلب الثالث: مراقبة وضعيات الصرف ومستوى الالتزامات الخارجية
112 الفرع الأول: مراقبة وضعيات الصرف
113 الفرع الثاني: مستوى الالتزامات الخارجية
113 المطلب الرابع: إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية ومساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات..
113 الفرع الأول: إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية
114 الفرع الثاني: مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات
115 المبحث الرابع: تقييم مسايرة القواعد الاحترازية المطبقة بالنظام المصرفي الجزائري لمقررات بازل
115 المطلب الأول: مسايرة المنظومة المصرفية الجزائرية لمقررات بازل I
118 المطلب الثاني: تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير بازل II
119 المطلب الثالث: تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل III
120 المطلب الرابع: تقييم قواعد كفاية رأس المال المطبقة في النظام المصرفي الجزائري
120 الفرع الأول: أوجه الشبه
121 الفرع الثاني: أوجه الاختلاف
122 خلاصة الفصل



الفصل الثالث: دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية

124	تمهيد.....
125	المبحث الأول: الإطار النظري لنظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية.....
125	المطلب الأول: التطور التاريخي لنماذج الإنذار المبكر وتقييم الأداء.....
127	المطلب الثاني: مفهوم نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية.....
128	المطلب الثالث: أهمية نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية.....
129	المطلب الرابع: مناهج التنبؤ المبكر بالأزمات المالية.....
131	الفرع الأول: منهجية المؤشرات القائدة.....
131	الفرع الثاني: منهجية الإشارات.....
134	الفرع الثالث: منهجية نماذج (Probit).....
134	الفرع الرابع: منهجية نماذج Logit (الانحدار اللوجستي).....
136	المبحث الثاني: الأنظمة المستخدمة للتنبؤ المبكر بمؤشرات المخاطر والفسل.....
139	المطلب الأول: النظم المعتمدة على تصنيف المؤسسات المصرفية.....
145	المطلب الثاني: أنظمة الإنذار المبكر المعتمدة على تحليل النسب المالية والمقارنة بالمجموعات المماثلة.....
147	المطلب الثالث: الأنظمة الشاملة لتقييم المخاطر.....
149	المطلب الرابع: النماذج الإحصائية.....
149	الفرع الأول: نماذج تقدير التقييمات.....
151	الفرع الثاني: نماذج التنبؤ بالفسل والبقاء.....
153	المبحث الثالث: الأزمات المصرفية.....
153	المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية.....
154	الفرع الأول: الإعسار المالي (أزمة السيولة).....
154	الفرع الثاني: شح الائتمان.....
154	الفرع الثالث: تدهور رأس مال البنك.....
155	الفرع الرابع: بيع الأصول.....
155	الفرع الخامس: ضرورة تدخل الدولة.....
156	المطلب الثاني: أسباب الأزمات المصرفية.....



157 الفرع الأول: العوامل الاقتصادية الكلية.....
159 الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية الجزئية.....
160 الفرع الثالث: العولمة المالية.....
161 المطلب الثالث: مقارنة الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة والدول النامية والناشئة.....
166 المبحث الرابع: أثر الأزمات المصرفية على الاقتصاد.....
167 المطلب الأول: أثر الأزمات المصرفية على القطاع المصرفي.....
167 الفرع الأول: الأثر على دور الوساطة المالية للقطاع المصرفي.....
167 أولاً: حجم الودائع.....
167 ثانياً: شح الائتمان.....
170 الفرع الثاني: الأثر على مؤشرات أداء المصارف.....
170 أولاً: ربحية المصارف.....
174 ثانياً: نسبة الديون الرديئة.....
176 المطلب الثاني: أثر الأزمات المصرفية على القطاع الحقيقي.....
179 المطلب الثالث: قنوات انتقال الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي.....
180 الفرع الأول: أثر تكلفة التمويل.....
181 الفرع الثاني: أثر الثروة.....
182 الفرع الثالث: أثر حصص الائتمان.....
182 الفرع الرابع: أثر سعر الصرف.....
183 المطلب الرابع: العوامل المحددة لحدة أثر الأزمة المصرفية على القطاع الحقيقي.....
183 الفرع الأول: العوامل المالية.....
183 الفرع الثاني: العوامل غير المالية.....
184 خلاصة الفصل.....
	الفصل الرابع: تقييم الأداء والتنبؤ بمخاطر التعثر للمؤسسات المصرفية الجزائرية باستخدام نظم الانذار المبكر
186 تمهيد.....
187 المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري.....
187 المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات.....
188 الفرع الأول: مرحلة إنشاء البنك المركزي الجزائري (القانون 62-144).....



188	الفرع الثاني: مرحلة تأميم البنوك (1966-1968).....
189	الفرع الثالث: مرحلة الإصلاح المالي (1971).....
190	الفرع الرابع: مرحلة إعادة هيكلة البنوك.....
191	المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية.....
191	الفرع الأول: مضمون القانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك.....
192	أولاً: البنك المركزي.....
192	ثانياً: هيئات الإقراض.....
194	الفرع الثاني: مضمون القانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية البنوك.....
195	أولاً: البنك المركزي.....
195	ثانياً: البنوك التجارية.....
196	الفرع الثالث: مضمون قانون التّقد القرض.....
197	أولاً: الفصل بين الدّائرة التّقديّة والدّائرة الحقيقيّة.....
198	ثانياً: الفصل بين الدّائرة التّقديّة ودائرة ميزانية الدّولة.....
199	ثالثاً: إبعاد الخزينة العامّة عن دائرة الائتمان.....
200	المطلب الثالث: إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون التّقد والقرض.....
201	الفرع الأول: هيكل النظام المصرفي.....
201	أولاً: البنك المركزي.....
201	ثانياً: البنوك.....
202	ثالثاً: المؤسسات الماليّة.....
202	رابعاً: الفروع الأجنبيّة.....
203	خامساً: المؤسسات الماليّة الجديدة بعد قانون (10/90).....
206	الفرع الثاني: هيئات الرّقابة بالنظام المصرفي الجزائري.....
206	أولاً: المحافظ ونوابه.....
206	ثانياً: مجلس التّقد والقرض.....
208	ثالثاً: مركز المخاطر وعوارض الدفع.....
209	رابعاً: لجنة الرّقابة المصرفية.....



211المبحث الثاني: تقييم أداء القطاع المصرفي الجزائري
211المطلب الأول: تقييم أداء المصارف في جذب الودائع
211الفرع الأول: تطور حجم الودائع بالنظام المصرفي الجزائري
213الفرع الثاني: تحليل حركة الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الاجمالي
215المطلب الثاني: تقييم قدرة المصارف على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية...
215الفرع الأول: تطور حجم القروض
217الفرع الثاني: تحليل توزيع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب القطاع
219الفرع الثالث: تحليل أنواع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب المدة
220الفرع الرابع: أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني
222المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الصلابة المالية (الاحترازية) للقطاع المصرفي الجزائري
226المبحث الثالث: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري (BNA) باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)
227المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال
229المطلب الثاني: تحليل جودة الأصول
231المطلب الثالث: تحليل كفاءة وفعالية الإدارة
232المطلب الرابع: تحليل الأرباح
236المطلب الخامس: تحليل السيولة
239المطلب السادس: تحليل الحساسية لمخاطر السوق
243المبحث الرابع: نموذج مقترح للإنذار المبكر بمخاطر التعثر لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري
243المطلب الأول: تقديم (التعريف) بالنموذج
243الفرع الأول: منهجية الدراسة
245الفرع الثاني: عينة الدراسة
246الفرع الثالث: متغيرات الدراسة
247المطلب الثاني: اجراءات بناء نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي
247الفرع الأول: اختيار سنة التحليل
247الفرع الثاني: اختيار المؤشرات المميزة (المكونة للمعادلة التمييزية) من المجموع الكلي للمؤشرات



248	الفرع الثالث: ترتيب المؤشرات المالية المميزة وفقا لقيمة المعامل التمييزي المعياري حسب أفضليتها.....
249	المطلب الثالث: بناء النموذج.....
249	الفرع الأول: تحديد المعاملات التصنيفية للتعرف على وضعية المؤسسات المصرفية
251	الفرع الثاني: المعاملات التمييزية غير المعيارية لقياس درجة التعثر.....
255	خلاصة الفصل.....
257	الخاتمة
267	قائمة المراجع.....
/	الملاحق
/	الملخص.....



فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
17	مصفوفة إدارة المخاطر وفقا لنموذج (KAISAR)	1
20	مصفوفة ادارة المخاطر وفقا لنموذج (HEAD&HORN)	2
22	مصفوفة ادارة المخاطر وفقا لنموذج (MOROONEY)	3
29	تكوين المخصصات و طبيعتها النسبية استنادا إلى أنواع القروض	4
30	نسب التخصيصات وفقا لنوعية القرض	5
45	مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	6
48	مؤشرات قياس مخاطر السيولة	7
50	مؤشرات قياس مخاطر رأس المال	8
52	نسب الإنتاجية لقياس مخاطر التشغيل	9
67	الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل/1	10
69	معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات بازل/1	11
74	الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل/2	12
81	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل/3	13
86	مراحل تنفيذ مقررات بازل/3	14
87	المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدّعمة الأولى من اتفاقية بازل/2	15
91	أوزان المخاطر المتعلقة بحقوق (Claims) على كل من الدّولة، البنوك العامة والخاصة والشركات	16
105	معامل الترجيح (B) لخطوط الأعمال	17
116	رزمة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر عام 1991	18
116	رزمة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس المال البنوك في الجزائر عام 1994	19
132	مصفوفة منهج الاشارات	20
138	المواصفات العامة لأنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في الدّول المتقدمة	21
141	درجات تقييم المخاطر المستخدمة في نظام (CAMELS) للتنبؤ المبكر بالتعثر الائتماني	22



152	الملامح العامة للنماذج الإحصائية المستخدمة في الولايات المتحدة وفرنسا للتنبؤ المبكر بالتعثر	23
162	الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة والنامية والناشئة	24
165	مقارنة الأزمة المالية العالمية (2008/07) بالأزمات المالية السابقة في الدول النامية والناشئة	25
170	أثر الأزمة الآسيوية على مؤشرات أداء المصارف في بعض الدول	26
171	أثر الأزمة المالية العالمية على مؤشرات أداء المصارف في الدول المتقدمة	27
172	أثر الأزمة الآسيوية على مؤشرات الربحية في دول الأزمة	28
173	أثر الأزمة المالية العالمية على مؤشرات الربحية في الدول المتقدمة	29
174	أثر الأزمة المالية العالمية على نسبة رأس المال إلى الأصول	30
175	نسبة القروض الرديئة إلى إجمالي القروض خلال الأزمات المصرفية	31
177	أثر الأزمات المالية على النشاط الاقتصادي	32
179	قنوات انتقال الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي	33
180	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أثناء أزمة الديون في الثمانينات	34
212	تطور حجم الودائع بالنظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2015)	35
214	حركة الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2015)	36
216	تطور حجم القروض للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2015)	37
217	توزيع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب القطاع للفترة (2010-2015)	38
219	أنواع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب المدة للفترة (2010-2015)	39
221	تطور مؤشرات تناسب الائتمان مع النشاط الاقتصادي للفترة (2010-2015)	40
223	مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2010-2015)	41
226	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف	42
227	التصنيف المعياري لكفاية رأس المال	43
228	تصنيف كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة (2010-2015)	44
230	التصنيف المعياري لجودة الأصول	45
230	تصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) للفترة (2010-2015)	46
233	التصنيف المعياري لربحية البنك	47



233	تصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2010-2015)	48
234	تصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد معدل العائد على الأصول للفترة (2010-2015)	49
237	التصنيف المعياري لسيولة البنك	50
237	تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد نسبة القروض إلى اجمالي الودائع للفترة (2010-2015)	51
238	تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد نسبة القروض إلى اجمالي الأصول للفترة (2010-2015)	52
240	تحليل حساسية البنك الوطني الجزائري (BNA) لمخاطر سعر الفائدة للفترة (2010-2015)	53
242	التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري (BNA)	54
246	عينة للمؤسسات المصرفية الجزائرية المتعثرة وغير المتعثرة للفترة (2010-2012)	55
247	المؤشرات الأولية المستخدمة في التحليل لبناء النموذج	56
248	اختيار المؤشرات المالية المميزة (المكونة للمعادلة التمييزية)	57
249	المعاملات التمييزية المعيارية	58
250	المعاملات التصنيفية للمؤشرات المالية المكونة للنموذج	59
251	المعاملات التمييزية غير المعيارية للمؤشرات المالية المكونة للنموذج	60
253	العلامة التمييزية، ومقارنة حالة التصنيف الفعلي بحالة التصنيف حسب النموذج المقترح	61
254	عدد التصنيفات لكل مجموعة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري في عينة التحليل	62



فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
6	المنظور الاستراتيجي لإدارة المخاطر في المصارف	1
73	معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 2/	2
78	أهم اصلاحات مقررات بازل 2/	3
82	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل 3/	4
84	أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل 2/.	5
86	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3/	6
94	آلية تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي	7
126	التطور التاريخي لنماذج الإنذار المبكر وتقييم الأداء	8
128	مراحل إدارة الأزمات	9
156	أسباب الأزمات المصرفية	10
168	معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك (%) وسعر الفائدة الحقيقي (r) أثناء الأزمة الأسيوية	11
169	معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك (%) وسعر الفائدة الحقيقي (r) أثناء الأزمة المالية العالمية	12
205	هيكل النظام المصرفي الجزائري	13



قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
1	المتغيرات الاقتصادية الكلية أثناء أزمة جنوب شرق آسيا للفترة (1995-2000)
2	المتغيرات الاقتصادية الكلية أثناء الأزمة المالية العالمية للفترة (2005-2010)
3	القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة (2010-2015)
4	مؤشرات الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2010-2012)
5	نتائج التحليل الاحصائي باعتماد برنامج SPSS حول النموذج المقترح للإنذار المبكر بمخاطر التعثر لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري



قائمة المختصرات

المختصر	باللغة العربية	باللغة الإنجليزية
VAR	القيمة المقدرة للمخاطر	Value at Risk
RSA	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	Rate Sensitive Assets
RSL	المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	Rate Sensitive Liabilities
LCR	نسبة تغطية السيولة	Liquidity Coverage Ratio
NSFR	نسبة صافي التمويل المستقر	Net Stable Funding Ratio
LR	الرافعة المالية	Leverage Ratio
SA	المدخل المعياري	The Standardised Approach
IRB	مدخل التصنيف الداخلي	Internal Rating Based Approach
FIRB	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	Foundation Internal Rating Based Approach
AIRB	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم	Advanced Internal Rating Based Approach
BIA	مدخل المؤشر القاعدي (الأساسي)	Basic Indicator Approach
AMA	مدخل القياس المتقدم	Advanced Measurement Approach
PD	احتمال التعثر عن السداد	Propability of Default
LGD	الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد	Loss Given Default
EAD	المعرض عند التعثر	Exposure At Default
M	الاستحقاق الفعلي	Actual Maturity
MRCC	رأس المال المقابل لمخاطر السوق	Market Risk Capital Charge
GBA	بنك الخليج الجزائر	Gulf Bank Algérie
TBA	ترست بنك الجزائر	Trust Bank of Algeria
SGB	سوسيتي جنرال بنك	Société Générale Bank
CA	كفاية رأس المال	Capital Adequacy
WCR	نسبة الأصول المرجحة	Weighted Classification Ration



Total Classification Ration	نسبة اجمالي التصنيف	TCR
Return On Assets	العائد على الأصول	ROA
Return On Equity	العائد على حقوق الملكية	ROE
Equity Multiplier	مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية)	EM
Profit Margin	هامش الربح	PM
باللغة الفرنسية	باللغة العربية	المختصر
Actifs d'Utilitaire	منفعة الأصول	AU
Le Produit Intérieur Brut	الناتج المحلي الاجمالي	PIB
Banque National D'Algérie	البنك الوطني الجزائري	BNA
Crédit Populaire D'Algérie	القرض الشعبي الجزائري	CPA
Banque De Développement Local	بنك التنمية المحلية	BDL
Banque Extérieure D'Algérie	بنك الجزائر الخارجي	BEA
Al Baraka Banque D'Algérie	بنك البركة الجزائري	BBA

المقدمة



مقدمة

يشكل النظام المالي العصب الأساسي، الذي ينظم دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الاقتصادات، وهو أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي وهذا من خلال ما يساهم به في عملية تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، ويشجع النشاط الاستثماري من خلال ما يقدمه من تسهيلات وضمانات له.

وعلى هذا فإن تطور وتعقد الخدمات المالية و المصرفية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا وتوسع المؤسسات المالية في ممارسة أنشطتها على المستوى الدولي، أدى إلى زيادة وتعدد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية، ونتيجة لأن سلامة الاقتصاد الوطني و فعالية السياسة النقدية لأي بلد تعتمد على مدى سلامة النظام المالي و على وجه التحديد سلامة المصارف، من هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المالية التي تهدف في الحقيقة إلى حماية حقوق المودعين وكذلك حماية المستهلكين، بالإضافة إلى المحافظة على إستقرار النظام المالي و على درجة تنافسيته، و نتيجة لهذا التطور الذي أصبح على درجة كبيرة من التعقيد، فإنه يستلزم على المؤسسات المصرفية التغيير في أساليب الادارة حتى تجعلها في مأمن من الأزمات المالية بقدر الإمكان .

لأن الإدارة السليمة للمخاطر المالية تستلزم أن تكون الادارات العليا ومجالس الإدارات للمؤسسات المالية عامة والمؤسسات المصرفية على وجه الخصوص، مهتمة ومدركة تماما لأهمية إدارة المخاطر المالية، و وضع الاستراتيجيات و السياسة الخاصة بها، و الاعتماد على الأسلوب العلمي في قياس وتقدير المخاطر و الكفاءة و الخبرة في إدارة تلك المخاطر، وكل هذا يتوقف على قوة النظام المحاسبي المالي و الشفافية الكاملة في الافصاح عن البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات المصرفية.

ونتيجة لزيادة أهمية البيانات المالية، نشأت وتطورت الحاجة إلى المؤشرات المالية لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في تقدير المخاطر المالية واتخاذ القرارات السليمة، لأنه بالاستعانة بهذه المؤشرات يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة المصرفية وتقدير المخاطر المالية خلال فترة معينة، وذلك باجراء مقارنات بين المؤشرات المالية لمؤسسة مصرفية معينة أو مؤسسات مصرفية مماثلة أو مقارنات في فترات زمنية متعاقبة.

أما من جانب آخر فإن من فوائد تحليل المؤشرات المالية هو استخدامها للتنبؤ بالتعثر (أو الفشل) من خلال بناء نماذج للإنذار المبكر بالأزمات المالية والمصرفية من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل التعثر (أو الفشل)، كما يمكن مراقبة اتجاهات وسلوك بعض المؤشرات المالية



لمجموعة من المؤسسات المصرفية قبل فشلها ومعرفة خصائص المؤشرات المالية للمؤسسة المصرفية المتعثرة (أو الفاشلة)، مما يجعلها مفيدة في التمييز بين مؤشرات المؤسسات المصرفية الناجحة والمؤسسات المصرفية المتعثرة (أو الفاشلة)، وبالتالي يمكن استخدامها في بناء نماذج للاستقرار المالي ومؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المالية والمصرفية، والتي تركز على اختبار قدرة استيعاب النظام المالي والمصرفي على تحمل الضغوط في حال تعرضه لصدمات مالية ومساعدة واضعي السياسات في اتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب تكرار حدوثها والحد من آثارها السلبية حال وقوعها .

اشكالية الدراسة

باعتبار أن تحليل وتقدير المخاطر المالية في المؤسسة المصرفية يرتكز أساساً على التحليل التقليدي الذي لا يزال يعتمد على الأساليب التقليدية في تحليل المؤشرات المالية، والتي تقوم أساساً على تحليل المؤشرات المالية كل على انفراد، وهو ما يعكس التناقض في نتائج مؤشرين ماليين لنفس المصرف حول الوضعية المالية، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من المفيد لأغراض هذا التحليل التمييز بين هذه المؤشرات حول أفضليتها في تقييم قوة أو ضعف المؤسسة المصرفية محل التقييم وتقدير مخاطرها، وأيضاً استخدامها مجتمعة في شكل نموذج يعطي نتائج دقيقة في التنبؤ بالمخاطر المالية كمؤشرات رائدة للإنذار المبكر، وعليه يمكن صياغة اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى قدرة نماذج الإنذار المبكر بالأزمات المالية والمصرفية على التنبؤ بالمخاطر المالية للمؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري والتميز بين المصارف المتعثرة (أو الفاشلة) وغير المتعثرة ؟

كما تبرز اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مختلف المناهج أو المقاييس الدولية التي يعتمد عليها في تصنيف وقياس المخاطر المالية، وهل هناك تقدير مالي دوري تلتزم به المؤسسات المصرفية؟
- ما مدى مساهمة المعايير (القواعد الاحترازية) المطبقة بالنظام المصرفي الجزائري، للمعايير الاحترازية العالمية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية؟
- ماهي أهم المؤشرات التي تستخدم في تفسير الأزمة المصرفية، وما مختلف قنوات انتقال هذه الأزمات إلى القطاع الحقيقي؟



- ما مدى أهمية نماذج الاستقرار المالي والمؤشرات الرائدة في اختبار قدرة استيعاب النظام المالي والمصرفي الجزائري على تحمل الضغوط في حال تعرضه لصدمات مالية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة، سنحاول اختبار جملة من الفرضيات صيغة على النحو التالي:

➤ يساير النظام المصرفي الجزائري المعايير الاحترازية العالمية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة

المصرفية، من حيث تطوير أساليب قياس وإدارة المخاطر المصرفية.

➤ تؤثر الأزمة المصرفية سلبا على النشاط الاقتصادي بدرجة أقوى من تأثير أزمات العملة

سواء في الدول النامية أو الدول الصناعية.

➤ يميز نموذج الانذار المبكر المقترح بين المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي

الجزائري المتعثرة وغير المتعثرة على الأكثر قبل سنتين من التعثر.

ولاختبار المؤشرات الرائدة للإنذار المبكر و تقييم قدرة النموذج في التنبؤ بالمخاطر

المالية والتميز بين المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري المتعثرة

(الفاشلة) وغير المتعثرة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر التعثر (أو الفشل).

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومؤشر التعثر (أو الفشل).

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) (EM) ومؤشر التعثر (أو الفشل).

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال (CA) ومؤشر التعثر (أو الفشل).

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل منفعة الأصول (AU) ومؤشر التعثر (أو الفشل).

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل هامش الربح (PM) ومؤشر التعثر (أو الفشل).



أهداف الدراسة

تصوب هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- + تعميق مفهوم ادارة المخاطر المالية من خلال تعزيز أساليب ومؤشرات القياس اللازمة لتحليل وتقدير المخاطر المالية وسياسات ادارتها، بهدف مساعدة المؤسسة المصرفية على اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها المالية الرشيدة ضمانا لدرء التعثرات المالية.
- + التعرف على مضمون مقررات لجنة بازل والمعايير الجديدة التي أدخلتها لحساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب والرقابة والاشراف الفعال على المصارف، وتحديد العقوبات الرئيسية التي يواجهها القطاع المصرفي في استيفاء هذه المعايير، لما تمنحه من مزايا على الجهاز المصرفي في مجال تقدير المخاطر ومواجهتها، بالإضافة إلى تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية والبيئة التي تعمل فيها قصد تحديد نقاط الضعف والقوة، ومن ثم تكييفها مع معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية.
- + تحليل الأساليب والمناهج المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمات المالية، والسياسات الاقتصادية التي من شأنها حماية ووقاية أسواق رأس المال من الأزمات المالية، وبالتالي تحليل مدى فعالية أساليب ومناهج التنبؤ المبكر بالأزمات المالية لمحاولة اقتراح نظم للإنذار المبكر لها.
- + تطوير أنظمة إنذار مبكر بالتعثرات المالية عن طريق تطوير برامج حاسوبية تزود إدارات المصارف والجهات المعنية بكشوفات دورية تتضمن أهم المؤشرات المالية المستخلصة من البيانات المالية الدورية للمصرف.
- + تحقيق أهداف الافصاح المحاسبي الواضح الذي يعكس أهمية أسس وقواعد القياس المتبعة في عملية تقدير المخاطر المالية، وبالتالي تفعيل دور الرقابة المصرفية وقواعد الحوكمة المالية القادرة على ضبط عمل المصارف سواء في الداخل أو الخارج.
- + محاولة تقديم نموذج مقترح للإنذار المبكر واستخدامه في التنبؤ بالمخاطر المالية لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري والتميز بين المصارف المتعثرة (الفاشلة) وغير المتعثرة، بهدف الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي الجزائري وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية الجزائرية.



أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضع دراستنا هذه أساسا في النقاط التالية:

- سلامة النظام المالي وجعله في مأمن من الأزمات المالية التي كان سببها هو تزايد المخاطر المصرفية من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، له دور كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي.
- ترشيد قرارات مختلف المتعاملين في مجال الاستثمار بحماية المستثمرين وتعزيز استقرار أسواق رأس المال في وجه الاستثمار المضارب قصير الأجل، من خلال حث المستثمرين على استخدام نماذج التنبؤ لمعرفة ماسيؤول إليه الوضع المالي للمصارف المراد الاستثمار في أسهمها، كما يمكن أيضا للمصارف استخدامها بغرض تسهيل قرارات منح الائتمان للعملاء.
- الدور الكبير الذي تلعبه نماذج الانذار المبكر في مجال المراجعة والتدقيق، لأنه يساعد المراجع على اتخاذ قرارا ما إذا كانت المؤسسة المالية عامة والمصرفية خاصة التي يقوم بمراجعتها وتدقيق حساباتها ستضل مستمرة في دنيا المال والأعمال أم لا.
- تكمن أهمية نظم الانذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة في بناء نماذج للاستقرار المالي يمكن الاعتماد عليها في رصد مدى امكانية تعرض أسواق رأس المال عامة والعربية خاصة لأزمات انهيار، قبل أن تكون تداعياتها خطيرة على الاقتصاديات بصفة عامة، ومن ثم اتخاذ التدابير الملائمة لتحسينها.

منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل مختلف المناهج والأساليب المقترحة لقياس المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل، وتحليل مختلف مناهج ونظم الانذار المبكر بالأزمات المالية، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن من خلال مقارنة الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة بالأزمات المصرفية في الدول النامية والناشئة، ومقارنة ما بين الأزمة المالية العالمية (2008) والأزمات المالية السابقة في الدول النامية والناشئة.

وبغرض تقديم نموذج مقترح للتنبؤ بالمخاطر المالية للمؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، والتمييز ما بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة، تم استخدام الأسلوب الاحصائي معتمدين في ذلك على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، باعتماد البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل البيانات والتعرف على أهم المؤشرات المالية التي تعطي أفضل الدلالات



اللازمة للإنذار المبكر، والتي تم الحصول عليها من القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري والتقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.

حدود الدراسة

شملت دراستنا هذه تقييم مدى قدرة نظم الإنذار المبكر على التنبؤ بالمخاطر المالية والرقابة على المؤسسات المصرفية، والممثلة بعينة من المصارف العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري والمكونة من تسعة (09) مصارف منها أربعة (04) مصارف عامة وخمسة (05) مصارف خاصة كما تم استبعاد المصارف الأخرى لعدم إفصاحها عن القوائم المالية بصفة مستمرة مع عدم توافر البيانات المالية المرتبطة بفترة الدراسة، كما شملت أيضا بصفة خاصة تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) للرقابة على البنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة (2010-2015).

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتأكيد صحة الفرضيات من عدمها، ارتأينا إلى تقسيم موضوع دراستنا بمضمونها إلى مقدمة وأربعة فصول ثم خاتمة، حيث قسم كل فصل بدوره إلى أربعة مباحث رئيسية على النحو التالي:

تناولنا في الفصل الأول والموسوم بالإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية، البناء المعرفي لإدارة المخاطر المصرفية من حيث المفهوم والأهداف الاستراتيجية، ثم الإشارة لأهم النماذج النظرية لإدارة المخاطر المصرفية، لتتطرق بعدها لأنواع أو تصنيفات هذه المخاطر ومؤشرات قياسها.

وفي الفصل الثاني استعرضنا من خلاله إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث تطرقنا فيه لمقررات لجنة بازل، و المناهج أو الأساليب المقترحة لقياس المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II، ثم بعدها حاولنا تقديم للقواعد الاحترازية المطبقة بالنظام المصرفي الجزائري، وتقييم مدى مساهمتها للمعايير الاحترازية العالمية الصادرة عن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أما عن الفصل الثالث والمعنون ب: دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المصرفية حاولنا من خلاله التركيز أولا على الإطار النظري لنظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية من حيث المفهوم، الأهمية ومناهج التنبؤ المبكر بالأزمات المالية، ثم بعدها تحليل لمختلف الأنظمة المستخدمة للتنبؤ المبكر بمؤشرات المخاطر والفشل، لتتناول بعدها الأزمات المصرفية ومقارنتها في



الدول المتقدمة والدول النامية والناشئة ، ثم تحليل أثر هذه الأزمات على الاقتصاد وقنوات انتقالها إلى القطاع الحقيقي.

وفي الأخير حاولنا من خلال الفصل الرابع تقييم الأداء والتنبؤ بمخاطر التعثر للمؤسسات المصرفية الجزائرية باستخدام نظم الانذار المبكر، بالتطرق أولاً لتطور النظام المصرفي الجزائري، ثم تقييم أداء القطاع المصرفي الجزائري من حيث تقييم أداء المصارف في جذب الودائع، تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية و مؤشرات الصلابة المالية (الاحترازية)، ليتم بعدها تقييم أداء البنك الوطني الجزائري (BNA) باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأحد أنظمة الانذار المبكر الشهيرة، لتتم الدراسة في الأخير بمحاولة تقديم نموذج مقترح للتنبؤ بالمخاطر المالية لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، والتميز بين المصارف المتعثرة (أو الفاشلة) والمصارف غير المتعثرة.

الدراسات السابقة

استندنا في موضوع دراستنا هذه للبحث في الاشكالية المطروحة إلى مجموعة من الدراسات أهمها:
1- دراسة (سعيد جمعة ابراهيم عقل، 2005) بعنوان: استراتيجيات ادارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في ادارة الموجودات والمطلوبات، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية استخدام العقود المستقبلية (Futures) في التحوط من مخاطر أسعار الفائدة، وخلصت إلى أنه على إدارات البنوك اعتبار المشتقات المالية كأدوات للتحوط عندما تحاول تخفيف أثر تغير أسعار الفائدة على صافي الفوائد، وذلك بسبب فاعلية وسرعة، وكفاءة هذه الأدوات في خفض مخاطر أسعار الفائدة في الميزانية، بدون إعادة هيكلة القروض والودائع .

وأوصت الدراسة بأن نجاح استخدام المشتقات كأدوات للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة، يتطلب من إدارات البنوك اتباع سياسة محددة في إدارة المخاطر، تطوير الرقابة وفهم كامل لطبيعة المشتقات المالية، مع مراعاة بعض القضايا الهامة ذات العلاقة المرتبطة باستخدام هذه الأدوات مثل المخاطر الائتمانية عند استخدام مبادلات الفائدة والخيارات، والقضايا القانونية والرقابية والمحاسبية.



2- دراسة (محمد عمر داود، 2010)، بعنوان: تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

هدفت هذه الدراسة لبناء وتقديم نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر الائتماني على مستوى الفردي للتسهيلات الائتمانية التي تتضمنها المحافظ الائتمانية التي تديرها المؤسسات المصرفية وبما يمكنها من كشف مؤشرات هذا التعثر بصفة مبكرة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن هناك اتجاهًا تنازليًا لنسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل مؤسسات الجهاز المصرفي، إلا أن هذا التناقص قد لا يعود في معظمه إلى الانخفاض الحقيقي في حجم الديون غير العاملة، وإنما إلى الارتفاع أيضًا في حجم التسهيلات الائتمانية، وإلى ما انتهجته المؤسسات المصرفية خلال السنوات الأخيرة من إخلاء الميزانيات العمومية من الديون غير العاملة، وذلك بإدراجها خارج ميزانياتها.

كما خلصت الدراسة إلى تمييز النموذج المقترح ما بين المتغيرات النوعية ذات العلاقة بالسلوك الائتماني والمالي والإداري للجهة المقترضة، والمتغيرات المالية الكمية التي تعكسها البيانات المالية للجهات المقترضة من جهة أخرى.

كما أظهرت الدراسة أن المتغيرات النوعية والمالية ذات العلاقة بالسيولة والعسر المالي وتلك المتعلقة بمستويات الرفع المالي، تعتبر من المتغيرات ذات الحساسية والعلاقة الوثيقة التي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بالتغيرات التي قد تطرأ على السلوك الائتماني للمقترض.

3- دراسة (رنا ناصر، 2011)، بعنوان: المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الأردنية وتأثيرها على المخاطر الكلية وفقا لمتطلبات لجنة بازل II ، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، الأردن.

جاءت هذه الدراسة لتركز على أنواع المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2004-2009)، وتظهر قدرتها في التأثير على المخاطر الكلية من حيث التقلبات في العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) والأثر المفترض لتطبيق مقررات بازل 2 في تخفيض هذه المخاطر.



وأظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر التشغيل ومخاطر السوق يأتیان في المرتبتين الأولى والثانية من حيث التأثير على المخاطر المصرفية الكلية، حيث كان تأثير مخاطر السوق ومخاطر التشغيل على المخاطر الكلية وذلك على مستوى البنوك ككل من حيث العائد على الأصول (ROA) وفي مقابل ذلك كان تأثير مخاطر التشغيل واضحا على مستوى البنوك الكبيرة والبنوك المتوسطة أما من حيث العائد على حقوق الملكية (ROE) فكان تأثير مخاطر السوق على مستوى البنوك الكبيرة والبنوك المتوسطة، ومخاطر الائتمان فكان تأثيرها فقط على مستوى البنوك الكبيرة، بينما كان تأثير مخاطر التشغيل على البنوك الصغيرة فقط.

كما بينت الدراسة أن هناك تزايد في شدة المخاطر التي تتعرض لها البنوك وذلك بسبب تذبذب أسعار الفائدة في الأسواق المالية، والخسائر المالية الناتجة عن انخفاض قيم أصول البنك التوسع في الاقراض دون دراسة فنية كافية وتزايد عدد حالات الاحتيال والغش والخداع من العاملين في البنك والعملاء.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية والأردنية بتحسين مستوى إدارة المخاطر لديها من خلال إلزامها بتطبيق متطلبات لجنة بازل2، لتحسين أداء البنوك وتعظيم النتائج المالية ومن ثم تعظيم القيمة السوقية وتجنب وقوع الأزمات المالية، مع التأكيد على ضرورة وجود تقييم دوري ومنظم لإجراءات وسياسات وحدود المخاطر وفقا لاستراتيجية البنك وتطورات السوق.

4- دراسة (علي شاهين وجهاد مطر، 2011)، بعنوان: نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مجلد (25)، العدد(4) ، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية ، وبالتالي التعرف على أوضاع تلك المؤسسات في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وقد تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات كأحد أساليب نظم الانذار المبكر، للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج، مما يمكن من التمييز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة منها قبل وقوع التعثر بسنتين، حيث تم احتساب المؤشرات المالية لعينة من ثمانية مصارف نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر، وذلك للفترة ما بين (1997-2007) ، وتم التوصل إلى النموذج التالي: $Z = -2,347 + 326,94A_1 + 37,81A_2 - 14,905A_3 - 7,261A_4$



أي أن: العلامة التمييزية = $-2,347 + 326,94$ (هامش الفائدة) + $37,81$ (العائد على حقوق الملكية) - $14,905$ (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) - $7,261$ (إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول).

وقد جرى اختبار النموذج وتبين أنه قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة منها وغير المتعثرة بدقة تعادل (75% ، 75% ، $62,5\%$) في السنة الأولى والثالثة والرابعة قبل حدوث التعثر على التوالي.

5- دراسة (سليمان ناصر، 2014)، بعنوان: المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (14)، جامعة سطيف-1 الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة المنظومة المصرفية الجزائرية للمعايير الاحترازية العالمية، واستخلصت إلى أن البنوك الجزائرية مازالت تطبق معايير لجنة بازل 1 فهي بعيدة كل البعد عن ما هو مطبق في بنوك الدول القوية من معايير ومقررات بازل 2 و3، لذا لا بد من فتح القطاع المصرفي و المالي على القطاع الخاص و الأجنبي من أجل زيادة المنافسة وتحديث الخدمات المقدمة من أجل القدرة على تطبيق القواعد الاحترازية الجديدة.

كما توصلت الدراسة إلى مساهمة التنظيمات الاحترازية الجزائرية للمعايير المطبقة في تقسيم المخاطر، إلى جانب مساهمة تلك التنظيمات معايير بازل 1 بجميع تفاصيلها، مع عدم مساهمة تعديلات بازل 1، فيما يخص إدراج مخاطر السوق ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، إلى جانب ذلك لم تتم المساهمة أيضا لاتفاقية بازل 2، فيما يخص إدراج مخاطر التشغيل ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال إلى بداية سنة 2014، وفي المقابل لم تتم مساهمة واضحة من التنظيمات الاحترازية الجزائرية لاتفاقية بازل 3.

6- Iwan (2005): "Bankruptcy Prediction Model With Zeta Optimal Cut-Off Core to Correct TypeI Errors", GADJAH MADA Inter National Journal of Business, Vol (7), N°(1).

هدفت هذه الدراسة لإيضاح كيفية استخدام النسب المالية المشتقة من القوائم المالية على إعطاء إنذار مبكر لخطر الإفلاس، والتمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة، مع البحث في ما مدى إمكانية استخدام هذه النسب فيما بعد لبناء نموذج قادر على التنبؤ بالإفلاس للشركات قبل سنة واحدة على الأقل، ليقوم بعدها بالعديد من الاختبارات يحسب فيها عدد المرات التي يكون فيها الخطأ من النوع الأول أكثر كلفة من النوع الثاني من الأخطاء، وهي عبارة



عن التكاليف الناتجة عن خطأ في تصنيف الشركات بين الفاشلة والناحة، وتوصل الباحث إلى أن الخطأ من النوع الأول أكثر كلفة بـ 59.83 مرة من تكاليف النوع الثاني من الخطأ، وتوصل إلى أن مجموع النسب القادرة على التنبؤ بإفلاس الشركة هي 22 نسبة مالية.

يتبين من الدراسات السابقة أنها شملت العديد من القطاعات الاقتصادية والتي أجريت على مستوى أماكن مختلفة من دول العالم، ويلاحظ أن هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها حول النتائج التي تم التوصل إليها كنتيجة طبيعية لاختلاف الأزمنة والأمكنة التي تمت فيها، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة المشاريع والقطاعات المختلفة التي أجريت عليها.

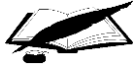
وتأتي هذه الدراسة لتتناول جوانب أخرى تتعلق بتطوير نموذج قياسي يهدف إلى التمييز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، والتنبؤ بهذا التعثر قبل فترة من حدوثه بحيث يعمل كأداة للإنذار المبكر حول الخطر الذي يحيق بالمؤسسات المصرفية وما إذا كانت في طريقها نحو التعثر من عدمه، مما يتيح المجال للإدارة المصرفية لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لمحاولة وضع الحلول اللازمة لمواجهة هذا الخطر وملفاته أوجه القور والسلبيات التي يمكن التغلب عليها، وقد استخدمت الدراسة أسلوباً إحصائياً ممثلاً بالتحليل التمييزي لإيجاد أفضل مجموعة خطية من تلك المؤشرات المالية وتم صياغة المعادلة التمييزية لها، وبالتالي فإن هذه الدراسة تقدم إضافة جديدة تتعلق بصياغة نموذج متطور لتطبيقه على البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، الأمر الذي يشكل إضافة جديدة خاصة بعد أن أثبت النموذج قدرته على التنبؤ المبكر بالتعثر والتمييز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة بدقة تصنيف عالية جدا (93,75%) قبل حدوثه.

صعوبات الدراسة

تيجة لحدثة الموضوع نسبياً واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها، قلة إن لم نقل ندرة المراجع المتخصصة في مجال نظم الانذار المبكر، وصعوبة الحصول على القوائم المالية لبعض من البنوك الجزائرية، لعدم التزامها بالإفصاح عن قوائمها المالية بصفة مستمرة تتماشى وفترة دراستنا هذه، وهو ما جعلنا نواجه صعوبة في جمع البيانات والمعلومات المالية وتوظيفها في حساب المؤشرات المالية التي استخدمت في بناء النموذج المقترح للتنبؤ بالمخاطر المالية للمؤسسات مصرفية الجزائرية، وما كانت الصعوبات أن تثني من عزمنا واصرارنا على اتمام انجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه.

الفصل الأول

الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية



تمهيد

تحتل إدارة المخاطر أهمية خاصة ليس فقط بالنسبة للمؤسسات المصرفية فحسب، وإنما تشكل هذه الإدارة حجر الزاوية للأنواع المختلفة لمؤسسات الأعمال، والتي تواجه مخاطر مختلفة تختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقا للاختلافات في طبيعة أعمالها وأهدافها، إلا أن هذه الإدارة تملك حساسية خاصة لدى المؤسسات المصرفية، ولعل هذه الحساسية لها ما يبررها فالمؤسسات المصرفية هي مؤسسات وساطة مالية ذات درجة عالية من الرفع المالي، فهي مؤسسات تتاجر بأموال شريحة واسعة من المودعين، مما يجعل الاختلال في ضبط مخاطرها يؤثر عليها بالطبع وبالتالي على الاقتصاد الوطني بأكمله.

ولمقابلة ذلك فإنه أصبح من الضروري على المؤسسات المصرفية مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها، وبالتالي يمكن القول بأن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات المصرفية وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود منه تحقيق أعلى العوائد إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه العوائد والفسل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف.



المبحث الأول: البناء المعرفي لإدارة المخاطر المصرفية

يعد موضوع إدارة المخاطر المصرفية من الموضوعات المهمة التي أخذت تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين وتشغل اهتماماتهم على المستوى المحلي و العالمي، لاسيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي حصلت في كثير من دول العالم و أخيرا الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح مفهوم المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر وأهدافها الاستراتيجية، إلى جانب النماذج النظرية لإدارة المخاطر، ومن ثم التطرق بالتفصيل لأنواع المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

يشير مصطلح المخاطر بشكل عام إلى الآثار السلبية المحتملة على الموجودات أو على تشخيص القيم نتيجة لإجراءات حالية أو أحداث مستقبلية غير متوقعة. وتستخدم المخاطر في العادة مع امكانية تسمى "احتمالية الخسارة" والتي تتميز بعدم التأكد واختلافها من شخص إلى آخر على مستوى الأفراد ، في حين تتميز بالتأكد للأحداث على المستوى الكلي للاقتصاد.⁽¹⁾

أما من جانب آخر فيمكن تعريف المخاطر بأنها: " احتمالية ظهور الحدث الذي يكون له آثار على تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقا ".⁽²⁾

كما أن للمخاطر تعريفات تختلف باختلاف المجال المطبقة به والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين على النحو التالي:

➤ **التعريف النوعي:** حيث تعرف المخاطر بأنها نسبة الخسائر المتوقعة والتي يمكن أن تظهر نتيجة أحداث معينة، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت احتمالية ظهور هذا الحدث وكلما دل هذا على زيادة المخاطر.⁽³⁾

⁽¹⁾ نوري موسى شقيري وآخرون، (2012): إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص.25.

⁽²⁾ محمد زكي يوسف أشكيرو، (2010): تقييم المخاطر و أثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، ص.3.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص.4.



➤ **التعريف الكمي:** ويعتمد هذا التعريف على المقاييس الرياضية فعلى سبيل المثال يمكن ايجاد

$$R = P \cdot L$$

المخاطر من خلال المعادلة التالية:

حيث أن:

R: يمثل عنصر المخاطرة، P: هو احتمالية ظهور الحدث

L: هو عبارة عن الخسارة لكل حدث.

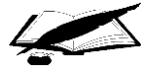
وتستخدم هذه المعادلة في صناعة الطاقة النووية والصناعات الأخرى التي تتميز بخطورتها، وما يظهر هو صعوبة تقييم الاحتمالية في هذه الصناعات ويتم في الغالب الاعتماد على البعد التاريخي في تقييمها، حيث يتم تقديرها من خلال الأحداث التاريخية المتكررة، ويستخدم في هذا المجال منهج شجرة الأحداث (Event Tree)، إلا أن السلوك البشري في الغالب صعب التقدير على الرغم من أن هذا المنهج أثبت جودته من حيث قلة الأخطاء.⁽¹⁾

وبالإضافة إلى ذلك فقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Round Table) المخاطر المصرفية على أنها: " هي احتمال حصول الخسارة لوجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، إذ أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".⁽²⁾

انطلاقاً من مجمل التعاريف السابقة فإن ما يلاحظ هو عدم وجود تعريف نوعي محدد للمخاطر على الصعيد المالي، وعليه يمكن اعطاء تعريف شامل للمخاطرة على أنها: تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف، لذلك يمكن أن نقول بأن المخاطرة تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، إذ أن كل مؤسسة أو مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة.

⁽¹⁾ محمد زكي يوسف اشكرو، مرجع سابق، ص.4.

⁽²⁾ سعيد حسين ، (2006): إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان آفاق الصيرفة الإسلامية، جامعة سوريا، سوريا، ص.4.



المطلب الثاني: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية

لقد ركزت الصناعة المصرفية منذ البداية على موضوع إدارة المخاطر، باعتبار أن ادارة كل مصرف عليها أن توازن بين متطلبات تحقيق الربحية العالية و متطلبات السيولة و الأمان، حيث أن أصحاب رؤوس الأموال و المالكين يضغطون باتجاه تحقيق أعلى العوائد أما المودعين فهم يرغبون بأن تكون هناك متطلبات سيولة مرتفعة لدى الجهاز المصرفي ليضمنوا سحب أموالهم متى شاءوا. ومن هنا يأتي اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذلك ورؤية لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية مقياس نجاح أي مصرف ودليل على تعزيز القيمة السوقية لأسهمه.

لذلك تختلف وجهات نظر الكثير من الباحثين الاقتصاديين و المصرفيين في مفهوم ادارة المخاطر إلا أنهم في النتيجة يتفقون على أن ادارة المخاطر هي: " تحديد و متابعة و مراقبة المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها للحد من أثارها السلبية".⁽¹⁾

كما تعرف بأنها: "مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة و تصميم وتطبيق الاجراءات التي تقلل وقوع الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث".⁽²⁾ أما من جانب فهناك من يعرفها بأنها: "العمليات التي تحدد بواسطتها المنظمات مخاطرها ومن ثم تتخذ أي أفعال مطلوبة لمراقبة الانحرافات عن المخاطر الحقيقية والتعرض لهذه المخاطر".⁽³⁾ وقد أوضح هذا التعريف عمليات ادارة المخاطر من خلال توجهاتها الاستراتيجية و التقنية، فمن حيث التوجه الاستراتيجي في إدارة المخاطر فتعني كيف يمكن أن تضيف إدارة المخاطر قيمة إلى منظمات الأعمال، أما من وجهة النظر التقنية فهي تعني كيف تعمل ادارة المخاطر بشكل حقيقي في أداء مهامها؟ أي أنه يشير إلى استراتيجية إدارة المخاطر من جهة والآليات المطلوبة لتحقيق هذه الاستراتيجية من جهة أخرى.

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.41.40.

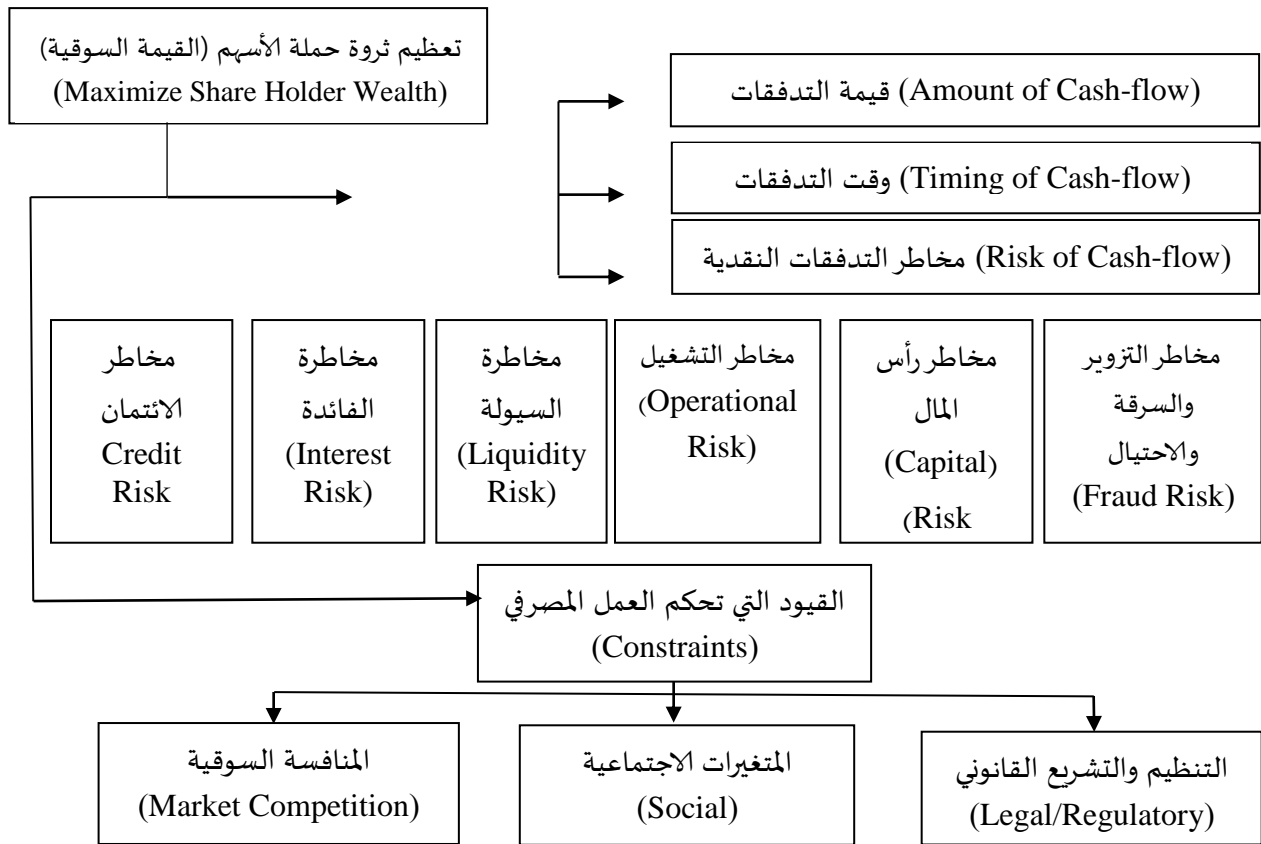
⁽²⁾ VAUGHAN EMMETT.J & VAUGHAN THERESE,(2003): **Fundamentals of Risk and Insurance**,9th Ed, John Wiley & Son Inc, USA, P.15.

⁽³⁾ CULP CHRISTOPHER.L, (2002): **The Art of Risk Management**, John Wiley & Son Inc, USA, P.199.



لذلك فإن المصارف تقبل المخاطر اذا كانت ضمن الاطار الذي يوافق عليه مجلس الادارة لغرض تحقيق الأرباح، فمن خلال ادارة المخاطر في المصرف فإنها توازن بين الاستراتيجيات البديلة خصائص العائد/ المخاطرة، مع هدف تعظيم ثروة حملة الأسهم، ولعمل هذا فإن المصارف تدرك في ضوء اختلاف أنواع المخاطر وتصنيفاتها أن تأثير استراتيجية استثمارية معينة في حملة الأسهم يعتمد على التأثير في المخاطر الكلية للمصرف، والشكل رقم (1) يوضح المنظور الاستراتيجي لإدارة المخاطر في المصارف.⁽¹⁾

شكل رقم (01): المنظور الاستراتيجي لإدارة المخاطر في المصارف



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

FRASER DONALD .R & GUP BENTON .E, (2001): **Commercial Banking- The Management of Risk**, 2nd Ed, South- Western College Publishing, USA, P.8.

⁽¹⁾ CULP CHRISTOPHER.L, Op.Cit, P.199.



من خلال الشكل رقم (1)، نلاحظ أن الهدف الأساسي للمصرف هو تعظيم القيمة السوقية لثروة حملة الأسهم في ظل القيود التي تحكم العمل المصرفي من حيث المنافسة السوقية والمتغيرات الاجتماعية وجوانب التنظيم والتشريع القانوني في ضوء قيمة ووقت و مخاطر التدفقات النقدية التي تعد أحد الجوانب المهمة للمصارف، حيث أن هذه القيود و الهدف يرتبط بإدارة المخاطر المصرفية على وفق منظور استراتيجي، أي أن استراتيجية ادارة المخاطر تعتمد على نظرة تكاملية شاملة تشمل هدف المصرف والبيئة المحيطة به التي تمثل القيود لإدارة المخاطر المصرفية الأساسية التي تشمل مخاطر الائتمان، مخاطر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال ومخاطر التزوير والسرقه والاحتيال.⁽¹⁾

من مجمل التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر لإدارة المخاطر على أنها العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على متطلبات السيولة والأمان.

إن هذا التعريف ينظر إلى مفهوم إدارة المخاطر من خلال العلاقة التبادلية التي تربطه بالعائد، وهو المنظور المالي لتقييم قرارات المصارف في ضوء التبادلية بين العائد والمخاطرة (Risk Return Trad-Off).

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية لإدارة المخاطر

لإدارة المخاطر العديد من الأهداف الاستراتيجية الهامة، والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:⁽²⁾

- الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر (Pre Loss Objectives): وتتمثل في الاقتصاد (Economy)، تخفيض القلق (Reduction of Anxiety)، مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة (Externally Imposed Obligations).
- الأهداف التالية لتحقيق الخسائر (Post Loss Abjectives): وتشمل بقاء المصرف (Survival of Firm)، استمرارية العمليات (Continue Operating)، استقرار العوائد

(1) FRASER DONALD .R & GUP BENTON .E, (2001): **Commercial Banking- The Management of Risk**, 2nd Ed, South- Western College Publishing, USA , P.8.

(2) REJDA .G, (2001): **Principles of Risk Management and Insurance**, 7th Ed, Addison Wesley Longman, Inc, P.50.



(Stability of Earning)، الاستمرار في النمو (Continue Growth)، المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility).

لذلك تهدف إدارة المصرف من خلال إدارة المخاطر إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:⁽¹⁾

- تعريف المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف أثناء قيامه بتقديم الخدمات المصرفية.
- وضع آلية لتقييم حجم المخاطر وتذبذبها وأثرها على المصرف.
- وضع منظومة المخاطر المقبولة للمصرف وإدارة المخاطر لتحقيق عوائد مستهدفة في كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات.
- الالتزام والتوافق مع تعليمات الجهات الرقابية المختلفة.
- بناء إدارة مخاطر فعالة بهدف توفير نظام إداري قوي بحيث تصبح فيه إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل اليومي لكل فرد في المصرف.
- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة للمخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة التي يعمل بها المصرف.
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل المصرف ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تخفيف الخسائر وخفض التكاليف.
- التوافق مع متطلبات معايير بازل والتشريعات والقوانين المحلية والدولية.
- الارتقاء بمستوى الأداء وزيادة الربحية وخفض و/أو تجنب الخسائر المحتملة للمصرف من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر للحصول على تصنيف مرتفع من قبل هيئات التصنيف العالمي.
- خلق ونشر ثقافة المخاطر في المصارف.
- اتخاذ القرارات اسناداً إلى معلومات وبيانات تأخذ بيئة المخاطر في الاعتبار.

⁽¹⁾ أبو بكر عيد وآخرون، (2006): دراسة تحليلية لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية من منظور تأميني- مع الإشارة إلى التجربة المصرية في إدارة مخاطر التشغيل، مجلة الدراسات المالية و التجارية، العدد (4)، كلية التجارة- جامعة بني سويف، مصر، ص.ص.51.50.



- مساعدة الأنشطة المختلفة على تحقيق أهدافها ضمن بيئة مخاطر مقبولة بحيث يحقق البنك العوائد المرجوة بأقل درجة ممكنة من المخاطر.
- توفير المؤشرات المبكرة التي تنبه إلى وجود المشاكل قبل حدوثها لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها و/أو تجنبها.
- ضمان تنفيذ الرقابة المستمرة على جميع العمليات في حدود الأطر المقررة بموجب السياسات والإجراءات المعتمدة لدى هذه المخاطر

المطلب الرابع: مبادئ إدارة المخاطر

إن أي عمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها فإنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر لكونه يتعامل بالإقراض و منح الائتمان، والمخاطر تتركز على عنصرين أساسيين أحدهما هو احتمالية حدث ما والآخر فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث، وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر، إذ أدت الإفلاسات والاختفاقات والأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية وجود مبادئ إدارة المخاطر وإلى اصرار السلطات الإشرافية ومراقبة المصارف على ضرورة وضع مبادئ عامة لذلك، وتعد مبادئ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

وعليه فالمبادئ التي يجب أن تعمل بموجبها المصارف لتحقيق كفاءة وفاعلية في إدارة المخاطر هي:⁽¹⁾

➤ تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس إدارة كل مصرف، إذ يعد المسؤول

أمام المساهمين عن أعمال المصرف، وهو ما يستوجب فهم المخاطر أي أن:

- العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر.
- تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفوء.

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 48-50.



- أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالمصرف و تكلف هذه اللجنة بمسؤولية تحديد و وضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى استراتيجية ادارة المخاطر والاستراتيجية العامة للمصرف التي يضعها مجلس الادارة مع مراعاة أسلوب الحيطة والحذر و عدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.
- على مجلس إدارة المصرف اقرار استراتيجية ادارة المخاطر و تشجيع القائمين على الادارة في قبول و أخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل الجاد والحرص الواجب على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- انشاء ادارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات ادارة المخاطر و تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة و قياس المخاطر للتأكد من أنشطة المصرف تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك الادارة مسؤولة أمام لجنة ادارة المخاطر.
- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها المصرف وخاصة مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات المصرف ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بنشاطه.
- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يوافق عليها المسؤولون ذوي العلاقة وذلك للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أية أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.
- على المؤسسات المالية والمصرفية منها اتباع اجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر ادارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيضها ومراقبتها والابلاغ عنها والتحكم فيها، وتقتضي هذه الاجراءات الاحتفاظ برأس مال كاف للوقاية من المخاطر التي يتحملها.
- تطبيق سياسات ملائمة وسقوف واجراءات وأنظمة معلومات وادارة فعالة لاتخاذ القرارات واعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق ومدى طبيعة أنشطة تلك المؤسسات.
- التأكد من وجود نظام رقابة كاف يشمل اجراءات مناسبة للمراجعة و المطابقة بحيث تكون:



- اجراءات الرقابة مطابقة لمبادئ اتفاقية بازل.
- مطابقة للسياسات والاجراءات التي تفرضها السلطات الإشرافية ومؤسسات النقد والسياسات والاجراءات الداخلية لتلك المؤسسات.
- أن تراعي سلامة اجراءات ادارة المخاطر.
- التأكد من جودة و دقة وقت تقارير الابلاغ عن المخاطر المقدمة و المعتمدة لإعداد التقارير، كما يجب على تلك المؤسسات أن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الاضافية و الطوعية اللازمة لتحديد المشكلات المستجدة و التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، كما يجب أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وأن لا يتم الافصاح عنها للجماهون.
- الافصاح عن المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار بصورة ملائمة ومنتظمة حتى يتمكن أصحاب هذه الحسابات من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها من أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.
- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر لدى كل مصرف و ذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها في ربحية المصرف وملاءته، وبنجاح هذا النظام من حيث المراقبة فإنه لابد من ايجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من حيث الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدود ائتمانية، وحدود احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر، كما يجب وضع حدود للسيولة العامة للمصرف وحدود لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية كي تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- لابد من تقييم موجودات كل مصرف وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة إن وجدت أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توافر سعر السوق وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر المصرفية.
- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر مع توافر وبشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية وتفصيلية شاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.



- الاحتفاظ بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات، وطريقة معالجة المعلومات ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من أنظمة المعلومات.
- ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلية مستقلة في المصرف تتبع مجلس الادارة مباشرة وتقوم بالتدقيق على جميع أعماله وأنشطته بما فيها ادارة المخاطر.
- وضع ضوابط واجراءات تشغيلية فعالة وحازمة في جميع اقسام المصرف والفصل بين الوظائف و المهام ووجود آلية لتتبع سلسلة الاجراءات أو المعاملات.
- وضع ضوابط أمان لجميع أنظمة المعلومات الرئيسية للمصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، ولمزيد من الأمان يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.



المبحث الثاني: النماذج النظرية لإدارة المخاطر المصرفية

تحتل ادارة المخاطر أهمية خاصة ليس فقط بالنسبة للمؤسسات المصرفية فحسب، وإنما تشكل هذه الادارة حجر الزاوية للأنواع المختلفة لمؤسسات الأعمال، والتي تواجه مخاطر مختلفة تختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقا للاختلافات في طبيعة أعمالها وبالتالي في أهدافها. إلا أن هذه الادارة تملك حساسية خاصة لدى المؤسسات المصرفية ولعل هذه الحساسية لها ما يبررها، فالمؤسسات المصرفية هي مؤسسات وساطة مالية ذات درجات عالية من الرفع المالي حيث تتاجر بأموال شريحة واسعة من المودعين، مما يجعل الاختلال في ضبط مخاطرها يؤثر عليها بالطبع وبالتالي على المجتمع بأكمله.

فوفقا لأحد المسوحات البحثية التي أجراها (Smithson,1996) على مجموعة من المؤسسات المالية، فقد تبين أن أغلب المؤسسات التي شملها المسح تطبق التقنيات المالية الحديثة لإدارة بعض الانكشافات المالية التي قد تواجهها، حيث أظهر المسح أن أكثر من 80% من هذه المؤسسات تعتبر أن المشتقات المالية ذات أهمية خاصة في ادارة المخاطر.

كما أظهر المسح أن ما يفوق 43% من هذه المؤسسات تستخدم نظاما حديثة لإدارة المخاطر المالية، تركز على مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk Management Systems). ومن الجانب المتعلق بنظرية التمويل، قد يبدو التحوط المؤسسي تجاه المخاطر له ما يبرره فيما يتعلق بالأثر الذي قد تحدثه عملية ادارة المخاطر على القيمة الكلية للمؤسسة، فنموذج (Miler & Madilyani,1958) أشار إلى أن عمليات التحوط لا يمكن أن تؤثر في عملية خلق القيمة للمؤسسة على الرغم من أن هذه القرارات تؤثر في قدرة المؤسسة على تشغيل عملياتها، وتشكل حافزا لها للاستثمار في المستقبل.

غير أن الانتقادات التي تعرضت لها الافتراضات التي بني عليها نموذج (Miler & Madilyani) قادت إلى ظهور اتجاهات أخرى حول أثر عملية التحوط وإدارة المخاطر بصورة عامة على القيمة الكلية للمؤسسة، والتي أشارت إلى أن هناك نوعا من الارتباط الموجب بينهما، حيث ينشأ هذا الارتباط من خلال التأثير الذي تحدثه عمليات ادارة المخاطر على حجم التدفقات النقدية المتوقعة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ SMITHSON.CHARLES, (1996), *Surveys Surveyed*, Risk 9, N° (3), March1996, P. 56.



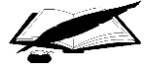
فقد أظهرت دراسة (Mayers & Smith,1992) ودراسة (Smith & Stilz,1985) دورا ايجابيا لعمليات التحوط وإدارة المخاطر في تخفيض تكاليف الضغوطات المالية و مشاكل الافلاس. وبعيدا عن النظريات المالية نجد أن الواقع العملي أظهر أن التهاون في عمليات ادارة المخاطر لاسيما الائتمانية منها، قد أسهم وبصورة لافتة للنظر في حدوث العديد من الأزمات المالية وفي العديد من الإفلاسات المصرفية، ولعل المثال الواضح في هذا المجال ما حدث من أزمات مالية في دول جنوب شرق آسيا، كما أن الأزمة المالية الأخيرة من عام 2008 كانت شرارتها الأزمة التي حدثت في محافظ الائتمان العقاري والتي تضخمت بفضل السياسات الائتمانية المتراخية للعديد من المؤسسات المصرفية في الدول المتقدمة.

ولعل حدوث هذه الأزمات، إضافة إلى التسارع اللافت للنظر في المنافسة الدولية نتيجة لبزوغ ما يعرف بالعملة المالية و تطبيق اتفاقية بازل الثانية، قد أدى إلى زيادة مستويات الضغط على المؤسسات المصرفية، لاسيما تلك العاملة في الأسواق الناشئة للعمل على تحسين عمليات ادارة المخاطر المرتبطة بأعمالها، مركزة جل اهتمامها على المخاطر الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية ألا وهي المخاطر الائتمانية.

ولم يتوقف هذا التأثير عند هذا الحد، بل تعداه إلى إدخال مفهوم ادارة المخاطر إلى الهيئات الرسمية المسؤولة عن مراقبة المؤسسات المصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية ومؤسسات النقد فظهر إلى حيز الوجود ما يعرف بمفهوم الاشراف المعتمد على المخاطر (Risk Based Supervision)⁽¹⁾.

وعليه سنحاول استعراض أهم النماذج النظرية أو المنهجيات العلمية لإدارة المخاطر المختلفة التي يمكن أن تواجهها مؤسسات الأعمال باختلاف أشكالها والتي بالطبع تندرج المؤسسات المصرفية ضمنها.

⁽¹⁾ SMITHSON.CHARLES, Op.Cit, PP. 56-57.



المطلب الأول: نموذج (KAISAR, 1986) (*)

ينطلق هذا النموذج من أن الهدف من عملية ادارة المخاطر هو في الأساس تفعيل عملية المحافظة على الأصول و المصادر المالية للمؤسسة، إضافة إلى إرساء و تحقيق مبدأ الاستقرار المالي وذلك من خلال العمل على تخفيض مستوى الاحتمالات المتعلقة بحدوث الخسائر.

ويقوم هذا النموذج على ادارة المخاطر وفقا لاستراتيجية تتكون من أربع مراحل متتابعة و متكاملة وهي: مرحلة تحديد المخاطر، مرحلة تقييم المخاطر، مرحلة اختيار الأسلوب الملائم لإدارة المخاطر وأخيرا المرحلة المتعلقة بتطبيق الأسلوب الذي تم اختياره في المرحلة السابقة.

الفرع الأول: مرحلة تحديد و تعريف المخاطر (Risk Identification Stage)

تعتبر المرحلة المتعلقة بتحديد و تعريف المخاطر التي يمكن التعرض لها، من المراحل الجوهرية في عملية تكوين نظام متكامل لعملية إدارة المخاطر، إذ تعتبر هذه المرحلة نقطة الارتكاز في هذا النموذج، وذلك أنه من غير الممكن لأي مؤسسة مصرفية أو غير مصرفية معالجة المخاطر التي تعاني الانكشاف حيالها دون العمل على تحديدها مسبقا، ولا يقف الأمر عند هذا الحد إذ يجب أن تتصف هذه المرحلة بالتحرك و الاستمرارية، وذلك للوقوف عند أي مستجدات قد تطرأ على البيئة المحيطة، والتي قد ينجم عنها تغير في مستويات المخاطر التي تتعرض لها، أو إفراز مخاطر جديدة تندرج ضمن الانكشافات التي قد تتعرض لها المؤسسة.

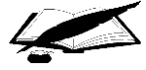
الفرع الثاني: مرحلة تقييم المخاطر (Risk Evaluation Stage)

أشار (KAISAR) في دراسته إلى أن التقنيات المستخدمة في عملية تقييم المخاطر معتمدة إذ يمكن أن تتراوح هذه التقنيات ما بين الأدوات والتقنيات البسيطة إلى تلك التقنيات الرياضية المعقدة و المعتمدة على الأساليب و الأدوات الاحصائية المتقدمة.

و بغض النظر عن المعادلات الاحصائية والتقنيات الرياضية المتقدمة التي يمكن أن تستخدم في هذا السياق، فقد توصل (KAISAR) في دراسته إلى أن جميع التقنيات المستخدمة في تقييم المخاطر تعتمد في مجملها على الركائز التالية: (1)

(*) Kaiser, R. A. (1986): *Liability and Law in Recreation, Parks, and Sports*, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

(1) محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص ص.28-30.



✓ تحديد الاحتمالات المتعلقة بحدوث الخسائر (The Probability of Loss).

تحديد الحد الأدنى و الأقصى للخسائر المتوقعة (The Loss Cap & Floor).

✓ التنبؤ بحجم الخسائر المتوقعة بالاعتماد على استخدام سلسلة زمنية ملائمة (The- Time Series).

✓ تحديد حجم الموارد المالية المتاحة لمواجهة الخسائر المتوقعة (The Financial- Budget).

الفرع الثالث: مرحلة معالجة المخاطر (Risk Treatment Stage)

في هذه المرحلة يتوجب على المؤسسة أن تقرر فيما يتعلق باختيار البدائل الملائمة التي سوف تعتمد عليها للحماية والتحوط ضد هذه المخاطر، وقد أشار (KAISAR) في نموذجه إلى أن البدائل المتاحة أمام المؤسسة تعد من بين الأساليب التي يمكن استخدامها للتحوط ضد المخاطر، والتي أيضا يمكن ادراجها ضمن الأساليب التالية:

- أسلوب تجنب المخاطر (Risk Avoidance).
- أسلوب تخفيض المخاطر (Risk Reduction).
- أسلوب الاحتجاز (المخصصات) لمواجهة المخاطر (Risk Retention).
- أسلوب تحويل المخاطر (Risk Transference).

وضمن هذا الإطار فإن عملية الاختيار للتوصل إلى الأسلوب الأفضل لمعالجة المخاطر قد لا تعتمد بصورة مطلقة على الأساليب و النماذج الرياضية فقط، إذ أن جزء من التقييم النوعي قد يدخل بالاعتبار لإتمام عملية الاختيار.

ووفقا لهذا النموذج فإن عملية الاختيار للأسلوب الملائم لمعالجة المخاطر تعتمد على بعدين

أساسيين وهما البعدان اللذان يشكلان ما يسمى بمصفوفة ادارة المخاطر وهما: (1)

- البعد المتعلق بمدى تكرار حدوث المخاطر المتوقعة.
- البعد المتعلق بمدى الأهمية النسبية لحجم الخسائر المتوقعة.

(1) محمد عمر داود، مرجع سابق، ص 31-32.



ومن خلال المزج ما بين هذين المتغيرين فقد حدد (KAISAR) مصفوفته لإدارة المخاطر وتحديد الأسلوب الملائم لمعالجة الانكشافات التي قد تتعرض لها المؤسسة والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1): مصفوفة إدارة المخاطر وفقا لنموذج (KAISAR)

منخفض				أسلوب تجنت المخاطر	منخفض
تكرار حدوث الخسائر					
		أسلوب الاحتجاز لمواجهة المخاطر			
		أسلوب تخفيض المخاطر		أسلوب تحويل المخاطر	
مرتفع	الأهمية النسبية للخسائر				مرتفع

المصدر: محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص.32.



المطلب الثاني: نموذجي (CLEMENT, 1988& BERLONGHI, 1990)

وفقا لنموذج (*) (CLEMENT, 1988) فإن عملية إدارة المخاطر تتطلب وبصورة أساسية فحصا منتظما وشاملا للبيئة المحيطة بالمؤسسة بجميع مكوناتها وطبقاتها، وذلك للتوصل إلى كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، وإلى جانب ذلك فقد أشار CLEMENT في نموذجه إلى أن الجانب الآخر في عملية ادارة المخاطر يتضمن عملية تحديد الاحتمالات المتعلقة بمستوى الخسائر المتوقعة والالتزامات القانونية، وفيما يخص المراحل المختلفة التي يتكون منها النموذج المتكامل لـ (CLEMENT) لا تختلف في جوهرها عما حدده (KAISAR) في نموذجه.

أما عن نموذج (***) (BERLONGHI, 1990) فقد أشار إلى أن ادارة المخاطر هي عملية مستمرة لصنع واتخاذ وتنفيذ القرارات التي تسعى إلى إحداث تخفيض للأثار العكسية للخسائر المحتملة والتي قد تنجم عن حدوث المخاطر.

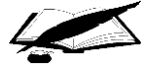
وقد ركز في نموذجه على أن عملية إدارة المخاطر الفعالة يجب أن تحدد كافة المخاطر المحتملة الحدوث، والبدايل المختلفة لمعالجتها و منع حدوثها أو تخفيض آثارها العكسية، اضافة إلى تقديم التوصيات المرتبطة بعملية ضبط التكاليف (Cost-Effective).

ووصولاً إلى منظومة متكاملة لعملية إدارة المخاطر، فقد تضمن هذا النموذج خمس مراحل متتابعة لإتمام عملية ادارة المخاطر، بحيث تبدأ هذه المنظومة بعملية تحليل المخاطر، لتنتقل إلى المرحلة المتعلقة بفحص تقنيات ادارة المخاطر ومن ثم تخطيط التقنيات الملائمة و الفعالة، و من ثم المرور بمرحلة تنفيذ وتطبيق التوصيات التي تفرزها عملية ادارة المخاطر، إلى أن تنتهي هذه المنظومة بالمرحلة الأهم والتي تركز على التقييم و التحسين و التطوير.⁽¹⁾

(*) CLEMENT, A. (1998), **Law & Sport in Physical Activity**, 2nd ed, Tallahassee, FL: Sport and Law Press, Inc.

(**) BERLONGHI, A. (1990) ,**The Special Event Risk Management Manual**, Dana Point, CA.

(1) محمد عمر داود، مرجع سابق، ص.33.



المطلب الثالث: نموذج (HEAD& HORN, 1991)^(*)

أوجد كل من (HEAD& HORN) هذا النموذج عام 1991، حيث انطلقا من تعريفهما لإدارة المخاطرة على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف وتحديد مستوى الانكشاف الذي تواجهه المؤسسة، ومن ثم العمل على اختيار التقنية والأسلوب الأكثر ملائمة لمواجهة ومعالجة هذا الانكشاف، وقد تألف النموذج من أربع مراحل يتم من خلالها التوصل إلى ادارة متكاملة للمخاطر والانكشافات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والمثلة في:

✓ تحديد الخسائر المحتملة (Identify Potential Losses)

✓ تقييم المخاطر المحتملة (Evaluate Potential Losses)

✓ اختيار الأسلوب الملائم لمعالجة الانكشافات - (Select The Appropriate Techniques- For- Treating Losses Exposures)

1- الأساليب المعتمدة على رقابة المخاطر (Risks Control) }
2- الأساليب المعتمدة على تمويل المخاطر (Risks Financing) }

✓ تنفيذ و ادارة منظومة ادارة المخاطر - (Implementation & Administrative The- Program)

وانطلاقا من الأساليب المختلفة التي تعرض لها (HEAD&HORN) ضمن هذا النموذج فقد توصلا إلى اقتراح مصفوفة لإدارة المخاطر تركز على بعدين أساسيين وهما معلمتا هذا النموذج احتمال حدوث المخاطر ومستوى الأثر في حالة وقوع الخطر، واعتمادا على المزج ما بين هذين البعدين يمكن للمؤسسة أن تختار الأسلوب الملائم للتحوط ضد ما تواجهه من انكشافات مختلفة وهذا بالاعتماد على مصفوفة إدارة المخاطر الممثلة بالجدول رقم (2).

^(*) HEAD, G. L., & HORN II, S. (1991) : **Essentials of Risk Management** , Malvern, PA: Insurance Institute of America.



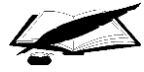
جدول رقم (2): مصفوفة ادارة المخاطر وفقا لنموذج (HEAD&HORN)

نوع المخاطر	احتمال الحدوث	مستوى الأثر	الأسلوب الملائم للتحوط من المخاطر
01	منخفض	منخفض	أسلوب الاحتجاز (المخصصات)
02	مرتفع	منخفض	أسلوب رقابة الخسائر/أسلوب الاحتجاز
03	منخفض	مرتفع	التأمين التجاري
04	مرتفع	مرتفع	أسلوب تجنب المخاطر

المصدر: محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص.35.

وقد أشار (HEAD&HORN) إلى أن اختيار الأسلوب الملائم للتعامل مع الأصناف المختلفة للمخاطر التي تواجهها المؤسسة وفقا لبعديها الممثلين باحتمال حدوث المخاطر ومستوى الأثر في حالة وقوع الخطر لم يكن عشوائيا، وإنما كان هناك منطلق وراء اختيار كل أسلوب من بين الأساليب الموضحة ضمن مصفوفة (HEAD&HORN).

ففي النوع الأول، نجد أن كلا البعدين وهما احتمال حدوث المخاطر ومستوى الأثر في حالة وقوع الخطر يبدوان منخفضين، مما يجعل أسلوب الاحتجاز أو المخصصات أمرا ممكنا وأكثر ملائمة من غيره لا سيما أن المبالغ المطلوب رصدها لمواجهة هذا النوع من المخاطر ستكون منخفضة. أما فيما يتعلق بالنوع الثاني من المخاطر والذي يتميز بانخفاض أثر هذه المخاطر في حال وقوعها، إلا أن احتمال تكرار حدوث هذه المخاطر مرتفع، وهنا نجد أن استخدام أسلوب الرقابة على هذا النوع من المخاطر سيكون أكثر ملائمة من غيره، وذلك بتوجيه هذا الأسلوب نحو تخفيض تكرار حدوث هذه المخاطر، ومن الوجهة الأخرى و نظرا لأن هذا النوع من المخاطر يحدث وبشكل شبه منتظم وقابل للتنبؤ فإن أسلوب المخصصات أيضا لإدارة هذه المخاطر سيكون أمرا ممكنا.



أما النوع الثالث من المخاطر ضمن المصفوفة التي أوردتها (HEAD&HORN) و التي تتميز بانخفاض احتمالات حدوثها وفي مقابل ارتفاع مستوى أثرها في حال وقوعها، و هنا نجد أن الأسلوب الأكثر ملائمة لإدارتها هو أسلوب التأمين التجاري و الذي يركز على مبدأ تحويل هذه الآثار إلى طرف آخر.

ليبقى النوع الأخير من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، وهو النوع الأكثر تعقيدا وذلك لتمييزه بارتفاع احتمالات حدوثها، إضافة إلى قساوة آثاره هذه المخاطر في حال وقوعها، وفي مواجهة هذا النوع من المخاطر فقد أكد (HEAD&HORN) أن اعتماد أسلوب تجنب هذه المخاطر يعد الأسلوب الأكثر ملائمة لإدارتها.⁽¹⁾

المطلب الرابع: نموذج (MOROONEY, 1995) (*)

وفقا لهذا النموذج فإن الهدف العام لإدارة المخاطر هو العمل على تخفيض احتمالات حدوث الخسائر المالية، ولتحقيق هذا الهدف فقد أشار (MOROONEY) إلى أنه يتوجب على مدير المخاطر أن يعمل جاهدا على تحديد المخاطر المحتملة و تقييمها ومن ثم العمل على معالجتها، إضافة إلى ضرورة العمل على خلق الاجراءات الملائمة لتشغيل منظومة إدارة المخاطر تشغيليا يضمن الحد من المخاطر التي قد تتعرض المؤسسة إلى الانكشاف حيالها.

وفي هذا الاطار جاء نموذج (MOROONEY) بمراحله الأربعة و التي تبدأ بمرحلة تحديد المخاطر لتنتهي بمرحلة وضع الاجراءات التشغيلية القياسية والتي يمكن من خلالها لمدير المخاطر الوصول إلى هدفه وهو تقليل مستويات تعرض المؤسسة إلى الأنواع المختلفة من الانكشافات التي قد تواجهها في معرض سعيها لتحقيق أهدافها المختلفة.

(1) محمد عمر داود، مرجع سابق، ص 34-36.

(*) MOROONEY, A. L., & AMMON, R. (1995), **Risk Management Practices and the Impact on Insurance Premiums and Loss Reserves**, The Journal of Legal Aspects of Sport, Vol(5) , N° (3), PP.57-67.



وقد وزع (MOROONEY) أساليب إدارة المخاطر ضمن مصفوفته المقترحة اعتماداً على طبيعة الخطر من حيث حجمه و احتمالات حدوثه، واعتماداً على التدريجات المختلفة التي اعتمدها لبعدي مصفوفته، فقد جاءت هذه المصفوفة لتبين (25) توليفة مزجت و بدرجات مختلفة ما بين احتمالات حدوث الخطر وحجم الخسائر في حال حدوث هذا الخطر، والجدول رقم (3) يوضح لنا ذلك.

جدول رقم (3): مصفوفة ادارة المخاطر وفقا لنموذج (MOROONEY)

احتمال حدوث الخطر مستوى الخسائر	غير مكرر جداً	غير مكرر	تكرار ضعيف	تكرار متوسط	تكرار عالي
خسائر عالية جداً	أسلوب النقل (التحويل) (Transfers)	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب التجنب (Avoidance)	أسلوب التجنب (Avoidance)
خسائر عالية	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب التجنب (Avoidance)	أسلوب التجنب (Avoidance)
خسائر متوسطة	أسلوب حافظ وخفض Keep&decrease	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب النقل (Transfers)	أسلوب النقل (Transfers)
خسائر منخفضة	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)
خسائر منخفضة جداً	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)	أسلوب المحافظة (Keep)

المصدر: محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص.37.



المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية

ترتكز مشكلات القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص في إدارة المخاطر وعليه فإن هذا القطاع أمام حتمية مواجهة مخاطر المستقبل أكثر من غيره، ولهذا فعليه أن يطور الأساليب وأدوات القياس التي تمكنه في الأخير من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة.

فالمخاطر المصرفية قد زادت بشكل كبير في الوقت الحاضر، والسبب في ذلك يرجع إلى نقطتين أساسيتين هما: الأولى تتعلق بإدارة التغيير في الحياة الاقتصادية والثانية ترتبط بزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد.

إن خصوصية القطاع المصرفي المتمثلة باعتماد المصارف بشكل رئيسي على أموال الغير وأن معظم موجوداتها و مطلوباتها تتمثل بالنقد، ونشاطها الرئيسي يركز على التعامل بالأموال اقراضا واقتراضا، كما تتميز بصغر حجم رأسمالها مقارنة بموجوداتها مما يجعلها ذات درجة رافعة مالية عالية جدا، في حين أن موجوداتها الثابتة قليلة جدا مقارنة بمجموع موجوداتها، مما يجعلها ذات رافعة تشغيلية منخفضة جدا، لهذا فإن المصارف تعد من المؤسسات المالية ذات المخاطر العالية وأن المخاطر التي تواجهها ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد ككل ومخاطر الأنشطة المصرفية بمجموعها.

ولما كانت المصارف تتعامل بالدرجة الأولى مع المخاطر، سواء تعلقت هذه المخاطر بزبون معين أو بنشاط معين أو بالقطاع الذي يعمل فيه أو بظروف الاقتصاد المحلي أو الدولي، فإن الاهتمام الرئيسي لإدارة المصارف هو كيفية ادارة المخاطر المحتملة في شكلها العام لغرض تفاديها.

وتعد المخاطر المصرفية في ظل العولمة والتغيرات المتسارعة من أكبر التحديات التي تواجه المصارف وتؤثر تأثيرا كبيرا في أدائها، إذ تختلف و تتنوع المخاطر المصرفية باختلاف بيئات الأعمال والأنشطة المختلفة التي تمارسها.⁽¹⁾

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.ص.54.55.



ويمكن تبويب المخاطر المصرفية إلى أصناف متعددة وإلى أنواع مختلفة استنادا إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين والتي تعتمد على رؤية متباينة للمخاطر وفق النشاط والبيئة والموارد والظروف الاقتصادية والعلاقات الدولية.

✚ **المخاطر البيئية:** وتشمل المخاطر التشريعية، المخاطر الاقتصادية، مخاطر المنافسة ومخاطر التنظيم.

✚ **مخاطر الادارة:** وتشمل مخاطر السمعة، المخاطر التنظيمية، مخاطر القابلية أو القدرة ومخاطر التعويض.

✚ **المخاطر المالية:** وتشمل المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر الفائدة، مخاطر الرافعة والمخاطر الدولية.

✚ **مخاطر التسليم والتوزيع:** وتشمل المخاطر التشغيلية، المخاطر التكنولوجية، مخاطر المنتج الجديد والمخاطر الاستراتيجية.

المطلب الأول: المخاطر البيئية (Environmental Risks)

وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها المصارف بدورها مؤسسات ذات تنظيم وتشريع عال، إذ أن معظم أنشطة المصارف في الاقتصاد تخضع لنظام المدفوعات (System Payment) وأن وظيفة المدفوعات تعد من وظائفها الكبرى والحيوية، فضلا عن أنها تعمل ضمن نظام مفتوح، تؤثر وتتأثر بالبيئة سواء كانت البيئة الداخلية وما فيها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لاستبعادها أو البيئة العامة وما فيها من فرص للاستفادة منها وتهديدات لتجنبها، وبالأخص تهديدات المنافسة أو منتجات جديدة، ويشمل هذا الصنف من المخاطر الأنواع الآتية:

الفرع الأول: المخاطر التشريعية (Legislative Risks)

ويطلق عليها أيضا بمخاطر الالتزام، وهي تنتج من احتمال مخالفة تطبيق القوانين الرقابية والقواعد التشريعية التي تؤثر سلبا على المصرف، إذ قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على المصارف المخالفة وفي مقابل ذلك فإن تكرارها قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة.

وتشير هذه المخاطر إلى تأثير تشريعات الدول التي تعمل المصارف ضمن إطارها الجغرافي، وهي تشمل السياسة المتعلقة بالتعريفات الجمركية وحصص الاستيراد والضرائب والاعانات وأي أمور أخرى تؤثر في الاستثمارات.



ولهذا الغرض فعلى إدارة المصارف أن تكون على معرفة واطلاع كامل ودقيق بتشريعات الدول التي ستفتح فروعاً لها فيها، بمعنى آخر أنها تلك المخاطر التي تنجم عن عدم التزام ومخالفة المصارف لقوانين الأعمال و الأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل بها المصرف، وهو ما قد يعرض المصرف للمخاطر و بالتالي الخسائر، مع العلم أن المخاطر التشريعية قد صنفت ضمن المخاطر التشغيلية و وفقاً لمقررات بازل 2.⁽¹⁾

الفرع الثاني: المخاطر الاقتصادية (Economic Risks)

وتشمل المخاطر المترافقة مع عوامل الاقتصاد القومي والدولي، والتي يمكن أن تؤثر في أداء المصارف سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة و بالأخص ما يعرف بظاهرة العولمة التي قد غزت دول العالم وحولت العالم كله إلى قرية صغيرة بإمكان أي فرد التعامل معها أو الوصول إليها عبر نقاط اتصال بسيطة.⁽²⁾

الفرع الثالث: مخاطر المنافسة (Competitive Risks)

برزت هذه المخاطر نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات متميزة وذات أداء عال من خلال آليات ووسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الالكترونية بمختلف أشكالها و صيغها.

كذلك تأثرت هذه المخاطر بنشاطات المؤسسات المالية الأخرى و التي يطلق عليها المصارف غير المصرفية (Non-Bank Banks) و التي دخلت مجال المنافسة، كشركات التأمين وشركات الاستثمار المالي وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي و التي تمثل مؤسسات الاستثمار المؤسسي وكذلك الشركات الشهيرة ومؤسسات الاتصالات لما لها من تعامل واسع مع الجمهور.⁽³⁾

الفرع الرابع: مخاطر التنظيم (Regulatory Risks)

برز هذا النوع من المخاطر من خلال عدم تطبيق بعض الاجراءات التنظيمية و الرقابية وقواعد العمل المصرفي التي تجعل في الأخير المصرف في وضع غير تنافسي مما يؤدي بالضرورة إلى مخاطر تجنب التعامل مع هذا المصرف.

⁽¹⁾ سمير الخطيب، (2005): قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر، ص ص.245-247.

⁽²⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 58.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 58.



كما أن هذه المخاطر تبرز من خلال كون المصارف مؤسسات ذات تنظيم عال أو كثيف بسبب تعدد القوانين والتشريعات والأنظمة التي تخضع لها، وفي حال عدم الالتزام بقواعدها ومحددات تؤدي بالمصرف إلى التعرض للمسألة من قبل الجهات الرقابية والتشريعية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: المخاطر الادارية (Management Risks)

وتنشأ هذه المخاطر بسبب سوء الادارة و ضعفها و عدم أهليتها وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

الفرع الأول: مخاطر السمعة (Défalcation Risks)

يرتبط نجاح المصارف في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة، وتنشأ مخاطر السمعة في حال قيام المصرف بتقديم خدمات غير كفوءة، أو في حال عدم انتظام تقديم الخدمة، كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حال نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية.

كما ترتبط هذه المخاطر بسوء الادارة وعدم نزاهتها وبالكثير من التصرفات غير المنضبطة مما تنعكس سلبا على الأداء المصرفي في جميع أنشطته وفعالياته.⁽²⁾

الفرع الثاني: المخاطر الهيكلية (Organizational Risks)

وتتمثل بالمخاطر المرتبطة بطبيعة الهياكل التنظيمية للمصارف وأنواعها المختلفة وتدرج الصلاحيات والمسؤوليات فيها والعلاقات والترابط بين الأقسام والوحدات وكذلك المخاطر الإدارية المختلفة فيما يتعلق ببيئة المصرف وطبيعة نظم التعويض والحوافز.⁽³⁾

الفرع الثالث: مخاطر القابلية، الأهلية أو القدرة على السداد (Ability Risks)

وهي تلك المخاطر التي تجعل إدارة المصرف مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التعامل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع المصرفي، مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات مصرفية صائبة وسليمة ترتبط بإدارة الأموال في المصرف وإدارة موجوداته و مطلوباته بالشكل الكفوء، مما يعرضها إلى ضياع فرص استثمارية واقراضية وتوظيفية مختلفة بسبب نقص الكفاءة والخبرة وعدم القدرة على إدارة مصادر التمويل وتوظيفها في مجالات استثمارية مربحة.

⁽¹⁾ نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سابق، ص.303.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.302.

⁽³⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.60.



إن نقص الكفاءة و الخبرة نتج عنها الكثير من الأزمات المالية، وهو ما جعل من هذه المصارف تعلن إفلاسها أو تقلص حصتها السوقية بسبب عدم توافر ادارة سليمة ورشيده فيها، لذلك فقد تزايد الاهتمام بالحوكمة من قبل المؤسسات المالية و المصرفية مع التحولات المهمة في دور القطاع الخاص في الاقتصاد لما لها من خصوصية تأخذ أهميتها من طبيعة الدور الذي تلعبه هذه المصارف في الحياة الاقتصادية وبالتالي جسامه المخاطر والتداعيات الناتجة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي.⁽¹⁾

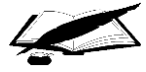
الفرع الرابع: مخاطر التعويضات (Compensation Risks)

وهي تشير إلى وجوب مشاركة القطاع الخاص في المساهمة في معالجة الأزمات المالية والمصرفية وذلك من خلال تأسيس أنظمة للتأمين على الودائع وحماية المودعين الضمنية والذي أشير له صمن مقررات لجنة بازل2، وهو ما يؤدي إلى تحمل القطاع الخاص لجزء من هذه التكاليف أو الخسائر في حال ما إذا تعرض المصرف للإفلاس بدلا من أن تتحملها الدولة و بالأخص في الدول النامية، وذلك لعدم وجود نظام صريح للتأمين على الودائع وهذا ما يؤدي إلى عدم اهتمام المودعين باختيار المصرف ذو الملاءة المالية العالية الذي يتعاملون معه، نظرا لكونهم لن يتحملوا أي خسائر نتيجة حدوث الأزمات.

أما في حال وجود نظام صريح للتأمين على الودائع (والذي لا يغطي مبلغ الوديعة كله) فإنه سيكون هناك حدا أعلى لمبلغ التعويض في حالة افلاس المصرف، وهو ما يجعل المودعين (القطاع الخاص) يتحملون جزءا من هذه التكاليف (الخسائر) نتيجة هذه الأزمات، ومن خلال هذا سيضطر المودعين إلى العمل على اختيار المصارف ذات المركز المالي القوي، وبالضرورة ستكون النتيجة انسحاب المصارف الضعيفة من السوق وهو ما سيؤدي إلى حالة انضباط السوق وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية القطاع المصرفي و المالي ككل.⁽²⁾

⁽¹⁾ طارق عبد العال حماد ، (2001): تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، ص.96.

⁽²⁾ HEMPEL, GEORGETT & SIMONSON, DONALD. G (1999): **Bank Management**, Jhon Wiely, Sons Inc, 5th Ed, USA, PP.452-459.



المطلب الثالث: المخاطر المالية (Financial Risks)

وتظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف وتشمل أنواع مختلفة من المخاطر، تتمثل في:

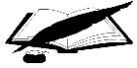
الفرع الأول: المخاطر الائتمانية (Credit Risks)

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الرغم من وجود مخاطر مهمة أخرى كمخاطر السوق و المخاطر التشغيلية، مع العلم أن الكثير من الدراسات المصرفية أشارت إلى أن معظم الأزمات التي تعرضت لها المصارف والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة أو الدول النامية كان أهم أسبابها هو تعثر الائتمان و الذي جعل ذلك في أساسيات اهتمام المسؤولين ليس في الدول التي حدثت فيها الأزمات فقط ولكن على المستوى الدولي، وخصوصا المؤسسات المالية والدولية كبنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

وتنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة (Opportunity Cost) وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر.⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق فإن نقطة الأساس في عملية منح الائتمان هي تصنيف الزبائن، وهو ما نص عليه ضمن مقررات بازل 2، إذا يكون لدى المصارف اختيار أحد البدائل الثلاثة والتي تستخدم في التصنيف الائتماني وهي:

- التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها.
- التصنيف الائتماني الداخلي الأساس.
- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم.

⁽¹⁾ عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ أحمد جودة، (1999): إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص.213.



علما أن التزام المصارف بأي من هذه البدائل سيقبل بالدرجة الأساس من المخاطر، وبالتالي فإن المصارف تستطيع رفض منح الائتمان إلى الزبائن الذين يتميزون بدرجة مخاطرة ائتمانية عالية. إن نظام التصنيف بالدرجات الائتمانية (Credit Scoring System) له أهمية كبيرة بالتصنيفات الائتمانية للزبائن إذ أنه يبين نقاط القوة أو الضعف المتعلقة بقدره الزبون على الوفاء بالتزاماته المالية، كما أن نظام التصنيف بالدرجات الائتمانية يستبعد إلى حد كبير اعتماد المصرف التقييم الشخصي للزبائن في العملية الائتمانية كما يختصر الوقت اللازم لاتخاذ قرار الائتمان،⁽¹⁾ والجدول رقم (4) يوضح تكوين المخصصات وطبيعتها النسبية استنادا إلى أنواع القروض.

جدول رقم (4): تكوين المخصصات وطبيعتها النسبية استنادا إلى أنواع القروض

قروض غير منتظمة		قروض منتظمة		طبيعة القرض المخصص
رديئة	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى	مقبولة	شروط التصنيف
12 شهرا	9 أشهر	6 أشهر	/	مدة التأخر في لسداد
100%	50%	20%	3%	المخصص

المصدر: صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.63.

⁽¹⁾ BAGCHI S.K, (2004): **Credit Risk Management**, 7st Ed, JAICO Publishing House, New Delhi India, PP.39-41.



أما عن نسب التخصيصات وفقا لنوعية القرض فهي موضحة بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5): نسب التخصيصات وفقا لنوعية القرض

نسبة المخصص	حالة القروض غير المنتظمة	نسبة المخصص	حالة القروض المنتظمة
%20	قروض دون المستوى (Substandard)	صفر	مخاطر منخفضة (Low Risks)
		% 01	مخاطر معتدلة (Moderate Risks)
%50	قروض مشكوك في تحصيلها (Doubt full)	% 01	مخاطر مرضية (Satisfactory Risks)
%100	قروض رديئة (Loss)	% 02	مخاطر كافية (Adequate Risks)
		% 02	مخاطر مناسبة (Suitable Risks)
		% 03	مخاطر مقبولة حديا (Marginally Acceptable Risks)
		% 05	مخاطر تحت المتابعة (Watchlist- Risks)

المصدر: صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.63.64.

وتحدد درجة قدرة الزبون عند تكوين المخصصات بعدة فئات وفق المخطط المذكور، وتتمثل السمات الرئيسية لفئات المخاطر السابقة وفق التفاصيل المذكورة أنفا مع قيام كل مصرف بتقرير وزن كل سمة لتحديد الجدارة الائتمانية لكل زبون بالآتي:⁽¹⁾

- درجة استقرار الصناعة
- درجة استقرار المنظمة
- القدرة التنافسية للمنظمة
- الحصص السوقية للمنظمة
- القدرة المنظمة على تنوع المنتجات
- القدرة على تسويق هذه المنتجات
- القدرة على تطوير المنتجات
- مؤشرات الأداء التشغيلي

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.64.



كما يجب مراعاة بعض الاجراءات المصرفية فيما يتعلق بمنح الائتمان وهي:⁽¹⁾

- وجود سياسة ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس إدارة المصرف، توزع على كافة المسؤولين عن قرار منح الائتمان وتتضمن معايير محددة لغرض تحديد الجدارة الائتمانية للزبائن، والتي تتخذ أساسا لمنح الائتمان، لاسيما أن الجدارة الائتمانية تتحد من خلال ما يسمى بـ "أركان الجدارة الائتمانية" (6Cs) وهي قدرته الايرادية (Capacity) ضماناته (Collateral)، الظروف الاقتصادية (Conditions) قابليته الرقابية (Control)، سماته الشخصية (Character) وما يمتلك من أموال منقولة أو غير منقولة (Capital).
 - مراجعة جميع التسهيلات الممنوحة للزبائن مرة واحدة كل ستة أشهر أو كل سنة والتي يتم من خلالها متابعة الزبائن المتعثرين واعداد تقرير فصلي عنهم يتم عرضه على لجنة المتابعة والتحصيل للقروض أو مجلس الإدارة.
 - ضرورة وجود نظام جيد لتقييم المخاطر عن كل ائتمان ممنوح على حده، ونسبة التركيز بالنسبة للزبون الواحد والأطراف المرتبطة به والصناعة والأجال ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطر، مع تحديث هذا النظام باستمرار ببيانات ومعلومات حديثة ومحينة تراعي دخل وموارد الزبون الذاتية كي يتمكن المصرف من تقييم قدرة الزبون على ايفائه بالتزاماته أو قدرته على السداد.
 - متابعة الائتمان بعد منحه للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح لأجله، وتأتي أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الاجراءات السليمة في منح الائتمان.
- أما من جانب آخر فإن هناك بعض المتطلبات التي ينبغي اعتمادها عند تحديد قدرة الزبون على الاقتراض وعلى السداد وهي:

⁽¹⁾ BAGCHI S.K, Op.Cit, PP.39-41.



- ✓ تحليل الصناعة/ السوق و القدرة على التنافس.
- ✓ تحليل المركز المالي للزبون وفق ما تعكسه القوائم المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل على أن يتضمن ذلك مدى توازن الهيكل التمويلي للزبون ودراسة مؤشرات الربحية والتشغيل للزبون أو الشركة، وكذلك التدفقات النقدية الناتجة عن نشاط التشغيل ومدى كفايتها فضلا عن مصادر التسديد الأخرى.
- ✓ الاستعلامات الحديثة عن الزبون من مركزية المخاطر في البنك المركزي ومن مؤسسات الاستعلام والمصارف التي يتعامل معها ومدى الانتظام بالتسديد فضلا عن الزيارات الميدانية الضرورية.
- ✓ تحليل حركة حساب الزبون مع المصرف خلال مدة التعامل السابقة ومدى التجاوز للتسهيلات الممنوحة عن السقف المسموح به، وكذلك نسبة تحصيل الصكوك المقيدة في حساب الزبون ودرجة نشاط حركة السحب والإيداع.
- ويجب أن تقوم المصارف بتحديد المخاطر الائتمانية المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية وأن تحرص كل الحرص على ادارة سليمة ومناسبة للمخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تعديلها والموافقة عليها من قبل مجلس الادارة أو اللجان المتخصصة وفق القواعد الآتية:⁽¹⁾
- أن تعمل المصارف في ظل معايير ائتمانية سليمة تتضمن تحديدا واضحا للأسواق المستهدفة للمصرف وتفهما كاملا للمقترضين أو الأطراف الأخرى فضلا عن وضع ضوابط محددة ودقيقة من أجل سداد الائتمان الممنوح.
- ينبغي أن تقوم المصارف بإرساء حدود ائتمان شاملة على صعيد المقترضين أو الأطراف الأخرى ذات الصلة المالية فيما بينهم، والذين يمكن أن يتعرضوا إلى مخاطر مختلفة.
- ينبغي على المصارف أن ترسي قواعدا وأساسا للموافقة على ائتمان جديد فضلا عن تعديل وتجديد وإعادة تمويل الائتمان القائم.

⁽¹⁾ أمين عبد الله خالد و ابراهيم الطراد اسماعيل ، (2006): إدارة العمليات المصرفية- المحلية و الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.67.68.



- يجب أن تكون هناك قواعد مستقلة وواضحة لتمديد عقود الائتمان، أما فيما يخص تمديد الائتمان الممنوح للشركات والأفراد ذوي العلاقة بالمصرف ينبغي أن تنفذ على قواعد استثنائية وأن تراقب بدقة وعناية وأن تتخذ الاجراءات المناسبة والكفيلة لضبط وتخفيض المخاطر.
- يجب أن تقوم المصارف بوضع أسس محددة لنظام إدارة مختلف المحافظ الاستثمارية والتي تترتب عليها مخاطر ائتمانية.
- يجب على المصارف القيام بتفعيل أنظمة المراقبة لديها عن وضعية الائتمان وبالأخص تحديد كفاية المخصصات.
- حث و تشجيع المصارف على تطوير، استخدام والاستفادة من نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة المخاطر الائتمانية، مع ضرورة أن يكون نظام التصنيف متماشيا مع طبيعة وحجم وتعقيدات نشاط المصرف.
- يجب أن يكون لدى المصارف أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الادارة على قياس المخاطر الائتمانية المتلازمة مع النشاطات المدرجة داخل الميزانية العمومية أو خارجها، فنظام المعلومات الخاص بالإدارة يجب أن يقدم معلومات كافية عن تركيب المحفظة الائتمانية والتي تتضمن أي تركيز للمخاطر.
- على المصارف أن توظف نظاما لمراقبة تركيب ونوعية المحفظة الائتمانية.
- ضرورة مراعاة التغيرات المستقبلية المحتملة في الظروف الاقتصادية عند تقييم الائتمانات الفردية والمحافظ الائتمانية المتعلقة بها، كما يجب أن تقوم المصارف أيضا بتقييم تعرضها للمخاطر الائتمانية في مختلف أنواع الظروف.
- يجب على المصارف أن تتأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم وأن التعرض لمخاطر الائتمان هي ضمن مستويات منسجمة مع المقاييس التدييرية الداخلية للمصارف، مع ضرورة القيام بإرساء وتدعيم نظام الرقابة الداخلية وغيرها من الممارسات للتأكد من أن التوقعات المتعلقة بالسياسات والاجراءات والمعايير يتم اعلامها دوريا للإدارات المعنية لمعالجتها.



الفرع الثاني: مخاطر السيولة (Liquidity Risks)

قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة أولاً، فالسيولة تعني " مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة و مقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين"، أما مخاطر السيولة فيمكن تعريفها بأنها: "التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة يشكل مواز وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات".

إن من محددات قدرة المصرف على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية، خاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، و من هذا المنطلق على ادارات المصارف أن تتجنب الافلاس نتيجة قيامها بتصفية جزء كبير من احتياطياتها الثانوية أو تصفية قسم من موجوداتها الأخرى لتلبية السحوبات أو لمنح اقتراض جديد، وعليه ينبغي أن تقع الاجراءات المناسبة للوقاية من هذه المخاطر لتقوم الادارة بتنوع مصادر التمويل وادارة الموجودات والمطلوبات مع مراعاة متطلبات السيولة والاحتفاظ برصيد للنقد والموجودات السائلة.⁽¹⁾

فمخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين و انتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات اضافية، وغالبا ما تقوم المصارف بغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالأوراق المالية قصيرة الأجل لتحقيق ميزتين، أولهما سهولة تسييلها وبالتالي اعانة الاحتياطات الأولية عند الحاجة إلى النقد، وثانيهما الحصول من خلالها على فائدة نتيجة الاستثمار في هذه الأدوات المالية. إذ أن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل يعني التخلي عن الربحية العالية من خلال الاستثمار بالأدوات المالية طويلة الأجل، علما أن الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل مرتفعة السيولة ونتيجة لذلك يكون العائد قليلا، وعليه فإن نسبة السيولة العالية في المصرف تشير إلى مخاطر متدنية وربحية أقل.

⁽¹⁾ حكيم براضية وجعفر هني محمد، (2016): دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص. 29-31.



على العموم فإن المصارف تهتم وخصوصا الكبيرة منها بإدارة السيولة والتي تعد أحد المكونات الرئيسية لإدارة موجودات ومطلوبات المصرف، إذ قامت بتكوين لجان خاصة لإدارة الموجودات والمطلوبات والتي تهتم بإدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المختلفة كي لا تحدث أزمة السيولة.

وقد اهتمت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بهذا الموضوع وحددت وثيقة خاصة بشأنها لضمان احتفاظ المصرف بسيولة كافية وبشكل يضمن سلامة الوضع المالي للمصرف من خلال مراعاة ما يلي:

- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية.
- اعداد سياسة ملائمة الاستحقاق للتدفقات النقدية.
- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور.

وعلى هذا الأساس يجب الاعتماد على ملائمة آجال الاستخدامات المالية مع آجال مصادرها لكون موضوع السيولة المصرفية يتوقف على أسلوب استثمار الموجودات، والذي يستهدف تحقيق ربحية مثلى وتأثيره في تحديد مستوى السيولة، و بما أن مصادر أموال المصرف الخارجية ترتبط بموجوداته من جهة توظيفها وتحديد استحقاقها والتأكد من امكانية تسيلها فإنه في ضوء الحاجة إلى إيجاد توافق بين آجال مصادر واستخدامات هذه الأموال فتكون على إدارة المصرف مسؤولية ضبطه لعناصر موجوداته واحتفاظه بقدر كاف من الأموال الجاهزة على شكل سيولة وذلك لمواجهة عناصر ملحة من مطلوباته ومنها على وجه الخصوص ودائع الجمهور.⁽¹⁾

⁽¹⁾ فؤاد التميمي أرشيد و سلام أسامة عزمي، (2004): الاستثمار بالأوراق المالية- تحليل وإدارة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص.71.69.



الفرع الثالث: مخاطر الفائدة (Interest Risks)

وهي أحد أنواع مخاطر السوق (Market Risks) التي تحدث نتيجة تغيّر أسعار الفائدة وعدم ملاءمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف.

إن تقلبات أسعار الفائدة صعودا وهبوطا يدل دلالة واضحة على تغيّر عوائد وقيمة موجودات ومطلوبات المصرف، مع العلم أنّ مخاطرة أسعار الفائدة لا يمكن تجنبها بالتنوع ولكن يمكن مواجهة هذه الخسائر عن طريق التغطية.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس فإنّ مخاطر أسعار الفائدة أصبحت من الموضوعات المهمة التي تشغل بال المصرفين جميعهم، مما جعل لجنة بازل للرقابة المصرفية تضع خطوط دلالة على المصارف اتباعها لإدارة مخاطر أسعار الفائدة وهي كالآتي:⁽²⁾

✚ يجب على مجلس إدارة المصرف الموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بإدارة مخاطر سعر الفائدة، كما عليه أن يتأكد من قيام الإدارة العليا بالمصرف القيام بالخطوات اللازمة لمراقبة والتحكم في هذه المخاطر وعليه ينبغي أن يتم إعلام مجلس الإدارة بصفة منتظمة بحجم مخاطر سعر الفائدة في المصرف كي يتمكن من تقييم الرقابة والتحكم فيها.

✚ ينبغي على الإدارة العليا بالمصرف القيام بإدارة هيكل أعمال المصرف ودرجة مخاطر سعر الفائدة المطبّقة بطريقة فعّالة والتأكد من أنه قد تم وضع سياسات وإجراءات مناسبة للتحكم في هذه المخاطر وأن هناك مصادر متاحة لتقييمها والتحكم فيها.

✚ على المصارف القيام بتحديد الأشخاص واللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة وأن تتأكد من أنّ هناك فصلا مناسباً بين المهام في عملية إدارة المخاطر وذلك لتفادي تعارض المصالح المحتملة، كما يجب أن تتوافر للمصارف وحدات لقياس المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها، وأن تكون تلك الوحدات محددة المهام ومستقلة بدرجة كافية عن الوحدات المصرفية الأخرى وأن تكون مسؤولة بشكل مباشر أمام الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن تقرير التعرّض للمخاطر.

⁽¹⁾ محمد مطروثيم فايز، (2005): إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص.42.

⁽²⁾ KOCH TIMOTHY.W& MACDONALD SCOTT.S,(2006): **Bank Management- Analyzing Bank Performance**,6th Ed, Mac Graw Hill Companies , USA, PP.74-82.



ينبغي أن تكون هناك إجراءات وسياسات مناسبة خاصة لمخاطر سعر الفائدة، محددة بوضوح وبما يتماشى مع طبيعة ودرجة تشابك أنشطة المصرف.

ضرورة توافر أنظمة لقياس مخاطر سعر الفائدة للمصارف تراعي كافة المصادر المادية لهذه المخاطر وتستطيع تقييم أثر التغير في سعر الفائدة بشكل دقيق.

على المصارف أن تقدم بقياس قابليتها للخسارة في ظل تأزم ظروف السوق ويشمل القياس تحليل الفرضيات الأساسية وأن تراعي نتائج هذا القياس عند وضع ومراجعة سياستها وحدود مخاطر سعر الفائدة.

يجب أن تتوافر للمصارف أنظمة معلومات مناسبة لقياس ومراقبة والتحكم والاقرار عن معدل سعر الفائدة ويجب أن يتم تقديم هذه التقارير بصفة دورية لمجلس الإدارة العليا.

ينبغي تزويد السلطات الرقابية بمعلومات كافية ومنظمة من قبل المصارف كي تتمكن من تقييم درجة مخاطر سعر الفائدة ويجب أن تتضمن هذه المعلومات مدى الاستحقاق والعملات في محفظة كل مصرف.

يجب أن تقوم المصارف بنشر المعلومات الخاصة بدرجة مخاطر سعر الفائدة المطبقة والسياسات الخاصة بإدارتها والإفصاح عنها بطريقة شفافة وواضحة.

الفرع الرابع: مخاطر الرافعة (Leverage Risk)

ويقصد بها زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الرأسمال الكلي للمصرف، والتي من خلالها تزداد درجة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة.

وهناك نوعان من الرفع، أولهما الرفع المالي (Financial Leverage) والذي ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود إلى اعتماد المصرف على الأموال المقترضة، وكلما كانت المصارف تتصف بارتفاع درجة الرفع لديها، تعد أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من التزامات للغير في حالة ما إذا تعرضت إيراداتها للانخفاض لسبب أو لآخر.

وثانيها هو الرفع التشغيلي (Operational Leverage) ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة المصرف مثل الاندثارات ومرتببات الإدارة وغيرها.⁽¹⁾

⁽¹⁾ نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سابق، 164.



الفرع الخامس: المخاطر الدولية (مخاطر سعر الصرف) (International Risks)

وهي المخاطر التي يتعرّض لها المتعاملون بالعملات الأجنبية والتي تكون في سوق العملات الأجنبية (Foreign Exchange Market).

ويمكن تجنب أو الحد من هذه المخاطر وتقليلها عن طريق إجراء تحليل على وضعية المتعامل معهم ومراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى، كما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الخارجية الممكن حصولها من جراء التعامل الدولي، وتكمن هذه المخاطر في إمكانية تغيير قوانين اخراج العملة الأجنبية في الدول وحصول مصاعب في التحصيل، لذا ينبغي على كل مصرف أن يحدد قيمة المخاطر المتوقع تحملها لدى كل دولة معتمداً بذلك على وضعها المالي وإمكانية إصدارها القيود على إخراج العملة، كما ينبغي متابعة مخاطر تغيير الأسعار في سوق العملات الأجنبية والتي تنتج عند تقييم المركز المالي، إذ أنّ الاحتفاظ بمراكز معينة قد يؤدي إلى حصول مخاطر عدة يجب أخذها بعين الاعتبار ومحاولة السيطرة عليها، ومن تقلباتها ما أمكن.⁽¹⁾

المطلب الرابع: مخاطر التسليم والتوزيع (Delivery Risks)

إنّ الكثير من المصارف بدأت تدخل إلى ميادين متطورة من الخدمات المصرفية الالكترونية وبالأخص صيرفة الأنترنت بالنظر لما تقدمه هذه الخدمة من سرعة في الأداء وتقليل التكلفة. كما أنّ قسماً من المصارف قد شكل تحالفات استراتيجية مع شركات تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير أسواق وتبادلات متكاملة الخدمة في إطار التجارة الالكترونية بين منظمات الأعمال، وعليه فإنّ توافر خدمات مالية ومصرفية متنوعة لعملائها من الشركات تشمل القطاع الأجنبي وإدارة التّقد والمدفوعات التّقدية، وفي بعض الدول دخلت بعض المصارف ميادين جديدة من الخدمات الالكترونية وأخذت تخدم منظمات أعمال صغيرة ومتوسطة عبر تأمين خدمات مختلفة، ومع أنّها وقّرت خدمات وعوائد مختلفة للمصارف لكنّها قد تعرّض القطاع المصرفي إلى مخاطر ينبغي على أجهزة الرّقابة أن تتعامل معها بدقة وحذر شديدين،⁽²⁾ وهناك العديد من المخاطر ضمن هذا النوع والتي تتمثل في الآتي:

⁽¹⁾ نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سابق ، ص.242.

⁽²⁾ KOCH TIMOTHY.W & MACDONALD SCOTT.S, Op.Cit, PP.74-82



الفرع الأول: المخاطر التشغيلية (Operational Risks)

يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو اخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية، وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء.⁽¹⁾

وقد ركزت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية ومنذ عام 1998 على مخاطر التشغيل والتي أصبح لها دورا فعالا في تشكيل، طبيعة وحدود هذه المخاطر والنتيجة عن:⁽²⁾

(أ)- تطوّر وتعدّد الخدمات المالية.

(ب)- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا.

(ج)- توسع المصارف في ممارسة أنشطتها على المستوى العالمي بعد أن كانت مقتصره على المستوى المحلي.

(د)- اعتماد المؤسسات المصرفية المالية على طرف ثالث لإدارة البنية التحتية التكنولوجية المناسبة لدعم عمليات الصيرفة الالكترونية، إذ ترتبط أنظمتها بأنظمة هذا الطرف أو بما يعني الاعتماد على جهات أخرى في توافر بعض الخدمات.

كل هذا أدى إلى زيادة أهمية المخاطر التشغيلية، فقد أصبح لها دور بارز في تشكيل، طبيعة وحدود المخاطر التي تعرّضت لها المؤسسات المالية المصرفية.

ونتيجة تزايد الاهتمام بهذه المخاطر فقد تطلب استحداث أساليب وممارسات سليمة وطرق لقياس ومراقبة المخاطرة التشغيلية ومحاولة التخفيف منها، علما أنّ لجنة بازل للرقابة المصرفية قامت بتخصيص متطلبات رأسمالية إضافية لمواجهة المخاطر التشغيلية لتكون بنود المعيار الجديد لكفاية رأس المال.

⁽¹⁾ BASEL Committee on Banking Supervision, (2001): **Operational Risk**, Bank for International Settlements, Basel.

⁽²⁾ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص.241.



كما ينبغي توافر عوامل أساسية لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف وهي:⁽¹⁾

(أ)- توافر الاستراتيجيات والسياسات الواضحة والشفافية العالمية.

(ب)- مدى كفاءة مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية.

(ج)- توافر أسس راسخة ومتينة للرقابة الداخلية الفعالة تضمن وجود مستويات محددة للمسؤولية والفصل بين الواجبات.

أما عن أنواع المخاطر التشغيلية فقد حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية كالاتي:⁽²⁾

- الاحتيال الداخلي

-الاحتيال الخارجي

- ممارسات الشغل والأمان في مكان العمل

- الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال.

- الأضرار في الموجودات المادية

-التنفيذ وإدارة المعاملات.

الفرع الثاني: المخاطر التكنولوجية (Technological Risks)

طالما أنّ الصناعة المصرفية تتميز بالتطور والإبداع المستمر واستخدام التكنولوجيا المتطورة

لذلك فإن تقديم الخدمات والأنشطة المصرفية الالكترونية أصبح يستحوذ على فكر المصرفيين كي

يستطيعوا أن يحققوا ميزة تنافسية بأنشطة مصارفهم المختلفة، وعلى الرغم من أنّ لها مزايا متعددة

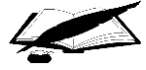
سواء للمصرف أو للزبون إلاّ أنّه في الوقت نفسه هناك مخاطر جسيمة تلازمها لذلك فإنّ اتفاقية

بازل 2 أصدرت لائحة مساندة تتعلق بمخاطر هذه الأنشطة.⁽³⁾

⁽¹⁾ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص.ص.243.242.

⁽²⁾ PANJER HARRY. H, (2006): **Operational Risk- Modelling Analytics**, John Wiley& Sos Inc, Publication, USA, P.7.

⁽³⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.77.



الفرع الثالث: مخاطر المنتج الجديد (New Product Risks)

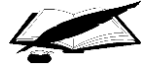
إنّ استحداث أدوات مالية جديدة والتوسّع في استخدام تلك الأدوات وانفتاح الأسواق المصرفية المالية بين البلدان في ظل العولمة المالية، كل هذا قد أدّى إلى تفاقم حجم وتنوع المخاطر المصرفية بدخول منتجات أو أدوات مالية جديدة.⁽¹⁾

الفرع الرابع: المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risks)

وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات من عدمها لإدارة نشاط المصرف، فالمخاطر الاستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلّقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة، والمخاطرة الاستراتيجية على مستوى الأنشطة هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات المتعلّقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار. ولا شك أنّ المخاطر الاستراتيجية تنخفض بصورة كبيرة في المصارف التي تتميز مجالس إدارتها العليا بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال المصرفية والتي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة مما يقلل من تعرّض المصرف للمخاطر ومن ثم الخسائر.⁽²⁾

⁽¹⁾ HEMPEL, GEORGETT & SIMONSON, DONALD. G, Op.Cit, P.82.

⁽²⁾ نوري موسى شقيري ، مرجع سابق، ص.298.



المبحث الرابع: مقاييس المخاطر المصرفية

تختلف ربحية المصارف عموماً عن مخاطر محافظها وعملياتها مع أنّ بعض المخاطر يمكن تجنبها وأخرى هي ملازمة أو متأصلة في البيئة الاقتصادية العامة وأسواق محدودة تعمل فيها. وكما أوضحنا بأنّ إدارة المخاطر هي العمليات التي من خلالها يقوم المديرون بتحديد تقييم المخاطر المرافقة لنشاطات المؤسسات المالية ومراقبتها والسيطرة عليها، وأنّ التعقيد وحجم المنتجات المالية جعل إدارة المخاطر أكثر صعوبة لإنجاز وتقييم تلك المخاطر. وقد حددت الأدبيات العلمية التي وردت باتفاقيات بازل خمسة أنواع أساسية وجوهريّة من المخاطر المصرفية التي ينبغي تحليلها وقياسها وهي:

(Credit Risks)	المخاطر الائتمانية
(Liquidity Risks)	مخاطر السيولة
(Capital Risks)	مخاطر رأس المال
(Operationa Risks)	المخاطر التشغيلية
(Market Risks)	المخاطر السوقية

تعد هذه المخاطر من أكثر المخاطر التي يتعرّض لها الجهاز المصرفي، ولذلك كان من الضروري أن يتم التركيز عليها في دراستنا هذه لغرض تقديم صورة واضحة للعاملين في الجهاز المصرفي لغرض الرقابة والمتابعة وإحكام الرقابة عليها لتفاديها، إذ سنتطرق تبعاً لقياس كل نوع من المخاطر المذكورة من خلال مقاييس ومؤشرات مصرفية معتمدة لغرض التمكن من إدارة هذه المخاطر والتعرف عليها قبل وقوعها، واتخاذ الاجراءات المصرفية اللازمة وذلك باستخدام البيانات المحاسبية التاريخية التي من خلالها قد نختبر المصادر الكافية للمخاطر المفترضة، حين نستخدم البيانات التاريخية كمقياس لمركز مخاطرة المؤسسة المالية لعدّة مشكلات محتملة موجودة فإنّ هذه البيانات ستنبئ المحلل بما هو حاصل وكيف يمكن مواجهة المستقبل من دون الآثار السلبية لهذه المخاطر.



المطلب الأول: المخاطر الائتمانية (Credit Risks)

إنّ المخاطرة الائتمانية مترافقة مع نوعية الموجودات المصرفية ومع احتمالية الفشل (Likelihood of Default) وهناك صعوبة في تقييم نوعية الموجودات المصرفية بسبب محدودية المعلومات المتاحة.

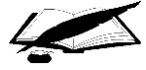
وإن اكتسب المصرف موجودات مربحة فهو يفترض المخاطرة التي تبين أنّ المقترض سوف يفشل في سداد قيمة القرض وفوائده في الوقت المحدد، ولهذا فالمخاطر الائتمانية تعني التقلب المحتمل في صافي الدّخل والقيمة السوقية لحق الملكية الناتجة عن عدم الدّفع أو تأخير المدفوعات. فالأنواع المختلفة للموجودات لها احتمالات فشل مختلفة، والقروض بالتحديد تظهر مخاطرة ائتمانية كبيرة، وعليه فإنّ تقييم المصارف لمخاطرها الائتمانية عموماً يكون من خلال الإجابة على ثلاث أسئلة جوهرية تركز بشكل رئيسي على تلك المجالات نفسها وهي:⁽¹⁾

- ما هو معدّل الخسارة التاريخية على القروض؟
- ما هي الخسارة المتوقعة في المستقبل؟
- كيف يستعد المصرف لمواجهة هذه الخسائر؟

الفرع الأول: معدّل الخسارة التاريخية (Historical loss Risk)

يركز مديرو المصارف اهتمامهم الرئيسي على خسائر القروض التاريخية للمصرف لكون القروض تظهر معدّلات الفشل العالية، (كنسبة من القروض الكلية) التي تفحص تجارب الخسائر التاريخية المرتبطة بالخسائر الإجمالية (Gross loans losses)، الاستردادات (Recoveries) وصافي الخسائر (Net losses)، فإجمالي خسائر القروض تشير إلى قيمة الدينار من القروض الحقيقية التي لم تحسّل خلال المدة، والاستردادات تشير إلى قيمة الدينار من القروض التي تم تحصيلها الآن، أما عن صافي الخسائر فتساوي الفرق بين إجمالي خسائر القروض والاستردادات.

⁽¹⁾ MICHEL DIETSCH & JOËL PETEY, (2003): *Mesure et Gestion du Risque de Crédit dans Les Institutions Financières*, Revue Banque Edition, Paris, P.P. 164.165.



الفرع الثاني: الخسائر المستقبلية المتوقعة (Expected Future losses)

تستند النسب التي تفحص معدلات خسائر المستقبل المتوقعة إلى القروض الممنوحة سابقا (Past Due loans) والقروض غير المحصلة (Nonaccrual loans) والقروض غير المسددة الكلية (Total Concurrent loans) وتصنّف القروض كجزء من القروض الكلية.

الفرع الثالث: الاستعداد للخسائر (Preparation for losses)

تستخدم إدارة المصرف بعض الأدوات والنسب والتقنيات للاستعداد لمواجهة خسائر الإئتمان ومن هذه النسب التي تعتمد على قدرة المصرف لتغطية الخسائر الحالية للمدة هي نسبة تغطي الأرباح لصافي الخسائر (Earnings Coverage of Net losses) وهي مقياس لصافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب، أرباح (خسائر) الأوراق المالية، الاحتياطات لخسائر القروض مقسومة على صافي خسائر القروض.

وعليه يمكن حصر أهم المؤشرات أو المقاييس التي تستخدم لقياس المخاطرة الإئتمانية من خلال

الجدول رقم (6).



جدول رقم (6): مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

النسبة	المؤشر
$100 \cdot \frac{\text{إجمالي الخسائر}}{\text{إجمالي الإئتمان}}$	مؤشر إجمالي الخسائر إلى إجمالي الائتمان
$100 \cdot \frac{\text{صافي الخسارة}}{\text{إجمالي الإئتمان}}$	مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي الائتمان
$100 \cdot \frac{\text{الاستردادات}}{\text{إجمالي الإئتمان}}$	مؤشر الاستردادات إلى إجمالي الائتمان
$100 \cdot \frac{\text{مخصصات الديون المعدومة}}{\text{إجمالي الإئتمان}}$	مؤشر مخصصات الديون المعدومة إلى إجمالي الائتمان
$100 \cdot \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي الإئتمان}}$	مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان
$100 \cdot \frac{\text{مخصصات الديون المعدومة}}{\text{صافي الخسائر}}$	مؤشر مخصصات الديون المعدومة إلى صافي الخسائر
$100 \cdot \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي خسائر القروض}}$	مؤشر تغطية الربح لصافي الخسائر
ويقاس كنسبة مئوية سنوية بالاعتماد على سنة الأساس	مؤشر معدل نمو صافي الائتماني
ويقيس هذا المؤشر درجة تركيز الائتمان الممنوح	مؤشر تركيز الائتماني

المصدر: حياة نجار، (2014): إذا المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، ص.149.



المطلب الثاني: مخاطر السيولة (Liquidity Risks)

إنّ المخاطر الحالية والمحتملة للمصارف ومن ضمنها مخاطرة السيولة تقف عائقا أمام المصارف في تحقيق الأرباح والقيمة السوقية لحقوق ملكية حملة الأسهم التي تنتج عن عدم قدرة المصرف على مقابلة المدفوعات أو الالتزامات المتاحة بالتوقيت والكلفة الفاعلة، وتكون مخاطرة السيولة أعلى درجة حين لا يستطيع المصرف الاستجابة لطلبات قروض جديدة أو سحبات الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للتّقد، فهذه المخاطر يمكن أن تنتج عن كل مشكلات التمويل أو مخاطرة السيولة السوقية، وتتمثل مخاطرة سيولة التمويل (Funding Liquidity Risk) في عدم القدرة على تسييل الموجودات أو الحصول على تمويل كاف من الاقتراض الجديد.

أما مخاطرة سيولة السوق (Market Liquidity Risk) فتتمثل في عدم قدرة المصرف على الحل البسيط من دون خسائر جوهرية من عدم كفاية العمق السوقي (Market Depth) أو الاضطرابات السوقية (Market Disturbances).

وبصورة عامة فإنّ المصرف يمكنه مواجهة حاجات السيولة بإحدى الطريقتين؛ الأولى عن طريق الاحتفاظ بموجودات سائلة والثانية عن طريق ضمان قدرته للاقتراض (إصدار مطلوبات جديدة) (Issuing New Liabilities) بتكلفة مقبولة، لهذا فحين يحتاج المصرف إلى التّقد فيمكنه بيع موجودات سائلة أو زيادة الاقتراض.

وعليه فإنّ مقاييس مخاطرة السيولة تركز على كمية ونوعية الموجودات السائلة أو قريبة الاستحقاق أو المتاحة للبيع بأسعار مقبولة، وأيضا قدرة المصرف لاقتراض الأموال بسهولة وبتكلفة قليلة لمقابلة التدفقات التّقدية الخارجية.⁽¹⁾

الفرع الأول: الاحتفاظ بموجودات سائلة (Holding Liquid Assets)

السيولة غالبا ما توضع في ظل الموجودات مع تفضيل قدرة المالكين لتحويل الموجود إلى نقد مع خسارة أدنى من انخفاض الأسعار، وفي مقابل ذلك فإنّ أكثر المصارف تحتفظ ببعض الموجودات التي يمكن أن تكون جاهزة للبيع سريعا لمقابلة حاجات السيولة، وهذه الموجودات السائلة تقدّم إمكانيات الوصول الحالي للتّقد لكن من المكلف للمصرف الاحتفاظ بموجودات بدفع معدلات متدنية

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.95.



جدًا للفائدة، التي يمكن أن تكون أدنى من معدل كلفة الأموال (Average Cost of funds).

الفرع الثاني: القدرة على اقتراض السيولة (Ability to borrow for Liquidity)

لو أنّ هناك مصرفين يحتفظان بموجودات متشابهة، الأول مع إجمالي ملكية كبيرة أو رافعة مالية واطئة، يمكن أن يأخذ مديونية أكثر مع فرصة ضئيلة ليصبح معسرا.

والودائع القاعدية (Core Deposits) هي الودائع المستقرة التي ليست ذات حساسية لأسعار الفائدة، وبالتالي فإنّ هذا النوع من الودائع هو أقل حساسية لمعدّلات الفائدة المدفوعة ولكن أكثر حساسية لمصاريف العمولات.

لهذا فالمصرف سوف يستبقي أكثر هذه الودائع وإن زادت معدّلات الفائدة التي يدفعها المنافسون استنادا لمعدّلات فائدة المصرف، والودائع القاعدية تشمل كل من الودائع تحت الطلب وأوامر السحب القابلة للتداول، وودائع سوق النّقد وودائع الإذخار التي يتوقع المصرف بقاءها على الرّغم من تقلب دورات الأعمال.

لهذا فإنه مع ودائع قاعدية كبيرة تعني سحبوات ودائع غير متوقعة منخفضة ومتطلبات تمويل جديدة ممكنة ومن ثم سيولة مصرف كبيرة.⁽¹⁾

أمّا عن مؤشرات ومقاييس مخاطر السيولة فهي موضحة بالجدول رقم (7).

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.96.



جدول رقم (7): مؤشرات قياس مخاطر السيولة

النسبة	المؤشر
$100 \cdot \frac{\text{صافي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$	مؤشر صافي القروض إلى مجموع الودائع
$100 \cdot \frac{\text{صافي القروض}}{\text{الودائع القاعدية}}$	مؤشر صافي القروض إلى الودائع القاعدية
$100 \cdot \frac{\text{الاستثمارات القصيرة الأجل}}{\text{مجموع الاستثمارات}}$	مؤشر الاستثمارات القصيرة الأجل
$100 \cdot \frac{\text{الودائع القاعدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$	مؤشر الودائع القاعدية
$100 \cdot \frac{\text{مجموع النقد}}{\text{مجموع الموجودات}}$	مؤشر النقد إلى مجموع الموجودات

المصدر: صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.96.95.

المطلب الثالث: مخاطر رأس المال (Capital Risks)

إنّ مخاطر رأس المال لا تعد مخاطر مستقلة أو منفصلة بحد ذاتها وذلك لأنّ كل المخاطر المصرفية تتدخل فيها بصيغة أو بأخرى وتتأثر برأس مال المصرف ومن ثم بملاءته، فضلا عن ذلك فإنها تمثل المخاطرة التي قد يصبح المصرف بسببها عديم الملاءة وبالتالي يتعرّض للفشل. إنّ المصرف تقنيا يكون عديم الملاءة حين يكون له صافي ثروة سالبة (Negative Net Worth) أو حقوق مساهمين سالبة (Negative Stockholders Equity).

ويمثل صافي الثروة الاقتصادية (Economic Net Worth) للمصرف الفارق بين القيمة الاقتصادية لموجوداته ومطلوباته، ولهذا فإنّ مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض المحتمل في القيمة



السوقية للموجودات بأقل من القيمة السوقية للمطلوبات، أي أنّ صافي الثروة الاقتصادية تكون صفراً أو أقل، أي بمعنى أنّ مثل هذا المصرف لو قام بتسييل موجوداته فإنّه لن يكون قادراً على الدّفع لكل الدّائنين وقد يتعرّض للإفلاس، وأنّ أحد المؤشرات المهمة لمخاطر رأس المال هو مقارنة حقوق حملة الأسهم بموجودات المصرف.

إنّ مخاطر رأس المال تتمثل في مدى قدرة رأس المال على تغطية الخسائر في الموجودات من دون أن تتعرّض ملاءته لأي خلل.

فالمصرف يفشل حين تكون تدفقاته النقديّة الدّاخلية من عملياته لا تكفي لتغطية تسديدات خدمة الدّين والمقترضين الجدد، أي غير كافية لمقابلة التدفقات النقديّة الخارجيّة لمصاريف العمليات، سحب الودائع، مدفوعات التزاماته للدّيون المستحقة عليه، وعليه فإنّه حين يعلم الدّائنون وحملة الأسهم بأنّ المصرف ذو مخاطرة رأسمال عالية فإنهم يطلبون علاوة على ديون المصرف ويدفعون أسعار أسهم منخفضة، وهذا يؤدي لمشكلة السيولة من خلال زيادة تكلفة الاقتراض.

وعليه فإنّ مخاطرة رأس المال هي نتيجة الزّافعة الماليّة (Financial Leverage) ونوعية الموجودات (Assets quality) وكل مخاطر المصرف الأخرى، وأنّ المخاطرة الكبرى التي يرغب بتحملها المصرف تعني كبر حجم رأس المال المطلوب.

إنّ مخاطر الائتمان العالية تغطي نفسها من خلال القروض الجيّدة، وأنّ مخاطر سعر الفائدة العالية تغطي نفسها من خلال مقابلة الاستحقاق والأجل بين الموجودات والمطلوبات،⁽¹⁾ والجدول رقم (8) يلخص لنا أهم مؤشرات قياس مخاطرة رأس المال.

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.98.



جدول رقم (8): مؤشرات قياس مخاطر رأس المال

النسبة	المؤشر
$100 \cdot \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{مجموع الموجودات}}$	- نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) إلى مجموع الموجودات
$100 \cdot \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر}}$	- نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر
$100 \cdot \frac{\text{رأس المال الكلي}}{\text{مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر}}$	- نسبة رأس المال الكلي (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر
$100 \cdot \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}}$	- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
$100 \cdot \frac{(\text{مجموع حقوق الملكية الحالية}) - (\text{مجموع حقوق الملكية السابقة})}{\text{مجموع حقوق الملكية السابقة}}$	- معدل النمو في حقوق الملكية الكلية

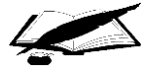
المصدر: صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.99.98.

المطلب الرابع: المخاطر التشغيلية (Operational Risks)

تعد مخاطرة التشغيل إضافة جديدة لمقررات بازل/2، إذ أن مقررات بازل/2 قد ألزمت المصارف بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل، وتشير مخاطر التشغيل إلى احتمالية اختلاف المصاريف التشغيلية معنويًا عما هو متوقع وتؤدي إلى انخفاض في صافي الدخل أو قيمة المصرف وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء.

وقد عرّفت لجنة بازل المخاطرة التشغيلية بأنها: "مخاطرة الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخليّة والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ خليل الشماع، (2007): مقررات بازل و التشريعات المصرفية : المخاطرة التشغيلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (15)، العدد الأول، مارس 2007، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص.4.



ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة (Reputation Risk).

ومن الجدير بالذكر أنّ مخاطرة التشغيل في المصارف تعد من الموضوعات الحديثة نسبياً وخصوصاً في منتصف التسعينات وأخذت تستحوذ على اهتمامات المصرفيين كثيراً لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة للمصرف، إنّ التركيز الجديد لمقررات بازل/2 هي المخاطر التشغيلية فابتداءً من العام 2006 فإنّ متطلبات رأس المال المقترح للجنة بازل سوف يتطلب من المصرف تخصيص رأس مال للمخاطر التشغيلية، والتركيز هو على الاستخدام الأمثل لرأس المال في التكنولوجيا وعمليات مراحل الأعمال للمؤسسات المالية.

وهناك عدة أسباب لتقلّب الأرباح في السياسات التشغيلية للمصارف، فبعض المصارف نسبياً هي غير كفوءة في الرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء العمليات للمستخدمين، والمصارف يجب عليها امتصاص الخسائر الناتجة عن السرقة والاحتيال من قبل المستخدمين والزبائن. إنّ المخاطر التشغيلية للمصارف ذات علاقة بسياساتها التشغيلية وعملياتها وفي ما إذا كانت تتمتع برقابة كافية، والخسائر الناتجة عن الأحداث الخارجية.

والمخاطر التشغيلية هي صعبة القياس بشكل مباشر لكن هي على الأرجح تزداد مع زيادة عدد الأقسام والفروع والمستخدمين والقروض.

أما عن أهم المؤشرات يمكن اعتمادها لقياس المخاطر التشغيلية تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

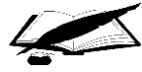
الفرع الأول: نسبة المصاريف من غير الفوائد (Non-Interest Expenses)

إنّ المصارف عادة ما تزيد مداخيلها عن طريق ما يعرف بفروقات أسعار الفائدة، أي بين ما تتقاضاه على قروضها وبين ما تمنحه لمودعيها، أمّا من جهة أخرى فقد تزيد مداخيلها انطلاقاً من أنشطة أخرى لا علاقة لها بالفائدة يطلق عليها تسمية "غير ناتجة عن الفائدة" "Non-Interest".

أي أنّ: * نسبة صافي المصاريف = (المصاريف غير الناتجة عن الفائدة - الدخل غير الناتج عن الفائدة) / متوسط

الأصول غير المباشرة (العامة)

⁽¹⁾ ROSE PETER .S, (2002), **Commercial Bank Management**, International Edition, Irwin, McGraw – Hill Higher Education, Irwin, NY, USA, PP.165-169.



الفرع الثاني: نسب الإنتاجية (Productivity Ratios)

إنّ العديد من مدراء المصارف يتابعون ويدرسون العديد من نسب الإنتاجية حتى يتأكدوا من أنهم يحصلون على الاستخدام الأمثل للموظفين ورأس المال المستعمل، ومن بين هذه النسب نجدها موضحة بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9): نسب الإنتاجية لقياس مخاطر التشغيل

المؤشر	النسبة	الدلالة
إجمالي الأصول لكل مستخدم Assets per Emplouee	$100 \cdot \frac{\text{متوسط الأصول}}{\text{عدد المستخدمين}}$	وتشير النسبة المرتفعة إلى أنّ عدد قليل من المستخدمين يتحملون مسؤولية الأعمال المرتبطة بحجم كبير من الأصول (الموجودات). بمعنى أنّ هذه النسبة تدل على كفاءة الأصول وبالطبع فإنّ هذه النسبة تتجاهل قيمة النشاطات التي يرتبط بها المصرف والتي تكون خارج بنود الميزانية.
متوسط مصاريف دائرة المستخدمين Average personnel Expense	$100 \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{عدد المستخدمين}}$	وتقيس هذه النسبة متوسط تكلفة المستخدم في حالة ما إذا تم تحديد الرواتب والفوائد، وفي الحقيقة كثير من المصارف ذات الأداء العالي لديها عدد قليل من المستخدمين ولكن يدفعون لهم أكثر من متوسط دخول المستخدمين للمصارف الأخرى، كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه النسبة قد تكون متحيّزة بسبب التعويضات الكبيرة لجزء من الموظفين.
*القروض لكل مستخدم Loans per Emplouee *صافي الدّخل لكل مستخدم Net Income per Employee	$100 \frac{\text{متوسط القروض}}{\text{عدد المستخدمين}}$ $100 \frac{\text{صافي الدّخل}}{\text{عدد المستخدمين}}$	وتفيد هاتين النسبتين في تقديم معلومات مفيدة حول الإنتاجية، وبما أنّ القروض عادة ما تمثل الجزء الأكبر من الأصول، لذلك فمن المنطقي حساب نسبة القروض لكل مستخدم كمؤشر عن الإنتاجية وبشكل مماثل فإنّ نسبة صافي الدّخل لكل مستخدم تشير عادة إلى إنتاجية وربحية القوى العاملة في المصرف، وكلّما كانت قيمة هاتين النسبتين مرتفعة، فهذا دليل على إنتاجية أفضل.

Source: ROSE, PETER S, (2002), **Commercial Bank Management**, International Edition, Irwin, McGraw – Hill Higher Education, Irwin, NY, USA, PP.165-169.



المطلب الخامس: المخاطر السوقية (Market Risks)

إن المخاطر السوقية هي المخاطرة الحالية و المحتملة للأرباح و حقوق حملة الأسهم الناتجة عن التحركات العكسية في الأسعار و المعدلات السوقية، وعليه تصنف المخاطرة السوقية إلى مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الأسهم و حقوق الملكية و مخاطر التحويل الخارجي،⁽¹⁾ غير أنه سنحاول التركيز على مخاطر أسعار الفائدة لحدّة أثرها على الأداء المالي للمصارف مقارنة بالمخاطر السوقية السابق ذكرها.

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر أسعار الفائدة (Interest Rate Risk) هي التغيرات المحتملة في صافي دخل المصارف من الفوائد و القيمة السوقية لحقوق الملكية نتيجة التغيرات في مستويات معدلات الفائدة السوقية، حيث توجد ثلاث طرق أو نماذج لقياس مدى تعرض البنوك التجارية لمخاطر أسعار الفائدة: نموذج تحليل الفجوة (Gap Analysis) ونموذج تحليل المدة (الفترة) (Duration Analysis) ونموذج تحليل المحاكاة (Simulation Analysis).

الفرع الأول: طريقة تحليل الفجوة (Gap Analysis)

تعتبر أول وأسهل طريقة استخدمت لقياس حساسية المصارف لمخاطر أسعار الفائدة ولا تزال أكثر الطرق استخداماً، تتضمن هذه الطريقة وضع سلسلة من الأوعية (Buckets) على مدى أفق زمني محدد (Time Horizon)، إذ يجمع كل وعاء بالضرورة موجودات و مطلوبات مقرر إعادة تسعيرها أو تستحق خلال مدة محددة لذلك الوعاء، ويمكن أن تكون مدة الوعاء من يومية أسبوعية، شهرية، ثلاثية، سداسية، سنوية، إلى ثلاث سنوات أو أكثر، ثم تجرى تصفية الموجودات و المطلوبات في أي وعاء معين مقابل بعضها البعض، وتحدد قيمة صافية نهائية لكل وعاء.⁽²⁾

⁽¹⁾ SANTOMERO & BABEL, (2004): **Financial Markets: Instruments- Institutions**, 3rd Ed, Mc Graw Hill Companies, USA.

⁽²⁾ سعيدة جمعة ابراهيم عقل، (2005): استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات و المطلوبات، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الدراسات الادارية و المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص.38.



تعرف الفجوة بأنها المحصلة الحسابية للفرق بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، وتكون الفجوة إيجابية إذا كان الفرق إيجابياً، وسلبية إذا كان الفرق سالباً.

$$\text{GAP} = (\text{RSA} - \text{RSL})$$

حيث أن: GAP : قيمة الفجوة.

RSA: الموجودات الحساسة لسعر الفائدة.

RSL: المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

إن إشارة الفجوة هي التي توضح نوعية مخاطر تحركات أسعار الفائدة، فالإشارة السالبة تعني أن الخطورة تحدث في حال ارتفاع أسعار الفائدة، بينما الإشارة الموجبة تعني أن الخطورة تحدث في حال انخفاض أسعار الفائدة.

ويمكن حساب الفجوة التراكمية خلال فترة زمنية مختارة، فإذا حددت الفترة بسنة واحدة فإن الفجوة التراكمية تعادل مجموع فجوات الفئات الزمنية للأوعية المختلفة خلال هذه السنة. وعليه فإن معرفة قيمة الفجوة التراكمية يساعدنا في حساب مقدار التغير في صافي الفوائد والذي يتأثر عادة بتقلب أسعار الفائدة من خلال المعادلة التالية.⁽¹⁾

$$\Delta \text{NII} = \Delta r \times \text{GAP}$$

حيث أن :

ΔNII : التغير في صافي الفوائد Δr : التغير في سعر الفائدة GAP: قيمة الفجوة

ونستنتج من قياس الفجوة ثلاثة أنواع مختلفة هي:

⁽¹⁾ ROSE, PETER S, Op.Cit, P. 217.



أولاً: الفجوة السالبة (Negative Gap)

وهي الفجوة الناتجة عن امتلاك المصرف لمطلوبات حساسة لسعر الفائدة أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة خلال مدة معينة، فإن تكاليف الفوائد المدفوعة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة ستزداد بدرجة أكبر من زيادة إيرادات الفوائد المقبوضة من موجوداته الحساسة لسعر الفائدة، وبالتالي ينخفض صافي الفوائد في المصرف أما إذا انخفضت أسعار الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض تكاليف الفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة بدرجة أكبر من انخفاض إيرادات الفوائد المقبوضة من موجوداته الحساسة لسعر الفائدة وبذلك يزداد صافي الفوائد.⁽¹⁾

ثانياً: الفجوة الموجبة (Positive Gap)

وهي الفجوة الناتجة عن امتلاك البنك لموجودات حساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة خلال فترة معينة، فإن إيرادات الفوائد المقبوضة من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة ستزداد بدرجة أكبر من زيادة تكاليف الفوائد المدفوعة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، وبذلك يزداد صافي الفوائد، أما إذا انخفضت أسعار الفائدة خلال الفترة نفسها فإن إيرادات الفوائد المقبوضة من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة ستنخفض بدرجة أكبر من انخفاض تكاليف الفوائد المدفوعة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الفوائد في البنك.⁽²⁾

ثالثاً: الفجوة الصفرية (Zero Gap)

وهي الفجوة التي تنتج عن امتلاك المصرف لموجودات حساسة لسعر الفائدة مساوية تماماً لمطلوباته الحساسة لسعر الفائدة، أي أن قيمة الفجوة تساوي الصفر، ولذلك فإن زيادة أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار متساوٍ لن يغير صافي الفوائد في البنك لأن التغير في إيرادات الفوائد المقبوضة يساوي التغير في تكاليف الفوائد المدفوعة.⁽³⁾

(1) KOCH, TIMOTHY W. & MACDONALD, SCOTT S,(2003), **Bank Management**,5th Edition, Thomson South Western , USA,P.296.

(2) Ibid, P.296.

(3) ROSE, PETER S, Op.Cit, P.213.



الفرع الثاني: طريقة تحليل المدة (Duration Analysis)

تحليل المدة (D) يعبر عن متوسط طول الفترة الزمنية التي تتحقق خلالها التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة إلى المصرف المتولدة عن الموجودات (القروض والاستثمارات في الأوراق المالية) وكذلك التدفقات النقدية المتوقعة الخارجة من البنك والتي تمثل تكلفة المطلوبات (الودائع)⁽¹⁾. ويتميز تحليل المدة (D) في أنه يولي أهمية خاصة لعنصر توقيت جميع التدفقات النقدية على مدار عمر الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة. وبالمقارنة مع تحليل الفجوة، فإن تحليل المدة يتيح من الناحية التحليلية مقياساً أدق لقيمة التدفقات النقدية، وبهذه الطريقة يمكن حساب مدة القيمة السوقية لحقوق الملكية في محفظة الاستثمار، أو قياس تعرض القيمة الاقتصادية للمصرف لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة، وبعد حساب المدة الصافية للمطلوبات يمكن معرفة مدى تعرض حقوق ملكية المؤسسة (Net worth) لمخاطر تقلب أسعار الفائدة. ويعتمد تحليل المدة (D) على نموذج Macaulay، حيث تحسب المدة (D) للأدوات المالية وفق المعادلة التالية:⁽²⁾

$$D = \sum_{t=1} PV(C_t) \cdot t / P_0$$

حيث أن:

D: المدة t: الفترة المتبقية من أجل السند

PV(Ct): القيمة الحالية للتدفق النقدي المسترد في الزمن t

P₀: السعر السوقي (القيمة السوقية) للسند أو الأداة المالية.

⁽¹⁾ ROSE, PETER S, Op.Cit, P.P.227.228.

⁽²⁾ سعيد جمعة ابراهيم عقل، مرجع سابق، ص.43.



وفقاً لمقياس المدة (D) تكون المطلوبات والموجودات ذات المدة الأطول أكثر مخاطرة من المطلوبات والموجودات ذات المدة الأقصر، وذلك لأن الأسعار السوقية للأولى تكون أكثر تقلباً من الأسعار السوقية للثانية وفقاً لتقلب أسعار الفائدة، ويتم حساب متوسط مدة الموجودات (D_A) أو متوسط مدة المطلوبات (D_L) للمصرف وفق المعادلة التالية:⁽¹⁾

$$D_{A \text{ or } L} = \sum_{t=1}^N (\text{Duration of each A or L} \times \text{MV of each A or L}) / \text{Total MV of all A or L}$$

حيث أن :

D_L or D_A : متوسط مدة الموجودات أو المطلوبات MV : القيمة السوقية

ويمكن تحديد مستوى التعرض لمخاطر تقلب أسعار الفائدة في المصرف، وذلك بحساب فجوة المدة (DGAP) والتي هي عبارة عن الفرق بين متوسط مدة الموجودات (D_A) ناقصاً متوسط مدة المطلوبات (D_L) مضروبة في القيمة السوقية (للمطلوبات/الموجودات)، وتكون فجوة المدة (DGAP) إيجابية إذا كان الفرق إيجابياً، وسلبية إذا كان الفرق سالباً، كما تعكس فجوة المدة الاختلافات في مواقيت التدفق النقدي للموجودات والمطلوبات ، وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$DGAP = D_A - (MVL/MVA) D_L$$

حيث أن:

DGAP: فجوة المدة

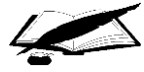
MVA: القيمة السوقية للموجودات

D_A : متوسط مدة الموجودات

MVL: القيمة السوقية للمطلوبات

D_L : متوسط مدة المطلوبات

⁽¹⁾ KOCH & MACDONALD, (2003): Op. Cit., PP. 327-329.



ويساعد حساب المدة (D) في الكشف عن آثار تغير أسعار الفائدة في القيمة السوقية للموجودات والقيمة السوقية للمطلوبات وبالتالي في صافي القيمة السوقية لحقوق الملكية وذلك بموجب المعادلة التالية:

$$\Delta MVA/L = [-D_{A/L} (\Delta r \div 1+r)MVA/L]$$

حيث أن :

$\Delta MVA/L$: القيمة السوقية للموجودات أو المطلوبات

MVA: القيمة السوقية للموجودات D_A : متوسط مدة الموجودات

MVL: القيمة السوقية للمطلوبات D_L : متوسط مدة المطلوبات

Δr : قيمة التغير في سعر الفائدة

ومن المعادلة السابقة يمكن اشتقاق معادلة لحساب أثر تغير أسعار الفائدة في القيمة السوقية

لحقوق الملكية MV_E

$$\Delta MV_E = [-D_A (\Delta r \div 1+r)MVA] - [-D_L (\Delta r \div 1+r)MVL]$$

وعليه فإنه من تحليل المدة (D) نستنتج أن لفجوة المدة (DGAP) ثلاثة أنواع مختلفة هي:⁽¹⁾

أولاً: فجوة المدة الموجبة (Positive DGAP)

وهي الحالة التي يكون فيها متوسط مدة الموجودات (D_A) أكبر من متوسط مدة المطلوبات (D_L)، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة، فإن القيمة السوقية للموجودات ستخفض بدرجة أكبر من انخفاض القيمة السوقية للمطلوبات، وبالتالي تنخفض حقوق الملكية، أما إذا انخفضت أسعار الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للموجودات بدرجة أكبر من ارتفاع القيمة السوقية للمطلوبات وبذلك تزداد حقوق الملكية.

ثانياً: فجوة المدة السالبة (Negative DGAP)

وهي الحالة التي يكون فيها متوسط مدة المطلوبات (D_L) أكبر من متوسط مدة الموجودات (D_A)، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة، تنخفض القيمة السوقية للمطلوبات بدرجة أكبر من انخفاض القيمة السوقية للموجودات، وبالتالي تزداد حقوق الملكية، أما إذا انخفضت أسعار الفائدة

⁽¹⁾ سعيد جمعة ابراهيم عقل، مرجع سابق، ص.ص.46.45.



فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للمطلوبات بدرجة أكبر من ارتفاع القيمة السوقية للموجودات وبذلك ستخفض حقوق الملكية.

ثالثاً: فجوة المدة الصفرية (Zero DGAP)

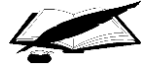
وهي الحالة التي يكون فيها متوسط مدة الموجودات (D_A) مساوياً تماماً لمتوسط مدة المطلوبات (D_L)، ولذلك فإن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار متساوٍ لن يغير حقوق الملكية ولا تشكل هذه الفجوة أية مخاطر عند تقلب أسعار الفائدة .

وتستخدم المصارف التجارية تحليل المدة (D) كأداة جيدة لتخفيض مخاطر أسعار الفائدة عن طريق تزويد المحفظة بخاصية المناعة (Immunization) ضد مخاطر انخفاض القيمة السوقية، ففي حال فجوة المدة الموجبة (Positive DGAP) يخفض المصرف متوسط مدة الموجودات، أو يزيد متوسط المطلوبات، أو بمزيج من الاثنين معاً، حتى نحصل على فجوة المدة DGAP مساوية أو قريبة من الصفر، وبذلك نضمن أن أي تغير في أسعار الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً لن يؤثر في القيمة السوقية لحقوق الملكية.

الفرع الثالث: نموذج تحليل المحاكاة (Simulation Analysis)

تستخدم غالبية المصارف الكبيرة وخاصة تلك التي تحتوي على ميزانيات معقدة التحليل المستند إلى المحاكاة، لتخطي قيود مقاييس كل من " تحليل الفجوة " و " تحليل المدة "، بوضع نموذج حساسية المصرف لسعر الفائدة، حيث يتم إدخال جميع المراكز أو التدفقات النقدية في نموذج مستند للحاسب، يكون أساساً للتحليل بالمحاكاة، ويتم عندئذ وضع افتراضات حول المسار المستقبلي لأسعار الفائدة، والتغيرات ذات الصلة بنشاط المصرف لكي يتم تقدير أثرها في صافي الفوائد أو القيمة السوقية، حيث تتيح نماذج المحاكاة أمام إدارة المصرف، أداة أكثر فاعلية لفهم وتقييم تعرض المصرف إلى مخاطر سعر الفائدة من خلال تحليل الفجوة أو تحليل المدة، ولكن هذه النماذج تحتاج إلى التكنولوجيا المتقدمة، فضلاً عن تكثيف العمل والزمن المطلوب للمحاكاة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ سعيد جمعة ابراهيم عقل، مرجع سابق، ص.ص. 48.47.



خلاصة الفصل

إن خصوصية القطاع المصرفي المتمثلة باعتماد المصارف بشكل رئيسي على أموال الغير وأن معظم موجوداتها ومطلوباتها تتمثل بالنقد، ونشاطها الرئيسي يتركز على التعامل بالأموال اقراضا واقتراضا، كما تتميز بصغر حجم رأسمالها مقارنة بموجوداتها مما يجعلها ذات درجة رافعة مالية عالية جدا، في حين أن موجوداتها الثابتة قليلة جدا مقارنة بمجموع موجوداتها، مما يجعلها ذات رافعة تشغيلية منخفضة جدا، لهذا فإن المصارف تعد من المؤسسات المالية ذات المخاطر العالية وأن المخاطر التي تواجهها ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد ككل ومخاطر الأنشطة المصرفية بمجموعها.

وباعتبار أن أي عمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها فإنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر لكونه يتعامل بالإقراض و منح الائتمان، وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبني عليه مبدأ إدارة المخاطر، إذ أدت الافلاسات والاختفاقات والأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية وجود مبادئ ادارة المخاطر و إلى اصرار السلطات الاشرافية ومراقبة المصارف على ضرورة وضع مبادئ عامة لذلك، وتعد مبادئ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف، ولهذا فعليه أن يطور الأساليب وأدوات القياس الي تمكنه في الأخير من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة، وأن يساير المعايير الاحترازية العالمية لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال المناهج المقترحة من قبل هذه الأخيرة لقياس المخاطر.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل
للرقابة المصرفية



تمهيد

إن موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية هو أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، فكان أول خطوة في هذا الاتجاه تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قدمت توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال عام 1988 والتي عُرفت باتفاقية بازل 1، وقدّرت نسبة كفاية رأس المال بـ 8%، ولكن رغم الايجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل 1 إلا أنه كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها، فجاء الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي سميت بازل 2، حيث قامت بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق وقد بدأ تطبيقها مع بداية عام 2007، ولقد أسهمت أزمة الديون اليونانية وأزمة الانقباض الائتماني التي سبقتها في جعل المراقبين يصفون بازل 2 بأنه قد فشل في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها، و على هذا جاءت معايير بازل 3 لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي تهدف إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

ولتشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومدى مساهمتها لمقررات لجنة بازل، نجد أنه قد بدأ تطبيق القواعد الاحترازية الصادرة عن اللجنة من قبل البنوك الجزائرية منذ صدور التعليمات 94/47 في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، والتي كانت مستوحاة عن معايير لجنة بازل الأولى، ولكن المتتبع لتطورات القواعد الاحترازية المطبقة في بنوك الدول القوية بتطور النشاط المصرفي وتنوعه وزيادة مخاطره، يجد أن البنوك الجزائرية مازالت تطبق معايير لجنة بازل الأولى فهي بعيدة كل البعد عن ما هو مطبق في بنوك الدول القوية، لذا لا بد من فتح القطاع المصرفي والمالي على القطاع الخاص والأجنبي من أجل زيادة المنافسة وتحديث الخدمات المقدمة وهذا من أجل القدرة على تطبيق القواعد الاحترازية الجديدة.



المبحث الأول: مقررات لجنة بازل

في ظل ما تشهده الصناعة المصرفية من تحولات هامة وحيوية، بدأت تلوح في الأفق بفعل تغيرات عديدة في بيئة الصناعة المصرفية الحديثة التي نتجت بفعل قوى عديدة، ساهمت وبشكل كبير في تغيير طبيعة وفلسفة العمل المصرفي، وغيّرت في طبيعة الأنشطة والخدمات المصرفية، وبالتالي زادت من المخاطر المحيطة بالصناعة المصرفية العالمية، مما دفع المنظمين إلى التفكير بآليات وضوابط جديدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية فيما يتعلق بالسلامة المالية للأنظمة النقدية، ولهذا ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Committee on Banking Supervision) - كتنظيم غير رسمي ثم الاتفاق عليه بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية الممثلين لاثني عشر دولة (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ولوكسمبرج) في إطار بنك التسويات الدولية (Bank of international Settlements)، بهدف تنسيق شروط العمل المصرفي بين هذه الدول، ولتحقيق هذه الغاية قرر محافظو البنوك المركزية لهذه الدول مع نهاية عام 1974 بتأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهكذا ظهرت هذه اللجنة إلى حيز الوجود دون أن تكون وليدة اتفاق أو معاهدة دولية، وقد أخذت اسمها من مدينة بازل السويسرية مقر أعمالها.⁽¹⁾

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على العلاقة التنظيمية بين إدارة المخاطر المصرفية ولجنة بازل للرقابة، مع التمييز بين مقررات كل من بازل (1,2,3) في ظل التطورات التي واكبتها هذه اللجنة بآلياتها التي تطوّرت وتغيّرت كثيرا في كيفية إدارة المخاطر المصرفية.

⁽¹⁾ تقارير صندوق النقد العربي، (2004): الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، أبو ظبي، ص. ص 12.11.



المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل I

حاولت لجنة بازل من خلال عملها الرئيسي الرّبط بين كفاية رأس المال الممتلك ومخاطر موجوداته المختلفة بتحديد أوزان للمخاطرة، ولهذا فإنّها أعطت في البداية الأهمية لإدارة المخاطر المصرفية من خلال اختلاف أوزان مخاطر الموجودات المصرفية، حيث قامت بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال عام 1988، وحددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف.⁽¹⁾

الفرع الأول: المضامين الرئيسية لاتفاقية بازل I

ففي عام 1988 نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية الوثيقة المعروفة باسم (International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards)

وقد اشتملت الوثيقة على أربع محاور هي:

- مكوّنات رأس المال (Constituents of Capital)
- نظام أوزان المخاطر (The Risk Weighting System)
- النسب المستهدفة (The Target Standard Ratios)
- ترتيبات المرحلة الانتقالية والتنفيذية - (Transitional and Implementing-Arrangements)

أولاً: المحور الأول؛ مكونات رأس المال

وفق متطلبات توصيات لجنة بازل قسم رأس المال إلى شريحتين أساسيتين، الأولى تتكون من رأس المال الأساسي والثانية تتكون من رأس المال المساند.

(أ)- الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي (Core Capital): ويشمل:⁽²⁾

- ✓ رأس المال المدفوع: والذي يمثل حقوق المساهمين الدائمة، أي يضم كل من الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح.
- ✓ الاحتياطات المعلنة: وهي تلك الاحتياطات التي تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) أو علاوات الأسهم والاحتياطات العامة والاحتياطات القانونية.

(1) PHILIPPE GARSUAULT & STEPHANE PRIAMI,(1995): **La Banque Fonctionnement et Stratégies**, Ed. Economica, Paris, P170.

(2) توفيق محب خلة، (2011): الحراك النقدي والمصرفي المعاصر- دراسة أكاديمية وتطبيقية موقّعة، دار الفكر الجامعي، مصر، ص.ص.77.76.



وتجدر الإشارة إلى أن ما يلزم استبعاده (خصمه) من رأس المال الأساسي ما يلي:

✚ الشهرة: إذا تضمنت الأصول قيمة للشهرة فإنها تخصم من رأس المال الأساسي وذلك لكونها

لا تتمتع بقيمة يستفاد منها عند تعرض المصرف إلى خسارة تستوجب الاستعانة برأس المال.

✚ الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة (رؤوس الأموال): الأصل أن يتم حساب

معدّل كفاية رأس المال على أساس ميزانية المجموعة (دمج بيانات الوحدات التابعة في

المصرف الأم مع إجراء مقاصة بين الاستثمارات في هذه الوحدات ورؤوس أموال المجموعة)،

وإذا لم يتم ذلك فيوجد أحد البديلين، الأول يقضي باستبعاد قيمة مساهمة المصرف الأم في

رؤوس أموال الوحدات التابعة من مجموع رؤوس أموال المجموعة، مقابل استبعاد قيمة هذه

المساهمات من أصول المجموعة، وذلك لتلافي ازدواج حساب نفس رأس المال من قبل

مختلف وحدات المجموعة، وليتسنى أيضا معرفة ملاءتها المالية كما لو كانت مصرفا واحدا

أما البديل الثاني فهو عدم الاستبعاد، حيث لم تلزم اتفاقية بازل إجراء ذلك الاستبعاد وإنما

تركزت للسلطة الرقابية حرية تطبيق سياسة من شأنها إجراء ذلك الاستبعاد بالكامل أو بقيمة

المساهمات التي تزيد عن حدّ معيّن (بالمقارنة بين رأس مال المصرف الأم أو المصرف التابع

مثلا) أو على أساس دراسة حالة بحالة.

✚ الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك: في هذه الحالة لا بد من إجراء الاستبعاد

منعا من ازدواج حساب رأس المال من قبل المصرفين.

ب) الشريحة الثانية: رأس المال المساند (Supplementary Capital): ويشمل:⁽¹⁾

✓ الاحتياطات غير المعلنة: وهي الاحتياطات التي تعبر من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن

تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف...، شريطة أن

تكون مقبولة من قبل السلطة الرقابية على المصارف.

✓ احتياطات إعادة تقييم الأصول: تنشأ هذه الاحتياطات عادة من تقييم مباني البنك

والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية، وتشتت الاتفاقية أن

يكون ذلك التقييم معقولا، وأن يتم تخفيض فروق التقييم إلى خصم قدرة 55% للتحوط

لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحققها

بالبيع - للضريبة.

⁽¹⁾ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 32-34.



✓ المخصّصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: بحيث لا تواجه هذه المخصّصات هبوط محدد في قيمة أصول بذاتها، ومثال ذلك مخصّص المخاطر العامة للتسهيلات الإئتمانية المنتظمة (شريطة كفاية المخصص المكوّن لتسهيلات بعينها)، إذ تعتبر مثل هذه المخصّصات بمثابة احتياطات، وفي مقابل ذلك أن يكون الحد الأقصى لهذا النوع من المخصّصات الذي يدرج ضمن القاعدة الرأسمالية 1,25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان المخاطر.

✓ القروض المساندة: تتمثل القروض المساندة التي أتاحت اتفاقية بازل اعتبارها ضمن عناصر رأس المال المساند في القروض التي تزيد آجالها عن خمس (05) سنوات، على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، والهدف من ذلك هو تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكوّنات رأس المال المساند كلّما اقترب أجل استحقاقها، كما أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.

✓ أدوات رأسمالية أخرى: يندرج تحت هذه الفئة عدد من الأدوات الرأسمالية والتي تجمع ما بين خصائص أدوات الملكية (الأسهم) وأدوات الدين، من حيث كونها تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر المصرف -في حالة حدوثها- وأنها غير قابلة للاستهلاك (الإطفاء)، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقّة عليها.

هذا وتفرض مقررات بازل أن لا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند (التكميلي) عن 100% من عناصر رأس المال الأساسي.⁽¹⁾

ثانيا: المحور الثاني: نظام أوزان المخاطر

قامت لجنة بازل بتصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئات واسعة بحيث تعطى

كل فئة وزن ترجيحي يتناسب مع درجة المخاطرة التي تتعرض لها.

أ) الأصول داخل الميزانية: بهدف التبسيط وضعت لجنة بازل خمسة أوزان للمخاطر وهي: (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) بحيث يتم ترجيحها باختلاف الأصل من جهة وذلك باختلاف الملزم بالأصل، أي المدين من جهة أخرى، وإلتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، أعطت اللّجنة الحرّية للسّلطات التّقديّة المحليّة أن تختار تحديد بعض الأوزان، والأهم من ذلك هو أنّ إعطاء وزن مخاطرة لأصل ما فهذا لا يعني أنّه أصل

⁽¹⁾ طيب لجيلح، (2005): كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، جويلية 2005، ص.ص. 6.5.



مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنّما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللائمة، والجدول رقم (10) يوضح الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل/1.

جدول رقم (10): الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل/1

طبيعة الموجودات	درجة المخاطرة
<ul style="list-style-type: none"> - النقدية - المطلوبات (الدّيون) من الحكومة والبنك المركزي بالعملية المحلية - المطلوبات من البنوك المركزية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - المطلوبات (الدّيون) المعززة بضمانات نقدية أو المقبولة من قبل هذه الحكومات المركزية. 	0 %
<ul style="list-style-type: none"> - مطلوبات من بنوك التنمية الدولية (البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي) وكذلك الدّيون المكفولة أو المضمونة بأدوات دين صادرة عن هذه البنوك. - مطلوبات من بنوك مرخصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو القروض المضمونة من قبلها. - مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تبقى من أجل استحقاقها أقل من سنة. - نقدية جاري تحصيلها. 	20 %
<ul style="list-style-type: none"> - القروض المضمونة برهونات عقارية مشغولة من قبل المقترض 	50 %
<ul style="list-style-type: none"> - مطلوبات من القطاع الخاص - مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تبقى من أجل استحقاقها أكثر من سنة. - مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ما لم تكن مقومة بالعملية الوطنية وممولة بها). - الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال، وجميع الأصول الأخرى. 	100 %
<ul style="list-style-type: none"> - مطلوبات من مؤسسات قطاع المال المحليّة والتي تمارس نشاطها اقتصاديا، والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية. 	0%، 10%، 20%، 50%، 100% حسب تقدير السلطات المعنية

المصدر: طارق عبد العال حماد، (2003): التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص.ص.138-139.



وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تعدد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها البنوك إلى أن تركيز لجنة بازل كان بصفة أساسية على مخاطر الائتمان، إذ تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين وذلك من حيث أوزان المخاطر الائتمانية على النحو التالي:⁽¹⁾

✚ المجموعة الأولى: وتشمل الدول المتدنية المخاطر، والتي تضم مجموعتين فرعيتين هما؛ المجموعة الأولى وتضم دول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي (OECD)، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، والمجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلاندا، فنلندا، إيسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا، وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

✚ المجموعة الثانية: وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من مخاطر دول المجموعة الأولى، ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى وفقا لما تقدم.

(ب)- الأصول خارج الميزانية: وهي التي تشمل الالتزامات الناشئة عن الكفالات والتعهدات والاعتمادات المستندية، ويتم تحويلها لبنود ذات طبيعة مماثلة للبنود داخل الميزانية من خلال ترجيحها بمعاملات تحويل بواقع 20% ، 50% ، 100% حسب نوع الالتزام العرضي، وذلك لأن هذه الالتزامات العرضية (قيمة الأصل والالتزام العرضي "معامل الترجيح"، وزن المخاطرة المناظر له) عبارة عن تعهدات لم تتحوّل بعد إلى التزامات أصلية على البنك، فهي تعد كائتمان غير مباشر، قد ينطوي على مخاطر أقل من مخاطر الائتمان المباشر، لذا يتم:

- تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل، الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته (ضمانة حسن أداء، اعتمادات مستندية...)
- كما يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج أعلاه إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للملتزم الأصلي (المدين).

(1) عبد الحميد عبد المطلب ، (2001): العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر، ص.84.



والجدول رقم (11) يوضح لنا معاملات التحويل للالتزامات العرضية.

جدول رقم (11): معاملات التحويل للالتزامات العرضية حسب مقررات بازل/1

الالتزامات العرضية	معامل التحويل
- بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض، بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية)، والقبولات المصرفية (بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع). - اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلّق بمخاطر الائتمان. - المشتريات المستقبلية للأصول، والالتزامات عن الودائع المستقبلية، والأوراق المالية، والأسهم المدفوعة جزئياً والتي تمثل التزامات عند سحب معيّن.	100%
- العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل سندات حسن الأداء وتأمينات العطاءات والكفالات والخطابات والاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة.	50%
- الالتزامات قصير الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية للشحنات ذات الأولوية).	20%

Source: BIS, (2011): The New Basel Capital Accord, Secretarial & The Basel Committee on Banking Supervision, January 2011, P.31.

ثالثاً: المحور الثالث؛ النسب المستهدفة

قامت اللجنة بوضع حد أدنى للنسبة التي تعكس العلاقة ما بين القاعدة الرأسمالية من جهة والأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها من جهة أخرى، على أن تكون هذه النسبة مقبولة لدى بنوك العالم، وتستطيع تحقيقها خلال فترة انتقالية مدتها أربع سنوات، أي في نهاية عام 1992، وقد تم الاتفاق على أن يكون الحد الأدنى هو 8%،⁽¹⁾ أي أنّ:

⁽¹⁾ فائزة لعراف ، (2013): مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العوامة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دارالجامعة الجديدة، الجزائر، ص. 82.



$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأسهمي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

رابعاً: المحور الرابع؛ ترتيبات المرحلة الانتقالية والتنفيذية

أقرت اللجنة مجموعة من الترتيبات الانتقالية لضمان تكريس الجهود المتواصلة لبناء رأس المال في البنوك بغية بلوغ النسبة المعيارية المتوخاة في النهاية، وتسهيل عملية التكيف والتعديل وتجزئة الترتيبات الجديدة إلى مراحل تستوعب الاختلافات المتنوعة القائمة حالياً في أنظمة الرقابة القطرية.

وبناء على ذلك فقد تم تحديد الفترة الانتقالية بحيث تبدأ من تاريخ نشر تقرير اللجنة بشكله النهائي في جويلية 1988، وتستمر حتى نهاية سنة 1992 وهو التاريخ الذي حدد للالتزام كل البنوك بالمعيار المستهدف.

وعليه تم وضع إطار زمني للبنوك لتطبيق مقررات لجنة بازل 1 مدته أربع سنوات، بحيث تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل هي: مرحلة الوضع الحالي، الفترة الانتقالية لنهاية عام 1990 ثم الفترة النهائية عام 1992.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التعديلات التنظيمية لمقررات بازل I

في أبريل عام 1995 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الاقتراحات الرقابية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف، وتمثل الهدف الأساسي من استحداث هذا التعديل في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها المصارف الناشئة في سياستها التشغيلية لأموالها والممثلة في:⁽²⁾

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة؛
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف؛
- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية؛
- مخاطر تقلبات أسعار السلع.

⁽¹⁾ PHILIPPE GARSUAULT & STEPHANE PRIAMI, Op.Cit, P.170.

⁽²⁾ طارق عبد العال حماد، (2003): التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص.155.



وعليه كان مقتضى هذه التعديلات هو إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين، الأولى ممثلة برأس المال الأساسي، والشريحة الثانية تمثل رأس المال المساند أو التكميلي، أما عن هذه الشريحة الثالثة فهي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تكون هذه الأخيرة أي رأس المال من الشريحة الثالثة وفقا لمحددات معينة هي:⁽¹⁾

✓ أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين، وأن لا يتجاوز 250% كحد أقصى من رأس مال البنك من الشريحة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية؛

✓ أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط (بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي)؛

✓ بإمكان استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد المذكور؛

✓ أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو تساوي (\leq) مجموع الشريحتين (الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة).

وعليه وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في (12,5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان.

وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده عام 1988 بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية، وبالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:⁽²⁾

$$\%8 \leq \frac{\text{إجماليه رأس المال (الشريحة 1+ الشريحة 2+ الشريحة 3)}}{(\text{مقياس المخاطر السوقية} \times 12,5) + (\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة})} = \text{معدل كفاية رأس المال}$$

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص.99.

(2) فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.91.



وقد اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والتوعية لقياس المخاطر، وقد تم الإشارة إلى ما يسمى بمقياس القيمة عند المخاطرة [Value at Risk (VAR)] كأحد المقاييس الإحصائية لقياس المخاطر المصرفية.

وأن هذه التعديلات التي تم إجراؤها سنة 1995 قد ساعدت في تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي ودعم المساواة والتنافسية بين المصارف، ومع هذا نجد أن مقررات بازل/1 قد أغفلت أنواعا مختلفة من المخاطر أفرزتها التطورات اللاحقة مثل المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية وركزت بشكل كبير على مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية بدرجة أقل.

وأمام هذه التحديات أصدرت لجنة بازل مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم بازل/2 التي سعت إلى وضع إطار جديد ومتكامل لكفاية رأس المال يعمل على تحقيق الأهداف الرقابية والاشرفية.⁽¹⁾

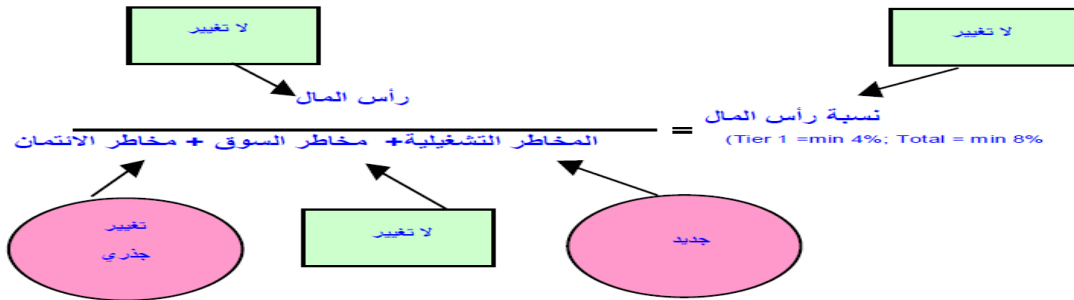
المطلب الثاني: مقررات اتفاقية بازل II

رغم الإيجابيات التي أنجرت عن اتفاقية بازل/1، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ عام 1999 إلى غاية عام 2006، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل/2 مع بداية عام 2007، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأسماليها بعناصر جديدة، وكما أشرنا سابقا فلقد غطت اتفاقية بازل/1 نوعين من المخاطر هما: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل/2 بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر الائتمان في بازل/2 عن بازل/1 والشكل رقم (2) يلخص لنا معدل كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل/2.

⁽¹⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.ص.81-82.



شكل رقم(2): معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل II



المصدر: صالح مفتاح وفاطمة رحال، (2012): كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، ص.3.

وقد ارتكز الإطار الجديد لاتفاقية بازل/2 على ثلاث دعائم أساسية هي:

- الدّعامّة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.
- الدّعامّة الثانية: عمليات المراجعة الرّقابية أو الدّاخلية.
- الدّعامّة الثالثة: انضباط السوق.

والجدول رقم (12) يلخص لنا أهم المعالم أو الدّعائم الأساسية لمقررات لجنة بازل/2.



جدول رقم (12): الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل/2

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
<p>متطلبات الحد الأدنى:</p> <p>✓ لا تغيير في المعدل المتمثل 8%، وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق.</p> <p>✓ تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، كما تم اضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية.</p> <p>✓ بالنسبة للمخاطر الائتمانية ، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم.</p> <p>✓ وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي ، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة في جميع البيانات والمعلومات وادارة المخاطر</p> <p>✓ بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وهي أسلوب المؤشر الأساسي ، والأسلوب المعياري ، وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.</p>	<p>عمليات المراجعة الداخلية:</p> <p>أربعة مبادئ رئيسية:</p> <p>✓ يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.</p> <p>✓ يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الاجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.</p> <p>✓ يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.</p> <p>✓ يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ اجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.</p> <p>✓ هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية ،بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.</p>	<p>انضباط السوق:</p> <p>. يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية.</p> <p>. هناك افصح أساسي وافصح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الافصح أربعة نواحي رئيسية، وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وادارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.</p>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي.(2004): الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II

والدول النامية، أبوظبي، ص.18.



الفرع الأول: الدّعاة الأولى؛ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

لقد ركّز اتفاق بازل/2 في محوره الأول على الحد الأدنى لمعدّل كفاية رأس المال وهو 8% ولكن مع تغيير شامل عن مقررات بازل/1 فيما يتعلّق بكيفية حساب أوزان المخاطر، حيث أصبحت هناك بدائل المنهجيات وأساليب حساب أوزان المخاطر بحيث تستطيع البنوك أن تختار من بينها شريطة أن تحقق المعايير اللّازمة لكل أسلوب، هذا بالإضافة إلى إدراج مخاطر التشغيل التي لم تكن متضمنة من قبل في حساب معدّل كفاية رأس المال إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

وقد ركزت أيضا على التعامل مع مخاطرة الائتمان بشكل أكثر شمولية وربط متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بدرجة حساسية المخاطرة الذي يمكن تحقيقه من خلال آليات مختلفة تعتمد على المدّة الزمنية وعلى المهارات التقنية للمصارف والسلطات الرقابية، ومن بين النماذج المستخدمة في تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال نجد:⁽¹⁾

- أنموذج معدّل للإطار الحالي (المدخل المعياري أو النمطي).
- أنموذج التقييم الداخلي الأساسي.
- أنموذج التقييم الداخلي المتقدّم.

وتفترض لجنة بازل امكانية استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية للتمييز بين بعض المخاطر الائتمانية عند استخدام المنهج القائم على مخاطرة الائتمان، والذي يمكن أن يستخدم كمنهج معياري لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس مال المصارف، مع اقتراح السماح باستخدام تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي كأساس لمتطلبات رأس المال الرقابية، وأن يخضع هذا السماح لرضا الأجهزة الرقابية الوطنية عن تلك المؤسسات وذلك فيما يتعلّق باحترامها للمعايير الدنيا ومن ضمنها، الشفافية، الموضوعية، الاستقلالية والمصادقية.⁽²⁾

كما أبطت اتفاقية بازل/2 على أساليب حساب مخاطر السوق دون تعديل عن ما أصدرته من قواعد خاصة بحساب هذه المخاطر سنة 1996، وركزت اهتمامها على مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وفصلت في أساليب قياسهما، حيث تركزت مخاطر الائتمان على أساليب القياس

⁽¹⁾ رقية بوحيزر ومولود لعراية ، (2010): واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات بازل II ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز-

الاقتصاد الإسلامي، المجلد (23)، العدد (2)، السعودية، ص.ص.24-26.

⁽²⁾ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص.ص.84-85.



السابق ذكرها، بينما مخاطر التشغيل فتقاس بإحدى الأساليب الثلاثة التي تمثل كل منها بديلاً للآخر وهي: أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم.

وعليه تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:⁽¹⁾

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (المخاطر الائتمانية) + 12,5 (المخاطر السوقية + مخاطر التشغيل)}}$$

الفرع الثاني: الدّعمة الثانية: المراجعة الرّقابية لكفاية رأس المال

وهي تمثل الدّعمة الثانية لاتفاقية بازل/2، بحيث تهدف إلى تأكد السلطات الرّقابية من أنّ وضعية رأس المال في المصرف وكفايته متوافقة مع بيئة واستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفعالية. وعليه حدّدت اللّجنة أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرّقابية هي:⁽²⁾

- يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكليّة لرأس المال وفقاً لحجم المخاطر، وأن تتوفر أيضاً على استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.
- ضرورة التزام الجهة الرّقابية بمراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.
- يتعيّن على الجهة الرّقابية أن تتوقع من المصارف أن تعمل بمستويات أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانونية، وأن تمتلك هذه الجهة الصلاحية لإلزام المصارف بالاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى.
- يتعيّن على الجهة الرّقابية التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب (سقف المعدّلات الوقائية)، مع ضرورة إلزام المصارف باتخاذ إجراءات إصلاح سريعة في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى.

⁽¹⁾ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص.41

⁽²⁾ تقرير صندوق النقد العربي، (2004): مرجع سابق، ص.18.



الفرع الثالث: الدّعمة الثالثة؛ انضباط السوق

تتضمن هذه الدّعمة تحفيز المصارف على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال، فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأسمال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جرّاء تعرّضها للمخاطرة، وعليه فإنّ انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام المصرفي.

ويتطلب انضباط السوق توافر المعلومات الدّقيقة في توقيتها الملائم والتي تمكن إدارة المصرف من إجراء التقنيات الصحيحة للمخاطرة، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن حجم رأسمالها ونوعية وهيكل المخاطر والسياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم الموجودات والمطلوبات وتكوين المخصصات، وأيضا استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر ونظمها الدّاخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب.⁽¹⁾

ومع أنّ اتفاقية بازل/2 قد أقيمت على معدّل كفاية رأس المال بنسبة 8% كما هو الحال في اتفاقية بازل/1 لعام 1988، إلّا أنّها أدخلت بعض التعديلات على مكّونات النسبة، فقد سمحت للمصارف بإصدار ديون قصيرة الأجل لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+ الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة) مضافا له الشريحة الثانية (رأس المال المساند) مع إصافة الشريحة الثالثة (الديون قصيرة الأجل).

وتجدر الإشارة إلى أنّ رأس المال وفق الشريحة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

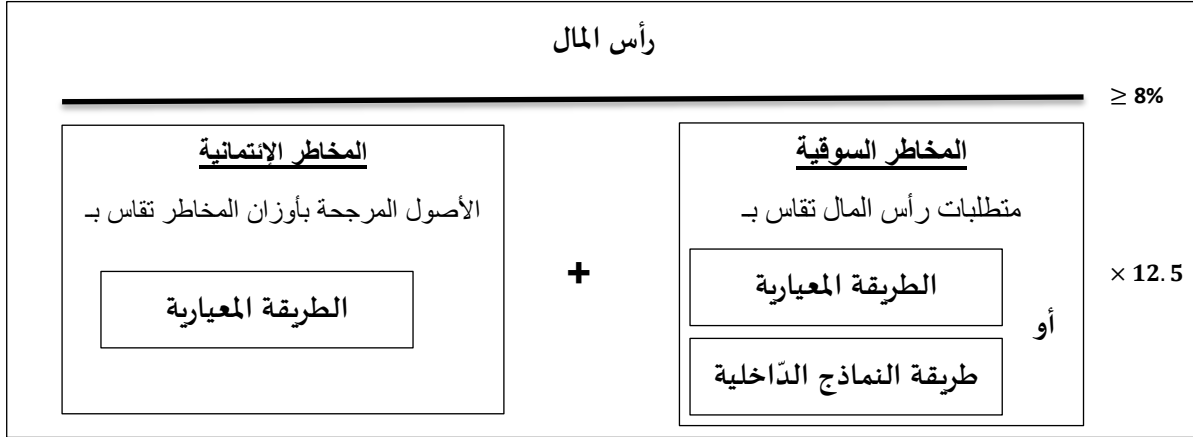
- (أ)- أن يكون على شكل قروض مساندة لها مدّة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وأن تكون في حدود 250% من رأسمال المصرف من الشريحة الأولى لدعم المخاطر السوقية.
- (ب)- أن يكون ملائما لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر التمويل الخارجي.
- (ج)- جواز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال وذلك لضمان الحد الأدنى 250%.

والشكل رقم (3) يلخص لنا أهم التغييرات التي أحدثتها الإطار الجديد لكفاية رأس المال.

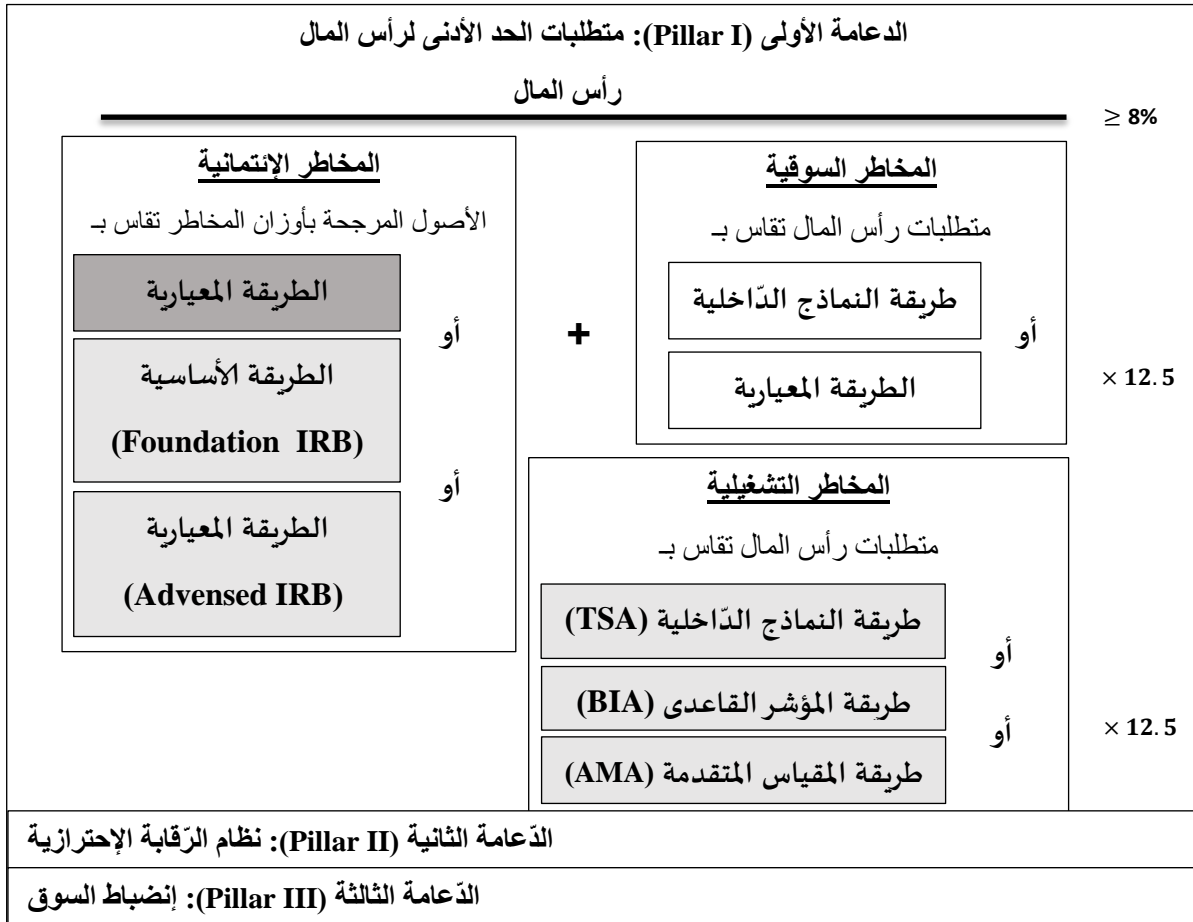
⁽¹⁾ صالح مفتاح و فاطمة رحال، (2012): كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، ص.5.



شكل رقم (3): أهم اصلاحات مقررات بازل/2



Basel II (Ratio McDonough)



الإضافة الجديدة في بازل II

التغيرات الأساسية في بازل III

نفس مقررات بازل I

المصدر: فاتنة لعرف ، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008). دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013.



المطلب الثالث: مقررات اتفاقية بازل III

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها بمقر اللجنة، بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم بـ SEOUL العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» المصارف بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل من قبل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للمصارف بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني (8) سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من المصارف الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.⁽¹⁾

الفرع الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III

تكمّن الإصلاحات الواردة ضمن مقررات اتفاقية بازل III فيما يلي:⁽²⁾

✓ إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي و المكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2.

✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أنه يجب على المصارف أن تزيد من رأس المال الأساسي الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع المصارف للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019، جعلت المصارف تتنفس الصعداء.

✓ بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و 2,5% من رأس المال الأساسي (حقوق

(1) تقارير الراجحي المالية (2010): اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية ، السعودية، أكتوبر 2010، ص.1.

(2) صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سابق، ص.109.



المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من لضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من جانفي عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي عام 2019

✓ متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل، أي أن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10,5%، وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال المصرف.

✓ تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة هما:⁽¹⁾

❖ الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم ثلاثون (30) يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

(1) محمد بن بوزيان وآخرون، (2011): البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة- واقع و آفاق تطبيق مقررات بازل(3)-، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، قطر، ديسمبر 2011.



❖ أما الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100%.

$$\text{NSFR} = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

✓ وقد أضافت لجنة بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية (Leverage Ratio)، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%⁽¹⁾.

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

والجدول رقم (13) يوضح لنا متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل/3.

جدول رقم (13): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل/3

إجمالي رأس المال	رأس مال الشريحة الأولى	حقوق المساهمين (الشريحة الأولى)	
%8	%6	%4,5	الحد الأدنى
		%2,5	رأس مال التحوط
		%2,5-0%	حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية
%10,5	%8,5	%7	الحد الأدنى+ رأس مال التحوط-بازل 3-
%8	%4	%2	بازل 2

Source :Basel Committee on Banking Supervision, (2011), **Basel III:**

A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems,

Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, June 2011 ,p64.

⁽¹⁾ EMMANUELLE HENNIAUX, (2011): **Basel III Recent Developments**, Base3 a Risk Management Perspective 2011, Pwc, May 2011, P.12.

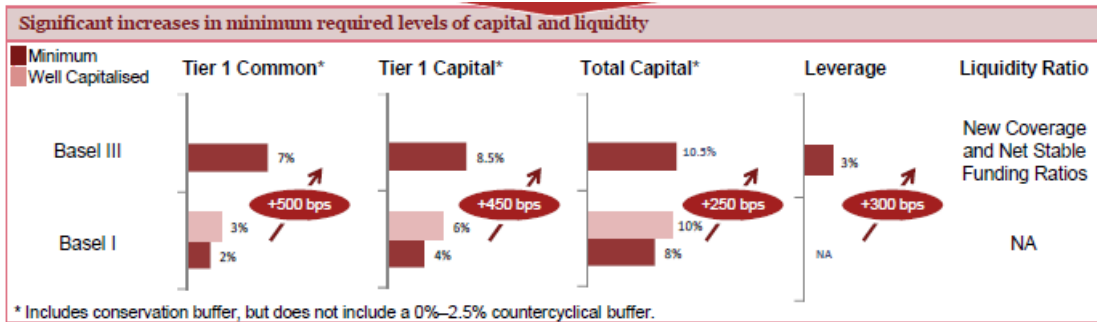


من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2%- وفق اتفاقية بازل/2 إلى 4,5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2,5% من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، كما تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10,5% بدلاً عن 8% وهذا يعني أن المصارف ملزمة بتدبير رؤوس أموال إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، والمعادلة التالية تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال .

$$\text{Required capital ratio} \uparrow = \frac{\text{Capital (according to new definition)} \downarrow}{\text{RWA (Credit-, Market-, Operational Risk)} \uparrow}$$

ومن جهة أخرى فالشكل رقم (4) يلخص لنا متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل/3

شكل رقم (4): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل/3



Source : EMMANUELLE HENNIAUX, (2011): **Basel III Recent Developments**, Base3 a Risk Management Perspective 2011,pwc, May 2011, P.1.

وخلاصة القول أن مقررات اتفاقية بازل/3 أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل/2 ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:⁽¹⁾

أ- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي، لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسيم إلى:

✓ الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1)، وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.

✓ الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1)

⁽¹⁾ فلاح كوكش (2012): أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، جانفي 2012، ص.ص.1-2.



✓ الشريحة الثانية (Tier 2).

✓ كما قامت اتفاقية بازل/3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

ب- قامت اتفاقية بازل/3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

✓ رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر (RWA) إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4,5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4,5% إلى 6%.

✓ إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2,5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10,5%، كما سوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

✓ رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2,5%

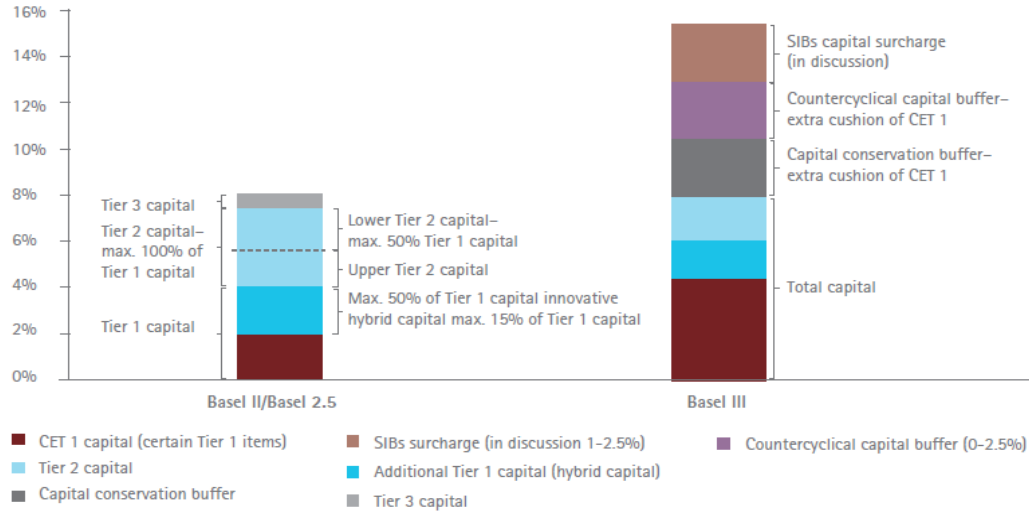
✓ رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer).

ج- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف: حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن المصارف تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.

د- أضافت بازل/3 معيار جديد وهو الرافعة المالية: من خلال التحكم في حجم الأعباء الثابتة المثلة في فوائد الديون والتي تعود إلى اعتماد المصرف على الأموال المقترضة. والشكل رقم (5) يلخص لنا أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل/2.



شكل رقم (5): أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل/2.



المصدر: صالح مفتاح و فاطمة رحال ، (2012): كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، ص.12.

III الفرع الثاني: محاور اتفاقية بازل

ترتكز مقررات اتفاقية بازل III على خمسة محاور هامة وهي⁽¹⁾:

✓ **المحور الأول:** وينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال المصارف، وكذلك جعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي بمعنى الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، كما أسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

✓ **المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

(1) صالح مفتاح و فاطمة رحال، مرجع سابق، ص.ص.12.13.



✓ المحور الثالث: مضمون هذا المحور هو إدخال لجنة بازل نسبة جديدة وهي نسبة الرفع المالي (Leverage Ratio) وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

✓ المحور الرابع: يهدف هذا المحور إلى الحؤول دون إتباع المصارف سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

✓ المحور الخامس: يعود المحور الأخير لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتراح اعتماد نسبتين هما،

- الأولى وهي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى ثلاثون (30) يوماً.
- أما النسبة الثانية فهي نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر المصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

الفرع الثالث: مراحل تنفيذ مقررات بازل III

لكي تستطيع المصارف مواكبة هذه التطورات، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي كلا الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام 2013 وبحلول عام 2015 يجب على المصارف أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4,5%، وهو ما يعرف باسم «core tier - one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2,5% بحلول عام 2019، وهو ما يعرف باسم «counter - cyclical» كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2,5%، ليصل الإجمالي إلى 9,5%، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره



للدول الفردية، وكل من الجدول رقم (14) والشكل رقم (6) يوضحان بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل 3.⁽¹⁾

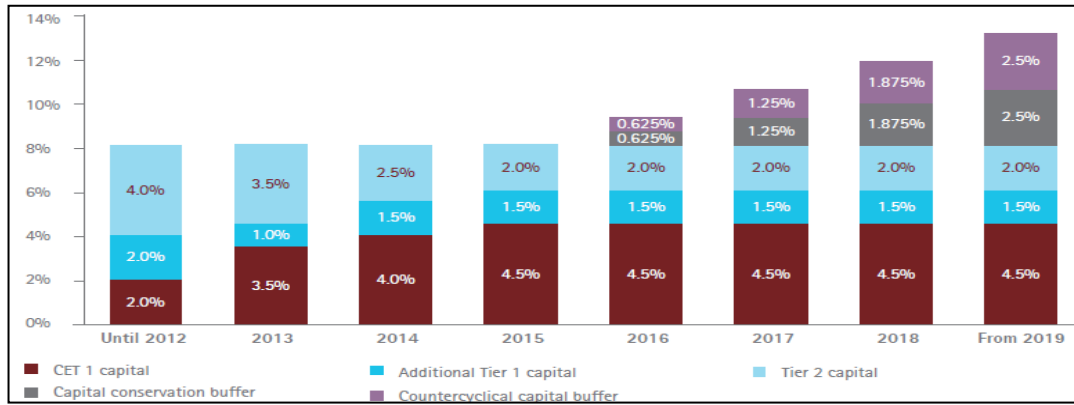
جدول رقم(14): مراحل تنفيذ مقررات بازل / 3

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods) (all dates are as of 1 January)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

Source: RUSTOM BARUA, FABIO BATTAGLIA, (2010): **Basel3 What's New ?Business and Technological Challenges**, Algorithmics, an IBM Company ,P.32.

وبناء على مراحل تنفيذ مقررات بازل/3، فالشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل رقم(6): مراحل تنفيذ مقررات بازل / 3



المصدر: صالح مفتاح وفاطمة رحال ، (2012): كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، ص.14.

⁽¹⁾ RUSTOM BARUA & FABIO BATTAGLIA,(2010): **Basel3 What's New ?Business and Technological Challenges**, Algorithmics, An IBM Company, p32.



المبحث الثاني: المناهج المقترحة لقياس المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II

باعتبار أنّ اتفاقية بازل /2 قد ركزت في محورها الأول على الحد الأدنى لمعدّل كفاية رأس المال وهو 8%، ولكن مع تغيير شامل عن اتفاقية بازل/1 فيما يتعلّق بكيفية حساب أوزان المخاطر، حيث أصبح هناك بدائل لمناهج وأساليب حساب أوزان المخاطر تستطيع البنوك أن تختار من بينها شريطة أن تحقق المعايير اللّازمة لكلّ أسلوب، بالإضافة إلى أنّ اتفاقية بازل/2، قد أضفت شيئاً جديداً وهو وجوب احتفاظ البنك برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل.

وفيما يلي سوف نركز على المناهج المقترحة من قبل اللّجنة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، والتي يأتي تقسيمها كما في الجدول رقم (15)، حيث لم يطرأ أي تغيير على مناهج قياس مخاطر السوق الصادرة عام 1996.

جدول رقم (15): المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدّعامة الأولى من اتفاقية بازل/2

الدّعامة الأولى			
أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	المدخل المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	مدخل النماذج الداخليّة	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدّم		مدخل أساليب القياس المتقدّمة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

عبد الحميد عبد المطلب، (2007): اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، ص.392.



المطلب الأول: مخاطر الائتمان

تقترح لجنة بازل أن يسمح للبنوك بالاختيار فيما بين أسلوبين أو منهجين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية وهما المدخل المعياري ومدخل التصنيف الداخلي.

الفرع الأول: المدخل المعياري ((The Standardised Approach (SA))

يعتبر هذا المدخل الحد الأدنى المطلوب والمفروض من قبل لجنة بازل على البنوك والمؤسسات المالية لقياس متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر الائتمان، وذلك لتطبيقه في عدد كبير من بنوك العالم، كما يعد هذا المدخل مشابهاً في قياسه لمخاطر الائتمان للنظام المطبق في مقررات اتفاقية بازل/1، إلا أنه أكثر حساسية للمخاطر، وذلك لاعتماده على التصنيفات الائتمانية (Credit Rating) المقدمة من قبل مؤسسات التقييم الخارجية (External Credit Assessment Institutions) - في تحديد الأوزان المستخدمة لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA)، وهذا بهدف توحيد طرق الحساب وجعلها أكثر عدالة، ومن أهم مؤسسات التصنيف الائتماني نجد مؤسسة Standard & Poor's و Fitch IBCA و Moody's⁽¹⁾.

كما يعتمد هذا المدخل بصفة رئيسية على إعطاء أوزان للمخاطر طبقاً لمراكز التعرض للمخاطر (حكومات، بنوك، شركات)، ووفق درجة التصنيف التي تعطىها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذا المركز، وهو ما يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.

وعليه فإن الحد الأدنى لرأس المال المطلوب والذي يجب أن تحتفظ به البنوك هو 8% من الأصول المرجحة بمخاطرها.⁽²⁾

$$RC = RWA \times 0,08 \quad \text{أي أن}$$

حيث: RC: رأس المال الإجمالي (الشريحة 1+الشريحة 2+الشريحة 3)

RWA: الأصول المرجحة بمخاطرها.

⁽¹⁾ CONSTANTINOS STEPHANOU & JUAN CARLOS MENDOZA, (2005): **Credit Risk Measurement Under Basel 2**, Policy Research Working Paper, The World Bank, N^o 3556, April 2005, P.17.

⁽²⁾ YOUBARAJ PAUDEL, (2007): **Minimum Capital Requirement Basel 2 "Credit Default Model & Its Application"**, Vrije Universiteit, Amsterdam, P.12.



- درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل وفقا لمؤسسة **Standard & Poor's** العالمية: قد يكون من المفيد في هذا المجال عرض درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل لواحدة من أشهر وأقوى المؤسسات الدولية لتصنيف الائتماني على النحو التالي:⁽¹⁾

Best Credit Quality (AAA)

أعلى درجة تقييم للملاءة الائتمانية: وهو ذلك المستوى من التقييم الذي من خلاله تتمتع المؤسسة بقدرة فائقة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، بالمقارنة بمؤسسات أخرى عليها التزامات في الدولة ذاتها.

Very Good Credit Quality (AA)

درجة تقييم جيدة جدًا للملاءة الائتمانية: يشير هذا التصنيف إلى قدرة قوية جدًا للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في تواريخ استحقاقها، مقارنة بمؤسسات أخرى عليها التزامات في الدولة ذاتها، كما لا تختلف المخاطر الائتمانية المرتبطة بهذه الالتزامات إلى اختلاف طفيف عن مخاطر تلك الالتزامات المصنفة في درجة التقييم AAA.

More Susceptible to Economic Conditions, Still Good (A)

- درجة تقييم جيدة للملاءة الائتمانية: يعكس هذا المستوى القدرة الكبيرة للمؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، مقارنة بمؤسسات أخرى عليها التزامات في الدولة ذاتها، إلا أنها أكثر عرضة لآثار التغيرات الغير ملائمة في الأوضاع الاقتصادية أو المالية بالمقارنة مع قدرة مؤسسة مصنفة في درجات تقييم أعلى.

Lowest Credit Quality (BBB)

درجة تقييم مقبولة للملاءة الائتمانية: وهي التي تشير إلى أن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها مقبولة، مقارنة بمؤسسات أخرى عليها التزامات

⁽¹⁾ فائزة لعراف، مرجع سابق، ص ص.110-112.



في الدّولة ذاتها، إلا أنّ احتمال تأثرها بتغيّرات غير مواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية أكبر بكثير من قدرة مؤسسة مصنّفة في درجات تقييم أعلى.

Caution is Necessary (BB)

ويشير هذا التصنيف إلى شكوك في قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، بالمقارنة بمؤسسات أخرى عليها التزامات في الدّولة ذاتها، وفي نطاق هذه الدّولة تعتبر التزامات المؤسسة محفوفة بمخاطر ائتمانية إلى حدّ ما، كما أنّ القدرة على سداد المستحقات في مواعيدها ستظل عرضة للتغيّرات غير المواتية في الأوضاع الاقتصادية أو المالية.

Vulnerable to Changes in Economic Conditions (B)

وهو ذلك المستوى من التصنيف الذي من خلاله تتزايد الشكوك في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها من الأقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها، بالمقارنة بمؤسسات أخرى عليها التزامات في الدّولة ذاتها، ومع هذا لا تتوفر حماية كافية لهذه الالتزامات في حالة وقوع تغيّرات غير ملائمة في الأوضاع الاقتصادية أو المالية، كما أنّ هذه الالتزامات تكون محفوفة بمخاطر ائتمانية أكبر من تلك المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصنّفة في درجات التقييم الأعلى.

والجدول رقم (16) يوضح لنا الأوزان الترجيحية لمختلف أصناف الائتمان.



جدول رقم (16): أوزان المخاطر المتعلقة بحقوق (Claims) على كل من الدولة والبنوك

العامة والخاصة والشركات

مطالبات على (Claims on)	AAA To AA-	A To A-	BBB To BBB-	BB+To B-	أقل من B-	غير مصنف (UNRATED)
الحكومات (Sovereigns)	% 0	% 20	% 50	% 100	% 150	% 100
مؤسسات القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية Public Sector entities (PSE)	تقدّر أوزان المخاطر للمطالبات على مؤسسات القطاع العام طبقاً للخيار الأول والخيار الثاني للمطالبات على المصارف، إذا ما اختير الخيار الثاني فإنه يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
بنوك التنمية الدولية Multilateral Development Bank (MDB)	تعالج وفقاً للمطالبات على المصارف، ولكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
المصارف (Banks) الخيار الأول (Option 1)	% 20	% 50	% 100	% 100	% 150	% 100
المصارف (Banks) الخيار الثاني (Option 2) المطالبات لأكثر من 3 أشهر	% 20	% 50	% 50	% 100	% 150	% 50
المصارف (Banks) الخيار الثاني (Option 2) المطالبات لأقل من 3 أشهر	% 20	% 20	% 20	% 50	% 150	% 20
مؤسسات الأوراق المالية (Securities Firms)	تعامل مثل معاملة المطالبات على المصارف، ويشترط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر، وبدون ذلك تخضع هذه المطالبات لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات.					
مطالبات على (Claims on)	AAA To AA-	A+ To A-	BBB+T o BBB-	BB+T o BB-	BB- أقل من	غير مصنف (UNRATED)
الشركات (Corporate)	% 20	% 50	% 100	% 100	% 150	% 100



مطالبات واردة ضمن محافظ التجزئة القانونية (Clims included in the regulary retail portfolios)	حددت اللّجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75 %.
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية (Claims Secured by the residential property)	يكون وزن المخاطر 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني، سواء كان المقترض هو الذي يشغله أم كان مؤجرا. كما قد يطلب المراقبون من المصارف أن يرفعوا من نسب الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الضرورة.
القروض المضمونة بعقارات تجارية (Claims secured by Commercial real estatew)	100 % باستثناء الأسواق المتقدمة (Well-Developed Markets)، وبعد موافقة البنك المركزي يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.
القروض التي مضى موعدها استحقاقها (Past Due Loans)	- وزن المخاطر 15% إذا ما كانت المخصصات المحددة أقل من 20% من رصيد الدّين القائم. - وزن المخاطر 100% في حالة ما إذا كانت المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدّين القائم. - وزن المخاطر 100% ويمكن خفضها إلى 50% وهذا بعد موافقة الجهاز الرّقابي في حالة ما إذا كانت المخصصات المحددة لا تقل عن 50% من رصيد الدّين القائم.
الأصول الأخرى (Other Assets)	الوزن النمطي للمخاطر 100%
1- يتم إعطاء كافة المصارف المقيمة في دولة معيّنة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدّولة. 2- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته. 3- مطالبات على مصارف وأجالها قصيرة أقل من 3 أشهر.	

Source: Basel Committee on Banking Supervision, (2006): **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, june 2006, PP.19-23



الفرع الثاني: مدخل التصنيف الداخلي ((Internal Rating Based Approach (IRB))

يختلف هذا المنهج اختلافاً كلياً عن المنهج أو الأسلوب المعياري، حيث وضع إطاراً لقياس مخاطر الائتمان اعتماداً على مدخلات كمية يتم إعدادها من قبل المصارف أو توفيرها من جانب السلطات الرقابية وتحويلها إلى أوزان مخاطر بواسطة دوال رياضية حددتها لجنة بازل، أي أن هذا المنهج يقوم على الاستعانة بأنظمة التصنيف الائتماني الداخلي بالمصارف في قياس مخاطر الائتمان.

ونظراً لاختلاف تطوّر أنظمة القياس الداخلي بالمصارف، فقد حددت اللجنة مدخلين بإمكان المصارف اتباعهما في ظل هذا المنهج: ⁽¹⁾

مدخل التصنيف الداخلي الأساسي (Foundation Internal Rating Based (FIRB) Approach)

مدخل التصنيف الداخلي المتقدم (Advanced Internal Rating Based (AIRB) Approach)

كما أنه بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول التي يغطيها أسلوب التصنيف الداخلي، توجد ثلاثة عناصر رئيسية هي: ⁽²⁾

- **مكوّنات المخاطر:** وهي تقديرات لعوامل المخاطرة، بحيث تتكفل المصارف بتقدير بعضها والبعض الآخر من تقديرات السلطات الرقابية.
- **دوال أوزان المخاطر:** وهي الوسيلة التي يتم بها تحويل مكوّنات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، ومن ثم إلى متطلبات رأس المال.
- **المتطلبات الدنيا:** وهي المعايير الدنيا التي يجب استيفاؤها حتى يمكن للمصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول، والشكل رقم (7) يلخص لنا الآلية التي حددت من قبل اللجنة لتطبيق هذا المنهج.

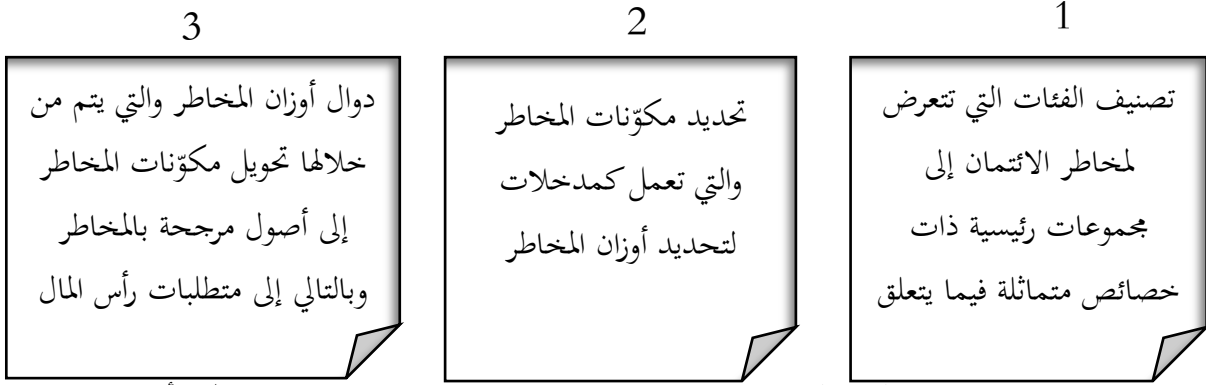
⁽¹⁾ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص.ص.43.42.

⁽²⁾ Basel Committee on Banking Supervision, (2006), Op.Cit, P.59



شكل رقم (7): آلية تطبيق أسلوب التصنيف الداخلي

أسلوب التصنيف الداخلي



المصدر: فائزة لعرف ، (2013): مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العوالة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ص.117.

أولاً: تصنيف الفئات المعرضة للمخاطر

نصت اللجنة على أن يتم تصنيف الفئات المعرضة لمخاطر الائتمان إلى خمس فئات رئيسية على النحو التالي:⁽¹⁾

(أ)- الشركات: عرّفت اللجنة القروض الممنوحة للشركات بأنّها الالتزام بدين على الشركة المساهمة أو شركة التضامن، كما قامت بالتمييز ما بين القروض الممنوحة للشركات الكبرى والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، من حيث وزن المخاطر الممنوح لكل منها، هذا إلى جانب قيامها بتحديد فئات فرعية مستقلة للإقراض المتخصص وحددت لها أوزان مخاطر خاصة بها وبشروط معيّنة.

(ب)- الجهات السيادية: حدّدت اللجنة القروض المعنية بهذه الفئة بأنّها القروض التي يتم تصنيفها بأنّها لجهات سيادية في ظل الأسلوب المعياري، والممثّلة بالدول وبنوكها المركزية، وبعض وحدات القطاع العام التي يتم معاملتها بنفس معاملة الدول في ظل الأسلوب المعياري، وبنوك التنمية متعددة الأطراف التي تستوفي معايير وزن مخاطر صفرية في ظل المنهج المعياري.

⁽¹⁾ فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.ص.117.118.



(ج)- البنوك: حدّدت اللّجنة القروض الممنوحة للبنوك في ظل هذا المنهج بأنّها نفس القروض المصنفة في ظل هذه الفئة وفقا للأسلوب المعياري، والتي تتضمن القروض الممنوحة للبنوك ومؤسسات القطاع العام المحلية التي تعامل نفس معاملة البنوك، وكذلك بنوك التنمية الدّولية التي لا تستوفي المعايير اللّازمة للحصول على وزن مخاطر صفرية.

(د)- قروض التجزئة: حدّدت اللّجنة بعض المعايير الواجب استيفاؤها لمعاملة الالتزام ضمن هذه الفئة، كطبيعة المقترض، انخفاض قيمة القرض الواحد، ضخامة عدد القروض والقروض المقدمة بضمان رهن عقاري سكني، بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من ائتمان التجزئة.

(هـ)- حقوق الملكية: حدّتها اللّجنة بأنّها ملكية البنك لحصّة في أسهم شركة تجارية أو مؤسسة مالية، تعطيه الحق في نصيب من الأصول والدّخل سواء كان للبنك حق التصويت أو دون ذلك.

ثانيا: مكوّنات المخاطر

يرتكز منهج التقييم الدّخلي للمخاطر الائتمانية على أربعة مدخلات هي على النحو التالي:⁽¹⁾

(أ)- احتمال التعثر عن السداد ((Propability of Default (PD)).

ويعتبر عن احتمال عدم قدرة المقترض على السداد خلال فترة زمنية معيّنة.

(ب)- الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد ((Loss Given Default (LGD)).

وتعبّر عن الخسائر المحتمل أن يتعرّض لها البنك في حالة تعثر المدين عن السداد.

(ج)- المعرض عند التعثر ((Exposure At Default (EAD)).

ويمثل القيمة الدّفترية للقرض أو التسهيل الذي تعثر العميل عن سداه.

(د)- الاستحقاق الفعلي (Maturity (M)

ويستخدم في حالة توافر نظام واضح لتحديد فترات استحقاق المتعرّضين، كما لا يتم الاعتماد

على الأجل التعاقدية عند تقدير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مخاطر الائتمان.

⁽¹⁾ حياة نجار، (2014): إذا المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر، ص.ص.157.159.



وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تحديد مدخلات أسلوب التّصنيف الدّاخلية بشقيه الأساسي (FIRB) والمتقدّم (AIRB) اللازمة لحساب متطلبات رأس المال كما يلي:⁽¹⁾

بالنسبة لمدخل التصنيف الدّاخلية الأساسي، يتم تقدير احتمال التعثر في السداد (PD) داخليا من قبل البنك بناء على البيانات التاريخية المتوفرة، بينما يتم تحديد كل من: الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد (LGD) والمعرّض عند التعثر (EAD) والاستحقاق الفعلي (M)، من قبل السلطة الرقابية.

أمّا عن مدخل التّصنيف الدّاخلية المتقدّم، فيقوم البنك بتقدير كل المدخلات السابقة (PD)، (LGD)، (EAD)، (M)، شريطة استيفاءه لحد أدنى من المعايير.

وعليه فإنه في كلا الحالتين يجب على البنوك دائما أن تستخدم دوال أوزان المخاطر المقدّمة من قبل اللّجنة لغرض تحديد متطلبات رأس المال.

ثالثا: دوال أوزان المخاطر

حددت اللّجنة مجموعة دوال يتم من خلالها تحويل مكّونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر يتم استخدامها في حساب متطلبات رأس المال.

وقد اشتملت دالة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المقدّمة من قبل لجنة بازل/2 بصفة عامة على مكّونات مختلفة، تركز أساسا على المدخلات السابقة، وفيما يلي دالة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المقابل لمخاطر الائتمان المقدّمة في إطار أسلوب التصنيف الدّاخلية.

فبالنسبة للأصول المرجحة بالمخاطر المتعلّقة بالجهات السيادية، البنوك والشركات يتم تحديدها وفقا للخطوات التّالية:⁽²⁾

(أ) - حساب معامل الارتباط (R)

$$\text{Correlation (R)} = \frac{0,12[1-EXP(-50 \times PD)]}{[1-EXP(-50)]} + 0,24 \cdot \frac{[1-(1-EXP(-50 \times PD))]}{[1-EXP(-50)]}$$

⁽¹⁾ نبيل حشاد، (2004): دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون- الأهمية- الأبعاد)، موسوعة بازل II، الجزء الأول، الأردن، ص.35.

⁽²⁾ فائزة لعراف، مرجع سابق، ص. ص.120.121.



حيث أن:

PD: احتمال التعثر عن السداد

EXP: دالة رياضية لحساب أساس اللوغاريتم الطبيعي، أي (e=2,718....)

كما قد حددت اللجنة معامل الارتباط (R) كدالة متناقصة لاحتمال التعثر عن السداد (PD) ما بين 0,12 و 0,24.

(ب)- حساب المعامل (b) تعديل الاستحقاق

والذي حددته اللجنة كدالة لاحتمال التعثر وفقا للعلاقة التالي:

$$\text{Maturity Adjustment (b)} = [0,11852 - 0,5478 \cdot \text{Ln(PD)}]^2$$

حيث أن: Ln دالة اللوغاريتم

(ج)- حساب متطلبات رأس المال

وهو الذي يحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$K = [\text{LGD} \cdot N \left[\frac{1}{\sqrt{1-R}} \times G(\text{PD}) + \sqrt{\frac{R}{1-R}} \cdot G(0,999) \right] - \text{PD} \cdot \text{LGD}] \left[\frac{1 + (M - 2,5) \times b(\text{PD})}{1 - (1,5 \times b(\text{PD}))} \right]$$

K: متطلبات رأس المال N: تمثل دالة التوزيع التراكمي لمتغير عشوائي طبيعي

LGD: الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد G: تمثل الدالة الموضحة للقيمة العكسية لـ N

M: فترة الاستحقاق الفعلي

أما عن الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) فتحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{RWA} = K \cdot (12,5 \cdot \text{EAD})$$

حيث أن:

K: تمثل متطلبات رأس المال

EAD: التعرض عند التعثر (القيمة الدفترية للقرض أو التسهيل المتعثر عن سداده)

RWA: الأصول المرجحة بالمخاطر.



المطلب الثاني: مخاطر السوق

سبق وأن أشرنا إلى أنّ اتفاقية بازل/2 أبقّت على أساليب حساب مخاطر السوق دون تعديل عن ما أصدرته من قواعد خاصة بحساب هذه المخاطر سنة 1996، وركزت اهتمامها على مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وفصلت في أساليب قياسها، وقامت بإدراجها في حساب مقام نسبة كفاية رأس المال الجديدة، ورأينا أنّه من الأنسب الحديث عن هذا النوع من المخاطر في هذا الجزء من الفصل، حتى تكون النظرة متكاملة وواضحة حول معيار كفاية رأس المال الجديدة.

وقد عرّفت اللّجنة مخاطر السوق وحددتها بأنّها مخاطر الخسائر في البنود داخل أو خارج الميزانية والنتيجة عن التقلّبات في أسعار السوق، وتشمل هذه المخاطر كل من: مخاطر تقلّبات أسعار الفائدة (Interest Rate) وأسعار الأسهم (Equities Prices) التي تتعرّض لها بنود محفظة المتاجرة (Trading Book) ومخاطر تقلّبات أسعار الصّرف (Foreign Exchange Rate) وأسعار السلع (Commodities Prices).⁽¹⁾

كما نصت اللّجنة على إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين لتغطية هذا النوع من المخاطر، وتتمثل هذه الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين والتي تأخذ شكل سندات يطرحها البنك في اكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرّض حائزها للخسائر التي قد يتعرض لها البنك، حيث تقترب في طبيعتها - في حالة تحقق الخسائر- من حقوق المساهمين في البنك، ونظرا لكون قياس هذا النوع من المخاطر يتطلب توافر أنظمة قياس متطورة قد لا تتوافر في معظم البنوك، فقد قامت اللّجنة بتحديد أسلوبين هما:

المدخل المعياري، ومدخل النماذج الدّاخلية.⁽²⁾

الفرع الأول: المدخل المعياري: (Standardized Method)

وفقا لهذا المدخل يتم تقسيم مخاطر السوق إلى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصّرف، مخاطر أسعار الأسهم ومخاطر السلع، ومن ثم يتم قياس متطلبات

⁽¹⁾ Basel Committee on Banking Supervision, (2006), Op.Cit, P.157.

⁽²⁾ فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.123.



رأس المال المقابل لمخاطر السوق (Market Risk Capital Charge)، ككل خلال فترة معيّنة كما يلي:

$$MRC_t^{STD} = \sum_{i=1}^4 MRC_t^j = MRC_t^{IR} + MRC_t^{Eq} + MRC_t^{Fx} + MRC_t^{CO}$$

أما عن طريقة حساب رأس المال المقابل لكل نوع من هذه المخاطر فهو كما يلي:

أولاً: مخاطر سعر الفائدة

وهو ذلك النوع من المخاطر الذي قد تتعرض له كل الأدوات المالية ذات أسعار فائدة ثابتة أو متغيرة، وكذلك المشتقات المالية، كما تنقسم مخاطر أسعار الفائدة إلى نوعين: مخاطر خاصة ومخاطر عامة.

أ) *المخاطر الخاصة: وتتمثل في المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار فائدة كل أداة مالية على حدى، ولتحديد متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة هذا النوع من المخاطر وضعت اللجنة لكل نوع منها وزناً ترجيحياً يعكسها.

ب) *المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الفائدة السائدة بالسوق، ولقد حددت اللجنة أسلوبين لقياس هذا النوع من المخاطر، طريقة الاستحقاقات (Maturity Method) والتي تعتمد على هيكل وتواريخ الاستحقاقات، وطريقة المدى الزمني (Duration Method) والتي تعتمد على العمر الاقتصادي للأداة المالية أخذاً بعين الاعتبار التغيرات في سعر الفائدة، كما يتم من خلال الطريقتين إعطاء وزن نسبي لكل نوع من المخاطر، حيث تركت اللجنة للبنوك حرية الاختيار ما بين هذين الأسلوبين.

ثانياً: مخاطر الأسهم

نصت اللجنة على ضرورة احتفاظ البنك بجزء من رأسماله لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار الأسهم، والتي قسمتها بدورها إلى مخاطر خاصة تتعلق بكل سهم على حدى، ومخاطر عامة تتعلق بسوق السهم الذي يتعامل من خلاله البنك، حيث يتم حساب متطلبات رأس المال المقابل في هذه الحالة على أساس نسبة 8% من صافي مركز كل نوع من الأسهم بالنسبة لمخاطر السوق الخاصة، ونسبة 8% من محفظة الأسهم بالنسبة لمخاطر السوق العامة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص.49.



ثالثا: مخاطر سعر الصّرف

نتيجة أنّ تقلّبات أسعار الذهب ترتبط إلى حدّ كبير بالتقلّبات في أسعار العملات الأجنبية، فقد نصت اللّجنة على ضرورة الاحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة المخاطر التي يتعرّض لها البنك نتيجة تعامله بالعملات الأجنبية والذهب، ولحساب متطلبات رأس المال اللّازمة لمقابلة مخاطر سعر الصّرف نصت اللّجنة على أن يتم ذلك على مرحلتين: الأولى تتمثل في قياس حجم تعامل البنك من كلّ عملة أجنبية على حدى، والثانية تتمثل في قياس مخاطر سعر الصّرف التي تتعرّض لها محفظة البنك من العملات الأجنبية والذهب، وعليه حددت متطلبات رأس المال المقابلة لهذا النوع من المخاطر بنسبة 8% من صافي الأصول أو صافي الخصوم (أيهما الأكبر) مضافا إليه صافي مركز الذهب.⁽¹⁾

رابعا: مخاطر السلع

تمثل مخاطر السلع الفئة الرابعة من مخاطر السوق إلى جانب كل من مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الأسهم ومخاطر سعر الصّرف، وقد قامت اللّجنة بتعريف السلع على أنّها المنتجات المادية التي يمكن تداولها في أسواق منظمة، مثل المنتجات الزراعية، البترول، الغاز، الكهرباء والمعادن النفيسة (فيما عدا الذهب)، كما ترى اللّجنة أيضا أنّ مخاطر السلع أكثر صعوبة من حيث قياسها مقارنة بالمخاطر الأخرى، نظرا لما تتميز به سوقها كونها أقل سيولة وأكثر تأثرا بالتقلّبات الموسمية في العرض والطلب ومستوى المخزون، هذا ويتم حساب متطلبات رأس المال المقابل لهذا النوع من المخاطر على أساس 15% من القيمة الصافية للمراكز المفتوحة (Net Positions Oppened).⁽²⁾

الفرع الثاني: مدخل النّماذج الداخليّة (Internal Method)

سمحت اللّجنة للبنوك التي تتوافر لديها أنظمة قياس داخلية ملائمة باستخدامها لقياس مخاطر السوق، إلّا أنّها جعلت ذلك مرهونا باستيفاء بعض المعايير أهمها؛ توافر نظام متكامل لإدارة المخاطر، وجود وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر بالبنك وتوافر العمالة الماهرة المدربة على استخدام نماذج القياس المتطوّرة.

أمّا من جهة أخرى فقد نصت اللّجنة على أنّ الجهة المختصة بتقييم أنظمة القياس الداخليّة للبنوك تكون من صلاحية السلطة الإشرافية بكل دولة.

⁽¹⁾ فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.ص.125.126.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.126.



ويعتمد مدخل النماذج الداخلية على مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (value at risk) (var) والذي يقيس احتمال التعرض لخسائر مستقبلية نتيجة لتقلبات أسعار السوق عند درجات تأكد مختلفة، ومن ثم تقدير الخسائر المحتملة مالياً. وبالتالي فإن تفسير القيمة المعرضة للمخاطر (var) بالنسبة للمخاطر السوقية يتطلب توفر عنصرين ضروريين هما:

- مدة الاستحواذ (t) والتي تمثل المدة التي يقاس خلالها التغير من قيمة المحفظة.
- عتبة الثقة (α) التي تمثل احتمال عدم تجاوز الخسائر لقيمة (var) المحسوبة.⁽¹⁾

أمّا عن حساب متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة مخاطر السوق طبقاً لأسلوب القيمة المعرضة للمخاطر (var) فيتم على أساس أنه يساوي أو يزيد عن نسبة 8% من ثلاثة (3) أمثال القيمة المعرضة للمخاطر (var) والمحسوبة على أساس درجة تأكد 99% و لمدة عشرة أيام، ولحساب القيمة المعرضة للمخاطر (var) يمكن استخدام أحد الطرق الاحصائية التالية.

أولاً: أسلوب الانحراف المعياري

ويتم من خلاله حساب القيمة المعرضة للمخاطر (var) على أساس قيم الانحراف المعياري لأسعار الأصول وكذلك قيم الارتباط بين أصول المحفظة.

ثانياً: أسلوب المحاكاة التاريخي

والذي يتم من خلاله حساب القيمة المعرضة للمخاطر (var) على أساس تغيير أسعار أصول المحفظة، وبناءً على ملاحظة أسعار السوق لفترات سابقة محددة (سنة على الأقل).

ثالثاً: أسلوب المحاكاة العشوائي

من خلاله يتم حساب القيمة المعرضة للمخاطر (var) على أساس تغيير أسعار أصول المحفظة بناءً على تقديرات عشوائية محتملة لأسعار السوق ارتفاعاً وانخفاضاً، إلى جانب إمكانية إعطاء تقديرات لأحداث غير عادية تؤثر على أسعار الأصول بالسوق.

⁽¹⁾ RONCALLI .T, (2001), **Introduction à la Gestion des Risques**, Publication Interne du GRO-Crédit Lyonnais, Polycopie Ensaе, <http://gro.creditlyonnais.fr>.



المطلب الثالث: مخاطر التشغيل

حددت اللجنة ثلاث طرق أو أساليب مختلفة لحساب متطلبات رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل، تندرج في التعقد مع زيادة الحساسية للمخاطر وهي: أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب النمطي وأساليب القياس المتقدمة، وفي مقابل ذلك تركت اللجنة للبنوك حرية اختيار الأسلوب الذي يتماشى وطبيعة نشاطها وتعقد عملياتها، وشجعتها على استخدام الأساليب الأكثر تقدما، إلا أن اتباع هذه الأخيرة يكون مرهونا بموافقة السلطات الرقابية التي تحدد مدى استيفاء أنظمة القياس الداخلية بالبنوك لبعض المعايير النوعية والكمية المحددة من قبل اللجنة، وفيما يلي سنتعرض لأساسيات تطبيق كل أسلوب على حدى.⁽¹⁾

الفرع الأول: مدخل المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach)

يعتبر هذا المدخل الأبسط من بين المداخل الأخرى لحساب متطلبات رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل، إذ يتم من خلاله تحديد رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل جزافيا، أي ما يقابل بنسبة مئوية ثابتة يرمز لها بـ (α) من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:⁽²⁾

$$K_{BIA} = \left[\sum (GI_{1, \dots, n} \times \alpha) \right] / N$$

حيث أن:

K_{BIA} : متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا لمدخل المؤشر الأساسي.

$GI_{1, \dots, n}$: متوسط إجمالي الدخل السنوي الموجب خلال السنوات الثلاثة السابقة .

N : عدد سنوات ذات الدخل السنوي الموجب من ضمن السنوات الثلاثة الأخيرة .

α : حددت من قبل اللجنة بـ 15%.

وقد عرفت لجنة بازل إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد مستبعدا منه أي أرباح أو خسائر محققة من بيع الأوراق المالية وكذلك أية أرباح غير عادية، كما تجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كان إجمالي الدخل في إحدى السنوات

(1) فائزة لعراف، مرجع سابق، ص.129.

(2) أحمد شعبان محمد علي، (2007): انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، ص.271.



الثالث بالسالب (أي خسارة) فإنها تستثنى من الحساب في المعادلة، وبالتالي تصبح مقتصرة فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدّخل موجبا.⁽¹⁾

وعليه فإنّ مدخل المؤشر الأساسي يعد من أبسط المناهج لحساب متطلبات رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل، كما يمثل أيضا الأسلوب الأكثر ملائمة للبنوك التي لا تعمل على المستوى العالمي، أما عن البنوك التي تعمل على المستوى العالمي والتي لا يتوفر لديها نظام لإدارة المخاطر يُمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطورا فإنّه بإمكانها تطبيق مدخل المؤشر الأساسي، وبالتالي فإنّ هذا الأخير يعتبر المنهج الأكثر شيوعا نظرا لسهولته وانخفاض تكلفة القياس عبر استخدامه، إلّا أنّه في الوقت نفسه يحمل البنك حجم أكبر من المتطلبات الرأسمالية، وهذا لكون النسبة الثابتة (α) واحدة ولا تتغيّر حسب نوع الخدمة أو المنتج، كما سنتعرض له في الأسلوب الثاني. وفي ظل بساطته وانخفاض تكلفة استخدامه فإنّه يعتبر الأسلوب الأكثر ملائمة للواقع المصرفي للدول النامية، ولا سيما أنّ معظم البنوك في الدول النامية تعمل على مستوى محلي أو اقليمي وقليلة الانتشار دوليا، كما أنّ عملياتها وأنشطتها أقل تعقيدا من البنوك العالمية.⁽²⁾

الفرع الثاني: المدخل المعياري (The Standardised Approach)

يقوم هذا المدخل على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط عمل رئيسية (Business Lines - وهي: تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، السداد والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول وأعمال السمسرة بالتجزئة، حيث أعطت اللجنة لكلّ خط من الخطوط ترجيح ممثل بالمعامل B_i ($i=1,2,\dots,8$) والذي يمثل درجة تعرضه لمخاطر التشغيل.

⁽¹⁾ Basel Committee on Banking Supervision (2003b), **Operational Risk-Rules Language**, Bank For International Settlements, Basel, P.2.

⁽²⁾ عبد الكريم نصر ومصطفى أبو صلاح، (2007): مداخلة بعنوان المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل-2- دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، ص.17، من الموقع: <http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/adfin/research1/48.doc>.



ويتم حساب متطلبات رأس المال وفقا لهذا المدخل عن طريق حساب متوسط إجمالي الدّخل عن ثلاث سنوات سابقة لكلّ خط عمل على حدى وضربه في المعامل B_i كما في المعادلة التّالية:⁽¹⁾

$$K_{TSA} = \left\{ \sum_{\text{years } 1, \dots, 3} \max \left[\sum (GI_{1, \dots, 8} \times B_{1, \dots, 8}), 0 \right] \right\} / 3$$

أمّا الصيغة المختصرة لهذه المعادلة:⁽²⁾

$$K_{TSA} = \sum (GI_{1, \dots, 8} \times B_{1, \dots, 8})$$

حيث أن: K_{TSA} : متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر التشغيل وفقا للمدخل المعياري

$GI_{1, \dots, 8}$: متوسط إجمالي الدّخل لثلاث سنوات سابقة لخطوط الأعمال الثمانية.

$B_{1, \dots, 8}$: نسبة مئوية ثابتة، حددت من قبل لجنة بازل تنسب إلى متوسط إجمالي دخل كل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قد يكون إجمالي الدّخل في سنة معيّنة لبعض وحدات العمل سالبا (خسارة)، وهو ما يجعل من متطلبات رأس المال لهذه الوحدة سالبا أيضا، ولكن بما أنّه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة، فإنّه سيكون إجمالي متطلبات رأس المال لإجمالي وحدات العمل موجبا، أما إذا كانت محصّلة دمج الدّخل لكافة الوحدات سالبة فإنّه يتم استبعاد هذه النسبة من الحساب.⁽³⁾

أمّا عن معامل الترجيح، أي المعامل (B) لكلّ خط من خطوط الأعمال الرئيسية الثمانية، فقد حددت من قبل اللّجنة كما هو موضح في الجدول رقم (17).

⁽¹⁾ رنا ناصر ناصر، (2011): المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الأردنية وتأثيرها على المخاطر الكلية وفقا لمتطلبات لجنة بازل II، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، الأردن، ص.79.

⁽²⁾ CARLOS PARDO, (2003): **Quels Outils pour une Régulation Efficace des Risques Opérationnels de la Gestion pour Compte des Tiers ?**, Revue D'économie Financière , Vol (4), No° (73), P.P.182.183.

⁽³⁾ عبد الكريم نصر ومصطفى أبو صلاح، مرجع سابق، ص.18.



جدول رقم (17): معامل الترجيح (B) لخطوط الأعمال

معامل (B)	خطوط الأعمال (Business Lines)
%18	تمويل الشركات (B ₁)
%18	التجارة والمبيعات (B ₂)
%12	أعمال التجزئة المصرفية (B ₃)
%15	الأعمال التجارية المصرفية (B ₄)
%18	السداد والتسويات (B ₅)
%15	خدمات الوكالة (B ₆)
%12	إدارة الأصول (B ₇)
%12	أعمال السمسرة بالتجزئة (B ₈)

Source: ANTOINE SARDI, (2004): **Basel II**, AFGES Editions, Paris, P.231.

الفرع الثالث: مدخل القياس المتقدّم (Advanced Measurement Approach)

بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية)، وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أنظمة القياس الداخليّة الخاصة بها لتحديد وتقييم درجة تعرض البنك للمخاطر التشغيلية، ومن ثم احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهتها، وتتميّز هذه الطريقة بأنّها أكثر تقدماً من الطرق السابقة، كما تعتبر أكثر ملائمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في البنوك.⁽¹⁾

أمّا عن طريقة حساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً لهذا الأسلوب يكون باتباع الخطوات التّالية:

* تقسيم أنشطة البنك إلى خطوط الأعمال السابق ذكرها في الأسلوب النمطي.

- تحديد مؤشرات التعرّض لمخاطر التشغيل (Exposure Indicator (EI)) لكلّ خط أعمال من قبل السلطة الرقابية، وتمثل هذه المؤشرات في: إجمالي الدّخل، إجمالي الأصول، عدد العاملين،

⁽¹⁾ عبد الكريم نصر ومصطفى أبو صلاح، مرجع سابق، ص.18.



إجمالي المكافآت، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات والقيمة الدفترية للأصول المادية.

- تجميع البيانات عن أحداث الخسائر التشغيلية (Loss Event (EL)) كلاحتيال الداخلي والاحتيال الخارجي، وممارسات العمالة، وأمن أماكن العمل.

- يتم حساب احتمال خسائر الحدث (Propability of Loss Event (PE))، (والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث (Loss Given Event (LGE)).

ومن خلال البيانات التاريخية المتوافرة لدى البنك،

- تتحدد الخسائر التشغيلية المتوقعة (EL) من حاصل ضرب مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل (EI)، احتمال خسائر الحدث (PE)، والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث (LGE).

$$EL = PE_{ij} \times LGE_{ij} \times EI_{ij} \quad \text{أي أن:}^{(1)}$$

i: خط العمل و j: الحدث المسبب للخطر.

- يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدى، من خلال ضرب الخسائر المتوقعة (EI) في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية.

- وأخيرا تتمثل متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل في إجمالي متطلبات رأس المال K_{AMA} لكافة خطوط الأعمال كما هو موضح في المعادلة التالية:⁽²⁾

$$K_{AMA} = \sum EL_{ij} \quad (i = 1, \dots, 8, \quad j = 1, \dots)$$

⁽¹⁾ ANTOINE SARDI, (2004): **Basel II**, AFGES Editions, Paris, P.322.

⁽²⁾ C.JIMENEZ & P.MERLIER, (2004): **Prévention et Gestion des Risques Opérationnels**, Edition Revue Banque, Paris, P.165.



المبحث الثالث: القواعد الاحترازية المطبقة بالنظام المصرفي الجزائري

نظرا للمجال الواسع للتدخلات المصرفية، أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية أن تتصرف بحذر في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي و الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير من أصحاب الودائع الخاصة، وقد حدد البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية، أدوات تنظيم تحدد فيها شروط للنشاط المصرفي و كذا النسب الاحترازية، و التي شرع في تطبيقها ابتداء من الفاتح من جانفي 1992 تطبيقا للتعليمية رقم 91-34 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1991 و المتعلقة بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك و المؤسسات المالية .

المطلب الأول: رأسمال الأدنى ونسبة توزيع وتغطية المخاطر

من خلال هذا سنحاول التركيز على أهم القواعد الاحترازية المطبقة بالنظام المصرفي الجزائري والمتعلقة برأس المال الأدنى ونسب توزيع وتغطية المخاطر.

الفرع الأول: رأسمال الأدنى (Capital Minimum)

يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأسمال الأدنى هو النظام رقم 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر و الذي نص على ما يلي:⁽¹⁾

✓ الحد الأدنى لرأسمال البنوك 500 مليون دج، دون أن يقل هذا المبلغ عن 33 % من الأموال الخاصة .

✓ الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية 100 مليون دج، دون أن يقل هذا المبلغ عن 50 % من الأموال الخاصة.

وقد تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح محددا بـ 2,5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية⁽²⁾، أما فيما يخص البنوك و المؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فعليها أن تخصص لفروعها الموجودة هنا في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه

⁽¹⁾ المادة(01)، التنظيم رقم: (01-90)، الصادر بتاريخ: 04 جويلية 1990، المتعلق بـ : الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.

⁽²⁾ المادة(02)، التنظيم رقم: (01-04)، الصادر بتاريخ: 04 مارس 2004، المتعلق بـ : الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.



من طرف البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري، ثم يرفع بعدها الحد الأدنى لرأس مال البنوك مرة ثانية بموجب التنظيم رقم 04-08 الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر 2008 المتعلقة برأسمال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر، بـ 10مليار دج، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد حدد بـ 3,5 مليار دج ، أما فيما يخص البنوك و المؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج، فقد أبقت هذه التعليمات على ما كان سابقا، من خلال ضرورة تخصيص لفروعها الموجودة في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري⁽¹⁾.

الفرع الثاني: نسبة توزيع المخاطر

فرض بنك الجزائر على البنوك و المؤسسات المالية، عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في توزيع القروض، على أن لا يتجاوز الأخطار المحتملة مع الاستفادة نفسه النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية⁽²⁾.

- 40 % ابتداءً من أول جانفي 1992 ؛
- 30% ابتداءً من أول جانفي 1993 ؛
- 25 % ابتداءً من أول جانفي 1995 .

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية.

- 8 % ضعف معدل 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995؛
- 10 % ضعف معدل 5 % ابتداء من ديسمبر 1996؛
- 12 % ضعف معدل 6 % ابتداء من ديسمبر 1997؛
- 14 % ضعف معدل 7 % ابتداء من ديسمبر 1998؛
- 16 % ضعف معدل 8 % ابتداء من ديسمبر 1999.

⁽¹⁾ ART(03), Règlement N° (2008-04), du 23 Décembre 2008, **Relatif au Capital Minimum des Banques et Etablissement Financiers Exerçant en Algérie.**

⁽²⁾ المادة(02)، التعليمات رقم(74-94)، الصادرة بتاريخ: 29 نوفمبر 1994، المتعلقة بـ : قواعد الحيطة والحذر، الصادرة عن بنك الجزائر.



أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين (في الحالة التي يكون فيها مبلغ الخطر يتجاوز نسبة 15 % لكل واحد منهم من الأموال الخاصة الصافية)، فيجب أن لا يتجاوز (10) مرات من مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك.⁽¹⁾

$$\text{نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} = \frac{\text{مبلغ الاخطار المرجحة}}{\text{الاموال الخاصة الصافية}} \times 100 \geq 25\%$$

$$\text{مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} = \frac{\text{مبلغ الاخطار المرجحة}}{\text{الاموال الخاصة الصافية}} \leq 10$$

الفرع الثالث: نسبة تغطية المخاطر (Ratio De Couverture Des Risques)

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية و مجموع مخاطر القرض المتكفلة والنتيجة عن عملية توزيع القروض، تعرف بنسبة الملاءة المالية أو نسبة (Cooke).

$$\text{نسبة الملاءة المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع الاخطار المرجحة}}$$

حيث أن :

وقد حددت هذه النسبة ب 8 % كحد أدنى يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترامه، وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999، إذ حددت قبل ذلك بنسب أخرى كالتالي:⁽²⁾

➤ 4 % ابتداء من نهاية جوان 1995 :

➤ 5 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1996؛

➤ 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997؛

➤ 7 % ابتداء من نهاية ديسمبر 1998.

⁽¹⁾ سمير ايت عكاش وكريمة فرحي ، مرجع سابق، ص.10.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.11.10.



المطلب الثاني: نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي الإلزامي

بعدما تطرقنا لأهم القواعد الاحترازية الخاصة بنسب الحد الأدنى لرأس المال، سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لنسبة السيولة ونسبة الاحتياطي الإلزامي أو القانوني.

الفرع الأول: نسبة السيولة

توضيحا لما ورد في التنظيم رقم 04-11 الصادر بتاريخ 2011/05/24 و المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، أصدر بنك الجزائر التعليمات رقم 11-07 بتاريخ 2012/12/21 والمتضمن معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث أوضحت التعليمات العناصر التي تشكل بسط النسبة وكذلك النسب المئوية التي تؤخذ من قيمها، والعناصر التي تشكل مقام النسبة وكذلك النسب المئوية التي تمثل بها⁽¹⁾، والجداول التي يتم ملأها والتصريح بها بهذه النسبة لدى بنك الجزائر، دون أن تحدد هذه التعليمات حدا أدنى لهذه النسبة أي ناتجها النهائي، إلا أن التنظيم رقم 04-11 قد أشار بوضوح في مادته الثالثة إلى أن ناتج هذه النسبة يجب أن لا يقل عن 100%⁽²⁾، كما أن كلا من التنظيم في مادته الرابعة والتعليمات في مادتها الثانية أشار إلى أن البنوك والمؤسسات المالية يجب أن يصرحا بهذه النسبة لدى بنك الجزائر من خلال المؤشرات الآتية:

- المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملين الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي،
- معامل السيولة، المسمى بمعامل المراقبة لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الاقفال.

الفرع الثاني: نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني)

تعتبر نسبة الاحتياطي الإلزامي من الأدوات الهامة للسياسة النقدية، كما تعتبر في نفس الوقت أحد مصادر التعويض لأموال المودعين في حالة خسارتها، لكونها تفرض إجباريا على المصارف باقتطاع جزء من ودائعها ووضعه لدى البنك المركزي.

حيث لم تكن البنوك الجزائرية تعرف ما يسمى بنسبة الاحتياطي القانوني قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم جاء قانون النقد والقرض رقم 10-90 لسنة 1990 والذي تم إلغائه ليشير إلى تحديد نسبة الاحتياطي القانوني بما

⁽¹⁾ المواد رقم (5.6.4)، التعليمات رقم: (11-07)، الصادرة بتاريخ: 21 ديسمبر 2011، المتضمنة: معامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادرة عن بنك الجزائر.

⁽²⁾ المادة رقم (03)، التنظيم رقم: (04-11)، الصادرة بتاريخ: 24 ماي 2011، والمتضمن: تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة، الصادرة عن بنك الجزائر.



لا يتجاوز 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابها، إلا أنه يخول للبنك المركزي تحديد نسبة أعلى في حالة الضرورة،⁽¹⁾ ثم أصبح تحديد هذه النسبة يتم بتعليمات من بنك الجزائر(البنك المركزي) ويتغير حسب الظروف الاقتصادية، وقد تم تحديدها لأول مرة بنسبة 2,5% بموجب التعليمات رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 11/28/1994 والمتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.⁽²⁾

كما تزايدت هذه النسبة باستمرار خلال السنوات الموالية لذلك التاريخ، حتى وصلت وصلت 12% بموجب التعليمات رقم 02-2013 الصادرة بتاريخ 23/04/2013 المعدلة والمتممة للتعليمات رقم 02-2004 المؤرخة في 13/05/2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية،⁽³⁾ كما نصت التعليمات على أنه يجب على البنوك أن ترسل لبنك الجزائر (المديرية العامة للدراسات) خلال الأيام الخمس التي تلي نهاية فترة تكوين الاحتياطي الالزامي تصريحاً يبرز قاعدة حساب الاحتياطي الالزامي وفقاً للجدول المرفق بالتعليمات.

وقد أشار التنظيم رقم 04-02 الصادر بتاريخ 04/03/2004 المحدد لشروط تأسيس الاحتياطي الأدنى الاجباري في مادته الخامسة إلى أن نسبة هذا الاحتياطي لا يمكن أن يتجاوز 15% ويمكن أن تساوي 0,0%، كما أشار في مادته الثامنة إلى أن فترة تأسيس الاحتياطي الاجباري هي شهر، تبدأ من اليوم الخامس عشر للشهر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر الموالي.⁽⁴⁾

(1) المادة رقم (93)، القانون رقم: (90-10)، الصادرة بتاريخ: 14 أفريل 1990، المتعلق ب: النقد والائتمان.

(2) المادة رقم (5)، التعليمات رقم: (73-94)، الصادرة بتاريخ: 28 نوفمبر 1994، المتعلقة ب: نظام الاحتياطات الاجبارية، الصادرة عن بنك الجزائر.

(3) المادة رقم (2)، التعليمات رقم: (02-13)، الصادرة بتاريخ: 23 أفريل 2013، المتعلقة ب: نظام الاحتياطات الاجبارية، الصادرة عن بنك الجزائر.

(4) سليمان ناصر، (2014): المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (14)، جامعة سطيف 1- الجزائر، ص.57.



المطلب الثالث: مراقبة وضعيات الصرف ومستوى الالتزامات الخارجية

سنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى أهم القواعد الاحترازية المتعلقة مراقبة

وضعيات الصرف ومستوى الالتزامات الخارجية

الفرع الأول: مراقبة وضعيات الصرف (Surveillance de Position de Change)

تعتبر العمليات الخارجية للنظام المصرفي من الأنشطة الحساسة والمعقدة، ولقد كان اتساع مجال التدخل (عمليات الصرف البسيطة والتدخل في الأسواق المالية الدولية وتنوع وسائل التدخل) والعولمة المالية متزايدة الاتساع واندماج الأسواق المالية وترابطها، سببا في وضع القواعد الخاصة بوضعيات الصرف وكذا تأسيس سوق ما بين البنوك للصرف، وهذا لتخفيف آثار المخاطر الناجمة عن العمليات بالعملة الصعبة، و في هذا الإطار يتطلب على البنوك والمؤسسات المالية احترام وباستمرار النسبتين التاليتين:⁽¹⁾

➤ نسبة قصوى محددة ب 10 % بين وضعية الصرف الطويلة و القصيرة لكل عملة أجنبية مع مبلغ أموالها الخاصة:

$$\%10 \geq \frac{\text{مجموع وضعيات الصرف لكل عملة}}{\text{صافي الاموال الخاصة}}$$

➤ نسبة قصوى لا تتعدى 30% بين مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات ومبلغ الأموال الخاصة الصافية.

$$\%30 \geq \frac{\text{مجموع وضعيات الصرف لجميع العملات}}{\text{الاموال الخاصة الصافية}}$$

ويجب على البنوك و المؤسسات المالية المتدخلة في سوق الصرف أن تتوفر على ما يلي:⁽²⁾

- نظام دائم للقياس يسمح بتسجيل فوري للعمليات على العملات الصعبة و حساب النتائج بالإضافة إلى وضعيات الصرف لجميع العملات و على حدی؛
- نظام للرقابة وتسيير المخاطر مع احترام الحدود الموضوعة وفقا لنصوص هذه التعليمات؛

(1) سمير ايت عكاش و كريمة فرجي، مرجع سابق، ص.ص.16.15.

(2) المادة(2)، التعليم رقم: (78-95)، الصادرة بتاريخ: 26 ديسمبر 1995، المتضمنة ل : القواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، الصادرة عن بنك الجزائر.



▪ نظام مراقبة دائم يسمح باحترام الإجراءات الداخلية الضرورية لضمان احترام النظامين السابقين.

وفي الأخير نشير إلى أنه يُلزم على البنوك و المؤسسات المالية وكذا الوسطاء المعتمدين أن يصرحوا، يوميا بوضعية الصرف الخاصة بهم في كل عملية، للمديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية في بنك الجزائر.

الفرع الثاني: مستوى الالتزامات الخارجية

ويقصد بها نسبة الالتزامات المفتوحة على الاعتمادات المستندية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية لفائدة زبائن البنك والتي يجب أن لا تتجاوز (04) مرات حجم الأموال الخاصة للمؤسسة المالية المحلية⁽¹⁾، ويتم حساب الالتزامات الخارجية الصافية بالاعتماد على العلاقة التالية:

الالتزامات الخارجية الصافية = مجموع الالتزامات بالتوقيع المتعلقة بعمليات التصدير - إيداع ضمانات ومؤونات مكونة ب د ج .

المطلب الرابع: إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية ومساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات إضافة للقواعد الاحترازية التي سبق وأن تطرقنا لها لا بد من الإشارة قاعدتين اضافيتين هما قاعدة إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية وقاعدة مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات

الفرع الأول: إنشاء نظام تأمين الودائع المصرفية

إن إنشاء نظام التأمين على الودائع المصرفية في الجزائر لا يخرج عن السياق العالمي الذي أنشئت على إثره الكثير من أنظمة التأمين على الودائع في العالم، ويمكن حصر العوامل التي أدت إلى إنشاء هذا النظام في الجزائر إلى الأسباب التالية:

➤ ظهور أزمة الخليفة بنك مع مطلع 2003 وإعلان إفلاسه ما انجر عنه ضياع الأموال و حقوق المودعين و ضياع للمال العام والخاص؛

➤ نتيجة للعامل السابق حدثت أزمة في المصارف الخاصة وهذا بعد الفضائح التي أصبحت تظهر و تكشف التعاملات المشبوهة التي تتم في بعض المصارف الخاصة، و على إثر ذلك تفجرت فضيحة البنك الصناعي و التجاري و الذي أفلس بدوره؛

(1) - المادة(02)، التعلية رقم: (94-68)، الصادرة بتاريخ: 25 أكتوبر 1994، المحددة ل: مستوى الالتزامات الخارجية للبنوك، الصادرة عن بنك الجزائر.



➤ استجابة لتوصيات المؤسسات المالية و النقدية الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) بضرورة تطوير آليات الإشراف و الرقابة على المصارف من أجل فرض الانضباط السوقي و توفير عوامل خلق مناخ تنافسي سليم و بيئة مصرفية سليمة، بالإضافة إلى استعداد الجزائر للاستحقاقات القادمة و هذا لمواجهة المنافسة الشديدة، و بالخصوص أن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بالتالي المصادقة على اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية، في هذا السياق تم إنشاء نظام ضمان الودائع، حيث يجب أن تلتزم فيه كل البنوك بتمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملية الوطنية وقد حددت علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ الوديعة⁽¹⁾، كما يبلغ الحد الأقصى للتعويض لكل مودع بـ 600000 دج و لا يمكن استغلال هذا الضمان إلا في حالة توقف المصرف عن الدفع .

الفرع الثاني: مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات

تجنباً لمخاطر تجميد أموال البنك، وخوفاً من الوقوع في خطر السيولة، تسعى القوانين والتنظيمات في كثير من البلدان إلى تحديد مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات. وبالنسبة للنصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية، فقد حدد قانون النقد والقرض رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 (قبل إلغائه)، ذلك الحد بما لا يتجاوز في مجموعه نصف الأموال الخاصة للبنك،⁽²⁾ إلا أن هذا القيد ألغي بموجب الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26/08/2003 و المتعلق بالنقد والائتمان، هذا الأمر الذي ألغى و عوض القانون السابق، لم يشر في أي من مواده إلى هذا التحديد، وترك تحديده لمجلس النقد والقرض التابع لبنك الجزائر إذا اقتضت الضرورة ذلك وهو ما قام به فعلاً من خلال التنظيم رقم 14-02 المؤرخ في 16/02/2014 المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، حيث حدد كل مساهمة بما لا يتجاوز 15% من الأموال الخاصة للبنك، وألا تتجاوز مجموع مساهماته 60% من أمواله الخاصة القانونية، ولكنه أشار إلى أن هذا التحديد لا يتعلق بالمساهمات في البنوك المتواجدة بالجزائر أو في المؤسسات التي تعتبر امتداداً للنشاط المصرفي فيها، كما أشار أيضاً إلى بعض المحذوفات الواجبة من رأس المال الأساسي والتكميلي.⁽³⁾

⁽¹⁾ المادة (118)، الأمر رقم: (03-11)، الصادر بتاريخ: 26 أوت 2003، المعدل و الملغى للقانون رقم: (90 – 10) المتعلق ب: النقد والقرض.

⁽²⁾ المادة (117)، القانون رقم: (90-10)، الصادر بتاريخ: 14 أفريل 1990 المتعلق ب: النقد و القرض.

⁽³⁾ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.56.



المبحث الرابع: تقييم مسايرة القواعد الاحترازية المطبقة بالنظام المصرفي الجزائري لمقررات بازل بعد أن أدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات كانت أهمها إصلاحات 1990 و ذلك بصدور قانون النقد والائتمان (10-90) و الذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، و بموجب هذا القانون الأخير أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، و تقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص و الأجنبي، إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك، و تمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، و قد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون، و كنتيجة لهذا الانفتاح كان لزاما على النظام المصرفي الجزائري أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الاحترازي

المطلب الأول: مسايرة المنظومة المصرفية الجزائرية لمقررات بازل I

أول مسايرة لاتفاقية بازل/1 في المنظومة المصرفية الجزائرية، كانت بصدور التنظيم رقم 01-90 بتاريخ 04/07/1990 و المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث ينبغي أن تمثل الأموال الخاصة نسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 8%⁽¹⁾، ثم صدر بعد ذلك التنظيم رقم 09-91 بتاريخ 14/08/1991 المحدد لقواعد الحياطة و الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية، حيث نص على وجوب وضع حد أدنى للنسبة بين الأموال الخاصة للبنك و المبلغ الذي يمثل مجموع المخاطر التي يواجهها من خلال عملياته، ثم جاء بعد هذا التنظيم التعليم رقم 34-91 بتاريخ 14/11/1991 لتحديد الحد الأدنى لرأس المال بـ 8% و تأكيداً لما ورد في التنظيم رقم 01-90، و ذلك بوضع رزنامة كما هو موضح بالجدول رقم (18) للوصول بنسبة كفاية رأس المال بالتدرج إلى 8% كما حددتها النسبة العالمية وفق مقررات بازل.

(1) المادة (04)، التنظيم رقم: (01-90)، الصادر بتاريخ: 04 جويلية 1990، المتعلق بـ : الحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.



جدول رقم (18): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال

البنوك في الجزائر عام 1991

النسبة (%)	التاريخ أو الأجل
4	نهاية شهر ديسمبر 1992
5	نهاية شهر ديسمبر 1993
8	بداية شهر جويلية 1995

المصدر: سليمان ناصر، المعايير الاحترافية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (14)، جامعة سطيف 1- الجزائر، 2014، ص.52.

ويبدو أن البنوك العاملة بالجزائر لم تتمكن من مواكبة هذه الرزنامة، مما اضطر بنك الجزائر بعدها إلى إلغاء هذه التعليمات، وتعويضها بتعليمات أخرى تبدأ بنفس الحد الأدنى للتعليمات السابقة ولكن تبدأ من حيث تنتهي الأولى، من حيث الأجل أو التاريخ وبعائد أكبر في تمديد أجل الانتهاء وسنوات المرحلة الانتقالية.

ولقد حددت التعليمات رقم 74-94 الصادرة بتاريخ 1994/11/29 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، ولهذا فقد فرضت على البنوك الالتزام بنسبة مائة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 وذلك وفق المراحل الآتية،⁽¹⁾ والموضحة بالجدول رقم (19).

جدول رقم (19): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال

البنوك في الجزائر عام 1994

النسبة (%)	التاريخ أو الأجل
4	نهاية شهر جوان 1995
5	نهاية شهر ديسمبر 1996
6	نهاية شهر ديسمبر 1997
7	نهاية شهر ديسمبر 1998
8	نهاية شهر ديسمبر 1999

المصدر: سليمان ناصر، المعايير الاحترافية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (14)، جامعة سطيف 1- الجزائر، 2014، ص.51.

⁽¹⁾ المادة (03)، التعليمات رقم: (74-94)، الصادرة بتاريخ: 29 نوفمبر 1994، المتعلقة ب: قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، الصادرة عن بنك الجزائر.



وقد حددت المادة 5 من التعليمات السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 6 و7 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك مع توضيحات أكبر في ملحق التعليمات بينما بينت المادة 9 منها مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة، ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطر الخاصة بها وهذا بالنسبة لعناصر الميزانية، أما بالنسبة لعناصر خارج الميزانية فقد قسمتها المادة إلى أربع فئات حسب درجة مخاطرتها، مع تبيان مكونات كل فئة في ملحق التعليمات، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقررات بازل/1.

من خلال التعليمات السابقة، يلاحظ بالنسبة لاتفاقية بازل/1 تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999، بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992، كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث(3) سنوات للالتزام بمعيارها بينما منحت التعليمات السابقة للبنوك الجزائرية فترة تصل إلى خمس(5) سنوات لتطبيق هذا المعيار، بعد أن منحتها التعليمات السابقة والمُلغاة فترة ثلاث سنوات ونصف وفشلت في ذلك ويبدو أن هذا التأخر في التطبيق كان بسبب الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر في تلك الفترة، والتطبيق المتدرج للإصلاحات الاقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وعليه بالنسبة لتعديلات بازل/1 فلم يسايرها التنظيم الاحترازي في الجزائر في الموعد المحدد وهو سنة 1998 أو بعدها بقليل، لا من حيث إضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال، ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن بنك الجزائر أصدر التنظيم رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والدي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعد على مواجهة مختلف المخاطر الائتمانية السوقية والتشغيلية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المادة (02)، التنظيم رقم: (02-03)، الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002 والمتضمن: المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الصادر عن بنك الجزائر.



المطلب الثاني: تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير بازل II

كما ورد سابقا فإن التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 و المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، يشير إلى مخاطر التشغيل (مخاطر العمليات) ويعرف في مادته الثانية بـ "خطر ناجم عن نقائص تصميم و تنظيم و تنفيذ اجراءات القيد في النظام المحاسبي و بشكل عام في أنظمة الاعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك أو المؤسسة المعنية، و يلاحظ على هذا التعريف أنه لا يشير بوضوح إلى الأحداث الخارجية للبنك. و يلاحظ على التنظيم، أنه يعترف بمخاطر التشغيل منذ أن كانت اتفاقية بازل 2 قيد الإثراء و المناقشة، و قبل أن تصدر في صيغتها النهائية في جوان 2004، و لكن لا يدرج في مقام النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال من خلال تعليمة تفصيلية، تلك النسبة التي بقيت تحسب وفق طريقة بازل 1.

و تنفيذا لما ورد في التنظيم السابق، فقد طبقت السلطة النقدية و المالية في الجزائر برنامج دعم عصرنه القطاع المالي الجزائري (AMSFA - Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algérien)، في إطار برنامج MEDA الذي تنفذه بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي و قد تمكنت في إطار هذا البرنامج من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية لعدد من البنوك خاصة العمومية منها، و من المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك يعد إحدى مكونات دعم من الدعائم الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازل 2.

كما أصدر بنك الجزائر بعد ذلك، التنظيم رقم 11-03 بتاريخ 2011/05/24 و المتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، والذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض و الاقتراض من البنوك خاصة تلك التي تمت في السوق النقدية، بحيث يتم تحديد حد أقصى للقروض المقدمة و القروض المتحصل عليها، و شروط كل عملية، بالشكل الذي يمكن من توظيف التمويلات المتحصل عليها مع مراعاة إجراءات إدارة المخاطر و تسيير السيولة، و يمكن اعتبار هذا التنظيم تكملة لما ورد في التنظيم رقم 02-03 المشار إليه سابقا، والذي يجبر البنوك على إنشاء أنظمة للمراقبة الداخلية و التي تعد إحدى مكونات الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2. و بتاريخ 2011/11/28 أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-08 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، وهو لا يختلف كثيرا عن التنظيم رقم 02-03 لسنة 2002، إلا أنه يشير هذه المرة بوضوح إلى أن مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق، و أن الأحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، و يوضح بشكل أكبر طرق قياس كلا النوعين من المخاطر، و لكن دون صدور



تعلّمة تفصيلية تدرجها ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، كما يشير هذا التنظيم في الأخير إلى أنه يلغى أحكام التنظيم رقم 03-02 الصادر بتاريخ 2002/11/14 و المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، إلى أن صدر التنظيم رقم 01-14 و الذي أدرج في حساب مقام النسبة كلا من مخاطر السوق و مخاطر التشغيل كما سنرى لاحقاً، و الذي يعتبر مسaire لاتفاقية بازل 2 في هذا الجانب و لبازل 3 في جوانب أخرى.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل III

لم يرد لحد الآن أي تنظيم أو تعلّمة تبين حساب معدل كفاية رأس المال بطريق مشابهة تماماً لما ورد في اتفاقية بازل 3، لكن مع ذلك تجب الإشارة إلى أن التنظيم رقم 01-14 المؤرخ في 2014/02/16 و المتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك و المؤسسات المالية، نص على رفع نسبة الملاءة من 8% إلى 9,5% ابتداء من أول أكتوبر 2014، على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق و مخاطر التشغيل بنسبة 7% على الأقل، إضافة إلى فرض تكوين هامش أمان بنسبة 2,5%، كما خول التنظيم للجنة المصرفية منح مهلة للبنوك للتطبيق التدريجي لهذه الإجراءات، كما خول لها أيضا فرض نسبة ملاءة أكبر إذا اقتضى الأمر ذلك، و يلاحظ هنا أن هذا التنظيم يأخذ من اتفاقية بازل 2 إدراج كل من مخاطر السوق و مخاطر التشغيل في حساب نسبة كفاية رأس المال إضافة إلى حساب ترجيحات مخاطر الائتمان حسب تنقيط وكالة ستاندرد أند بورز، و يأخذ من بازل 3 رفع النسبة الإجمالية ولكن ليس إلى 10,5% كما تنص عليه الاتفاقية بل أقل، إضافة إلى فرض الهامش الذي تسميه الاتفاقية باحتياطي الحفاظ على رأس المال.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل ذلك أيضا كان قد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 04-11 بتاريخ 2011/05/24 و المتضمن تعريف، قياس، تسيير و رقابة خطر السيولة، و أوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير، كما أوجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس و تسيير و رقابة السيولة، و اعتبرها ضمن مؤشرات الحيطة و الحذر، و قد ورد نفس التأكيد في التنظيم رقم 08-11 بتاريخ 2011/11/28 و المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية، و من المعلوم أن اتفاقية بازل 3 تدعو البنوك إلى وضع نسبتين لقياس السيولة و مراقبتها، الأولى على المدى القصير و الثانية على المدى الطويل، و لم يرد في هذين

⁽¹⁾ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.ص.53.54.



التنظيمين ما يشير إلى أن تكوين المؤشرات المذكورة يكون طبقا لما ورد في اتفاقية بازل 3، رغم كون التنظيمين صادرا بعد أن تم نشر الصيغة النهائية لتلك الاتفاقية⁽¹⁾.

المطلب الرابع: تقييم قواعد كفاية رأس المال المطبقة في النظام المصرفي الجزائري

من خلال ما سبق، نستنتج أن قواعد الحذر أو قواعد الحيطة المصرفية التي يتضمنها النظام المصرفي الجزائري هي في الأصل مستوحاة من تلك التوصيات التي اقترحتها لجنة بازل وخاصة فيما يتعلق بطرق حساب نسبة الملاءة أو كفاية رأس المال، و التوجه العام في تصنيف بنود داخل وخارج الميزانية حسب درجة الخطر، وفي تقسيم الأموال الخاصة إلى قاعدية ومكاملة والعناصر الأخرى الواجب خصمها- ما عدا فيما يتعلق ببعض المعايير والتي منها معامل الترجيح لكل فئة من فئات الأصول و مكونات الأموال الخاصة الصافية.

كما تكمن نقاط الشبه و الاختلاف بين ما يطبق من قواعد الحذر داخل الجهاز المصرفي الجزائري وما توصي به لجنة بازل للرقابة المصرفية من معايير كفاية رأس المال فيما يلي:
الفرع الأول: أوجه الشبه ، و تتمثل فيما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و التي تبلغ 8 % كحد أدنى، هي نفسها التي حددتها اتفاقية بازل الأولى والثانية.
- العناصر المكونة للأموال الخاصة القاعدية و العناصر الواجب خصمها، تتطابق مع ما جاء به لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- طريقة تحويل الالتزامات خارج الميزانية المتعلقة بمخاطر الائتمان تتطابق مع متطلبات لجنة بازل.
- يلزم بنك الجزائر مختلف البنوك و المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي الجزائري، بالتقيد بمعيار كفاية رأس المال و يتابع تطوره بصفة منتظمة، كما يلزمها بعيار جودة الأصول لضمان تكوين المخصصات الكافية لمواجهة مخاطر العمل المصرفي، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حقوق المودعين⁽²⁾.

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.ص.54.55.

(2) نعيمة بن العامر، (2004): المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، ديسمبر 2004، ص.8.



الفرع الثاني: أوجه الاختلاف، وتتمثل فيما يلي:

- اختلاف في معدلات الترجيح الخاصة بالشرائح الخمسة للعناصر داخل الميزانية، حيث أن المعدلات التي وضعتها لجنة بازل 1 في معيار كفاية رأس المال تتراوح ما بين 0%، 10%، 20%، 50% و 100% بينما تتراوح معدلات الترجيح لعناصر الأصول داخل الميزانية في البنوك الجزائرية ما بين 0%، 5%، 20%، و 100%.
- اختلاف ما جاءت به اللجنة من مكونات الأموال الخاصة التكميلية و العناصر الواجبة الخصم منها، عن ما جاءت به قواعد الحذر المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.
- اختلاف في مكونات العناصر داخل الميزانية، بين ما هو معمول به على المستوى المحلي ومتطلبات لجنة بازل والتي على أساسها يتم الترجيح.
- لا يغطي معدل كفاية رأس المال المطبق في النظام المصرفي الجزائري، سوى خطر القرض أو الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار لخطر معدل الفائدة وخطر الصرف وغيرها من المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية.
- لم تأخذ قواعد الحذر المطبقة في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية مخاطر التشغيل والتي تعتبر من أهم إضافات لجنة بازل الثانية. لا تتوفر للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية الأنظمة المتقدمة التي تسمح لها بقياس مخاطر التشغيل و مخاطر السوق، رغم أن التشريع المصرفي يحدد ضرورة توفر مثل هذه الأنظمة للبنوك و المؤسسات المالية⁽¹⁾.
- لم تتم مسايرة واضحة من التنظيمات الاحترازية الجزائرية لاتفاقية بازل 3 ولكن شبه مسايرة في المضمون و في الأجل، و ذلك برفع النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال ولكن ليس للحد الذي وضعته الاتفاقية، إضافة إلى إجبار البنوك على وضع نسبة سيولة ومراقبتها في الأجل القصير دون الطويل⁽²⁾.

(1) فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.ص.200.199.

(2) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.58.



خلاصة الفصل

عرفت القرارات المصرفية التي وقفت عندها دراسات لجنة بازل للرقابة المصرفية محطات أهمها بداية من اقتراح نموذج معدل كفاية رأس المال سنة 1988، ومكونات حسابه بعد ما شهدته البنوك من تعثرات، وسعي باتفاقية بازل الأولى، بالإضافة إلى أهم التعديلات التي عرفتها الاتفاقية الأولى، تمثلت في استحداث مخاطر السوق سنة 1996 وإصدار المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة سنة 1997، ليتم إعادة النظر في الاتفاقية السابقة بتطوير معدل كفاية رأس المال عن طريق اقتراح أساليب قياس مخاطر البنوك أكثر تطور مقارنة بالاتفاقية الأولى خاصة مناهج تقييم مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، بينما أبقّت اللجنة على أساليب حساب مخاطر السوق دون تعديل عن ما أصدرته سنة 1996 بهدف تكوين متطلبات رأس المال وأطلق عليها الدعامة الأولى، وتم تدعيمها بدعامتين تماثلتا إحداهما في المراجعة الرقابية التي ركزت اللجنة فيها على استراتيجيات وسياسات البنك لتحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بطريقة سليمة و تمثلت الأخرى في انضباط السوق من خلال تقديم توصيات وتحديد متطلبات الشفافية في مجالات مختلفة تتضمن كيفية تحديد البنك لكفاية رأس المال ووسائل تقييم المخاطر لديه، ليكتمل إطار الاتفاق الثاني بعد سلسلة من الدراسات ويصدر في صورته النهائية سنة 2004 وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي هزت البنوك خاصة ذات النشاط الدولي، اقترحت لجنة بازل معايير جديدة تهدف إلى تعزيز معدل كفاية رأس المال وسميت ببازل/3 على أن تلتزم البنوك بتطبيقها سنة 2019 كحد أقصى.

وفي إطار تقييم المعايير أو التنظيمات الاحترازية المطبقة بالمنظومة المصرفية الجزائرية نجدها قد سايرت المعايير المطبقة في تقسيم الخطر من خلال وضع مؤشرات مشابهة لها إلى حد بعيد، وإن لم يرتبط ذلك بأجل معين، كما سايرت تلك التنظيمات معايير بازل/1 بجميع تفاصيلها، وكان ذلك بالنسبة للصيغة الأولية التي تحسب ضمنها كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان، وفي مقابل ذلك لم تتم المسaire من قبل التنظيمات الجزائرية لتعديلات مقررات بازل، فيما يخص إدراج مخاطر السوق ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك إلى بداية سنة 2014.

كما لم تتم المسaire أيضا لمقررات اتفاقية بازل/2، فيما يخص إدراج مخاطر التشغيل ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك إلى بداية سنة 2014، أما عن اتفاقية بازل/3 فلم تكن هناك مسaire واضحة من التنظيمات الاحترازية الجزائرية ولكن شبه مسaire في المضمون وفي الأجل، وذلك برفع النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال ولكن ليس للحد الذي وضعته الاتفاقية.

الفصل الثالث

دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ
بالأزمات المصرفية



تمهيد

في ظل تعدد الأزمات المصرفية أصبح توفر نظم مصرفية قوية متقدمة مستندة إلى قاعدة رأسمالية قوية قادرة على تكوين خط دفاع ضد مخاطر العمل المصرفي أمراً ضرورياً، كما يتطلب هذا النظام بيئة تشريعية واجرائية تحكم العمل المصرفي.

وفي هذا الإطار لتجنب الأزمات المالية والمصرفية تبذل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ممثلة بصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التسويات الدولية ومجموعة الدول العشرين جهوداً كبيرة من أجل تقوية وتدعيم سلامة القطاع المالي وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي، وعلى الرغم من كل ذلك تكررت الأزمات المصرفية في بعض الدول، وامتدت إلى الدول المتقدمة التي تطبق قواعد الرقابة والحوكمة المالية، ويرجع السبب في ذلك إما لعدم الالتزام بالقواعد الدولية، أو أن تلك القواعد مازالت محدودة مقارنة بالتطورات المحققة في الأسواق المالية، الأمر الذي دع المؤسسات الدولية للبحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف، وقد حمل على عاتق مقررات بازل بعض القصور يتعلق بعدم كفاية المعايير الموضوعية من قبل اللجنة كنظام شامل لتوفير الحماية للنظام المالي، وهو ما جعلها تجري بعض التعديلات تهدف إلى التنظيم والإشراف وإدارة مخاطر القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تحسين قدرته على استيعاب الصدمات.

وهو ما يولي اهتمام كبير من قبل العديد من الدول لمحاولة تجنب الأزمات المالية من خلال البحث في مدى مساهمة وتطبيق تلك المعايير على المستوى المحلي، ووضع نظم للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية والمصرفية والحد من آثارها السلبية قبل وقوعها.



المبحث الأول: الإطار النظري لنظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية

اهتمت المؤسسات الدولية ببناء نظم للإنذار المبكر تعد بمثابة طرق للاكتشاف المبكر لمخاطر المصارف وضعف الأداء، ومن ثم تجنب حدوث الأزمات وبما يساعد راسم السياسات الاقتصادية من اتخاذ الإجراءات الوقائية والحد من أثارها السلبية، ويتطلب نظام الإنذار المبكر وضع قاعدة من البيانات يتم تحديثها بشكل دوري لإعداد تقارير ربع سنوية وسنوية، لتحليل أسباب التغير من فترة لأخرى حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر والحد من الخسائر لأدنى قدر ممكن لدعم قدرات الجهاز المصرفي وحماية الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنماذج الإنذار المبكر وتقييم الأداء

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض التطور التاريخي لنماذج الإنذار المبكر وتقييم الأداء بالاعتماد على المراحل الأربعة الأساسية التي مرت بها هذه النماذج، والشكل الموالي رقم (8) يلخص لنا ذلك.



شكل رقم (8): التطور التاريخي لنماذج الإنذار المبكر وتقييم الأداء

إن نماذج الإنذار المبكر لها تاريخ طويل نسبيا في مجال الفكر المالي، فقد ظهرت نماذج تم بنائها باستخدام تحليل التمايز المتعدد (Multiple Discriminante Analysis) كأسلوب وصفي وتميزي طوره Fisher عام 1936 والذي استخدم في مجالات عديدة منها، وصف الخصائص التي هي مرتبطة بمجموعة معينة ويسمى تحليل التمايز الوصفي - تصنيف الحالات مثل الأفراد المشاركين والأشياء إلى مجموعات بناء على الخصائص المتشابهة بين الحالات ويسمى في بعض الأحيان التنبؤ باستخدام تحليل التمايز.

المرحلة (1):

ما قبل عام
1950م

في الستينات بدأ الاهتمام بالنماذج الأحادية للإنذار المبكر وكان أهم روادها (Beaver 1968, Deakin 1972, Wilcox 1971) وكانت تهدف إلى دراسة القدرة التنبؤية للنسب المالية والمستخرجة من القوائم المالية التي تعدها الشركات، واستنتاج مؤشرات التنبؤ بالفشل من خلال ملاحظات اتجاهات النسب المالية، حيث كانت الشركات الفاشلة في ظل تلك النماذج هي التي تشير مؤشراتها المالية إلى اختلاف مهم مع تلك النسب في الشركات غير الفاشلة، ويعتمد تحليل البيانات فيها إلى متوسط النسب المالية.

المرحلة (2)

من عام
1950 حتى
1975

كما قدم (Altuman 1968) نموذج الشهير (Z-Score) للتنبؤ بالإفلاس وهو النموذج الذي انتشر استخدامه لقياس مخاطر عدم السداد، كما طور نظام CAMEL في أوائل السبعينيات 1970 من قبل المنظمين الفدراليين في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للمساعدة في عملية فحص هيكل المصارف، وفي عام 1979 تم تحويل نظام تقييم المؤسسات المالية إلى الوكالات التنظيمية للبنوك الفيدرالية حتى يتم وضع إطار لتقييم الظروف المالية وأداء المصارف.

خلال هذه الفترة تم تطوير معظم نماذج الانذار المبكر الأوروبية نتيجة لظهور الأزمة المصرفية في الدول الاسكندنافية والمزيد من الأزمات في بلدان أوروبية أخرى، واعتمدت تلك النماذج إلى حد كبير على تجارب الولايات المتحدة، حيث تم بناء تلك النماذج باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد (Multivariate Regression Analysis) وأسلوب تحليل الانحدار اللوجستي (Regression Logistic Analysis) وتحليل العوامل (Factor Analysis).

المرحلة (3)

من عام
1976 حتى
1992

في هذه الفترة ظهرت نماذج حديثة استخدم لبنائها أسلوب تحليل الشبكات العصبية (Neural Network) ونماذج (Hazerd Models)، بهدف تصنيف المصارف إلى متعثرة وسليمة ومساعدة متخذي القرارات في التغلب على حالات عدم التأكد وعدم توفر المعلومات، وإلى جانب هذا فإن الهدف من ظهورها هو التغلب على عيوب النماذج التقليدية المشار إليها في المراحل السابقة، مع الإشارة إلى أنه تم التحول نحو نماذج حديثة أخرى خلال هذه المرحلة تم بنائها باستخدام (Logit and Probit Models).

المرحلة (4)

من عام
1993 إلى
يومنا هذا

المصدر: ابراهيم أحمد عبد الله شريم، (2016): مدخل مقترح للتكامل بين المحاسبة عن القيمة العادلة وحوكمة الشركات لتطوير نموذج الانذار المبكر وتقييم الأداء- دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ص.104.



المطلب الثاني: مفهوم نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية

تختلف آراء المفكرين والباحثين المختصين في إدارة الأزمات في تعريف نظم الإنذار المبكر فهناك من يعرفها على أنها: "آلية الغرض منها اكتشاف إشارات الإنذار تجاه ظاهرة ما وهي عملية تقوم على رصد وتسجيل وتحليل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة، إلا أنه يجب التفرقة بين الإشارات التي تشير إلى قرب وقوع الأزمة وبعض الضوضاء الناتجة عن المشكلات اليومية بقطاع الأعمال".⁽¹⁾

أما من وجهة نظر أخرى فتعرّف نظم الإنذار المبكر بأنها: "عبارة عن تصاميم وأدوات أو أساليب تعطي إشارات باحتمال حدوث خلل ما ويمكن من خلالها التعرف على أبعاد الموقف قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل مصدرًا للخطر على البورصة".⁽²⁾

كما تعرّف على أنها: "عبارة عن نماذج تستطيع أن تميز إن كان هناك ضعف وتحدد نقاط الضعف التي تظهر في النظام المالي، ذلك من خلال إرسالها لإشارات مناسبة وصحيحة تعد إنذارا لبداية أزمة مالية".⁽³⁾

ومن خلال التعريفات السابقة الذكر لنظم الإنذار المبكر، يتبين أنها متباينة من طبيعتها (آلية، أساليب، تصاميم، أدوات أو نماذج)، كما اتفقت جميعها على أنّ الغرض من نظم الإنذار المبكر هو رصد عدد إشارات تنبئ بحدوث خلل ما، وعليه فإنّ نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية هي: عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغيرات مؤشرات بحدوث أزمة مالية، إذ ترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك المؤشرات.

⁽¹⁾ محمد رشاد الحملوي و السيد محمود سماحة، (2002): إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ص.131.

⁽²⁾ RANIA ALMASHAT & AMIN MATI, (2004): **Currency Crisis in Middle East and North Africa Region- What are the Early Warning Signals?**, Conference on Rising to the Challenge International Gisis and Economic Management in Egypt, Center for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, in Collaboration With United States Agency For International Development (USAID), Cairo, P.78

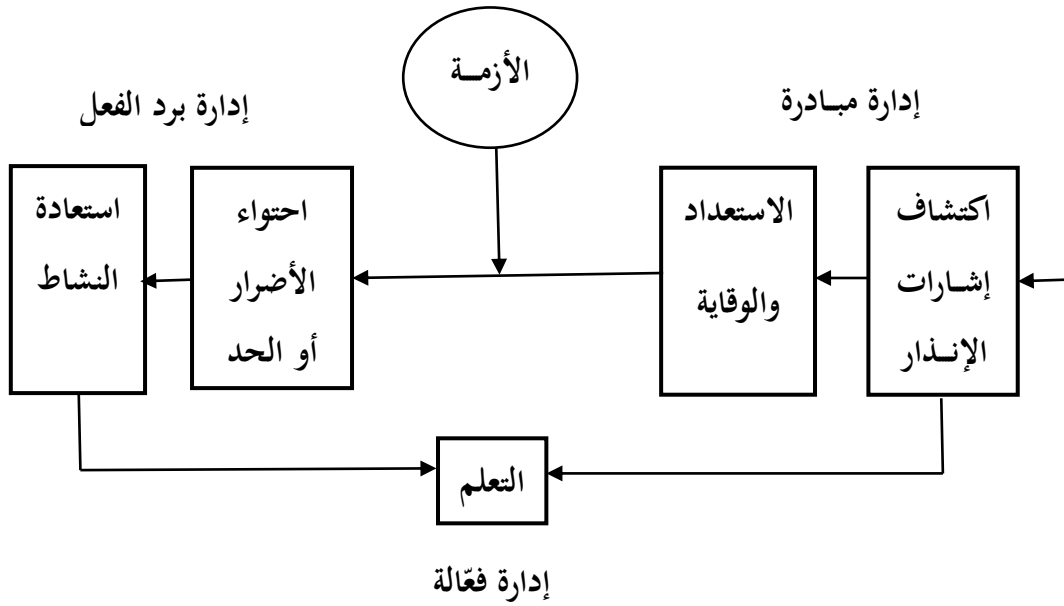
⁽³⁾ فؤاد علوان، (2012): دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية- دراسة تطبيقية على أسواق المال العربية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، ص.ص.228.229.



المطلب الثالث: أهمية نظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية

إنّ نظم الإنذار المبكر تقوم بمهمة غاية في الأهمية وهي اكتشاف إشارات الإنذار بوقوع أزمة مالية، التي تعد المرحلة الأولى في إدارة الأزمات والتي يمكن توضيحها في الشكل رقم (9) والذي يلخص لنا مراحل إدارة الأزمات.

شكل رقم (9): مراحل إدارة الأزمات



المصدر: محمد رشاد الحملوي، (1995): إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية، طبعة ثانية، بدون دار نشر، مصر، ص.61.

فالأزمة ترسل قبل وقوعها بفترة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر باحتمال وقوع الأزمة فنظام الإنذار المبكر بالأزمات المالية ترصد مؤشرات الأزمات المالية بغرض إعطاء إشارات لاحتمال وقوع أزمة مالية.

إذ يؤكد على أهمية إشارات الإنذار المبكر، فمن الصعب منع وقوع شيء إن لم يتم التنبؤ باحتمال وقوعه، أو من الصعب مواجهة الأزمات المالية إن لم يتم الاستعداد لها، كذلك تنبع أهمية نظام الإنذار المبكر بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، فتبين احتمالات حدوثها في وقت مبكر قبل وقوعها لاتخاذ سياسات وإجراءات وقائية عند وقوع الأزمة.⁽¹⁾

(1) عبد النبي اسماعيل الطوخي، (2000): التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، ورقة بحثية، كلية التجارة، جامعة أسيوط- أسيوط، مصر، من الموقع: <http://www.kantokji.com/fiqh/economics.com>



كما أنّ نظم الإنذار المبكر تهدف أساسًا لاكتشاف المخاطر ومواجهتها مبكرًا، فقد كشفت الأزمات المالية المتلاحقة التي وقعت في عقد التسعينيات من القرن الماضي، على قصور السياسات في اكتشاف تلك المخاطر، لهذا وجدت ضرورة إعداد نماذج للاستقرار المالي ومؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المالية والتي تركز على اختبار التحمل (Test Stress) للنظام المالي في حال تعرضه لأزمة مالية⁽¹⁾، يمكن القول ضرورة تبني التنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات المالية، ذلك من خلال إدارة تعتمد على الفكر التنبؤي المسبق لتفادي حدوث الأزمات مبكرًا، فقد ثبت بأن طبيعة ومستويات الجاهزية في النظام المالي تجاه الأزمات المالية تتناسب طرديًا مع الاتجاهات الوقائية به وأن القدرة على التنبؤ بالأزمات محدود وغاية في الصعوبة والدليل على ذلك عند انهيار بعض المؤسسات المالية بالرغم من أنّ القائمين عليها كانوا من كبار الاقتصاديين المصممين لنماذج رياضية تسمح بالتحوط التام ضد المخاطر.

المطلب الرابع: مناهج التنبؤ المبكر بالأزمات المالية

قامت العديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية ببناء وتطبيق نماذج متكاملة للتنبؤ بالأزمات المالية، ذلك في محاولة لتجنب الآثار السلبية لتلك الأزمات على اقتصاداتها الوطنية والاقتصادات الأخرى التي يمكن أن تطولها تلك الآثار، فسعيًا لدراسة الأساليب والمناهج التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالأزمات المالية، نجد أنّ الفكر المالي يطرح منهج متكامل لتحديد المؤشرات الدالة عن وقوع الأزمات المالية وذلك عن طريق خطوتين هامتين هما كالآتي:⁽²⁾

➤ **الخطوة الأولى:** تقوم على أساس تحديد المتغيرات والمؤشرات الرئيسية التي تستخدم في التنبؤ بالأزمات المالية ويتم مقارنة سلوك كلّ متغير قبل حدوث الأزمة بسلوكه في ظل الظروف العادية، ذلك قصد التعرف على السلوك غير الطبيعي للمتغير والذي ينبئ بحدوث الأزمة، كما يؤخذ على هذه الخطوة بأنها تهتم بدراسة وبحث كلّ متغير على حدى دون جمعها باستخدام نماذج مؤسسة على عدة متغيرات.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، مصر، سبتمبر 2009، ص.120.

(2) محمد عبد العال فرج مخيمر، (2003): دور استخدام النظم الخبيرة في التنبؤ بالأزمات المالية في سوق الأوراق المالية المصرية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة الزقازيق- القليوبية، مصر، ص.ص.91-92.



➤ الخطوة الثانية: يتم وفقها استخدام نماذج تشمل عدة مؤشرات ذات معنوية إحصائية ومتغيرات مستقلة واستخدام المتغير التابع وذلك قصد معرفة احتمال حدوث الأزمة.

إذ يمكن تصنيف الدراسات البحثية التي تسعى للكشف عن مؤشرات الإنذار المبكر بعدم الاستقرار المالي، إلى ثلاثة فئات منهجية للبحث هي كما يلي:⁽¹⁾

✓ الفئة الأولى: تشمل التحليل النوعي، وهذا المنهج يشير لمقاربة بيانية لديناميات المؤشرات الاقتصادية الأساسية، في الفترة التي تسبق الأزمات المالية مع فترات الاستقرار المالي.

✓ الفئة الثانية: نماذج الاقتصاد القياسي تطبق تحليل (Logit) أو تحليل (Probit) التي بموجبها يتم تقييم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها لتوقع احتمال وقوع أزمات مالية، وهي طريقة التحليل المثلى للمتغيرات الوصفية الثنائية (المؤشر المبكر لوقوع أزمة مالية يأخذ القيمة (1) أو المؤشر غير الدال على وقوع الأزمة المالية يأخذ القيمة (0)) في حالة تحليل (Logit)، أما في تحليل (Probit) (فإن المؤشر إما أن يكون احتمال أنه مؤشر مبكر بالأزمة المالية وقيمة الاحتمال (1) أي (100%) أو غير ذلك وقيمة الاحتمال تكون (0) أي (0%)، ويتم بناء نماذج للاقتصاد القياسي للتنبؤ باحتمال وقوع أزمات مالية مستقبلاً.

✓ الفئة الثالثة: والمثلة بالمعايير اللامعلمية، حيث من خلال هذه المنهجية يتم تطوير الخصائص العددية المختلفة التي تسمح للكشف مقدماً بحالة ضعف الاقتصاد الكلي واحتمال وقوعه في أزمة مالية، وضمن هذا المنهج يمكن التفريق بين مجالين رئيسيين هما: تحديد القيم الحدية (عتبة) لمؤشرات الإنذار المبكر المختلفة بالأزمات المالية بناءً على معايير مختلفة، وتطوير مؤشرات مركبة للاستقرار المالي.

ويمكن إيضاح تلك المناهج التي يستند إليها في التنبؤ بالأزمات المالية، والتي هي في سيرة دائمة لتطويرها بهدف الحصول على معدلات ذات فعالية أكثر والمثلة في:

⁽¹⁾ فؤاد علوان، مرجع سابق، ص.236.



الفرع الأول: منهجية المؤشرات القائدة

قدم (Herrera & Garcia, 1999)، دراسة للتنبؤ بالأزمات المالية تركز على ما يعرف بالمؤشرات القائدة، كما تعتمد في البداية على ما يطلق عليه (فترات الأزمات)، بهدف دراسة سلوك تلك المؤشرات القائدة، والتي يتم استخدامها من قبل متخذي القرار لتوقع الأزمات المالية ويمكن تحديدها من خلال مقارنة سلوك متغير معين في فترة ما قبل الأزمة مع سلوكه خلال فترة الاستقرار والسكون، وذلك بخلق نوع من التوازن بين تخفيض احتمالية عدم التوقع بالأزمات وتخفيض احتمالية إعطاء إنذار غير صحيح عند وجود ضغوطات، كما يمكن تحديدها بالاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي لتحديد المؤشرات التي يثبت أهميتها إحصائياً، ليتم استخدامها لتقدير احتمالية وقوع الأزمات في وقت ما.⁽¹⁾

الفرع الثاني: منهجية الإشارات

قام (Kaminsky, Lizondo, Rienhart 1997)، بتصميم نظاماً للإنذار المبكر عن الأزمات المالية وبالتحديد أزمات العملة، إذ تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الشهرية التي تنذر بوجود أزمة عندما تتعدى تلك المؤشرات حدًا معينًا، ثم يتم بناء (مؤشرات مركبة) من تلك المؤشرات المنفردة لقياس احتمال وجود أزمة.

يحاول نموذج الإنذار المبكر الربط بين مختلف الأنواع من الأزمات المالية، ويتم وضع مؤشرات مركبة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بأن نظام مالي معين في وضع ما قبل الأزمة المالية وترتب جودتها في التنبؤ من حيث الدقة،⁽²⁾ حيث يمكن اختبار فاعلية منهج الإشارات على مستوى المؤشرات الفردية بالاعتماد على المصفوفة التالية الموضحة بالجدول رقم (20).

⁽¹⁾ مركز البحوث المالية والمصرفية، (2000): التحديات التي تواجه التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (8)، العدد(401)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص.21.

⁽²⁾ فؤاد علوان مرجع سابق، ص.ص237.238.



جدول رقم (20): مصفوفة منهج الاشارات

عدم وقوع الأزمة (خلال α شهر)	وقوع الأزمة (خلال α شهر)	وقوع الأزمة الإشارة
B	A	وجود إشارة
D	C	عدم وجود إشارة

المصدر: أحمد عربي مدبولي، (2007): التنبؤ بأزمات العملة في دول الأسواق الصاعدة وسياسات تجنبها- دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص. 83.

حيث أن:

A: تعبر عن عدد الأشهر التي أصدر فيها المؤشر (إشارات صحيحة) ، بمعنى أنها تعبر عن عدد الأشهر التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر وتتبع ذلك حدوث أزمة خلال α شهر.

B: تعبر عن عدد الأشهر التي أصدر فيها المؤشر (إشارة خاطئة) بمعنى أنها تعبر عن عدد الأشهر التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر ولكن لم يتبع إصدار تلك الإشارة حدوث أزمة خلال α شهر.

C: تعبر عن عدد الأشهر التي لم يصدر فيها المؤشر أية إشارة لوقوع الأزمة، على الرغم من وقوع أزمة خلال α شهر.

D: تعبر عن عدد الأشهر التي لم يتم خلالها إصدار أية إشارة لوقوع الأزمة، وبالفعل لم تقع أزمة خلال α شهر.

وعلى أية حال يمكن القول بأنّ الإشارات الصحيحة عند (A) و (D)، ففي حالة (A) يكون بالفعل تم إصدار إشارة وتتبع وقوع الأزمة خلال α شهر، وفي حالة (D) لا يقوم المؤشر بإصدار



أية إشارة بوقوع الأزمة وبالفعل لا تقع، فقد وجد من الناحية التطبيقية أنه لا يمكن أن يقوم مؤشر بإصدار إشارات صحيحة دون إصدار أية إشارة خاطئة.⁽¹⁾

وتجد الإشارة إلى أنه توجد نسب يمكن الاعتماد عليها كمقياس لتقييم منحج الإشارات وهي:⁽²⁾

✓ نسبة المؤشرات الصحيحة الصادرة من المؤشر إلى عدد الأشهر التي تم إصدار إشارات

$$\frac{A}{A+C} \text{ صحيح تساوي إلى}$$

✓ نسبة الإشارات الخاطئة إلى الخاطئة الممكنة تساوي إلى $\frac{B}{B+D}$

✓ مؤشر الضوضاء يساوي إلى $\frac{B/(B+D)}{A/(A+C)}$

يمكن حساب حالة الهشاشة في الاقتصاد في صورة كمية، بحساب عدد المؤشرات التي تعطي إشارات تدل على عدم الاستقرار، ويمكن معرفة قدرة السلطات على مواجهة أزمة مقبلة فبمعرفة توزيع المؤشرات يمكن معرفة المستوى الحرج أي المنطقة الحرجة لهذه المؤشرات وعندما تكون نسبة المشاهدات لها تظهر سلوكاً غير معتاد بذلك يتم التنبؤ بقرب وقوع الأزمة ويكون من الصعب تجنبها وعندما يتعدى فيها المؤشر (القيمة الحرجة) معبراً عن وضع أزمة يكون هناك احتمالين:⁽³⁾

- الاحتمال الأول: أنّ الأزمة تقع في وقت محدود بعد إعطاء الإشارة، يمكن القول عن الإشارة أنّها صحيحة.
- الاحتمال الثاني: هو أنّ الأزمة لا تقع في الوقت المحدد وبالتالي تكون الإشارة خاطئة، فقد وجد أنّه من الصعب تحديد التوقيت الدقيق المناسب لتوقع حدوث الأزمة المالية.

⁽¹⁾ أحمد عربي مدبولي، (2007): التنبؤ بأزمات العملة في دول الأسواق الصاعدة وسياسات تجنبها- دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص.ص.84.83.

⁽²⁾ OSMAND ALFORD LINDO. JR, (2008): **AAvalue at Risk Approach to Fiscal Sustainability- Acase Study for Thailand**, Ph.D of Philosophy Economics Faculty of Calaremant California University, Proquest llc, USA, P.17

⁽³⁾ فؤاد علوان، مرجع سابق، ص. 240.



الفرع الثالث: منهجية نماذج (Probit)

يتم من خلال منهجية نماذج (PROBIT) تحويل المتغيرات المستخدمة في التعبير عن الأزمة المالية إلى متغيرات ثنائية، وذلك باستخدام عينة محددة (Arbitrary Threshold) لتلك المتغيرات، حيث تعبر القيم الأعلى من هذه العتبة عن حالة أزمة مالية وتأخذ القيمة واحد، بينما تعبر القيم الدنيا عن حالة استقرار وتأخذ القيمة صفر، بعد ذلك يتم تقرير احتمال حدوث أزمة مالية من خلال تقدير احتمال الحصول على القيمة واحد للمتغير الثنائي (وهي القيمة المعبرة عن الأزمة المالية)، وذلك باستخدام نموذج انحدار بين المتغيرات المفسرة للمتغيرات الثنائية للأزمة المالية وهذه المتغيرات الثنائية.

فهذه المنهجية لا توضح حدة الأزمة المتوقعة كما هو الحال في منهجية الإشارات، حيث يقدر فقط احتمال تخطي المتغيرات الثنائية للعتبة الحرجة دون تحديد الفرق بين قيمة هذه العتبة والقيمة المتوقعة للمتغيرات الثنائية، إلا أنه عن طريق منهجية نماذج (PROBIT) يمكن تحديد الاقتصادات التي يمكن أن تقع بها أزمة مالية، وتحديد توقيت حدوث تلك الأزمة المالية.⁽¹⁾

الفرع الرابع: منهجية نماذج Logit (الانحدار اللوجستي)

هناك علاقة ارتباط قوية بين مجموعة من المؤشرات وعدم الاستقرار المالي، يمكن تحديدها بالاعتماد على نماذج إحصائية بالاعتماد على الاختبار الإحصائي وهو الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) - حيث تستخدم نماذج (LOGIT) لتقدير مساهمة كل مؤشر في احتمال حدوث عدم الاستقرار المالي، فقد تم اقتراح نماذج الانحدار اللوجستي لتقدير مؤشرات الانذار المبكر بالأزمات المالية من قبل كلٍّ من (Demirguç-Kunt & Detragiache 1998) و (Gonzalez-Hermosillo, 1999) و (Rocha, Perrelli, Mulder, 2001) و (Fratzcher, Bussiere, 2002) يجمع بين مؤشرات الحيلة الكلية ومتغيرات الاقتصاد

(1) DERRICK REAGLE & DOMINICK SALVATORE, (2000): **Forecasting Financial Crises in Emerging Market Economies**, Department of Economics Fordham University in New York, Open Economies Review N° (11), Kluwer Academic Publishers Printed in The Netherlands, Netherlands. <http://www.springerlink.com/content/qrj67t1130066q32/fulltext.pdf>.



الكلي، فبالإضافة لما سبق اعتمد كل من (Mulder, Perrelli, Rocha) على مؤشرات مستمدة من ميزانيات وحسابات الشركات استنادا للميزات المؤسسية، أما الدراسات الأخرى اعتمدت فقط على متغيرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة لتلك الدراسات التي تهدف لتصميم نماذج اختبار احتمال حدوث أزمات مالية مكلفة جدا إذا تمت الدراسة لكل اقتصاد على حدى وهو أمر نادر نسبيا، إذ يصعب عن طريق منهجية (Logit) تحديد مؤشرات للأزمات المالية لاقتصاد معين، ويتطلب ذلك تطبيق المنهجية على كل اقتصاد على حدى، وبالتالي من الصعب وضع تعريف للأزمات المالية وتطبيق اختبارات فعالة، لذلك اتبع كل من (Polius Sahely, 2003) و (Polius-Mounsey, Cherebin, Worrell, 2001) منهج أكثر فعالية يتمثل في اختبار افلاس المؤسسات المالية بشكل فردي واستعمال النتائج للتنبؤ في حالة كون بعض المؤسسات لها تأثير كبير على الأسواق المالية والتي يمكن أن تسبب انتشار تداعيات الأزمات المالية.⁽¹⁾

⁽¹⁾ فؤاد علوان، مرجع سابق، ص ص.241-243.



المبحث الثاني: الأنظمة المستخدمة للتنبؤ المبكر بمؤشرات المخاطر والفشل

إنّ الاكتشاف المبكر للصعوبات التي قد يواجهها المقترضون داخل المحافظ الائتمانية يعتبر أمراً في غاية الأهمية للحفاظ على أنظمة مالية ومصرفية مستقرة، ولعل الأنظمة المستخدمة لغايات التنبؤ المبكر بمؤشرات الضعف، قد تعتبر الوسيلة الأفضل لتجنب حدوث أزمات داخل النظام المصرفي، وذلك عبر تحديد المؤشرات الأولية لهذه الأزمات، والعمل على معالجتها قبل تفاقمها، حيث لا يمكن عندها إلا التسليم لها والخضوع الإجباري لنتائجها.

ولغاية تسعينيات القرن الماضي، اعتمدت أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة لدى الدّول العشر العظمى (G10) على المتغيرات المالية التي تظهرها القوائم المالية للشركات والمؤسسات المصرفية، إلا أنّ التّطورات الكبيرة التي طرأت على المؤسسات المصرفية وغيرها من الشركات، لا سيما في أعقاب بزوغ فجر العولمة، قللت من الأهمية المطلقة لمثل هذه المتغيرات كمفاتيح لتشغيل أنظمة الإنذار المبكر، وجعل من المتغيرات النوعية والسوقية متغيرات هامة، لا بد من أخذها بالاعتبار لتشغيل أنظمة متكاملة للإنذار المبكر، لا سيما المستخدمة منها من قبل مؤسسات وهيئات الرقابة المركزية على المؤسسات المصرفية.

وعليه سنحاول استعراض أساسيات الأنظمة التقليدية المستخدمة لدى الدّول المتقدمة فيما يتعلق بالتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية، إضافة إلى مناقشة المتغيرات الجديدة التي تم إدخالها على هذه الأنظمة لا سيما المتعلقة منها بالمتغيرات والمؤشرات السوقية.

إنّ هناك العديد من أنظمة الإنذار المبكر التي طورتها مؤسسات الرقابة المركزية على المؤسسات المصرفية في الدّول المتقدمة (G10)، واعتمدت عليها كأنظمة للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المصرفية، إضافة إلى مساعدتها في تحقيق الأهداف التالية:

- التقييم المستمر لأوضاع المؤسسات المصرفية؛
- تحديد مناطق الضعف داخل المؤسسات المصرفية، والتي يمكن أن تتسبب في حدوث الأزمات، لا سيما الجزء المتعلق بالمحافظ الائتمانية التي تديرها المؤسسات المصرفية؛
- تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في وقت مبكر لتجنب حدوث هذه الأزمات، أو التقليل قدر الإمكان من أثارها المحتملة.

ولعلّ هذه الأهداف، هي أهداف متوقعة لأي أنظمة التنبؤ المبكر بحدوث الأزمات على اختلاف أنواعها، سواء كانت هذه الأزمات تتعلق بفشل المقترضين داخل المحافظ الائتمانية التي



تديرها مؤسسات الجهاز المصرفي، والتي تعتبر هي الفيصل الأساس في نجاح المؤسسات المصرفية أو فشلها، ولعلّ الانهيارات المصرفية والمالية في دول نمور آسيا كانت نتيجة فشل هذه المؤسسات في بناء محافظ ائتمانية تتمتع بالجودة العالية.

وتنقسم نظم الإنذار المبكر التي طوّرتها مؤسسات الرقابة المركزية، واستخدمتها لأغراض فرض رقابتها المستمرة على مؤسسات أجهزتها المصرفية إلى أربع مجموعات أساسية:⁽¹⁾

➤ النظم المعتمدة على تصنيف المؤسسات المصرفية (Supervisory bank rating systems)؛

➤ الأنظمة المعتمدة على تحليل النسب المالية ومقارنة المجموعات المماثلة (Financial Ratios and Peer Groups Analysis Ratios and Peer Group Analysis Systems)

➤ النظم المعتمدة على التقييم الشامل لمخاطر المؤسسات المصرفية (Comprehensive Bank Risk Assessment Systems)

➤ النظم المعتمدة على النماذج الإحصائية (Statistical Models).

والجدول رقم (21) يحدد المواصفات والقدرات العامة لهذه الأنظمة.

⁽¹⁾ محمد عمرداود، مرجع سابق، ص 118-120.



جدول رقم (21): المواصفات العامة لأنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في الدول المتقدمة

النظام	تقييم الوضع المالي الحالي	التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي	استخدام التحليل الكمي والإحصائي	استخدام التحليل النوعي	التركيز الخاص على المخاطر
النظم المعتمدة على التصنيف	***	*	*	***	*
النظم المعتمدة على تحليل النسب	***	**	***	*	**
نظم التحليل الشامل للمخاطر	***	**	**	**	***
النماذج الإحصائية	**	***	***	*	**

* ضعيف ** متوسط *** قوي

Source: RANJANA SAHAJWALA & PAUL VAN DEN BERGH, (2000): **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems**, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements Basel Switzerland, Working Papers, N°(4) , December 2000,P.6.

من خلال استعراض المواصفات والقدرات العامة لهذه الأنظمة، نلاحظ أنه لا يوجد نظام واحد يجمع كافة الموصفات والمتغيرات اللازمة لجعل مثل هذه التنبؤات المبكرة أقرب ما تكون إلى الدقة، ولذلك نجد أن السلطات الإشرافية في الدول المتقدمة قد تستخدم مزيجاً من هذه الأنظمة لتقييم المؤسسات المصرفية والتنبؤ بالأحداث والمشاكل المستقبلية التي قد تلحق بها، وعادة ما تجمع هذه الأنظمة التي يتم تبنيها من قبل مؤسسات الإشراف المركزي ما بين التحليل والتقييم النوعي، إضافة إلى التحليل الكمي المعتمد على الأنظمة الحاسوبية المتقدمة، وإلى جانب ذلك يلعب التقييم والحكم الشخصي دوراً مهماً في عملية التنبؤ المبكر بمؤشرات الضعف. وعليه سنحاول إلقاء الضوء بشيء من الإيجاز على التركيبة العامة للأنظمة المستخدمة في عملية التنبؤ المبكر بحدوث الفشل والتعثر.⁽¹⁾

(1) محمد عمر داود، مرجع سابق، ص.121.



المطلب الأول: النظم المعتمدة على تصنيف المؤسسات المصرفية (Supervisory Banks Systems Rating)

تم تطوير هذه النظم كوسيلة لتقييم وضع المؤسسات المصرفية من خلال الفحوصات التي يتم إجراؤها داخل موقع العمل (On – Site Examination)، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة فقد تم إحداث بعض التعديلات التي جعلت من هذه الأنظمة قابلة للتطبيق كجزء من عملية التقييم التي تتم خارج موقع العمل (Off – Site Basis).

وتعتمد التقييمات التي يتم اشتقاقها من خلال الفحص الموقعي الميداني، (On – Site Examination Ratings)؛ بشكل أساس على التحليل النوعي (Subjective Analysis) والذي يتم إجراؤه من قبل الفاحص الميداني للعديد من الوظائف داخل المؤسسة المصرفية، حيث تتم فيه مقارنة النتائج المتمخضة عن الفحص مع بعض المعايير المحددة مسبقاً من قبل مؤسسة الإشراف المركزي، إلا أن هذه المعايير ليست صارمة بالقدر الكبير، حيث يعطى الفاحص متسع من الحرية ليأخذ بالاعتبار ما قد يجده من عوامل أخرى داخل المؤسسة المصرفية، والتي يمكن أن يؤدي وجودها إلى إحداث بعض التغييرات في درجة تصنيف المؤسسة المصرفية.

أما النوع الآخر من هذه التقييمات والتي يتم اشتقاقها من خلال الفحوصات التي تجريها مؤسسات الإشراف المركزي خارج المؤسسات المصرفية (Off-Site Examination)، فإن هذا النوع يعتمد على تحليل المتغيرات والبيانات التي تتوافر لدى مؤسسات الرقابة المركزية، إضافة إلى تلك البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الفحوصات والجولات التفتيشية لمؤسسات الرقابة المركزية على المؤسسات المصرفية.⁽¹⁾

وتعتبر هذه التصنيفات هي حجر الأساس الذي يتم من خلاله بناء أنظمة الرقابة المستمرة (On-Going Control) على المؤسسات المصرفية، ولذلك فإن التقييمات تكون سرية ولا يتم تداولها إلا داخل مؤسسات الرقابة نفسها.

(1) RANJANA SAHAJWALA & PAUL VAN DEN BERGH, (2000): **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems**, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements Basel Switzerland, Working Papers, N°(4) , December 2000,P.7.



حيث بدأ استخدام هذه الأنظمة من قبل مؤسسات الرقابة المركزية الأمريكية منذ ثمانينات القرن الماضي، وذلك عبر استخدام أنظمة (CAMELS) في الفحوصات التفتيشية الميدانية (Off-Site Examination).

وقد استخدمت هذه الأنظمة من قبل مؤسسات الرقابة الأمريكية الثلاثة هي:

FEDERAL RESERVE SYSTEM (FRS), OFFICE OF THE COMPTROLLER OF CURRENCY (OCC), FEDERAL DEPOSIT INSURANCE CORPORATION (FDIC)

وفي ظل هذه الأنظمة فإن كل مؤسسة مصرفية يتم إخضاعها للتقييم على أساس المتغيرات الستة المستخدمة في أنظمة (CAMELS) والمرتبطة بشكل أساس بالعمليات والأداء، وهذه المتغيرات هي: رأس المال (Capital)، جودة الأصول (Assets Quality)، الإدارة (Management)، الإيرادات (Earnings)، السيولة (Liquidity)، والحساسية (Sensitivity)، وهذا المتغير الأخير فقد تمت إضافته إلى هذه الأنظمة في العام 1996 حيث يقيس درجة الحساسية بالنسبة للمتغيرات السوقية.

ووفقاً لهذه الأنظمة يتم إعطاء ترتيب لكل متغير من المتغيرات الستة السابقة، حيث تندرج هذه الترتيبات أو التقييمات من 1 إلى 5، وتعتبر الدرجة 1 هي الأفضل والدرجة 5 هي الأسوأ.⁽¹⁾ وإضافة إلى التقييم الكمي المعتمد على المتغيرات السابقة، فإن التقييم النوعي الذي يجريه الفاحص يدخل ضمن عملية التصنيف ليشكل الاثنان معا تصنيفاً مركباً، ويأخذ هذا التصنيف النوعي ترتيباً مشابهاً تماماً للترتيب المستخدم في التصنيف الكمي.

والجدول رقم (22) يوضح درجات التقييم لأنظمة (CAMELS) لتصنيف وتقييم المؤسسات المصرفية.

⁽¹⁾ KRAMO N'GUESSAN,(2004): **Rapport de Mission sur l'Analyse Financière des Risques des Banques et des Pays dans les Marchés Emergents**, New York, (4-10) décembre 2004, p. 7.



جدول رقم (22): درجات تقييم المخاطر المستخدمة في نظام (CAMELS)

للتنبؤ المبكر بالتعثر الائتماني

درجة المخاطرة	وصف درجة التقييم	مدى التقييم	درجة التقييم
الوضع قوي من كافة النواحي، ولا يوجد توصيات للجهة المشرفة.	قوي	1,4 – 1	1
الوضع بحاجة إلى بعض الإجراءات المتوسطة لمعالجة بعض نواحي الضعف.	مقنع	2,4 – 1,6	2
مزيج من نواحي الضعف والتي إذا لم تعالج يمكن أن تؤدي إلى التعثر، وهذه المؤسسات توضع تحت الرقابة.	عادل (تحت الملاحظة)	3,4 – 2,6	3
بؤادر التعثر واضحة، يجب وضع هذه المؤسسات تحت المراقبة المكثفة.	حدي (بؤادر التعثر)	4,4 – 3,6	4
مؤسسات ذات مخاطر عالية بحيث أصبح التعثر وشيكاً، وتوضع هذه المؤسسات تحت الوصاية الكاملة من قبل المؤسسة الإشرافية المركزية.	غير مقنع (احتمالات مرتفعة للتعثر)	5 – 4,6	5

المصدر: محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية- دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية . أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص. 123.

وتقوم المؤسسات الأمريكية الرقابية بإجراء هذا التقييم بصورة متكررة، حيث تعتمد تكرارية هذا التقييم على درجة التقييم السابق (Risk-Based Cycle)، إذ كلما كان التقييم السابق سيئاً كلما كانت عملية التقييم أكثر تكراراً وبذلك تعمل هذه النظم كأساس لنظم الإنذار المبكر من خلال التواصل وبصورة متكررة مع تلك المؤسسات التي تظهر تقييماتها اتجاهها سلبياً.

ويستخدم FEDERAL DEPOSIT INSURANCE CORPORATION (FDIC).

نظام مشتق من أنظمة (CAMELS) ويسمى بنظام (CAEL)، ويتم إجراء هذا التقييم بصورة ربع سنوية.

تم تطوير هذا النظام في عام 1999 لاستخدامه في الفحوصات التي تتم خارج المؤسسات المصرفية (Off- Site Examination)، ويأخذ هذا التقييم الدرجات من (0,5) وهي درجة التقييم الأفضل إلى الدرجة (5,5) وهي الأسوأ.



ويستخدم هذا النظام في عملية التقييم أربعة من المكونات المالية المستخدمة في نظام (CALELS) وهي: كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، جودة الأصول (Assets Quality) إدارة الأرباح (Earnings Management)، ودرجة السيولة (Liquidity Position)، وبذلك فإن النظام يتجاوز المتغير المتعلق بكفاءة أو جودة الإدارة (Management Quality)، والمتغير المتعلق بالحساسية تجاه مخاطر السوق (Sensitivity market Risk).⁽¹⁾

يتم احتساب درجة التقييم النهائية لهذا النظام اعتماداً على تسع عشرة (19) نسبة مالية تمثل المكونات الأساسية الأربعة لهذا النظام والمشار إليها أعلاه، ويقسم هذا النظام المؤسسات المصرفية، إلى أربع مجموعات أساسية اعتماداً على حجم موجوداتها، ويتم احتساب النسب والمؤشرات المالية للمكونات الأربعة لهذا النظام ولكل مجموعة من المجموعات التي تم تقسيم المؤسسات المصرفية لها، وتتم مقارنة النسب والمؤشرات المالية لكل مؤسسة مصرفية بتلك المعدلات المعيارية والتي يتم احتسابها لمجموعات المقارنة، ويتم إخضاع تلك المؤسسات المصرفية والتي تكون نتائج تقييمها وفقاً لنظام (CAEL) أسوأ من التقييم السابق وفق نظام (CAMELS) لمراجعة دقيقة لتقييم أوضاعها بصورة تفصيلية.⁽²⁾

وإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن أنظمة الإنذار والتنبؤ المبكر قد تم تبنيها أيضاً من قبل عدد من الدول المتقدمة كإيطاليا وفرنسا، فالبنك المركزي الإيطالي (Bank Of Italy) يستخدم نظاماً للتنبؤ المبكر بتعثّر المؤسسات المصرفية منذ عام 2004 يطلق عليه اسم (PATROL).

ويتكون نظام (PATROL) من أربعة أجزاء أساسية: كفاية رأس المال (Capital Adequacy) الربحية (Profitability)، جودة المحفظة الائتمانية (Portfolio Credit Quality) والسيولة (Liquidity).

ويتم وفق هذا النظام قياس كفاية رأس المال من خلال مقارنة تلك النسبة التي تحققها المؤسسة المصرفية مع تلك المستويات التي تفرضها مؤسسات الرقابة المركزية، وذلك على ضوء حجم رأسمالها والأرصدة الأخرى للاحتياطيات ذات العلاقة والتي تستخدم لمواجهة المخاطر

⁽¹⁾ طارق عبدالعال حماد، (2001): مرجع سابق، ص 103.

⁽²⁾ REBELA COLE & JEFFEREY W GUNTHER, (1995): A CAMEL Rating's Shelf Life, Financial Industry Studies, Federal Reserve Bank of Dallas, December 1995, PP. 13-20.



الائتمانية، السوقية، التشغيلية وغيرها من الأنواع الأخرى من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة المصرفية.

أما فيما يتعلق بالربحية، فإن صافي الأرباح المتحققة بعد استبعاد أثر العمليات غير التشغيلية أو غير العادية (Economic Results Net Of Extraordinary) يتم أخذها بعين الاعتبار ومقارنتها بتلك المعدلات التي تحققها الصناعة (Industry Benchmark).

ويتم تقييم مستوى الجودة في المحفظة الائتمانية (Credit Portfolio Quality) من خلال استخدام البيانات التاريخية لمستويات التعثر في المحفظة الائتمانية، كحجم الأرصدة غير العاملة، وحجم المخصصات التي ترصدها المؤسسة المصرفية لمواجهة الخسائر الائتمانية، أما فيما يتعلق بتقييم مستويات السيولة فإن التركيز في هذا الجانب ينصب على دراسة هيكل الموجودات والمطلوبات المتداولة وتحديد حجم الفجوات في هذا الهيكل، إضافة إلى استخدام سناريوهات الصدمات لقياس قدرة المؤسسة المصرفية على مواجهة السحوبات المكثفة لودائع العملاء والمصارف الأخرى.

وكل مكون من المكونات الأساسية لنظام (PATROL) يتم اعطاؤه ترتيباً يتراوح ما بين الدرجات (1) وهي الدرجة التي تمثل التقييم الأفضل، والدرجة (5) التي تمثل التقييم الأسوأ. ويتم تعديل التقييم النهائي للمؤسسة المصرفية بما قد يتوافر لدى المحلل من بيانات كمية ونوعية أخرى تتعلق بالمؤسسة المصرفية، وبالطبع فإن هذا التعديل يخضع بشكل كامل إلى الحكم الشخصي للمحلل.

أما بالنسبة لفرنسا، فإن البنك المركزي الفرنسي طور ما يعرف بنظام (ORAP) وهو نظام يعتمد على التحليل المتعدد للعوامل (Multi –Factors Analysis System).

ويهدف هذا النظام إلى التنبؤ والاكتشاف المبكر لنواحي الضعف المحتملة في المؤسسات المصرفية، وذلك بفحص جميع مكونات مصفوفة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه المؤسسات باستخدام التحليل الكمي جنباً إلى جنب مع التحليل النوعي.

ويعتمد هذا النظام في مدخلاته على المصادر الخارجية والداخلية للحصول على البيانات والمعلومات، فمن حيث المصادر الداخلية نجد أن هذا النظام يعتمد وبشكل أساسي على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمحافظ الائتمانية للمؤسسات المصرفية، إضافة إلى البيانات والمعلومات المجمعة من خلال الفحوصات الميدانية التي يجريها البنك المركزي على المؤسسات المصرفية.



أما المصادر الخارجية للبيانات، فإن هذا النظام يعتمد أيضا على البيانات التي قد توافرها تقارير التدقيق الخارجي والجهات الرقابية الأخرى في فرنسا.⁽¹⁾

ويعتمد التقييم الناتج عن هذا النظام على أربعة عشر متغيرًا وتغطي هذه المتغيرات: رأس المال (Capital)، الائتمان الممنوح بأحجام كبيرة (Large Credit Exposure)، كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، جودة المحفظة الائتمانية (Quality Of Credit Portfolio)، الائتمان غير العامل (Non-Performing Credit)، المخصصات المرصودة لمواجهة خسائر الائتمان (Provision Loan Loss) الإيرادات (Earning)، وأهم ما يتم التركيز عليه في جانب الإيرادات هو: الدخل التشغيلي (Operating Income) ومعدلات العائد على الموجودات (ROA)، أما البيانات النوعية فيتم التركيز في هذا النظام على الجوانب المتعلقة بالمساهمين الرئيسيين، الإدارة ونظام الرقابة.

ونلاحظ من خلال الاستعراض السابق للنظم المستخدمة لدى بعض الدول المتقدمة ضمن إطار التقييمات والتصنيفات التي تصدرها مؤسسات الرقابة المركزية للمؤسسات المصرفية الخاضعة إلى إشرافها، أن هذه النظم في غالبيتها تعتمد وبصورة أساسية على التحليل الكمي للمتغيرات المالية كمدخلات تغذي أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بفسل المؤسسات المصرفية بصورة أكبر، وبالتالي فهي لم تولي الجوانب النوعية والمتغيرات المرتبطة بها الأهمية المساوية رغم أنها تعتبر في غاية الأهمية كمتغيرات يجب أن تغذي محطات الإنذار للوصول إلى نتائج قد تكون أقرب إلى الدقة للتنبؤ بالفشل والتعثّر المستقبلي، لاسيما وأن التغير في الجوانب والمتغيرات النوعية قد تكون مقدمة وسابقة للتغيرات في الجوانب الكمية، بل قد تكون التغيرات في الجوانب المالية هي محصلة للتغيرات في الجوانب النوعية، وبالتالي فإن الأخذ بالاعتبار كافة الجوانب النوعية ذات الارتباط الوثيق والتأثير الهام، قد يعطي المتنبئ نتائج حول مستقبل قبل فترة كافية من انعكاس أثر هذه التغيرات على الوضع المالي والذي تعكسه البيانات المالية.⁽²⁾

⁽¹⁾ محمد عمر داود، مرجع سابق، ص.ص.125.126.

⁽²⁾ RANJANA SAHAJWALA & PAUL VAN DEN BERGH, Op.cit, pp.7-13.



المطلب الثاني: أنظمة الإنذار المبكر المعتمدة على تحليل النسب المالية والمقارنة بالمجموعات المماثلة (Financial Ratios and Peer Groups Analysis)

تعتمد هذه الأنظمة على المبدأ الأساسي والذي ينص على أنّ الوضع المالي لأية شركة أو مؤسسة مالية أو مصرفية يمكن أن يرتبط وبصورة عادلة بمجموعة من المتغيرات المالية والتي تعكسها بيانات الشركة وقوائمها المالية، وأن تحليل النسب المالية المختلفة ومقارنتها بمعيار محدد، قد يعطي إنذارًا مبكرًا باتجاه الشركة نحو التعثر إذا ما كانت هذه النسب تنحرف سلبًا عن المستويات المعيارية للأداء المقبول، أو تنحرف سلبًا وبشكل واضح عن الأداء التاريخي للمؤسسة أو الشركة ذاتها، وتشمل هذه المتغيرات المالية مجموعة من المقاييس ذات العلاقة بمدى كفاية رأس المال، جودة الموجودات ومستويات الربحية والسيولة.

إن مدخلات هذه الأنظمة تعتمد على مدى واسع من البيانات المالية الواردة في التقارير المالية لهذه المؤسسات، حيث يتم في هذا النوع من الأنظمة الاعتماد على مستويات الأداء الماضي لصنع ما يعرف بالمعدلات المعيارية أو معدلات المقارنة (Bench Mark Averages)، والتي تمثل المتوسطات التي تحققها الصناعة، وذلك لتحديد الشركات أو المؤسسات المالية التي تحقق أداءً ماليًا ينحرف سلبًا عن هذه المتوسطات.

وتعمل هذه الأنظمة على بناء مجموعات للمقارنة (Peer Groups) من خلال تقسيم المؤسسات المصرفية إلى مجموعات متجانسة وفقًا لحجم موجوداتها (بنوك صغيرة، بنوك متوسطة وبنوك كبيرة)، أو وفقًا لطبيعتها (بنوك محلية تجارية، بنوك أجنبية، بنوك تعاونية وبنوك التوفير)، كما أن بعض هذه الأنظمة تلجأ إلى تقسيم المؤسسات المصرفية وفقًا لطبيعة القطاعات التي تخدمها (مؤسسات تقدم خدماتها إلى مناطق جغرافية محددة أو لمؤسسات أعمال معينة مثل البنوك الصناعية، الزراعية... إلخ).

وبالطبع فإن هذه الأنظمة وضمن كل مجموعة من مجموعات المقارنة Sub Peer Groups تحدد المستويات المعيارية الدنيا والعليا للنسب المالية المختلفة لتكون مرجع المقارنة لتحديد تلك المؤسسات التي تنحرف سلبًا أو إيجابًا عن الأداء المعياري، حيث استخدمت هذه الأنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مؤسسات الرقابة في الفحوصات والتحليلات التي تتم خارج المؤسسات المصرفية (Off-Site Examinations).



وقد اعتمدت هذه الأنظمة في بدايتها على عدد محدود من النسب المالية والتي جعلت منها أنظمة غير فاعلة لتمييز تلك المؤسسات ذات الأداء المالي غير المرضي، وفي الثمانينات طور البنك الفدرالي استخدامه لهذه الأنظمة بإضافة العديد من النسب المالية التفصيلية، التي يجريها لكل مؤسسة مصرفية، حيث اعتمد ثلاثين (30) مقياسًا ونسبة مالية شبيهة بتلك المستخدمة في أنظمة CAMELS، تركز على قياس التغيرات في إجمالي الموجودات، الموجودات المتداولة، رأس المال، التركزات في محفظة الائتمان، السيولة، إيرادات التشغيل، نسب توزيع الأرباح والعديد من الجوانب المالية الأخرى، ومن خلال التحليل التفصيلي لهذه الجوانب المالية لكل مؤسسة مصرفية، ومقارنة النتائج بالنسب المعيارية لمجموعات المقارنة يتم التوصل إلى تحديد تلك المؤسسات التي تحقق أداء ماليًا قد يعرضها إلى اضطرابات أو مشاكل مالية في المستقبل.⁽¹⁾

وفي نفس إطار هذه الأنظمة، تم في عام 2001 خلق ما يعرف بنظام (BAKIS)، كنظام شامل للمعلومات المالية تتشارك به أجهزة الإشراف والرقابة الأمريكية والألمانية.

ويقوم هذا النظام على استخدام تحليل النسب المالية والمقارنة بالمجموعات المماثلة كمحطة للإنذار المبكر بتعثر وفشل المؤسسات المصرفية، بالاعتماد على مجموعة (47) نسبة مالية تتعلق بعوامل المخاطر والجوانب المالية، حيث تتمثل المتغيرات المتعلقة بالمخاطر بحوالي (19) نسبة ذات ارتباط بمخاطر الائتمان، (16) نسبة ترتبط بمخاطر السوق و نسبتان (02) تركزان على السيولة، إضافة إلى (10) نسب مالية لقياس الربحية.

ويتم وفقا لهذا النظام إعطاء كل نسبة مالية وزناً ترجيحياً وفقاً لأهميتها، ويلاحظ أن الجانب المتعلق بمخاطر الائتمان يحتل وزناً كبيراً كمتغير يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالفشل والتعثر المصرفي.⁽²⁾

ففي هولندا، تستخدم مؤسسات الإشراف المصرفي ما يعرف بنظام الملاحظة (Observation System)، والذي يعتمد على تحليل النسب المالية والمقارنة بالمجموعات المماثلة، ويتكون هذا النظام من ثلاثة نماذج لاستخلاص المؤشرات المتعلقة بالفشل والتعثر.

⁽¹⁾ محمد عمر داود، مرجع سابق، ص 128-130

⁽²⁾ RANJANA SAHAJWALA & PAUL VAN DEN BERGH, Op.Cit, P.15.



تتكون مدخلات هذا النظام من مجموعة من المؤشرات الرئيسة يبلغ عددها (53) نسبة مختلفة يتم جمعها من خلال التقارير التي تصدرها الجهات الإشرافية والرقابية، البيانات المالية للمؤسسات المصرفية والمعلومات المتوافرة في السوق كالتقييمات التي تصدرها وكالات التقييم الائتماني (External Rating Agency)، أسعار الأسهم، إضافة إلى المعلومات التي ترد ضمن تقارير أجهزة التدقيق الداخلي والخارجي على المؤسسات المصرفية، وتتم عمليات التحليل والتقييم والمقارنات في ظل النماذج الثلاثة وفق دوريات مختلفة: يومية، شهرية وربع سنوية. ففي النموذج الأول (Module 1) تتم مقارنة النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة المصرفية مع تلك المؤشرات التي حققتها المؤسسة نفسها في السنوات السابقة، أما النموذجان الآخران (Modules 2, 3) فيتم إجراء المقارنات ما بين الأداء المالي للمؤسسة المصرفية والأداء المالي الذي تحققه المجموعات المشابهة (Peer Groups).

ومن خلال النتائج المستخلصة عن النماذج الثلاثة فإنه يمكن تحديد تلك المؤسسات التي يعتبر أداؤها المالي مختلفا بصورة ذات دلالة إحصائية سواء بالمقارنة مع أدائها في السنوات السابقة، أو الأداء الذي تحققه المجموعات المشابهة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الأنظمة الشاملة لتقييم المخاطر (Comprehensive Bank Risk Assessment Systems)

تعتمد هذه الأنظمة على إجراء التقييم الشامل والتفصيلي للمؤسسات المصرفية، حيث يتم وفقا لهذه الأنظمة تقسيم المؤسسات المصرفية إلى وحدات جزئية يتم فيها تحديد كافة مناطق المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات، ويتم إعطاء درجات تقييمية لكل جزء ووحد من وحدات المؤسسة المصرفية وفقا لمستوى مخاطرها، ومن ثم يتم تجميع هذه الدرجات للوصول إلى درجة تقييم كلية لمخاطر المؤسسة المصرفية، والتي يمكن من خلالها تحديد مدى قرب أو بعد هذه المؤسسة من الفشل والتعثر.

وقد تم تبني هذه الأنظمة حديثا من قبل الدول العشر العظمى G10، كأسلوب للمراقبة والإشراف على المؤسسات المصرفية فيها، وتعتبر المملكة المتحدة أولى الدول المتقدمة التي تبنت

(1) RICHARD H PETTAWAY & JOSEPH S SINKEY JR, (1980): *Establishing on-Site Bank Examination Priorities: an Early Warning System Using Accounting and Market Information*, The Journal of Finance, Vol(35), N° (1), March 1980, PP. 137-150.



الأنظمة الشاملة لتقييم المخاطر كجزء من نظام الإنذار المبكر المستخدم لديها للتنبؤ بتعرض المؤسسات المصرفية، وتشمل المتغيرات الأساسية لنظام الإنذار المبكر لدى المملكة المتحدة ما يلي:

- تحديد الوحدات ذات الأهمية العالية لدى المؤسسة المصرفية وفق معايير محددة من ضمنها نسبة رأس المال المستخدم في هذه الوحدة إلى حجم الإيرادات الذي تحققه تلك الوحدة، أو حجم الأرباح الذي تحققه هذه الوحدة نسبة إلى إجمالي أرباح المؤسسة المصرفية.
- تجميع كافة المعلومات والبيانات حول المؤسسة المصرفية والمتوافرة في التقارير التي تصدرها الجهات الرقابية المختلفة وأجهزة التدقيق الخارجي.
- إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسة المصرفية ومقابلة الإدارة العليا ومديري الوحدات ذات الأهمية العالية لدى المصرف.
- القيام بالتقييم الشامل لمخاطر الوحدات ذات الأهمية العالية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة المصرفية، ذلك التقييم المعتمد على التحليل الكمي والنوعي باستخدام نظام (CAMELBCOM) والذي يركز في تقييم هذه الوحدات على تسعة عوامل ومتغيرات كمية ونوعية تشمل رأس المال (Capital)، الموجودات (Assets)، مخاطر السوق (Market Risk)، الإيرادات (Earning)، المطلوبات (Liabilities)، الأعمال (Business) ويتضمن هذا المتغير المحفظة الكلية لأعمال المؤسسة المصرفية والبيئة الخارجية لها (External Environment)، والمخاطر الأخرى التي لا يمكن قياسها كميًا كالمخاطر القانونية ومخاطر السمعة (Legal & Reputation Risks).

أما المتغيرات الثلاثة المتبقية والتي يركز عليها هذا النظام فتشمل الرقابة (Control)، التنظيم (Organization) والإدارة (Management).

ويتم تحديد تقييم نهائي لكل متغير من هذه المتغيرات التسعة، بتدرج ابتداءً من (1) والتي تمثل درجة التقييم الأسوأ إلى (4) والتي تمثل درجة التقييم الأفضل، ومن خلال هذه التقييمات الإفرادية لكل متغير يتم اشتقاق درجة التقييم النهائي للمؤسسة المصرفية، والتي تحدد مدى قربها أو بعدها من التعثر في المستقبل.⁽¹⁾

(1) محمد عمر داود، مرجع سابق، ص 131-133.



المطلب الرابع: النماذج الإحصائية (Statistical Models)

ظهر استخدام النماذج الإحصائية كنماذج للتنبؤ بالمخاطر خلال السنوات العشر الأخيرة حيث أصبحت هذه النماذج تمثل أساسًا لخلق ما عرف بنماذج الإنذار المبكر، حيث تعمل هذه النماذج على استخدام التقنيات الكمية المتقدمة، والتي تحاول ترجمة البيانات واشتقاق المؤشرات والتقديرات المختلفة لمستويات المخاطر المتوقعة.

وبالاعتماد على هذه التقديرات فإن هذه النماذج تحاول التمييز والفصل ما بين المؤسسات القوية ذات المخاطر المنخفضة وتلك المؤسسات الضعيفة ذات المخاطر العالية.

إن هناك العديد من التقنيات التي يمكن أن تستخدم لخلق النماذج الإحصائية، ولعل أغلب هذه النماذج التي سترد لاحقًا بنيت على التقنية التي تعمل على تحليل العلاقات السببية ما بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث يمثل احتمال الفشل أو التعثر المتغير التابع الأساس في هذه النماذج، ومن خلال تحليل هذه العلاقات السببية يتم خلق معادلة تسمح بتقدير مستوى احتمال فشل أو تعثر المؤسسة، أو احتساب تلك الفترة الزمنية التي تفصل المؤسسة عن وقوعها في التعثر.⁽¹⁾

وتستخدم هذه النماذج حاليًا في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من قبل المؤسسات الإشرافية والرقابية على المؤسسات المصرفية.

ويمكن تقسيم النماذج الإحصائية المستخدمة إلى قسمين أساسيين:

نماذج تقدير التقييمات (Models estimating the ratings)

نماذج التنبؤ بالفشل والبقاء (Failure or survival models)

الفرع الأول: نماذج تقدير التقييمات

تستخدم هذه النماذج من قبل مؤسسات الإشراف المركزي الأمريكية، وتقوم على استخدام (Multinomial Logistic Regression) لتقدير التقييم المركب أو النهائي لنظام CAMELS لكل مؤسسة مصرفية اعتمادًا على البيانات المالية الربع سنوية للمؤسسات المصرفية، وبشكل أكثر تحديدًا فإن هذا النموذج يحاول تقدير احتمالية حدوث التقييمات

(1) محمد عمر داود، مرجع سابق، ص.134.



الخمسة في هذا النموذج والتي تندرج من (1) إلى (5) وبحيث يكون التقييم النهائي للمؤسسة المصرفية حاصل جمع هذه الدرجات مضروبة في احتمالية حدوثها.⁽¹⁾

ويعمل هذا النموذج في البداية على تحديد طبيعة العلاقة التاريخية ما بين البيانات المتعلقة بالمؤسسة المصرفية والتقييمات الخاصة بهذه المؤسسة والتي يتم إصدارها اعتماداً على الفحوصات الميدانية (Examination Ratings)، وتستخدم العلاقة المقدرة ما بين المتغير التابع وهو التقييم المبني على الفحوصات الميدانية والمتغيرات المفسرة في تقدير أثر التغيرات في هذه المتغيرات على المتغير التابع.

إن هذا النموذج يحدد العلاقة الإحصائية ما بين التقييم المركب للمؤسسة المصرفية (Composite CAMELS) وما يقارب (45) نسبة مالية، ويتم تحديد المتغيرات التي تستخدم في النموذج من خلال استخدام تقنية (Stepwise Regression)، حيث أن تلك المتغيرات التي لا تكون ذات دلالة إحصائية في التنبؤ بالتقييم الائتماني للمؤسسة المصرفية (CAMELS Rating) يتم استثناءها من النموذج.

ولعل أهم المتغيرات التفسيرية التي يتم استخدامها في هذا النموذج: حجم المتأخرات على التسهيلات الائتمانية (Past Dues Loans)، التسهيلات الائتمانية غير المستحقة (Non-Accrual Loan)، القروض العقارية (Real Estate Loans)، الموجودات الملموسة (Tangible Assets)، صافي الأرباح (Net Income)، الاستثمارات المالية (Investment Securities)، والتقييمات الائتمانية السابقة (Prior Credit Ratings).

حيث يعمل النظام بعد ذلك على تحديد الأوزان النسبية لكل متغير من هذه المتغيرات للخروج بالتقييم المحتمل لتعثر المؤسسة المصرفية مستقبلاً.⁽²⁾

⁽¹⁾ ANTHONY M SANTOMERO & JOSEPH DE VINSO, (1977): **Estimating the Probability of Failure for Commercial Banks and The Banking System**, Journal of Banking and Finance, Vol (1), N° (2), September 1977, PP.185-205

⁽²⁾ RANJANA SAHAJWALA AND PAUL VAN DEN BERGH, Op.Cit, PP.26-28.



الفرع الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل والبقاء

تعتمد نماذج التنبؤ بالفشل أو البقاء، بصورة أساسية على المبدأ القائل بأن المؤسسات التي تعرضت إلى الفشل أو شهدت ضغوطات مالية عادة ما تعكس سلوكا متشابهها قبل فترة من حدوث هذا الفشل، وهذا السلوك يمكن تحديده من خلال تحليل الوضع المالي لهذه المؤسسات.

وتحاول هذه النماذج تحديد معاملات الارتباط ما بين النسب المالية والاقتصادية كمتغيرات مفسرة، والفشل أو التعثر كمتغير تابع، وتعتمد هذه النماذج في تحديد هذه المتغيرات، وتقدير معاملات الارتباط على دراسة عينة من تلك المؤسسات التي تعرضت إلى الفشل سابقا، ليتم بعد ذلك تطبيق هذا النموذج على المؤسسات الأخرى لتحديد مدى قربها أو بعدها من الفشل.

ولخلق وتطوير مثل هذه النماذج فإنه من الضروري توافر قاعدة بيانات تاريخية حول المؤسسات التي تعرضت إلى التعثر، وإذا لم تتوافر تلك القاعدة حول المؤسسات المتعثرة أو أن حالاتها كانت قليلة، فإن التقدير يمكن أن يتم من خلال استخدام البيانات المتعلقة بالمؤسسات المعروفة بضعفها، وفي هذه الحالة فإنه من الضروري تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الضعيفة، والتي يمكن استخدامها بياناتها في عملية التقدير.⁽¹⁾

والجدول رقم (23) يلخص لنا أهم الملامح العامة لأهم النماذج الإحصائية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

⁽¹⁾ محمد عمرداود، مرجع سابق، ص.136.



جدول رقم (23): الملامح العامة للنماذج الإحصائية المستخدمة في الولايات المتحدة وفرنسا

للتنبؤ المبكر بالتعثر

التميز/النموذج المستخدمة	الهدف النموذج	الأفق الزمني للتقدير	مصادر البيانات	الأسلوب	مدى استخدام الحكم الشخصي
نموذج الخسائر المتوقعة-فرنسا	التنبؤ بالعسر المالي بالاعتماد على الخسائر المتوقعة في محفظة الائتمان	ثلاث سنوات	- البيانات الواردة من البنوك ضمن التقارير المطلوبة من مؤسسة الإشراف. - قاعدة بيانات البنك المركزي الفرنسي. - التقييمات الصادرة عن مؤسسات التقييم الخارجية.	- تقييم الخسائر المتوقعة في محفظة الائتمان. - التقييم الإداري للمؤسسة المصرفية.	يستخدم الحكم الشخصي للتقييم النوعي المتعلق بالجانب الإداري.
نموذج التنبؤ بالفشل - البنك الفدرالي الأمريكي	التنبؤ باحتمالات الفشل المصرفي	سنتان	البيانات المالية والكمية للمؤسسة المصرفية.	تحليل الانحدار وتقييم الخصائص الحالية للبيانات المالية للمؤسسة المصرفية.	لا يستخدم حيث يتم الاعتماد بصورة كلية على البيانات المالية للمؤسسة المصرفية.
نموذج مراقبة معدلات النمو FDIC-USA	تحديد المؤسسات المصرفية الخطرة.	من 4 إلى 5 سنوات	البيانات المالية للمؤسسات المصرفية	تحديد المؤسسات المصرفية التي تنمو محافظها الائتمانية بمعدلات عالية اعتمادا على أربع نسب ذات علاقة بنمو المحفظة الائتمانية والديون غير العاملة والديون المعدومة وحجم المخصصات.	تميز المؤسسات المصرفية ذات معدلات النمو الائتماني العالي.

المصدر: محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية- دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية و التجارب العالمية ، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص.137.



المبحث الثالث: الأزمات المصرفية

عانت العديد من الدول التامة من الأزمات المصرفية في فترة الثمانينيات والتسعينيات نتيجة لعمليات تحرير النظم المالية في ظل النظم التشريعية والإشرافية الضعيفة، الأمر الذي ترتب عليه ضعف عمليات وإجراءات الرقابة، وانخفاض درجة الشفافية، والمعدلات العالية للائتمان، مما أدى إلى وجود بنوك ضعيفة، وأدى ذلك بدوره إلى سوء توزيع الموارد وانتشار الأزمات المصرفية.

لكن مع تطور الأدوات المالية وتعقدتها جاءت الأزمة المالية الأخيرة لتغير كافة هذه القواعد حيث بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تقدماً وانتشرت بعد ذلك في كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية، حيث تعرض سوق الرهن في نهاية عام 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى انخفاض حاد وعانت الأسواق المالية من ضغوط، وبدأت الأزمة بأزمة سيولة في المصارف وعانت المستحقات المالية التي كانت ذات تطور من انخفاض وتدهور، وتحولت إلى أزمة مصرفية، وعليه سنتناول مفهوم الأزمات المالية بصفة عامة مع التركيز على الأزمة المصرفية وأهم العوامل المسببة لها بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المصرفية

تعد الأزمة المصرفية أحد أنواع الأزمات المالية، حيث هناك العديد من الخصائص العامة تتميز بها المؤسسات المالية أثناء الأزمات المالية، تتمثل في زيادة الديون الرديئة في النظام المصرفي فقدان لرأس المال، انخفاض أسعار الأصول، ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي وتراجع تدفقات رأس المال، وبالتالي فهي ترتبط بالانهيار المالي للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، فتلجأ إلى بيع أصولها، أو أن يتم إغلاقها وتوقف نشاطها، وتأخذ الأزمة المالية شكل أو أكثر من الأزمات وهي أزمة سعر الصرف، أسواق المال، والأزمات المصرفية⁽¹⁾.

تعرف أزمة العملة على أنها ضغوط على العملة المحلية بما يؤدي لانخفاض قيمتها، أو انخفاض الاحتياطي الدولي من النقد الأجنبي والذي يترتب عليه انخفاض قيمة العملة المحلية ويتم دراسة أزمة أسواق المال كجزء أو مرحلة من مراحل الأزمة المالية، ولا توجد دراسة لأزمة

⁽¹⁾ CECHELLI SLEPHEN.G& UPPER CHRISTIAN, (2009): **Financial Crises and Economic Activity**, Paper Prepared In Financial Stability and Macro Economic Policy, Fedral Reserve Bank Of Kansas City. Country Evidence.IMF, Working Paper N° (18), January, 2009.



أسواق المال بشكل منفرد حيث تعرّف على أنّها انخفاض حاد في أسعار الأسهم يتبعها عدم قدرة المؤسسات المدينة على الوفاء بديونها، فتقوم ببيع أصولها،⁽¹⁾ أمّا الأزمة المصرفية التي تمثل محور اهتمامنا، سنحاول التّطرق لها بشيء من التّفصيل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مجموعة من المؤشرات التي تستخدم في تفسير الأزمة المصرفية، فهناك العديد من الدّراسات التي تركز على واحد أو أكثر من تلك المؤشرات لتعريف الأزمة المصرفية، ومن بين هذه المؤشرات، الإعسار المالي أو أزمة السيولة، شح الائتمان، بيع الأصول المصرفية، فقدان رأس المال، أو ضرورة تدخل الدّولة.

الفرع الأول: الإعسار المالي (أزمة السيولة)

تعاني المصارف من أزمة السيولة حين يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تجاه دائنيه، حتى ولو كانت القيمة الحالية لأصوله موجبة، بمعنى أنّه لا يملك الأموال الكافية لمواجهة طلبات سحب المودعين، ويحدث الإعسار المالي عندما تكون التزامات المصرف تفوق القيمة الحالية لأصوله ويكون المصرف غير قادر على الوفاء بالدين طويل الأجل.⁽²⁾

الفرع الثاني: شح الائتمان

يعتبر انخفاض حجم الائتمان الممنوح خاصة قصير الأجل مؤشراً للأزمة المصرفية حيث هناك توجه من جانب المصارف لزيادة الاحتياطي النقدي وقت الأزمة، ولكن لا تستطيع تلبية طلبات الأفراد في نفس الوقت الذي تحاول فيه الحفاظ على الاحتياطي النقدي.⁽³⁾

الفرع الثالث: تدهور رأس مال المصرف

تعرف الأزمة المصرفية بأنّها حالة تدهور رأس مال المصرف، بينما هناك من يرى أنّه لكي يعتبر تدهور رأس مال البنك مؤشراً للأزمة المصرفية لا بد أن يشمل التدهور رأس مال النظام المصرفي بأكمله، وليس المصرف منفرداً.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ أحمد يوسف الشحات، (2001): الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، ص. 14.

⁽²⁾ KUNT DEMIRGUC.A & DETRAGIACHE ENRICA, (1997): **The Determinants of Banking Crisis**, Evidence From Industrial and Developing Countries, World Bank, Policy Research, Working Paper, N^o (1828).

⁽³⁾ ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص. 13.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص. 13.



الفرع الرابع: بيع الأصول

يصحب الأزمة المصرفية بيع للأصول، وقد عرفت بأنها عملية بيع اضطراري للأصول ويتم تحديد سعرها في السوق، وبالتالي تنخفض مستويات أسعارها ويحقق على إثرها المصرف خسارة.⁽¹⁾

الفرع الخامس: ضرورة تدخل الدولة

هناك بعض الدراسات التي ركزت على أنّ الأزمة تتطلب ضرورة تدخل الدولة وبالتالي فالأزمة تحدث عندما يؤدي فشل المصرف إلى غلقه، أو اندماجه طوعيا أو قسريا أو استحواذ من جانب القطاع العام عليه، أو عندما يمر بنك أو مؤسسة مالية على درجة من الأهمية أو مجموعة من المؤسسات بمشاكل فتدخل الحكومة بتقديم إعانة، فتكون بداية لسلسلة من عمليات متشابهة لمؤسسات أخرى.⁽²⁾

وعليه انطلاقا من مجمل التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للأزمة المصرفية حيث يجمع ما بين معظم المؤشرات، على أنّها الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لمحاولة حل الأزمات في صورة ضخ أموال لهذه المصارف أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، وقد تأخذ عملية إعادة الهيكلة شكل عمليات اندماج أو استحواذ واسعة، وقد تصل تكلفة الإنقاذ للمصارف على الأقل 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

⁽¹⁾ قندح عدلي شحادة، (2009): الأزمة المالية العالمية، الجذور-الأسباب- الآثار وخطط الإنقاذ، بدون اسم الناشر، الأردن ص.9.

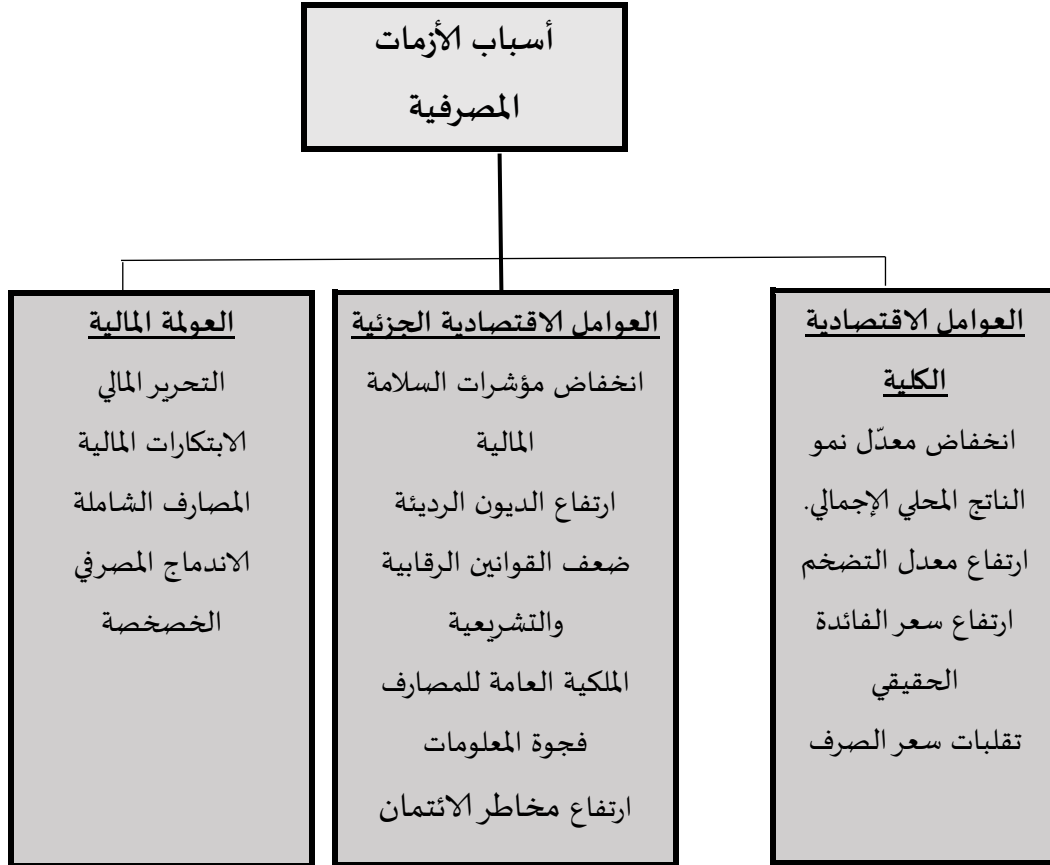
⁽²⁾ KAMINSKY GRACIELA. L & REINHART CARMEN. M, (1998): **Financial Crises in Asia and Latin America: (Then& Now)**, American Economic Review, Vol (88), N° (2).



المطلب الثاني: أسباب الأزمات المصرفية

يمكن إجمال أسباب الأزمات المصرفية وفقا للدراسات في: العوامل الاقتصادية الكلية
العوامل الاقتصادية الجزئية والعمولة المالية وهو ما يوضحه الشكل رقم (10).

شكل رقم (10): أسباب الأزمات المصرفية



المصدر: ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر، ص.15.

يوضح الشكل رقم (10) أنّ هناك مجموعة مختلفة من العوامل تسبب الأزمة المصرفية والتي من بينها العوامل الاقتصادية الكلية والممثلة في (معدل نمو منخفض للناتج المحلي الإجمالي معدل مرتفع للتضخم، معدل مرتفع لسعر الفائدة الحقيقي وتقلبات سعر الصرف)، والعوامل الاقتصادية الجزئية (انخفاض مؤشرات السلامة المالية، ارتفاع نسبة الاقتراض، مدى توفر القوانين الرقابية والتشريعية، تواجد نظم التأمين الصريحة على الودائع، الملكية العامة للمصارف، فجوة المعلومات، ارتفاع نسبة الديون الرديئة، ارتفاع مخاطر الائتمان، فقاعة أسعار الأصول)، ومن الأسباب الأخرى للأزمة المصرفية هي العمولة المالية والممثلة بالتحرير المالي وظهور



الابتكارات المالية والتوجه إلى المصارف الشاملة والاندماج المصرفي والخصخصة، وإن كان لكل عامل دور أكبر عبر الزمن فالعامل الأول أكثر ارتباطاً بالأزمات المصرفية في فترة الثمانينيات بينما السبب الثاني أكثر ارتباطاً بأزمة شرق آسيا في نهاية التسعينيات والعامل الثالث أكثر ارتباطاً بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث بدأت الأزمة نتيجة التطور المالي لأدوات المالية التي لم يفهمها جيداً السوق والمنظمين وتقديم المصارف لقروض عالية المخاطر خاصة القطاع العقاري، وبدأت الأزمة في قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ثم المصارف ثم الأسواق المالية، كما انتشرت الأزمة بفعل أثر العدوى من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوروبية ثم بعض الدول النامية والاقتصاديات الناشئة التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي.

من الناحية النظرية هناك ثلاثة نماذج لتفسير الأزمات المالية بما فيها الأزمات المصرفية وهي؛ الجيل الأول من النماذج (First Generation Model)، وقد جاء هذا النموذج ملائماً لتفسير الأزمات المالية في دول أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، والجيل الثاني من النماذج (Second Generation Model) لتفسير أزمة سعر الصرف للنظام الأوروبي في 1993/92 والأزمة المكسيكية 1995/94، ثم الجيل الثالث من النماذج (Third Generation Model) لتفسير الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا 1998/97، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق بالتفصيل إلى العوامل المسببة للأزمات المصرفية مع الإشارة إلى تلك النماذج.⁽¹⁾

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية الكلية

في تفسير الأزمات المالية وفقاً للجيل الأول من النماذج (First Generation Model) هناك علاقة بين ضعف المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الاحتياطي من النقد الأجنبي، سعر الصرف الحقيقي، توازن ميزان المدفوعات وسعر الفائدة) والأزمات المالية (أزمات المصارف وأزمات العملة)، حيث تحدث الأزمة عندما يغيب الاتساق بين السياسات الاقتصادية الكلية وبين نظام سعر الصرف السائد، فاستمرار تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية مع محاولة الحفاظ على سعر الصرف الثابت يؤدي إلى التناقض الذي تترتب عليه مشاكل تقود إلى حدوث أزمة مالية.⁽²⁾

(1) ابتسام كامل ابراهيم سليمان، مرجع سابق، ص.ص. 16، 17.

(2) EL- SHAZLY ALAA, (2002): **Financial Distress and Early Warning: With Application to Egypt**, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.



وفقا لهذا النموذج، يرجع سبب الأزمة الرئيسي إلى الإفراط في تقديم الائتمان بدون ضوابط فترتفع نسبة القروض ذات المخاطر بالنسبة لإجمالي القروض، كما يؤدي إلى فقدان الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل نظام ثابت لسعر الصرف، ويرجع الإفراط في تقديم الائتمان المحلي إلى تمويل عجز الموازنة العامة أو توفير المساعدة إلى نظام مصرفي يتسم بالضعف، وقد يترتب على العجز الكبير في الموازنة العامة اتباع سياسة نقدية توسعية تنطوي على الإصدار النقدي لتمويل هذا العجز مما يؤدي إلى تصاعد معدلات التضخم وارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتؤدي المغالاة في قيمة العملة وتدهور معدل التبادل التجاري إلى هجوم المضاربين للضغط على قيمة العملة.

ومن الدول التي عانت من أزمات في الفترة ما بين (1980-1995) كان السبب الرئيسي وراء هذه الأزمات تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) حيث تعاني تلك الدول من تغير في معدلات الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما حدث في دول أمريكا اللاتينية في فترة الثمانينيات (الارجنتين والشيلي) وتايلاند (1984-1986)، ماليزيا (1985-1986)، الفيليبين (1982-1985)، كولومبيا (1982-1995)، كينيا (1993)، مالي (1987-1989)، سريلانكا (1993-1995).⁽¹⁾

وقد أثبتت الكثير من الدراسات العلاقة بين تمتع الدولة ببيئة اقتصادية قوية وسلامة وتطور القطاع المصرفي، حيث يصعب تقدير مخاطر الائتمان عندما تحدث تقلبات في معدل نمو الناتج الكلي ومعدل التضخم، كما يترتب على التقلب في المتغيرات الاقتصادية الكلية تغيرات في حجم الودائع وحجم الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما من جانب آخر فهناك من الدراسات توصلت إلى أنّ الأزمة المصرفية يسبقها مغالاة في تقدير سعر الصرف يترتب عليها انخفاض الأرباح المحققة في قطاع التصدير وعجز في الميزان التجاري، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يدفع المقترضين إلى الاقتراض بعملات أجنبية الأمر الذي يدفع إلى مخاطر سعر الصرف.

(1) ابتسام كامل ابراهيم سليمان، مرجع سابق، ص.ص. 17، 18.



الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية الجزئية

تتمثل العوامل الاقتصادية الجزئية في: حجم الودائع المصرفية، حجم الديون قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، حجم الأصول المصرفية، نسبة الإقراض إلى الودائع، أو طبيعة هيكل الملكية ونظم التأمين على الودائع، مؤشرات السلامة المالية، حجم تدفق محفظة الأوراق المالية، الرقم القياسي لأسعار الأسهم، نسبة عرض النقود (M2) إلى الاحتياطي الأجنبي ومضاعف عرض النقود (M2)، وعلى الصعوبات التي تواجه الأسواق الناشئة في مواجهة ديونها وخدماتها، والمشاكل التي تواجهها عندما تقترض دولياً بعملة المحلية، واختلاف نسبة الدولار بالنسبة للودائع والقروض.⁽¹⁾

وقد ركز الجيل الثالث من النماذج (Third Generation Model) في تفسير الأزمات المالية على تلك العوامل كسبب من أسباب الأزمة المصرفية، وقد تأتي الأزمة المصرفية بسبب دور البنك المركزي كمقرض للملاذ الأخير، كما أنّ الرقابة الضمنية أو الصريحة من الحكومة للاقتراض الأجنبي للقطاع الخاص تخلق المخاطر المعنوية وتؤدي إلى ارتفاع فقاعة أسعار الأصول وعند انفجار فقاعة أسعار الأصول تؤدي إلى خلق مشاكل سيولة وتزايد الديون الرديئة.

كما تعتبر فجوة المعلومات وانخفاض درجة الشفافية سبباً من الأسباب الجزئية، حيث يعتبر توفر المعلومات الدقيقة والمناسبة أمراً هاماً خاصة في فترة الأزمة، وقد أُلقت أزمة شرق آسيا الضوء على فجوة المعلومات في الدول التي تأثرت بها، حيث حققت دول الأزمة معدل نمو اقتصادي جيد وأسعار فائدة معتدلة، وتدفقات كبير لرأس المال الأجنبي، ولكن مع انخفاض درجة الشفافية حدث تراجع لتدفقات رأس المال بشكل فجائي، الأمر الذي ترتب عليه تغيير قرارات المستثمرين بشكل فجائي وبحدة.⁽²⁾

فهناك من الدراسات التي تناولت العوامل المرتبطة بأنشطة المصرف، توصلت إلى أن عملية الإفراط في تقديم القروض من العوامل السابقة للأزمات المصرفية في الدول الناشئة والدول الصناعية الصغيرة، كما حدث في دول شرق آسيا، ومنها ما توصل إلى أنّ ارتفاع معدل نمو الائتمان الحقيقي من العوامل التي تسبق الأزمات المصرفية، وأنّ الإقراض للأطراف ذوي

(1) ARIAS GUILLAUME & ERLANDSSON ULF.G, (2004): **Regime Switching as an Alternative Early Warning System of Currency Crises: an Application to South East Asia**, Department of Economic, Lund University.

(2) RADELT STEREN& SACHS JEFFERY, (1998): **The Onset Of The East Financial Crises**, NBER Working Paper, N° (6680).



الصّلة ساهم في حدة الأزمة المصرفية في الأرجنتين والشيلي، كما مثل هيكل الإقراض غير الجيد وضعف التشريع الذي يحد من الأخذ بالمخاطر في هيكل الاقتراض سببا وراء الأزمة في الشيلي.

ويعتبر مدى توفر القوانين الرقابية والتشريعية وضعف عملية الرقابة والتنظيم، سوء عمليات الإدارة، التدخل الحكومي في بعض الأحيان وعدم ملاءمة القوانين والتشريعات لمشاكل القطاع المصرفي، درجة التحكم في المخاطر المعنوية ومدى توفر الحافز نحو الأخذ بالمخاطر داخل المؤسسات المالية من أسباب الأزمات المصرفية.

الفرع الثالث: العولمة المالية

تعرف العولمة المالية على أنها ترابط الأسواق المالية المحلية مع الأسواق والمؤسسات الدولية، وهذا الترابط يستلزم تحرير الأسواق المالية وحسابات رأس المال، وقد بدأت عمليات التحرير المالي في الدّول المتقدمة في نهاية السبعينيات، وفي الدّول النّامية في بداية الثمانينيات حيث عانت دول أمريكا اللاتينية في تلك الفترة من أزمة الديون الخارجية التي تحولت إلى أزمة مصرفية، وتزايدت عملية التحرير المالي في الدّول النامية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حيث ارتبطت عمليات التحرير ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي.⁽¹⁾

ترى العديد من الدراسات أنّ التحرير المالي يساهم في تحسن أداء القطاع المصرفي وتوفير التمويل وتنوع المخاطر، ويرفع درجة الشفافية والمحاسبية ويقلل عملية الاختيار العكسي والمخاطر المعنوية.

ولكن حدثت تغيرات على العمل المصرفي نتيجة العولمة والتحرير المالي، وظهور أدوات وخدمات مالية جديدة وأنواع جديدة من المؤسسات المالية، وارتفاع درجة المنافسة الأجنبية وظهور المصارف دولية النشاط، الأمر الذي ساهم في ظهور كيانات مصرفية جديدة من خلال مفهوم المصرف الشامل، والتوجه نحو الاندماج المصرفي لخلق كيانات قوية قادرة على المنافسة كما تزايد الاتجاه إلى خصخصة المصارف، وقد أدت تلك التغيرات إلى ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف على المستوى المحلي والدولي وإلى تزايد مخاطر المصارف وبالتالي تزايد الأزمات المصرفية.

⁽¹⁾ KAMINSKY GRACIELA & SCHMUKLER, (2002): **Short- Run Pain, Long- Run Gain**, The Effect of Financial Liberalization, The World Bank, Washington, D.C.



فهناك من الدراسات أشارت إلى أنّ الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي في العديد من الدول تمثل أهم مخاطر العوامة المالية، ففي الفترة ما بين (1980-1996) وهي الفترة التي تعاضمت فيها قوة دفع العوامة المالية حدثت أزمات مصرفية تعرض لها ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، كما تم التوصل إلى أنّ التحرير المالي السريع الذي يتسم بمعدل مرتفع لنمو الائتمان وارتفاع تكلفته من أسباب الأزمة المصرفية، وأنّ توجه هيكل المصارف نحو الخصخصة يزيد من احتمال الأزمة المصرفية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: مقارنة الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة والدول النامية والنّاشئة

بعد التطرق لأسباب الأزمات المصرفية، سنحاول من خلال هذا المطلب إجراء مقارنة ما بين الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة، الدول النامية والنّاشئة، وهذا من حيث مجموعة الدول محل الأزمة والخصائص المشتركة لها، والنموذج النظري لتفسير الأزمة وأسبابها، وذلك من خلال أزمة دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والشيلي) في فترة الثمانينيات، وأزمة دول جنوب شرق آسيا في فترة التسعينيات، والأزمة المالية العالمية 2008، كما هو موضح بالجدول رقم (24).

(1) ابتسام كامل ابراهيم سليمان، مرجع سابق، ص.23.



جدول (24): الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة، النامية والناشئة

مجموعة الدول محل الأزمة	النموذج النظري لتفسير الأزمة	أسباب الأزمة	الخصائص المشتركة لمجموعة الدول محل الأزمة
فترة الثمانينيات الدول النامية دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والشيلي)	الجيل الأول من النماذج ترجع الأزمات المصرفية في تلك الدول إلى تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، التغير في أسعار الصرف)، والتحرير المالي السريع الذي أدى إلى تدفق كبير لرأس المال الأجنبي وارتفاع المديونية الخارجية.	■ تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية. ■ التحرير المالي السريع. ■ ضعف عملية الرقابة والتنظيم.	اتبعت الأرجنتين والشيلي برنامجا للإصلاح الاقتصادي في أوائل السبعينيات حيث كان الاقتصاد يعاني من عجز مالي كبير، وتضخم جامح وعجز كبير في ميزان المدفوعات، مع انخفاض احتياطي النقد الأجنبي، كان يهدف برنامج الإصلاح إلى تحقيق التثبيت الاقتصادي، وتخفيض حدة التضخم وعجز ميزان المدفوعات وتقليل التقلب في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع تحرير القطاع المالي من خلال: خصخصة البنوك، تخفيض درجة التدخل الحكومي، وتحرير أسعار الفائدة، غير أنها بدأت تعاني تلك الدول من بعض مشاكل خدمة الديون التي انتهت بأزمة ديون ثم أزمة مالية (مصرفية وعملة) حادة 1982/81.



تابع جدول رقم (24): الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة والنامية والناشئة

مجموعة الدول محل الأزمة	النموذج النظري لتفسير الأزمة	أسباب الأزمة	الخصائص المشتركة لمجموعة الدول محل الأزمة
فترة التسعينيات (1997) دول جنوب شرق آسيا بدأت الأزمة بالنمو الناشئة (تايلاند، والفلبين، ماليزيا، إندونيسيا) وامتدت إلى النمو الناضجة (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تاوان، هونج كونج)	الجيل الثالث من النماذج يركز هذا المدخل على الصعوبات التي تواجه الدول في الأسواق الناشئة في مواجهة ديونها، والمشاكل التي تواجهها عندما تقترض دولياً بعملة محلية، واختلاف نسبة الدولار بالنسبة للودائع والقروض.	▪ التحرير المالي السريع. ▪ فجوة المعلومات وانخفاض الشفافية. ▪ عدم الالتزام بقواعد الرقابة والتنظيم.	حققت تلك الدول معدلات جيدة للمتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو في الصادرات السلعية، معدل الادخار، معدل الاستثمار) مصحوبة بمعدلات منخفضة للتضخم وعجز الموازنة العامة، ولكن ترجع الأزمة إلى تحرير حساب رأس المال منذ بداية التسعينيات، مع غياب الدور التنظيمي للدولة على القطاع المالي وحساب رأس المال، حيث أدى الوضع الجيد للمتغيرات الاقتصادية الكلية إلى تدفق رأس المال الأجنبي وبالتالي إلى العديد من المشاكل خاصة المرتبطة بالتدفقات قصيرة الأجل التي توجهت إلى المصارف والمؤسسات المالية، وكانت نسبة كبيرة من هذه الديون في شكل اقتراض من البنوك الدولية اليابانية والأوروبية وعانت من أزمة مصرفية ثم أزمة عملة.



تابع جدول رقم(24): الأزمات المصرفية في الدول المتقدمة والنامية والناشئة

مجموعة الدول محل الأزمة	النموذج النظري لتفسير الأزمة	أسباب الأزمة	الخصائص المشتركة لمجموعة الدول محل الأزمة
العقد الأول من القرن 21 الأزمة المالية العالمية 2008 بدأت في الدول الصناعية المتقدمة (أمريكا ومنها إلى إنجلترا وفرنسا واليابان، وباقي الدول المتقدمة)، ثم تأثرت بها العديد من الدول الناشئة والدول النامية بدرجات متفاوتة حسب درجة ترابطها مع العالم الخارجي.	الجيل الثالث من النماذج لا تختلف الأزمة كثيرا عن حالة دورة (الانتعاش- التدهور) التي حدثت من قبل في العديد من الدول، حيث معظمها كان ارتفاع في أسعار الأصول خاصة الأسعار العقارية التي خلقتها حالة التحرير المالي من القيود، وبالتالي أدت إلى التوسع في منح الائتمان ولكن مع سوء إدارة المخاطر.	<ul style="list-style-type: none">عدم التوازن على المستوى الكلي (السياسة النقدية التوسعية وانخفاض أسعار الفائدة، عدم التوازن بين الادخار والاستثمار).عدم اهتمام واضعي السياسات الكلية بالمخاطر في الأسواق المالية.التطور المالي للأدوات المالية التي لم يفهمها جيدا السوق والمنظمين.عدم الالتزام بقواعد الرقابة والتنظيم والحكومة المالية.	حققت الدول المتقدمة الثبات الاقتصادي الكلي (معدل مرتفع للنمو مع معدلات منخفضة لأسعار الفائدة والتضخم) بشكل منفصل عن تحقيق الثبات المالي، حيث التركيز على تحقيق معدل منخفض وثابت للتضخم مع معدل مرتفع للنمو، مع إهمال المخاطر في القطاع المالي، وبدأت الأزمة بسوق الرهن العقاري، ثم تحولت من أزمة أسواق المال إلى أزمة مصرفية.

المصدر: ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد،

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص ص.25-27.



كما سيوضح بالاعتماد على المقاربات السابقة أوجه التشابه والاختلاف بين الأزمة المالية العالمية 2008 والأزمات المالية السابقة في الدول النامية والناشئة، من حيث وضع المتغيرات الاقتصادية الكلية، تدفق رأس المال الأجنبي، التحرير المالي، ضعف عملية الرقابة والتنظيم، أثر العدوى، والقدرة على التنبؤ بالأزمة، والجدول رقم (25) يلخص لنا ذلك.

جدول (25): مقارنة الأزمة المالية العالمية (2008) بالأزمات المالية السابقة في الدول النامية والناشئة

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
وضع المتغيرات الاقتصادية الكلية	تختلف الأزمة المالية العالمية عن أزمات الدول النامية، حيث العامل الحاسم في أزمات الدول النامية هو تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة، والتقدير الزائد لسعر الصرف كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا .
تدفق رأس المال	تتشابه الأزمة المالية العالمية مع دول جنوب شرق آسيا في الوضع الجيد للمتغيرات الاقتصادية الكلية، ولكن هناك خلل مشترك في أحد المتغيرات تشترك فيه كافة الأزمات وهو وجود عجز في الميزان التجاري.
التحرير المالي	يسبق الأزمات تدفق كبير لرأس المال الأجنبي ثم يحدث انخفاض مفاجئ لتلك التدفقات.
عملية الرقابة والتنظيم	يسبق الأزمات ازدهار مالي وظهور أو نمو أدوات مالية جديدة نتيجة التحرير المالي الأمر الذي يؤدي إلى تراكم الديون.
أثر العدوى	بالرغم من تطور عملية الرقابة وقواعد الحوكمة في فترة الأزمة المالية العالمية إلا أنّ عملية التنظيم مازالت غير متناسبة مع التطور المالي.
التنبؤ بالأزمة	الانتشار الدولي أقوى من الأزمات السابقة بين الدول المتقدمة والناشئة بشكل كبير بسبب ارتباط الأسواق العالمية.
ضعف وعدم تناسب عملية الرقابة على النظام المالي.	قبل الأزمة المالية العالمية كانت هناك تحذيرات من جانب المؤسسات المالية الدولية بأنّ الأزمة غير متوقعة من جانب الأطراف الدولية.
هناك انتشار للأزمات في منطقة معينة فأزمة الثمانينيات انتشرت بين دول أمريكا اللاتينية، وأزمة التسعينيات انتشرت في جنوب شرق آسيا، وقد تأثرت بها بعض الدول مثل روسيا، كما انتشرت الأزمة المالية العالمية بين دول العالم المتقدمة والنامية.	الاستقرار المالي يمكن أن يتأثر جراء المخاطر العالية.

المصدر: ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،



المبحث الرابع: أثر الأزمات المصرفية على الاقتصاد

تؤثر الأزمات المصرفية على أداء القطاع المصرفي، من خلال تأثير حجم الودائع سلباً نتيجة انخفاض الثقة في القطاع المصرفي، أو انخفاض عرض الائتمان أو ما يعرف بظاهرة "شح الائتمان Credit Crunch" بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية، بالإضافة إلى تأثير أداء المصارف من خلال انخفاض مؤشرات الربحية، وتزايد نسبة الديون الرديئة، ويؤدي تقييد الائتمان وقت الأزمة إلى سوء توزيع الموارد، حيث يؤثر سلباً على تدفق الائتمان إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك وتعرض العديد من المؤسسات إلى الإفلاس، الأمر الذي قد يترتب عليه التأثير سلباً على قدرة بعض المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتأثر ملاءتها نتيجة زيادة الأصول غير المنتظمة لديها مما يؤدي إلى تآكل قاعدتها الرأسمالية وقد تؤدي إلى إفلاسها، الأمر الذي يستدعي ضرورة إعادة الهيكلة المصرفية.⁽¹⁾

كما ترتبط الأزمات المالية بأنواعها (أي أزمة مصرفية، أسواق المال، عملة) بانخفاض في النشاط الاقتصادي، ولكن قد تختلف شدة الأثر ودرجة التعافي باختلاف نوع الأزمة، فغالبا ما يتبع أحد أنواع الأزمات المالية بنوع آخر فيكون تأثيرها أكبر وأعمق، ففي دول أمريكا اللاتينية بدأت الأزمة المالية بأزمة ديون ثم أزمة مصرفية وعملة، كما أنّ الأزمة الآسيوية بدأت بأزمة مصارف ثم أزمة عملة، وفي الكساد الكبير والأزمة العالمية 2008 بدأت الأزمة بأسواق المال ثم أزمة مصرفية.

وينتقل أثر الأزمات المصرفية إلى القطاع الحقيقي حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي وقد يصل إلى مرحلة ركود اقتصادي وتحقيق معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي.⁽²⁾

(1) KAMINSKY GRACIELA. L & REINHART CARMEN.M, (2000): **Assessing Financial Vulnerability an Early Warning System for Emerging Markets**, Institute for International Economics, Washington, D.C: http://mpr.ub.uni_muenchen.de/13629.

(2) LAVIN LUC & VALENCIA FABIAN, (2008): **Systemic Banking Crises- a New Database**, IMF, Working Paper N° 08/224.



المطلب الأول: أثر الأزمات المصرفية على القطاع المصرفي

يتمثل أثر الأزمات المصرفية على القطاع المصرفي في الأثر السلبي على دور الوساطة المالية للقطاع المصرفي (انخفاض حجم الودائع، ظاهرة شح الائتمان)، والأثر السلبي على مؤشرات الأداء للمصارف (انخفاض معدلات الربحية، وارتفاع نسبة الديون الرديئة).

الفرع الأول: الأثر على دور الوساطة المالية للقطاع المصرفي

يكمن هذا الأثر من خلال انخفاض كل من: حجم الودائع، وحجم الائتمان الممنوح وقت

الأزمة على النحو التالي:

أولاً: حجم الودائع

أسفرت الأزمات المصرفية السابقة عن انخفاض حجم الودائع ومنها أزمة الكساد الكبير عام (1929-1930) حيث انخفض حجم الودائع لدى البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 33%، وفي الأرجنتين انخفض حجم الودائع الجارية 97%، والودائع لأجل 96% في الفترة (1980-1983)، وفي ماليزيا انخفض حجم الودائع الجارية 14% عام 1998، كما انخفض حجم الودائع لأجل في تايلاند 0,75% عام 1999.⁽¹⁾

ثانياً: شح الائتمان

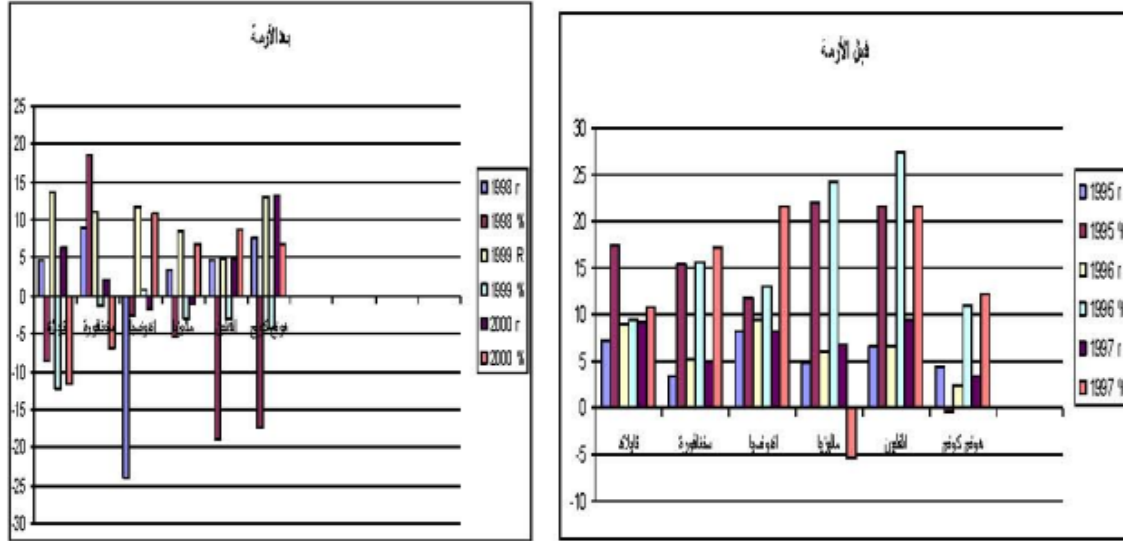
تعكس حالة شح الائتمان صعوبة الحصول على الائتمان، وذلك نتيجة لانخفاض العرض والطلب على الائتمان نظراً لارتفاع مخاطر الائتمان وقت الأزمة، حيث ترجع أسباب الانخفاض في جانب العرض إلى انخفاض الموارد المتاحة للمصرف بسبب انخفاض حجم الودائع أو نتيجة غلق بعض المصارف الضعيفة أثناء الأزمة، أو بسبب تشدد المصارف على معايير تصنيف القروض، أما الانخفاض في جانب الطلب يرجع إلى ارتفاع أسعار الفائدة أو بسبب انخفاض الفرص الاستثمارية وقت الأزمة نتيجة الطاقة الاستثمارية الفائضة والزيادة في الاستثمار في الأصول الحقيقية في فترات الانتعاش التي تسبق الأزمة، والشكل رقم (11) يوضح لنا تطور الائتمان قبل وبعد بعض الأزمات.⁽²⁾

(1) ANARI ALI KOLARI & JAMES MASON JOSEPH, (2005): **Bank Assets Liquidation & The Propagation of the Gresat Depression**, Journal of Money, Credit & Banking, Vol (37), N° (04).

(2) ابتسام كامل ابراهيم سليمان، مرجع سابق، ص.ص.33.32.



شكل رقم (11): معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك (%) وسعر الفائدة الحقيقي (r) أثناء الأزمة الآسيوية



Sources: World Bank, World Development Report, Different Issue,

<http://www.worldbank.org>

يوضح الشكل رقم (11) معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك (%) وسعر الفائدة الحقيقي (r) قبل وبعد الأزمة الآسيوية، حيث توسع القطاع المصرفي قبل الأزمة في تقديم ائتمان كبير إلى القطاع الخاص حيث وصل معدل النمو الحقيقي للائتمان المقدم من قبل البنوك في تايلاند إلى 17,5% عام 1995، و 24,2% في ماليزيا و 27,4% في الفلبين عام 1996.

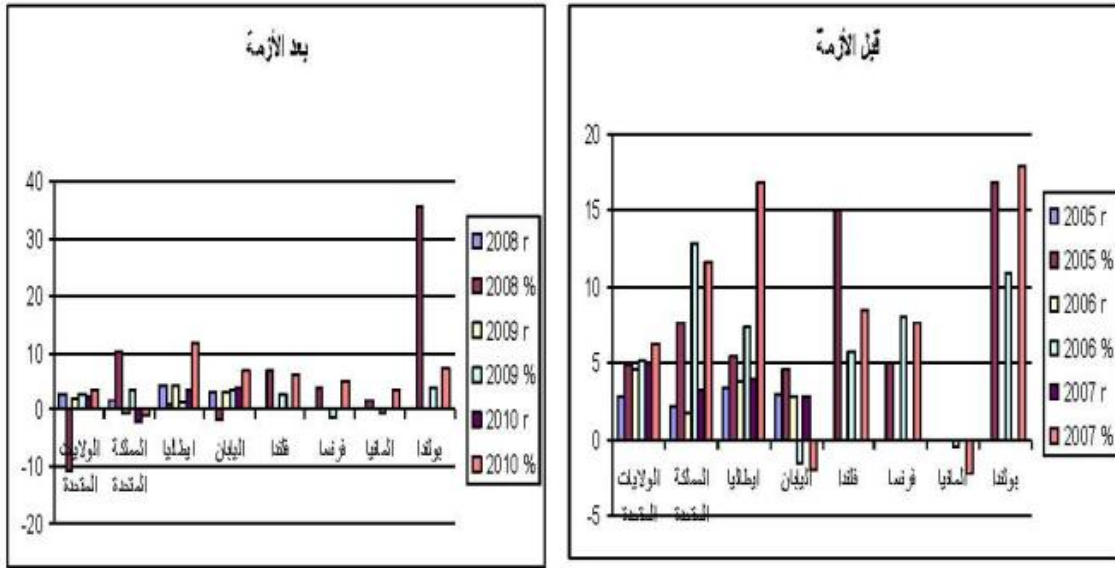
كما يوضح الشكل أيضا ظهور ظاهرة شح الائتمان مع الأزمة حيث أن هناك انخفاض ملحوظ في معدل النمو الحقيقي في الائتمان المقدم من قبل المصارف في كافة الدول وتحقيق معدلات سالبة خلال عامي 1998 و 1999، وقد استمر معدا النمو السالب في تايلاند وسنغافورة حتى عام 2000 بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية.

ويوضح الشكل رقم (12) التطور في الائتمان قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، حيث وصل معدل النمو في الائتمان الحقيقي إلى 6,2% في الولايات المتحدة الأمريكية و 16,8% في إيطاليا عام 2007، و 12,8% في المملكة المتحدة عام 2006 في ظل انخفاض أسعار الفائدة التي وضعها



البنك الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى بعد أزمة الكساد التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001.

شكل (12): معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك (%) وسعر الفائدة الحقيقي (r) أثناء الأزمة المالية العالمية



Sources: World Bank, World Development Report, Different Issue,
<http://www.world Bank.org>

ومع الأزمة انخفض معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك ليصل إلى (-5,10%) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، بالرغم من انخفاض سعر الفائدة الحقيقي حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيض أسعار الفائدة كأداة من أدوات الإنقاذ أثناء الأزمة، وفي بعض الدول كاليابان، بدأ الانخفاض في معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك ليصل إلى معدلات سالبة منذ عام 2006 بالرغم من انخفاض سعر الفائدة الحقيقي واستمر هذا المعدل السالب مع ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي عام 2008، وتظهر الظاهرة بوضوح في المملكة المتحدة عام 2009، حيث بالرغم من وصول سعر الفائدة الحقيقي إلى معدل سالب (-7,0%) مازال معدل النمو في الائتمان منخفضاً أي 3,5% بينما كان 11,6% عام 2007، كما وصل معدل النمو في الائتمان إلى قيمة سالبة عام 2010، وهناك انخفاض في معدل نمو الائتمان الحقيقي المقدم من قبل البنوك في فرنسا حيث حقق معدل سالب عام 2009، وفي ألمانيا منذ عام 2006.



الفرع الثاني: الأثر على مؤشرات أداء المصارف

يتأثر أداء المصارف بالأزمات المصرفية من خلال الأثر السلبي على مؤشرات الربحية وارتفاع نسبة الديون الرديئة.

أولاً: ربحية المصارف

أوضحت مؤشرات ربحية المصارف تدهوراً بعد الأزمات المصرفية وهو ما توصلت إليه مختلف الدراسات السابقة عن أثر الأزمات المصرفية على الأداء المصرفي بعد الأزمة الآسيوية على عينة من الدول النامية والاقتصاديات الناشئة وبعض الدول المتقدمة، من خلال تأثر أداء القطاع المصرفي سلباً في الدول محل الأزمة كما تأثر أداء القطاع المصرفي في بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وأستراليا)، والجدول رقم (26) يوضح لنا ذلك.

جدول رقم (26): أثر الأزمة الآسيوية على مؤشرات أداء المصارف في بعض الدول

الدول		شرق آسيا (1)		أمريكا اللاتينية (2)		أوروبا الشرقية (3)		دول صناعية (4)	
المؤشرات									
الفترة	1996-90	1997	1996-90	1997	1996-90	1997	1996-90	1997	1996-90
صافي الفائدة	3.4	2.4	6.6	5.6	5.1	3.3	2.2	2.0	2.0
دخل أخرى	1.6	0.9	3.5	2.9	1.9	1.3	1.2	1.2	1.2
تكاليف التشغيل	2.7	1.7	7.5	5.7	3.0	2.9	2.3	2.1	2.1
خسائر القروض	0.5	1.1	1.3	1.2	1.9	0.9	0.4	0.4	0.4
الأرباح قبل الضرائب	1.8	0.4	1.5	1.9	1.8	0.9	0.8	0.8	0.8

Source: HAWKINS JOHN& TURNER PHILIP, (1999): **Bank Restructuring In Practice**, An Overview In Bank Restructuring, BIS Working Paper, N° (6).

يتضح من الجدول رقم (26) انخفاض صافي الفائدة كنسبة من الأصول من 3,4 كمتوسط للفترة (1996-1990) إلى 2,4 عام 1997 مع انخفاض تكاليف التشغيل وانخفاض الأرباح قبل الضرائب كنسبة من الأصول من 1,8 إلى 0,4 في نفس الفترة، مع تزايد خسائر القروض كنسبة من الأصول في دول شرق آسيا، وتأتي هذه الدول في مقدمة الدول الأكثر تأثراً سلباً تليها دول أوروبا الشرقية ثم دول أمريكا اللاتينية، أما تأثر الدول الصناعية يعتبر تأثراً طفيفاً حيث انخفض



صافي الفائدة كنسبة من الأصول 2,2 كمتوسط للفترة (1996-90) إلى 2,0 عام 1997 مع انخفاض تكاليف التشغيل من 2,3 إلى 2,1، في حين لم تتأثر كل من خسائر القروض والأرباح قبل الضرائب.

كما نلتبس أثر الأزمة المالية العالمية على مؤشرات أداء المصارف في الدول المتقدمة على النحو الموضح بالجدول رقم (27).

جدول رقم (27): أثر الأزمة المالية العالمية على مؤشرات أداء المصارف في الدول المتقدمة

المؤشر	الفترة	(2002-1980)	(2007-2003)	(2010-2008)
الدخول غير سعر الفائدة (%): الولايات المتحدة		42	42	39
	ألمانيا	46	51	45
	اليابان	22	29	25
هامش سعر الفائدة (%): الولايات المتحدة		3.9	3.4	3.4
	ألمانيا	1.2	1	1
	اليابان	1.3	1.3	1.2

المصدر: ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص.37.

يوضح الجدول رقم (27) انخفاض الدخول غير سعر الفائدة منسوباً إلى إجمالي الدخول للفترة (2010-2008) مقارنة بالفترة (2007-2003) في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان.

أما فيما يخص هامش سعر الفائدة فقد شهد استقراراً حيث لم يطرأ عليه أي انخفاض مقارنة بالفترتين (2007-2003) و (2010-2008) في كل من الولايات المتحدة وألمانيا، أما اليابان فقد انخفض هامش سعر الفائدة من 1,3 % للفترة (2007-2003) إلى 1,2 % للفترة (2010-2008).



كما تدهورت مؤشرات الربحية في أعقاب أزمة جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية على النحو الموضح بالجدولين رقمي (28) و(29).

جدول رقم (28): أثر الأزمة الآسيوية على مؤشرات الربحية في دول الأزمة

العائد على حقوق الملكية ROE (%)					العائد على الأصول ROA (%)					الدولة
2001	2000	1999	1998	1997	2001	2000	1999	1998	1997	
-1.9	-15.9	-47.0	-38.5	-6.2	-0.2	-1.6	-5.4	-5.1	-0.8	تايلاند
7.7	12.6	10.7	4.2	-	0.8	1.3	1.2	0.4	-	سنغافورة
13.4	19.6	-	-	-	0.8	0.1	-9.1	-19.9	-	إندونيسيا
8.4	12.8	13.3	-0.6	-	0.8	1.1	1.1	-	-	ماليزيا
3.2	2.6	20.9	5.9	13	0.4	0.4	0.4	0.8	1.7	الفلبين
15.9	-11.9	-23.1	-52.5	-12.8	-0.2	-1.6	-5.4	-5.1	-0.88	كوريا

Source: Global Financial Stability, Report 2004.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2004/02/pdf/gfsr0904.pdf>

يوضح الجدول رقم (28) تدهور مؤشرات الربحية (العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)) في أعقاب أزمة جنوب شرق آسيا، وقد حقق معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) معدلات سالبة في تايلاند حتى عام 2001 وفي كوريا حتى عام 2000 وكان عامي 1998، 1999 أكثر الأعوام تأثراً سلبياً حيث حقق (-38.5%)، (-47.0%) في تايلاند و (-52.5%)، (-23.1%) في كوريا على التوالي.

أما عن الجدول رقم (29) فيوضح لنا أثر الأزمة المالية العالمية على مؤشرات الربحية في الدول المتقدمة



جدول رقم (29): أثر الأزمة المالية العالمية على مؤشرات الربحية في الدول المتقدمة

العائد على حقوق الملكية ROE (%)					العائد على الأصول ROA (%)					المؤشر الدولة
2009	2008	2007	2006	2005	2009	2008	2007	2006	2005	
0.9	0.4	7.8	12.3	12.4	0.1	0.0	0.8	1.3	1.3	الولايات المتحدة
-0.2	-10.3	6.2	8.9	11.8	-0.1	.0.4	0.4	0.5	0.8	المملكة المتحدة
-	-0.1	9.8	-14	11.8	-	0.0	0.4	0.6	0.6	فرنسا
-	-7.7	6.6	9.4	13	-	-0.3	0.3	0.4	0.4	ألمانيا
-	4.8	12.8	14.3	9.7	-	0.3	0.8	0.8	0.7	إيطاليا
4.9	-6.9	6.1	8.5	11.3	0.2	-0.2	0.3	0.4	0.5	اليابان

Source: Global Financial Stability, Report 2009.

<https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/pubs/ft/GFSR/2009/01/pdf/textpdf.ashx>

يوضح الجدول انخفاض العائد على الأصول في الولايات المتحدة ليصل إلى الصفر عام 2008 و(-0.4%) في المملكة المتحدة، (-0.3%) في ألمانيا و(-0.2%) في اليابان لنفس العام كما تأثر سلبي العائد على حقوق الملكية وحقق معدلات منخفضة، ففي الولايات المتحدة انخفض من 12.3% عام 2006 إلى 0.4% عام 2008، وكذلك حقق العائد على حقوق الملكية معدلات سالبة في كل من المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا واليابان في عام 2008، مع تحقيق الخسائر انخفضت نسبة رأس المال إلى الأصول على النحو الموضح بالجدول رقم (30)، حيث انخفضت النسبة في الولايات المتحدة من 10.3% عام 2007 إلى 9.3% عام 2008، كما انخفضت في المملكة المتحدة والدول الأوروبية، فقامت الحكومات بضح رأس المال لدعم المصارف، وهو يعتبر مؤشر على ضعف الأداء المصرفي.



جدول رقم (30): أثر الأزمة المالية العالمية على نسبة رأس المال إلى الأصول(%)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الولايات المتحدة	10.3	10.5	10.3	9.3	10.9	11.1
المملكة المتحدة	6.1	6.1	5.5	4.4	5.4	5.4
فرنسا	4.4	4.5	4.1	3.7	4.1	4.9
ألمانيا	4.1	4.3	4.3	4.5	4.8	4.3
إيطاليا	6.7	7	7.9	7.6	8	9.3
اليابان	4.9	5.3	5.3	4.5	3.6	4.7
بولندا	7.9	7.8	8	7.5	8.1	7.8
فنلندا	9.2	9.4	8	6.2	6.4	5.5

Source: Global Financial Stability, Report 2012.

<https://www.imf.org/External/Pubs/FT/GFSR/2012/02>

ثانيا: نسبة الديون الرديئة

يتم تصنيف الديون الرديئة (NPLS) بصفة عامة وفقا للمعايير الدولية الموضوعة من قبل مجموعة الدول العشرة الكبرى وتوصيات لجنة بازل، وفي أوقات الأزمات يتم تغيير القواعد وتصبح أكثر حدة كما حدث أثناء الأزمة الآسيوية فقد تم تغيير الديون دون المستوى من ستة (6) أشهر إلى ثلاثة (3) أشهر بكوريا في جويلية 1998، وبماليزيا في جانفي 1998، ثم العودة بعد الأزمة إلى ستة (6) أشهر، كما يتم تغيير الاحتياطات وقت الأزمات حيث تم تغيير الاحتياطي بالنسبة للديون الجيدة من الاحتياطات العامة من 1% إلى 2% كنسبة من القروض في الفلبين عام 1998.

يرجع الارتفاع في نسبة الديون الرديئة أثناء الأزمات المصرفية إلى التوسع الائتماني بدون ضمانات كافية قبل الأزمة، بالإضافة إلى حالة الركود وارتفاع أسعار الفائدة أثناء الأزمة وهو ما يدفع المصارف والحكومات في بعض الدول لإعادة هيكلة هذه الديون للخروج من حالة التعثر



والجدول رقم (31) يوضح لنا نسبة الديون الرديئة إلى إجمالي الديون (أقصى قيمة لها) أثناء الأزمات المصرفية.⁽¹⁾

جدول رقم (31): نسبة القروض الرديئة إلى إجمالي القروض خلال الأزمات المصرفية

الدولة	بداية الأزمة	النسبة (%)	الدولة	بداية الأزمة	النسبة (%)
الأرجنتين	1980	9	شيلي	1981	35.6
تايلاند	1997	33	ماليزيا	1997	30
كوريا	1997	35	إندونيسيا	1997	32.5
الولايات المتحدة	2009	5.4	المملكة المتحدة	2010	4
فنلندا	2009	0.7	فرنسا	2009	3.6
ألمانيا	2007	3.4	إيطاليا	2010	10
اليابان	2006	2.5	بولندا	2005	11

Sources: World Bank, World Development Report, Different Issue

<http://www.world Bank.org>

يتضح من الجدول رقم (31) أنّ نسبة القروض الرديئة إلى إجمالي القروض وصلت في الشيلي عام 1981 إلى 35.5% وفي الأزمة الآسيوية وصلت النسبة إلى 33% في تايلاند، 30% في ماليزيا، 32.5% في إندونيسيا، ولكن في الدول المتقدمة ترتفع نسبة الديون الرديئة إلى إجمالي الديون وقت الأزمات ولكن بمعدلات أقل من الدول النامية والأسواق الناشئة، حيث وصلت النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5.4% وفي فرنسا 3.6% عام 2009.

⁽¹⁾ HAWKINS JOHN & TURNER PHILIP, (1999): **Bank Restructuring in Practice**, an Overview in Bank Restructuring, BIS Working Paper, N° (6).



المطلب الثاني: أثر الأزمات المصرفية على القطاع الحقيقي

نلتمس أثر الأزمات المالية على النشاط الاقتصادي من خلال تراجع حجم النشاط الاقتصادي نظرا للتأثير السلبي على الثروة وحقوق الملكية مما يترتب عليه إفلاس العديد من وحدات قطاع الأعمال وتراجع معدلات الإنتاج في كل القطاعات، ومن ناحية أخرى يؤدي تراجع أسعار الأصول إلى أثر مهم على الثروة، حيث يؤدي إلى ارتفاع نسبة المديونية بالنسبة إلى الثروة أو إلى حقوق الملكية سواء في وحدات قطاع الأعمال أو وحدات القطاع العقاري، مما يولد أثرا سلبيا على كل من الإنفاق النهائي الاستهلاكي والاستثماري ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعي، كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا، وقد أدت هذه العوامل إلى تراجع نشاط وحدات قطاع الأعمال وبالتالي تراجع معدلات أرباحها بشكل ملحوظ، وهو من العوامل التي ساعدت على تراجع مؤشرات الأسهم في بورصات هذه الدول.

كما كان من أهم توابع تدهور سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية (2007-2008) الركود الكبير الذي لحق بالدول الصناعية الكبرى وبعض الاقتصاديات الناشئة وتأثرت به العديد من الدول النامية ويطلق على الركود الذي أصاب العالم في نهاية عام 2007 الركود العظيم (Great Recession) -أو الركود الطويل (Long Recession) وهو يعتبر أطول ركود للاقتصاد الأمريكي منذ الكساد الكبير، وقد اعتبر بداية لكساد كبير ثاني، الذي ارتبط بمعدل مرتفع للبطالة وانخفاض ثقة المستهلكين وانخفاض أسعار العقار مع زيادة حالات الفشل المصرفي وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.⁽¹⁾

ويوضح الجدول رقم (32) نتائج العديد من الدراسات التطبيقية التي قامت بقياس أثر الأزمات المالية على النشاط الاقتصادي الحقيقي.

⁽¹⁾ ESPINOZA RAPHAEL, FORNARI FABIO & LOMBARDI MACRO, (2009): **The Role of Financial Variables in Predicting Economic Activity in The EURO Area**, I.M.F, Working Paper, N° 09/241, Nov 2009.



جدول رقم(32): أثر الأزمات المالية على النشاط الاقتصادي

أهم النتائج	الدراسة
<p>أوضحت الدراسة أن تكلفة الركود المرتبطة بالأزمات المالية مرتفعة، وتكون الخسائر في الدول الصناعية كبيرة، وإن كانت أعلى من الدول الصاعدة، فالدول الصناعية تأخذ حوالي عام ونصف حتى يعود الناتج لمستواه السابق قبل الأزمة ويكون معدل النمو في السنة الأولى في حالة التعافي من الركود حوالي 2.2% في المتوسط، في حين أن عملية التعافي من الركود بدون أزمات مصرفية تأخذ أقل من عام، ويكون معدل النمو في السنة الأولى في حالة التعافي من الركود حوالي 3.4%، ويرجع جزء كبير من التكلفة في حالة الأزمات المصرفية إلى بقاء عملية التعافي التي تلي تلك الأزمات.</p>	<p>KANNAN, 2010 دراسة لـ (21) دولة صناعية في الفترة (الربع الأول 1970- الربع الأخير 2004)</p>
<p>تبدأ الأزمة في أحد الأسواق ثم تنتشر إلى باقي الأسواق، وحوالي نصف الأزمات كانت مرتبطة بالانخفاض في النشاط الاقتصادي أو الركود، وترتبط الأزمات المصرفية بانخفاض مستوى الناتج عن الأزمات في الأسواق المالية أو أزمات العملة، كما أن مقدار التدهور في الناتج يكون أقوى في حالة الأزمات المصرفية وتكون فترة التدهور أطول، فالركود المرتبط بالأزمات المصرفية يأخذ على الأقل ضعف الركود غير المسبوق بأزمات مصرفية، وحوالي نصف الأزمات يحدث الانخفاض في الناتج أو الركود في نفس الربع السنوي الذي تحدث به بداية الأزمة، 25% من الحالات يحدث الانخفاض أو الركود بعد حوالي عام من الأزمة.</p>	<p>CARDARELLI, ELEKDAG & LALL, 2009 دراسة لـ (113) أزمة مالية (43) مصرفية، 20 عملة، 50 أسواق المال) على مستوى (17) دولة صناعية.</p>
<p>أوضح أنّ تكلفة الأزمات المصرفية ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي في الدول النامية أكبر من تكلفة أزمات العملة، حيث يأخذ الاقتصاد حوالي عامين حتى يعود إلى المعدل الطبيعي للنمو الاقتصادي بعد أزمة العملة، بينما يأخذ حوالي ثلاثة (3) أعوام في حالة الأزمات المصرفية.</p>	<p>KAMINSKY & REINHART (1999) تحليل الأزمة المزدوجة (العملة والمصرفية) في الفترة 1970- 1995 (والتي منها 26 أزمة مصرفية، 76 أزمة عملة) بالإضافة إلى أزمة جنوب شرق آسيا 1997.</p>



تابع جدول رقم (32): أثر الأزمات المالية على النشاط الاقتصادي

أهم النتائج	الدراسة
يكون تأثير الأزمات المصرفية أقوى من تأثير أزمات العملة، وتفقد الدولة ما بين (3%) و(3.5%) سنويا من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الأزمة المصرفية، وتستمر الأزمة المصرفية حوالي ثلاثة سنوات ونصف سنة فيكون الأثر النهائي لانخفاض الناتج حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي.	BOYD (2005) دراسة الأزمات المصرفية لـ (23) أزمة في الدول الصناعية والاقتصاديات الصاعدة.
ترتب على العديد من الأزمات المصرفية انخفاض حاد في الناتج واستغراق وقت طويل للعودة إلى مستواه قبل الأزمة، وهناك بعض الأزمات كانت عميقة في تأثيرها على الناتج (النيجر عام 1982 انخفض الناتج بـ 122.7%، الكاميرون عام 1978 بـ 118.1%، الشيلي عام 1981 بـ 92.4%، الأردن عام 1989 بـ 66.8%، الفلبين 60% عام 1983، فنلندا 59% عام 1991، المكسيك 51% عام 1981، تايلاند عام 1997 بـ 97.7%، كوريا وماليزيا عام 1997 انخفض الناتج بـ 50%.	LAVIN & VALENCIA (2008) دراسة لـ (124) أزمة مصرفية بـ (37) دولة في الفترة (1970-2007)
يكون الفاقد في الناتج من (5-8)% في حالة أزمة العملة، ومن (8-10)% في حالة الأزمة المصرفية، ومن (13-18)% في حالة الأزمة المزدوجة، وتستمر الأزمة من 2 إلى 4 سنوات.	HUTCHISON & NOY (2005) دراسة الأزمات المالية في الفترة (1980-2005)، لـ (51) أزمة عملة، 33 أزمة مصرفية و 20 أزمة مزدوجة).

المصدر: ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص.ص.44.43.

تبين من الجدول رقم (32) أنّ التأثير السلبي للأزمة المصرفية على النشاط الاقتصادي أقوى من تأثير أزمات العملة سواء في الدول النامية أو الدول الصناعية، وذلك لأن أزمات العملة تؤدي إلى انخفاض مصادر التمويل الخارجية، بينما تؤثر الأزمات المصرفية على مصادر التمويل الداخلية والخارجية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال، أي أنّ شح الائتمان يكون أعمق في



حالة الأزمات المصرفية، كما أنّ عملية التعافي أيضا تكون أبطأ في الأزمات المصرفية في كل من الصادرات والواردات وأسعار الأصول، وفي حالة أزمات العملة يقدر التعافي في الصادرات بحوالي ثمانية (8) أشهر وهو أسرع من حالة الأزمات المصرفية حيث يقدر بحوالي عامين، بينما من جهة أخرى يتبين أنّ كل من الأزمات المصرفية وأزمات العملة لها نفس التأثير على الخسارة في الناتج عبر العصور المختلفة ولكنها أكثر تكرارا حاليا مقارنة بفترة بريتن وودز والفترة ما بين الحربين العالميتين.⁽¹⁾

المطلب الثالث: قنوات انتقال الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي

يرتبط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي من خلال ثلاث قنوات هي: تكلفة التمويل، أثر الثروة، وأثر حصص الائتمان، وفي وقت الأزمات تكون تلك القنوات هي مصدر نقل الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي بالإضافة إلى سعر الصرف على النحو الموضح بالجدول رقم (33).
جدول رقم (33): قنوات انتقال الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي

القناة	الأثر على القطاع الحقيقي	
تكلفة التمويل	يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى تقييد قرارات الاستثمار والإقتراض وتقييد عملية توسع نشاط المؤسسات، ومع انخفاض تكلفة التمويل يظل الطلب على الأصول الحقيقية منخفض نظرا لارتفاع درجة المخاطر وعدم التأكد.	
حجم الائتمان المتاح	يؤدي تقييد حجم الائتمان المتاح إلى انخفاض عرض الائتمان ومع ارتفاع تكلفة التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار، كما تمنع القطاع العائلي من الإقتراض وتؤدي إلى تدنية الاستهلاك أثناء فترة الأزمة وتنخفض قدرة المؤسسات المقترضة على الوفاء بديونها.	
قيمة الثروة الصافية	لقطاع الأعمال	تنخفض قيمة الثروة الصافية للمؤسسات مع انخفاض أسعار الأسهم فيحدث تدهور في الربحية المستقبلية، وانخفاض معدل النمو يؤدي إلى انخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض الاستهلاك الحالي والمحتمل.
	للقطاع العائلي	تنخفض قيمة الثروة الصافية وممتلكات القطاع العائلي مع انخفاض أسعار الأصول وحقوق الملكية، وتنخفض قيمة الائتمان الذي حصلوا عليه بالفعل، فتتأثر ميزانيات القطاع العائلي ومدخراتهم واستهلاكهم.
سعر الصرف	تؤثر الأزمات المالية على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على سعر الصرف، وتؤدي مخاطر سعر الصرف إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مع انخفاض قيمة العملة فتؤثر بالتبعية على حجم التجارة.	

Source: CECHELLI SLEPHEN.G & UPPER CHRISTIAN, (2009): **Financial Crises & Economic Activity**, Paper Prepared In Financial Stability & Macroeconomic Policy, Federal Reserve Bank of Kansas City, Country Evidence.IMF , Working Paper N° (18), January 2009.

⁽¹⁾ KAMINSKY GRACIELA.L, CARMEN REINHART.M, (2000): Op.Cit.



الفرع الأول: أثر تكلفة التمويل

وقت الأزمات يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع العائد على الأصول المالية، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة ترتيب الأصول (مالية وحقيقية) داخل المحفظة المالية لاختيار المجموعة الكفوءة من تلك الأصول وفقا لدرجة المخاطر والعائد، فيزيد الطلب على الأصول المالية وينخفض الطلب على الأصول الحقيقية فتتخفف أسعارها وينخفض إنتاجها، ومع التوجه لحل الأزمة وإتباع سياسة نقدية توسعية وخفض سعر الفائدة يستمر انخفاض الطلب على الأصول الحقيقية نظرا لارتفاع درجة المخاطر وعدم التأكد، ومن ثم حجم الاستثمار والاقتراض وتقييد عملية توسع نشاط المؤسسات فينخفض حجم الناتج القومي.⁽¹⁾

ففي الأزمة الآسيوية انخفضت معدلات النمو في الاستثمار الإجمالي إلى (-50.9) في تايلاند (-24.5) في سنغافورة، (-39) في أندونيسا، و(-43) في ماليزيا عام 1998، كما انخفض معدل النمو في الاستثمار الإجمالي ووصل إلى معدلات سالبة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا فرنسا إيطاليا واليابان أثناء الأزمة المالية العالمية، ويكون لذلك الانخفاض تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهدت البلدان الصناعية (أمريكا، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا وإيطاليا) انخفاضا في دخلها المحلي يقدر بالنصف أثناء أزمة الكساد الكبير، ووصل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات إلى (-5.7) عام 1981 بالأرجنتين و(-13.4) عام 1982 بالشيلي والجدول رقم (34) يلخص لنا ذلك.

جدول رقم (34): معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أثناء أزمة الديون في الثمانينات

الدولة	1979	1980	1981	1982	1983	1984
العالم	4,2	2,5	2	0,6	2,9	5,2
الدول المتقدمة	3,7	1,1	1,7	-0,2	2,9	4,8
الدول النامية	5,2	5,1	2,5	2	2,7	5,7
الأرجنتين	7,3	1,5	-5,7	-3,1	4,2	2
الشيلي	7,1	7,7	6,7	-13,4	-3,5	6,1

المصدر: ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على

الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ص.189.

⁽¹⁾ KASHYAP ANIL.K& STEIN JERMEY.C, (2000): **What do Million Observation on Banks Say About the Transmission of Monetary Policy**, American Economic Review, Vol(90), N° (3), Jaune 2000.



بعد تحقيق معدلات مرتفعة للنمو في السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما في أزمة جنوب شرق آسيا وصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تايلاند إلى (-10.8) و (-7.4) في ماليزيا عام 1998، (-13.1) في أندونيسا عام 1999 (أنظر الملحق رقم (1))، وفي الأزمة المالية العالمية حققت الدول الصناعية معدلات سالبة للنمو وصلت إلى (-3.1) في الولايات المتحدة، (-0.4) في المملكة المتحدة، (-5.1) في ألمانيا و (-5.5) في إيطاليا واليابان و (-3.1) في فرنسا عام 2009، وتحسن الوضع وتحققت معدلات موجبة في 2010، (أنظر الملحق رقم (2))

الفرع الثاني: أثر الثروة

يعتبر البيع الاضطراري للأصول من أهم مؤشرات الأزمة المصرفية ومن ثم انخفاض أسعار السلع الرأسمالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة ما يحتفظ به الأفراد من أصول وكأن الأفراد بطريق غير مباشر أصبحوا أقل ثروة. سواء لقطاع الأعمال حيث تنخفض قيمة الثروة الصافية للمؤسسات مع انخفاض القيمة السوقية للأسهم فتتخفف عملية الإصدار الجديد للأسهم بأسعار مرتفعة واستخدام العائد المحقق في شراء سلع استثمارية، فيحدث تدهور في الربحية المستقبلية ومعدل النمو فينخفض الدخل الحالي، وبالتالي انخفاض الاستهلاك الحالي والمحتمل، كما تنخفض قيمة الثروة الصافية وممتلكات القطاع العائلي وتنخفض قيمة الائتمان الذي حصلوا عليه من قبل، فتتأثر ميزانياتهم وحجم مدخراتهم واستهلاكاتهم، ففي الأزمة الآسيوية انخفض معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي ووصل إلى معدلات سالبة في كل من تايلاند إندونيسيا، ماليزيا، هونج كونج، وكوريا عام 1998 (أنظر الملحق رقم (1))، كما انخفض معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة خلال عامي 2008 و2009، ووصل معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى معدلات سالبة عام 2008، ويرجع ذلك إلى تراجع الإنفاق على السلع المعمرة وغير المعمرة وانخفاض قيمة أصول القطاع العائلي، (أنظر الملحق رقم (2)).



الفرع الثالث: أثر حصص الائتمان

تحقق حصص الائتمان كأداة غير سعرية دورا في التوازن بين العرض والطلب على الائتمان كالدور الذي يقوم به سعر الفائدة، ويؤدي تقييد حجم الائتمان المتاح وقت الأزمة كما سبق التوضيح في أثر الأزمة المصرفية على دور الوساطة المالية للقطاع المصرفي إلى انخفاض عرض وطلب الائتمان، ومع ارتفاع تكلفة التمويل ترتفع مخاطر الاستثمار، ويتأثر حجم اقتراض واستهلاك القطاع العائلي، كما تنخفض قدرة المؤسسات المقترضة على الوفاء بديونها.⁽¹⁾

الفرع الرابع: أثر سعر الصرف

أثبتت الدراسات أنّ مع الأزمات المصرفية يحدث تقلب لأسعار الصرف وتؤدي مخاطر سعر الصرف إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج فتؤثر بالتبعية على حجم التجارة، فمع الأزمة الآسيوية انخفض سعر صرف البات التايلاندي عام 1997 من 25.610 بات للدولار إلى 47.246 عام 1998، ثم استمر التغير صعودا وهبوطا إلى أن استقر عند 37.470 عام 1999، وقد حاولت ماليزيا الحفاظ على الريجنت الماليزي إلا أنه انخفض عام 1997، كما انخفض البيزو الفلبيني والروبية الإندونيسية والون الكوري والدولار السنغافوري في نفس العام (أنظر الملحق رقم (1)).

وقد انخفض سعر صرف الدولار أمام الين الياباني والجنيه الإسترليني عامي 2008 و2009 كما انخفض مقابل اليورو عام 2009، ولكن كان معدل الانخفاض الأكبر أمام الين الياباني وذلك لتزايد الطلب على الين كملاذ آمن في تلك الفترة للاستثمار لتجنب الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر خاصة مع انخفاض أسعار معظم الأسهم العالمية⁽²⁾ (أنظر الملحق رقم (2)).

(1) ESPINOZA RAPHAEL, FORNARI FABIO, Op. Cit.

(2) CECHELLI, SLEPHEN.G, KOHLER, MARION & UPPER, CHRISTIAN, Op.Cit.



المطلب الرابع: العوامل المحددة لحدة أثر الأزمة المصرفية على القطاع الحقيقي

يرتبط مدى تأثير الأزمة المصرفية على الاقتصاد الحقيقي بمجموعة من العوامل، البعض منها ما يتعلق بالقطاع المالي والبعض الآخر بعوامل غير مالية نتناولها بالتحليل فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل المالية

يتوقف مدى الانخفاض في مستوى الناتج على مدى امتداد أثر الأزمة إلى أسعار الأصول وإجمالي حجم الائتمان الذي يرتفع قبل الأزمة، حيث تتوسع المصارف أثناء فترة الانتعاش داخل الميزانية بأصول عالية القيمة وقليلة المخاطرة، وتزيد المخاطرة ويقل العائد على الأصول مع بداية الأزمة فيحدث انخفاض شديد للإقراض، يتبعه انخفاض رأس مال المصرف، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، الذي يغذي مرة أخرى انخفاض عرض الائتمان، كما يتوقف مدى الانخفاض في مستوى الناتج على مدى اعتماد القطاع العائلي وقطاع الأعمال على الاقتراض، فمع ارتفاع نسبة الاقتراض الصافي يرتبط الانخفاض في مستوى الناتج أكثر بانخفاض عرض الائتمان، مثل المؤسسات التي تجبر على تعديل خطط الإنفاق الخاصة بها في فترة الأزمات المالية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: العوامل غير المالية

تكون تكاليف الأزمات المصرفية كبيرة عندما يسبق الأزمة تدهور في بيئة الاقتصاد الحقيقي، ويكون الناتج منخفض قبل الأزمة، وعندما ترتبط الأزمة بأزمة ديون، أو في حالة تزامن الأزمة مع أي صدمة أخرى (صدمة أسعار البترول، صدمة إنتاجية العمل، صدمة لأي من السياسات المالية أو النقدية)، حيث يؤدي ذلك إلى تعميق التدهور في الناتج أكثر من حالة التعامل مع الأزمة فقط، كما أنّ مستوى التنمية، رد فعل السياسات والظروف الخارجية تؤثر على مدى تأثير القطاع الحقيقي بالأزمة، كما يتوقف مدى تأثير الأزمة على طبيعة الهيكل الإنتاجي حيث تعاني القطاعات الصغيرة أكثر أثناء الأزمات حيث المشاكل مرتبطة أكثر بمشاكل ميزانياتها وليس مشاكل المصارف، فالأزمات المصرفية ترتبط بانخفاض النشاط الاقتصادي التي تسوء مع ميزانية المؤسسة السيئة، حيث أن الوضع السيء للمؤسسات يجعل أيضا بالمصارف الجيدة تقلل من الائتمان الذي تقدمه لتلك المؤسسات.⁽²⁾

(1) ابتسام كامل ابراهيم سليمان، مرجع سابق، ص.51.

(2) المرجع نفسه، ص.52.



خلاصة الفصل

في ظل تعدد الأزمات المالية والتي أصبحت أكثر تكرارا نتيجة تحرر النظم المالية والمصرفية في إطار العولمة المالية، تعد الأزمات المصرفية أكثر تأثيرا على الاقتصاديات الوطنية نتيجة لما تمثله المؤسسات المصرفية من مصدر هام ورئيسي لتمويل كل من قطاع الأعمال والقطاع العائلي على الرغم من التطور المالي واستحداث مصادر تمويل إضافية، حيث يرجع ذلك إلى الأثر السلبي المزدوج على كل من الجهاز المصرفي والقطاع الحقيقي، فبالنسبة للجهاز المصرفي فيمكن الأثر في انخفاض كل من طلب وعرض الائتمان وارتفاع تكلفة التمويل، أما عن القطاع الحقيقي فنلتمس الأثر في التكلفة المالية لمعالجة الأزمة التي غالبا ما تتحملها الموازنة العامة للدولة، والتراجع في الناتج المحلي الاجمالي، ولهذا نجد أن الأزمات المالية قد أعادت الجدل حول العلاقة ودور العوامل المالية كوسيلة لنقل الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي، ولماذا يتحقق الركود (الكساد) في القطاع الحقيقي مباشرة بعد فترة قليلة من التدهور في القطاع المصرفي.

وفي هذا الإطار لتجنب الوقوع في الأزمات المصرفية والحد من آثارها السلبية حال وقوعها اهتمت المؤسسات المالية الدولية بوضع مؤشرات للسلامة المالية وضبط للسياسات الاقتصادية واستخدامها في بناء نظم للإنذار المبكر تعد بمثابة طرق للاكتشاف المبكر لمخاطر المصارف وضعف الأداء ومن ثم تجنب حدوث الأزمات وبما يساعد راسموا السياسات الاقتصادية من اتخاذ الاجراءات الوقائية والحد من الآثار السلبية.

أما من وجهة نظر أخرى فقد أظهرت الدراسة المقارنة للأنظمة المستخدمة للتنبؤ بالتعثر المصرفي في بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا، الاعتماد شبه الكلي لهذه الأنظمة على المتغيرات المالية الكمية التي تعكس القوائم المالية لهذه المؤسسات، ودون الأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية العالية للمتغيرات النوعية ذات العلاقة بسياسات هذه المؤسسات المصرفية وسلوكها الإداري كأدوات ومتغيرات لتفعيل أنظمة الإنذار المبكر ورفع قدرته التنبؤية.

[Texte]

[Texte]

الفصل الرابع

تقييم الأداء والتنبؤ بمخاطر
التعثر للمؤسسات المصرفية الجزائرية
باستخدام نظم الانذار المبكر

تمهيد

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية لاسيما المصرفية منها، حيث أصبح وجود نظام مصرفي قادر على تخصيص الموارد المالية بكفاءة خدمة لأهداف التنمية وتقليل المخاطر من المتطلبات الرئيسية لتطوير الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية تقييم كفاءة أداء المصارف الجزائرية خاصة لما شهدته من مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والذي يسند فيها للمصارف دورا كبيرا في هذا الانتقال في ظل غياب الدور الفعال لسوق رأس المال في الجزائر، وعلى ضوء ذلك شهد القطاع المصرفي الجزائري جملة من الاصلاحات بعد أن خضع لعقود طويلة للتخطيط المركزي والتدخل المستمر من قبل الدولة، سواء في هيكله ومؤسساته أو في آليات عمله، بناء على توصيات صندوق النقد الدولي بإصدار قانون النقد والقرض عام 1990 والذي يعتبر بمثابة نقطة تحول في النظام المصرفي الجزائري.

ويقتضي العمل على وجود نظام مصرفي قوي وسليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة، ويساعد على امداد مختلف القطاعات الاقتصادية بالتمويل اللازم وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أشكالها للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني، فإنه من الضروري اخضاع هذا القطاع للرقابة والنظر في مدى التزامه بالقواعد وتوصيات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية لتدعيم سلامة القطاع المالي وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأحد المعايير الرقابية للإنذار المبكر على البنك الوطني الجزائري، لقياس مدى سلامة أداء البنك الوطني الجزائري (BNA) ثم تصنيفه واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائه قبل وقت مبكر حتى لا يتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهياره، ولتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى وعليه سنحاول تقديم نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر عينة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري قبل حدوثه بوقت مبكر باستخدام أسلوب التحليل التمييزي.



المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

إن وصول النظام المصرفي الجزائري إلى مرحلة الاختناق في نهاية الثمانينات هو نتيجة فشل ما يسمى بالنظام الاشتراكي والذي كان مبنيا على مخططات استخدمت كوسيلة للضبط الاقتصادي، وهو ما كان سببا للانتقال إلى ما يسمى باقتصاد السوق، وبما أن النظام المصرفي هو الضابط والممول للاقتصاد فقد عملت الدولة على مراجعة إدارته وجعله يعمل في إطار حرية السوق، تشجيع عمليات الاستثمار والأدخار ومن المراقبة الدقيقة لمهام النقد، وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بها بداية من العام 1986م بصور ثلاثة قوانين أساسية هي:

➤ قانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام القروض البنكية.

➤ قانون 88-16 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات.

➤ قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقروض.

وتهدف هذه القوانين في مجملها إلى إعادة النظر في النظام المصرفي الجزائري بشكل يعيد للمصارف وظيفتها الأصلية وهي الوساطة المالية في الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلل إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، كما تم إنشاء الخزانة الجزائرية بعد عزلها عن الخزانة الفرنسية في 13 ديسمبر 1962،⁽²⁾ ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية عام 1963 ليتحوّل فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عام 1964 والذي تحوّل فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر دلالة على تطور نظام التمويل الوطني هو إصدار عملة وطنية تتمثل في "الدينار الجزائري" في 12 أبريل 1964.

(1) فائزة لعرف، مرجع سابق، ص. 147.

(2) القانون رقم: (62-441)، المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ: 13 ديسمبر 1962، المتعلق ب: إنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

الفرع الأول: مرحلة إنشاء البنك المركزي الجزائري (القانون 62- 144)

أنشأ البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، هذا وقد نصّب المشرع الجزائري البنك المركزي "بنك البنوك" ومنع عليه بهذه الصفة العمليات مع الأفراد فيما عدا الترخيصات الاستثنائية عندما تتطلبها المصلحة العامة، وبهذا فإنّ إطار تدخل البنك المركزي محدد من قبل السلطات العمومية التي عيّنت صلاحياته المتمثلة في السهر على إنشاء النّقد والمبادلات المصرفية والقروض ومسكها في ظروف ملائمة للتنمية الاقتصادية وترقية مستواها التنظيمي لرفع مصادر الإنتاج للدولة، والعمل في الوقت نفسه على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وعليه بتلك الصلاحيات أضحى البنك المركزي حقيقة صمّام أمان للنظام المصرفي من حيث كونه كبنك احتياط وهيئة توجيه وإدارة ومراقبة للائتمان.

وفضلا عن العمليات على الذهب والعملات الأجنبية فإن القانون الأساسي يخوّل للبنك المركزي القيام بعمليات الخصم وإعادة الخصم للخواص على سبيل الاستثناء وكذلك بالنسبة للسندات قسبة الأجل سواء كانت عمومية أو خاصة، أمّا فيما يتعلق بالمساعدات التي يقدمها البنك المركزي للدولة فإنه يقدم للخزينة العمومية مكشوفات على حسابها الجاري، كما يمكن أن يقوم بخصم الكمبيالات والديون المضمونة المسجلة لأمر حسابات الخزينة والتي تكون مستحقة خلال ثلاثة أشهر.⁽¹⁾

الفرع الثاني: مرحلة تأميم البنوك (1966- 1968)

إنّ توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث عرف هذا التطوع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضىة المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من العام 1966، وقد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كلية إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري (Banque National D'Algérie - BNA) والذي أنشئ في 13 جوان 1966، القرض الشعبي

⁽¹⁾ محفوظ لعشب، (2008): الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، طبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.30.

الجزائري (Crédit Populaire D'Algérie - CPA) والذي تأسس بتاريخ 29 ديسمبر 1966 وبنك الجزائر الخارجي (Banque Extérieure D'Algérie - BEA) والذي تأسس بتاريخ 01 أكتوبر 1967.

وقد كان الغرض من إنشاء هذه البنوك الثلاثة هو كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، حيث كانت بداية عمل هذه البنوك تركز نظريا على نوع من التخصص، ليقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص، أما القرض الشعبي الجزائري فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي في تمويل التجارة الخارجية.⁽¹⁾

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاح المالي (1971)

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية على مركزية حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، لتبين في الأخير من خلال هذا الإجراء بطريقة غير مباشرة دور البنك والمتمثل في منحه إمكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديه حساباتها، كما قد حدد هذا الإصلاح طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة في:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة لأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة كالبنك الجزائري للتنمية، وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد المدخرات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة.

⁽¹⁾ علي بطاهر، (2006): اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص.ص.31.30.

■ التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات، فالإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للتقيد والقروض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء كانت ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أو المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).⁽¹⁾

ولكن ابتداء من العام 1978 تم التراجع عن ما جاء به الإصلاح المالي عام 1971، حيث تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، لتحل الخزينة محل النظام المصرفي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.⁽²⁾

الفرع الرابع: مرحلة إعادة هيكلة البنوك

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، أي مع تغيير نظام اتخاذ القرار من مركزي إلى نظام لا مركزي، حيث عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من:

✓ البنك الوطني الجزائري والذي انبثق عنه البنك الفلاحي للتنمية الريفية الذي تم تأسيسه بتاريخ 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 82-206.

✓ القرض الشعبي الجزائري والذي اندمج فيه ثلاثة بنوك أجنبية أخرى وهي: شركة مارسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك المختلط الجزائر- مصر، كما انبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية الذي تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وهو آخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات.⁽³⁾

⁽¹⁾ بلعوز بن علي، (2003): محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، طبعة ثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص.174.

⁽²⁾ الطاهر لطرش، (2004): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 182.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص. 189.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية

لقد شهدت الفترة الممتدة من عام 1986 إلى غاية 1988 محاولة إصلاح المنظومة المصرفية والمالية لتحضيرها للتوجه نحو اقتصاد السوق، وقد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 المؤرخ في 14 أوت 1986 وهو قانون خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض، بالإضافة إلى إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية عام 1988، والذي تحصلت البنوك بموجبه على استقلاليتها، حيث اعتبرها القانون مؤسسات عمومية اقتصادية، مؤكدا على طابعها التجاري وعلى أنها شخصية معنوية تسيّرهما قواعد القانون التجاري، وبالتالي وضع نشاطها في دائرة المتاجرة، كما تم السماح لمؤسسات الإقراض والهيئات المالية باللجوء إلى القروض المتوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية، ورغم كل ذلك فإنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14 أبريل 1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (90-10).

الفرع الأول: مضمون القانون (86-12) المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك

صدر القانون البنكي لعام 1986 في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر آنذاك وتماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو اقتصاد السوق، ومنح هذا القانون للبنوك نمطا جديدا في إدارة وتقديم القروض، فاستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن متابعة استخدام القروض الممنوحة إلى جانب دراسة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي تحصل على القروض واتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتقليل من مخاطر عدم السداد،⁽¹⁾ كما استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية حيث كلف بإعداد وتسيير أدواتها بما في ذلك تحديد سقف عمليات إعادة الخصم لتوجيه السياسة الإقراضية المتبعة من طرف البنوك،⁽²⁾ بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مجلس القروض والخطة الوطنية للقرض، ليحيى هذا القانون البنكي بعدة تغييرات على مستوى هيكل النظام المصرفي الجزائري

(1) ياسين الطيب ، (2003): النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد (3)، ص.52.

(2) محمود حميدات، (2000): مدخل للتحليل النقدي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.138.

تبعاً للتوجه نحو اقتصاد السوق، إذ فرّق بين بنك الجزائر وبين مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام منها (البنوك)، ومؤسسات الإقراض المتخصصة (البنوك المتخصصة) كما يلي:

أولاً: البنك المركزي

يمكن تلخيص مهام البنك المركزي التي جاء بها هذا القانون في أربع مهام هي:⁽¹⁾

- حصول البنك المركزي على امتياز إصدار النقود بأمر من الدولة.
- تنظيم ومراقبة عملية الإقراض في إطار الخطة الوطنية للائتمان.
- تكليف البنك المركزي، كبنك الدولة بضمان تقديم التمويل اللازم للخزينة شريطة احترام الخطة الوطنية للائتمان.
- القيام بدور مراقب للصرف والعلاقات الخارجية.

ثانياً: هيئات الإقراض

وتتمثل الهيئات المتخصصة في تقديم القروض وفقاً لهذا القانون فيما يلي:

أ) مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام "البنوك"

تكلف البنوك كمؤسسات للإقراض بجمع الودائع من الأفراد ومنح القروض باختلاف مدّتها وأشكالها، وضمان تسيير وسائل الدّفع، والقيام بالتوظيف والاكتتاب والشراء والاحتفاظ وبيع القيم المنقولة وكل منتج مالي، وتقديم الاستشارة ومتابعة وتنفيذ الخطة الوطنية للائتمان والقيام بصفة عامة بجميع الخدمات المتعلقة بتسهيل نشاطات الزبائن.⁽²⁾

ب) مؤسسات الإقراض المتخصصة "البنوك المتخصصة"

حسب المادة 18 من القانون البنكي رقم 86-12 فإن مؤسسات الإقراض المتخصصة تنشط وفق الشكل الذي منحه لها القانون، فلا تقوم إلا بجمع بعض أنواع الودائع، وبالمقابل لا تمنح إلا بعض أنواع القروض وذلك حسب طبيعتها القانونية وإطار نشاطها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المشرّع الجزائري بعد أن أخذ بمبدأ تخصص البنوك (Spécialisation Des Banques) في هذا القانون، قام بالتخلي عنه عام 1990 بإصداره لقانون التّقد والائتمان.

(1) فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.150.

(2) المادة (17): القانون البنكي رقم: (86-12)، الصادر بتاريخ: 19 أوت 1986.

وتعتبر الخطة الوطنية للقرض (Plan National De Credit) جزء من الخطة الوطنية للتنمية، حيث تستهدف تحقيق التوازنات المالية في مجالي جمع الموارد وتوزيع القروض،⁽¹⁾ ففي مجال جمع الموارد تعمل هذه الخطة على تقليل الاعتماد على الإصدار النقدي كمورد لتمويل خطط التنمية، وتعويضه بتعبئة الادّخار، كما تحدد حجم وطبيعة الموارد المحلية الواجب تعبئتها وحجم القروض الخارجية، أمّا في مجال توزيع القروض تحدد هذه الخطة القروض الواجب منحها للمؤسسات حسب القطاعات القابلة للإنعاش وتبيّن حصة كل بنك ومدى تدخل البنك المركزي في عملية التمويل، ودور مؤسسات الإقراض في دراسة هذه الأهداف وإعداد وتنفيذ ومتابعة القروض والأهداف المالية والنقدية المسطرة.

ج) هيئات الرّقابة

وفقا للقانون 86-12 تم إنشاء مجلس وطني للقروض ولجنة تقنية للقيام بعمليات الرّقابة على أعمال البنوك ومتابعتها، حيث تقوم كل من هاتين الهيئتين بوظائف الرّقابة التّالية:

❖ المجلس الوطني للقروض: يستشار المجلس الوطني للقروض في تحديد السياسة العامة للإقراض، أخذا بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني، وخصوصا ما يتعلّق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضعية النقدية للبلد، كما يقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القروض والتّقد وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القروض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.⁽²⁾

❖ اللّجنة التقنية للبنك: يرأس هذه اللّجنة محافظ البنك المركزي، وهي لجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات الرّقابة المخوّلة لها، حيث تهدف الصلاحيات المخوّلة للجنة إلى تشجيع الادّخار ومراقبة وتوزيع القروض.

وعلى الرّغم من هذه التغييرات إلّا أنّ القانون المصرفي لعام 1986 ظل غير متماشيا مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، لأنّه يحمل في مضمونه نوع من التناقض، فمن ناحية نجده ينص على ضرورة التقيّد بالحدود التي ترسمها الخطة الوطنية للقرض وفق الأهداف التنموية

(1) محفوظ لعشب، (2004): الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.32.

(2) فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.152.

المخططة، إلا أنه من ناحية أخرى ينادي بتطبيق اللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل ويدعو البنوك إلى الاستقلالية في اتخاذ مثل هذه القرارات، وبالتالي نلاحظ استمرار نظام التخطيط في توجيه وتخصيص الموارد نتيجة استمرار التسيير الإداري الموجه وعدم حصول البنوك على استقلاليتها، فالانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع قطاع مصرفي متطور وفعال، ولذلك تواصلت الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع ربحيتها وضرورة تعديل قواعد التمويل، بحيث يوجه الاهتمام نحو تحقيق الربحية المالية للمشاريع الاستثمارية، كما نص نفس القانون على ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية، في حين تتكفل البنوك والمؤسسات المالية بتمويل مشاريع المؤسسات العامة الاقتصادية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: مضمون القانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية البنوك شرعت الجزائر منذ عام 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي مسّ العديد من القطاعات الاقتصادية في إطار التحضير للتحوّل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تم إصدار القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العامة، المعدّل والمتمم للقانون المتعلّق بنظام البنوك والقروض في سياق تدعيم الإصلاحات الاقتصادية ومواصلة العمل على إصلاح المنظومة المصرفية تماشياً مع خصوصيات المرحلة الاقتصادية الجديدة.

ويهدف قانون 88-06 إلى وضع المؤسسة كمحرك أساسي للتنمية بمنحها الاستقلالية الضرورية، حيث أبعدها القانون الدّولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة، بالرغم من بقائها مالكة ومساهمة بجزء من رأس المال في هذه المؤسسات، أمّا الجزء الآخر المتبقي فتعود ملكيته للمؤسسات الاقتصادية العامة الأخرى المساهمة والتي تتولى مسؤولية إدارة هذه المؤسسات ولها كامل الصلاحيات في ذلك، وفي بعض الأحيان كانت هذه المؤسسات تمتلك كل رأس مال المؤسسة، وحسب المادة 02 من القانون البنكي رقم 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 فإنّ البنوك الجزائرية تتخذ شكلها القانوني كمؤسسة اقتصادية عامة لها رأس مال اجتماعي مكتتب ومحرر من طرف الدّولة أو من طرف مؤسسات اقتصادية أخرى مساهمة، وبهذا تبقى الدّولة مالكة ومساهمة في

(1) فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.ص.152.153.

رأس مال المؤسسة الاقتصادية العامة بدون أن تسيّرها،⁽¹⁾ وعليه تم إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري كما يلي:

أولاً: البنك المركزي

استعاد البنك المركزي بموجب هذا القانون كل صلاحياته في تحديد معدلات سعر الفائدة الموجبة وتحفيز البنوك على تعبئة الموارد، من خلال تقييده لعملية منح الموافقة لإعادة الخصم للقروض قصيرة الأجل الموجبة للمؤسسات العامة (التي تأخذ شكل شراء البنوك لسندات تجارية تمثل ديون هذه المؤسسات مع اقتطاع سعر الخصم) بهدف إعادة تمويلها، وإلغاء عملية إعادة تمويل البنوك لهذه المؤسسات عن طريق السحب على المكشوف، أي بمعنى عدم إعطاء البنوك الموافقة على التمويل في حالة ما إذا كان الرصيد معدوم.⁽²⁾

ثانياً: البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية بموجب هذا القانون شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، فنشاط البنك أصبح يخضع لقواعد التجارة ويهدف إلى تحقيق الربحية، خاصة في تعامله مع المؤسسات الاقتصادية العامة التي أضحت تتميز بتراكم كبير في مبالغ قروض السحب على المكشوف نظراً لاختلال توازنها المالي الناتج عن الصعوبات الكبيرة في تحصيل حقوقها، وحسب المادة 02 من القانون رقم 88-12 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يمكن للبنوك القيام بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، كما يمكن لها أن تلجأ للجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، واللجوء إلى طلب قروض خارجية،⁽³⁾ ورغم كل هذه القوانين إلا أنّ النظام المصرفي الجزائري لم يعرف إصلاحاً جذرياً إلا عام 1990 بإصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض والذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان المتطورة.⁽⁴⁾

(1) بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص.ص.184.185.

(2) فريدة بخراز يعدل، (2005): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.112.

(3) المادة (7)، القانون البنكي رقم: (88-12) الصادر بتاريخ: 12 جانفي 1988.

(4) فائزة لعرف، مرجع سابق، ص.ص.154.155.

الفرع الثالث: مضمون قانون النقد القرض

رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14/04/1990 بتاريخ صدور قانون النقد والقرض (90-10)، الذي جاء استكمالاً للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي، وحدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الأهمية كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة، وعبر قانون النقد والقرض عن إرادة واضحة في تغيير النمط التسييري الذي اتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات، وأراد بعث الدور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق، حيث نص صراحة على تدابير جوهرية مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح والمتمثلة فيما يلي:⁽¹⁾

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، والعمل على القضاء على الانحرافات الغير مراقبة في إدارة وتسيير البنوك، وإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النقد والائتمان بشكل يحميه من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة.
 - إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي والسياسات النقدية.
 - تحريك السوق النقدية وتنشيطها وتشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامّة، بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان.
 - إقامة نظام مصرفي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنقود، والبنوك الأخرى كمؤسسات مانحة للقروض، وإلغاء مبدأ التخصص).
- وتتمثل المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض في:

⁽¹⁾ محفوظ لعشب، (2008): مرجع سابق، ص.44.



أولاً: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبين قانون النقد والائتمان مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي، البنوك والمؤسسات المالية في الاقتصاد والدائرة الحقيقية بما فيها من مؤسسات إنتاجية وخدمات وخدمات منتجة وخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة، وذلك حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف والسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي بناء على الوضع النقدي السائد والمتمثلة في الإجراءات والتدابير التي تتخذ بغرض التحكم في عرض النقود والتمويل، لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من معدلات نمو مقبولة في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر العملة المحلية، بدل مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالاستثمار وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة من طرف النظام المصرفي الذي كان سائدا وقت الاقتصاد الاشتراكي، بمعنى أنه تم التراجع عن النظام الذي كان معمولاً به في السابق، والذي كان في إطاره يتم توجيه الائتمان تماشياً مع الأهداف التي تضعها دائرة التخطيط المركزي حسب المشروعات المراد تنفيذها وكذا أحجامها ومتطلبات قيامها، بغض النظر عن جداولها المالية وطبيعة وقيمة الضمانات المقدمة من طرف هذه المشروعات للحصول على التمويل اللازم لها، حيث لم تكن تراعي السلطات آنذاك دور السلطة النقدية وتم تهميشها خدمة لمصالح القطاع العام، المعفى من كل الشروط التي ينبغي أن تفرضها البنوك للقيام بتمويل المشروعات الاستثمارية، وذلك لإعطاء الدولة الأولوية الكبرى للاستثمارات التنموية على قابلية استرداد البنوك للقروض الممنوحة، وعلى ذلك فقد استدعى الإصلاح الفصل بين القرارات النقدية والائتمان وما تستدعيه الدائرة الحقيقية - دائرة الإنتاج- من تمويل لمشاريع التنمية الاستثمارية، بإعطاء السلطة النقدية الصلاحيات اللازمة لإدارة القروض، وممارسة وظيفتها في ظل عوامل الربحية والسيولة وحماية البنوك والمؤسسات المقرضة من حالات التعثر ومخاطر عدم استرداد القروض والإفلاس بطلب الضمانات اللازمة للقروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام والخاص على حد السواء دون تمييز بين القطاعين، وتبني هذا المبدأ في قانون النقد والقروض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:⁽¹⁾

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص.ص.196.197.



باستخدام نظم الانذار المبكر

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام المصرفي والتّقدي فهو المسؤول الأوّل عن إدارة السياسة التّقدية.
- تحريك السوق التّقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- تسهيل منح القروض التي يركز تقديمها على الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاعين العام والخاص.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

ثانيا: الفصل بين الدائرة التّقدية ودائرة ميزانية الدّولة

لم تعد الخزينة العامة بموجب قانون التّقد والقرض 90- 10 حرّة في اللجوء للبنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق، حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة التّقدية وميزانية الدّولة من كل ما يلي:⁽¹⁾

- ✓ استقلالية البنك المركزي
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات التّقدية، تفاديا للإصدار التّقدي المفرط.
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

⁽¹⁾ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.187.



ثالثا: إبعاد الخزينة العامة عن دائرة الائتمان

حيث أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن تقديم القروض التي يركز تقديمها على الجدوى الاقتصادية للمشروعات، بدلا من الخزينة العامة التي اقتصر دورها على توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة السياسة المالية، وعليه يسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:⁽¹⁾

- تحرير السلطة النقدية وجعلها وحيدة ومستقلة عن السلطة السياسية (الأجهزة التنفيذية).
- إرساء قواعد الشفافية في العلاقات بين الخزينة العامة والنظام المالي.
- توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة في مجال القروض.
- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد، وخلق علاقات جديدة بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العامة الاقتصادية أساسها الاستقلالية، التجارية والتعاقدية في جو المنافسة الحرة.

أما عن التعديل الذي مس قانون النقد والقرض، فإنه بمقتضى القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمسة سنوات بداية من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

⁽¹⁾ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص.198.



باستخدام نظم الانذار المبكر

وتنفذ هذه الالية لمراقبة تنفيذ برامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضى في نهاية مدة 5 سنوات كأقصى تقدير إلى:

➤ توازنات خزينة الدولة.

➤ توازن ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

المطلب الثالث: إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض

بعدما تأكد عدم جدوى التعديلات التي مست النظام المصرفي خلال السبعينات وبداية الثمانينات أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به. وفي إطار هذا الإصلاح جاء القانون 86- 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الذي حاول أن يعيد للبنك المركزي مهامه وصلاحياته على الأقل في إدارة وتسيير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسة بالخزينة العمومية.

وفي نفس الصدد جاء القانون 88- 06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ليعيد للبنوك باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية استقلاليتها الحقيقية لتعودها على العمل بمنطق المتاجرة التي تفرضها قواعد اقتصاد السوق، وبالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض الذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنكي والهيكل الداخلي لبنك الجزائر.

كما عرف قانون النقد والقرض 10/90 تعديلين اثنين، الأول من خلال أمر 01/01 الصادر في فيفري 2001، وكان هذا تعديلا محدودا ميّز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية، أما التعديل الثاني فجاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003، وكان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاهها لقانون النقد والقرض 10/90، كما يجب الإشارة إلى أنّ هذا التعديل قد حافظ على القواعد والمبادئ الأساسية التي جاء بها هذا القانون (10/90).⁽²⁾

⁽¹⁾ المادة (1)، القانون رقم (10-17)، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، والمتمم للأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (57)، ص.4.

⁽²⁾ علي بطاهر، مرجع سابق، ص.41.

الفرع الأول: هيكل النظام المصرفي

لقد وضع قانون التّقد والقرض آليات جديدة للتمويل ووضع هيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين، بنك مركزي والذي يعد الملجأ الأخير للإقراض وقطاع آخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان.

أولاً: البنك المركزي

تعرف المادة 11 من قانون التّقد والقرض (10/90) البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره باسم «بنك الجزائر»⁽¹⁾.

ويخضع البنك المركزي إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع غيره ورأسماله مكتتب كلية من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون "المادة 14" كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك.

يمثل البنك المركزي قمة النظام المصرفي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وبنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر وهو المسؤول الأول عن السياسة النقدية ومن مهامه تقديم السيولة المتاحة للبنوك والخزينة العمومية.⁽²⁾

ثانياً: البنوك

أعتبر قانون التّقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها والتي تنحصر في النقاط الآتية:⁽³⁾

- العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور.
- القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدّفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

وتعتبر المادة 111 من قانون 90-10 الأموال الملتقاة من الجمهور كل الأموال التي يتم تلقيها من الغير ولاسيما على شكل ودائع مع اشتراط إعادتها بعد حق استعمالها، ولا تعتبر أموال

(1) المادة (11): قانون النقد و القرض (90-10)، الصادر بتاريخ: 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد (18).

(2) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص.ص.200.201.

(3) علي بطاهر، مرجع سابق، ص.ص.42.43.

ملتقاة من الجمهور كل الأموال التي بقيت في الحساب وتعود في أصلها لمساهمين يملكون على الأقل 5 % من رأسمال البنك أو لأعضاء مجلس الإدارة وكذلك الأموال الناتجة عن قروض المساهمة.

ثالثا: المؤسسات المالية

تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض بأن المؤسسات المالية هي:

” أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111، أي أن المؤسسات المالية تقوم بمهام الإقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير، وبإمكاننا القول أن رأسمالها هو الذي يحدد بشكل حاسم حجم استعمالاتها ومساهماتها في إحداث القرض وتوجيه السياسة الائتمانية بالإضافة إلى نوع معين من المدخرات الملتقاة من المدخرين المحتملين، وأيضا ما يمكن قوله هو أن المؤسسات المالية لن يكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظرا لطول آجال المدخرات الملتقطة.⁽¹⁾

رابعا: الفروع الأجنبية

أتاح قانون (90-10) إنشاء فروع البنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرّفص وفق ما جاء في المادة 127 من القانون.

وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل وفق ما جاء في المادة 130، بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر، ويمكن أن تكون في شكل ساهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الإمتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات.

وبسماح القانون الجديد لقيام فروع البنوك ومؤسسات مالية أجنبية على التراب الوطني تكون الجزائر قد رجعت إلى نظام الازدواجية المصرفية الذي كان سائدا قبل التأميمات لعام 1967.⁽²⁾

(1) علي بطاهر، مرجع سابق، ص.43.

(2) المرجع نفسه، ص.ص.44.43.

خامسا: المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون (10/90)

إثر صدور قانون التّقد والقرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد عام 1998 والذي تزامن مع انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي وفي نهاية العام 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من ستة وعشرون (26) بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس التّقد والقرض بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات، ومن المؤسسات المالية التي أنشئت عقب إصدار قانون التّقد والقرض⁽¹⁾؛

(أ) البنوك الخاصة الجزائرية: وتشمل:

- الخليفة بنك وتم اعتماده من قبل مجلس التّقد والقرض بتاريخ 1998/07/27.
- البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم اعتماده في 1998/09/24.
- المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم اعتماده في 1999/10/28.
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM) وتم اعتماده في 2000/04/30.

(ب) البنوك الخاصة الأجنبية:

قام مجلس التّقد والقرض باعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهي كما يلي:

- سيتي بنك (Cite Bank) وتم اعتماده في 1998/05/18.
- البنك العربي التعاوني (ABC) (1998/09/24).
- ناتكسيس أمانة بنك (Natexis Amana Banque) (1999/10/27)
- الشركة العامة (Société Générale) (1999/11/04)
- بنك الريان الجزائري (Al Ryan Algerian Bank) (2000/10/08)
- البنك العربي (Arab Bank) (2001/10/15)
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas) (2002/01/31)

⁽¹⁾ علي بطاهر، مرجع سابق، ص.ص.44.45.



باستخدام نظم الانذار المبكر

- بنك البركة المختلط حيث رأسماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة، وذلك بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف السعودي وتم اعتماده في 1990/11/13.

ج) المؤسسات المالية

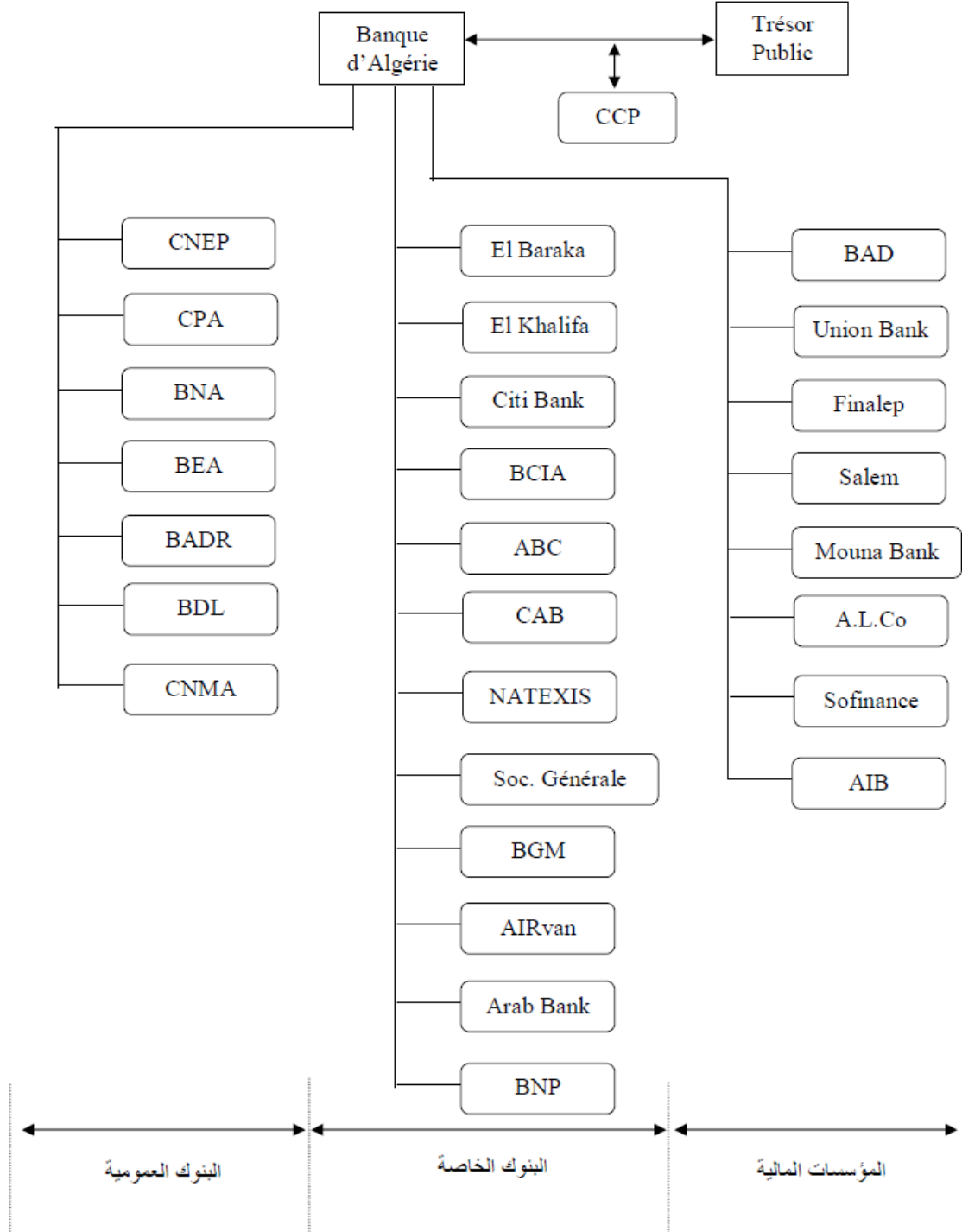
يوجد سبع مؤسسات مالية تم اعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض وهي:

- البنك الإتحادي (Union Bank) (07 /05 /1995)
- السلام (Salem) (28 /06 /1997)
- فينا لاب (Finalep) (06 /04 /1998)
- مونا بنك (Mouna Bank) (08 /08 /1998)
- البنك الدولي الجزائري (Algérian International Bank) (21 /02 /2000)
- سوفي نانس بنك (Sofinance Bank) (09 /01 /2001)
- القرض الإيجاري العربي للتعاون (Arab Leasing Corporation) (20 /02 /2002)

ورغم أنّ النظام المصرفي الجزائري انفتح كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أنّ البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع.

والشكل الموالي رقم (13) يلخص لنا هيكل النظام المصرفي الجزائري.

شكل رقم (13): هيكل النظام المصرفي الجزائري



المصدر: علي بظاهر، (2006): اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص. 46.

الفرع الثاني: هيئات الرقابة بالنظام المصرفي الجزائري

وهي تلك الهياكل التي أحدثها قانون النقد والقرض للرقابة على الجهاز المصرفي، والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: المحافظ ونوابه

يقوم المحافظ بإدارة وتسيير ومراقبة البنك المركزي ويساعده في ذلك ثلاثة نواب، ويعين هذا المحافظ ونوابه بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات، وخمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويقوم المحافظ بتمثيل البنك المركزي لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية للدول الأجنبية والهيئات المالية الدولية، وينظم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامها، ويمكن أن تستشير الحكومة في المسائل التي تخص النقد والقرض مباشرة أو التي قد تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.⁽¹⁾

ثانياً: مجلس النقد والقرض

يتكون مجلس النقد والقرض من المحافظ رئيساً ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، ويعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض تحولاً نوعياً ومعلماً بارزاً في الإصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون (90-10)، إذ أحدث تغييراً كبيراً على مستوى هيكل إدارة البنك المركزي نظراً للمهام التي أسندت إليه والسلطات الواسعة التي أكتسبها، كما أنّ من صلاحياته حسب المادتين 42 و43 من القانون ما يلي:

✚ حق الاطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي، إصدار الأنظمة التي تطبق على

البنك المركزي مع التدخل في النظام الذي يطبق عليه.

✚ يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر.

✚ تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة مع الإشارة إلى أنّ إجراء المصالحات والمعاملات

يكون بترخيص منه.

✚ توزيع الأرباح ضمن الشروط المنصوص عليها.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 202.



باستخدام نظم الانذار المبكر

إنّ تكوين مجلس النّقد والقرض ينطوي على مفهوم الاستقلالية للبنك المركزي على الجهاز التنفيذي وتجاه الوزير المكلف بالمالية على الخصوص، ممّا يعطي البنك المركزي أكثر استقلالية في إدارة وتسيير العملة والقرض.

ومن أهمّ التعديلات التي أدخلت على قانون النّقد والقرض هو ما جاء به الأمر (11/03) الصادر في أوت 2003 ، حيث جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النّقدية، إذ أنّه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ والتي تجسدت في القانون (10/90)، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر (01/01) والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النّقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي حيث أنّه في الفصل الثاني من الأمر (11 /03) المتعلق بإدارة بنك الجزائر أشارت المادة (18) لكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر، كما نصت المادة (19) على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنّه المخوّل قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية⁽¹⁾.

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النّقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة « ج » بتحديدده للسياسة النّقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النّقدية لاسيما فيما يتصل بتطوّر المجاميع النّقدية والاقراضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النّقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال، وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وذلك من خلال:

⁽¹⁾ علي بطاهر، مرجع سابق، ص.ص.51.5.

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.⁽¹⁾

ثالثا: مركز المخاطر وعوارض الدفع

في إطار الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات، أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات والبنوك نتيجة الاستقلالية، والذي يقضي بزوال التمويل التلقائي وكذلك إلغاء مبدأ التوظيف المصرفي حيث يفسح المجال للمنافسة في القطاع المصرفي وإمكانية لجوء المؤسسات إلى العديد من المقرضين.

تمثل هذا المفهوم الجديد في تصاعد الخطر بالنسبة للقروض نتيجة تراجع الدولة عن ضمان هذه القروض مما استدعى وضع شروط للقيام بعملية التمويل، حيث نص القانون في مادته "160" على وجود هيئة تتكفل بتحديد المخاطر وفي هذا الإطار ينظم البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطر تدعى بـ "مركز المخاطر" تتكفل بجميع أسماء المستفيدين من القروض، سقف القروض الممنوحة، المبالغ الممنوحة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

إنّ مهمة هذا المركز هي تقدير الخطر بالنسبة للقروض الممنوحة داخليا ليس له علاقة بالأخطار التي تتبع عمليات الصّرف مع الخارج، وله دور في وفرة المعلومات لتساعد على وضع سياسة نقدية موجهة، وقد صدر قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطر من بنك الجزائر يتمثل في اللائحة (92-01) الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 22 مارس 1992، وحسب المادة الأولى منها يعتبر مركز المخاطر أحد هياكل البنك المركزي وهو هيئة تهتم بتقدير الخطر بالنسبة للقروض وذلك بجمع المعلومات على مستوى البنك المركزي ترتبط بشؤون المستفيدين من القروض المصرفية ومؤسسات الائتمان الأخرى.⁽²⁾

(1) علي بطاهر، مرجع سابق، ص.51.

(2) أيمن بن عبد الرحمن، (بدون سنة نشر): تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص.93.

رابعا: لجنة الرقابة المصرفية

بعد تأسيس اللجنة المصرفية أسندت لها مهام مراقبة وحسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ويلاحظ أنّ القانون الجديد منح صلاحيات واسعة لهذه اللجنة أثناء أداء دورها الرقابي وتعمل على أن يكون هناك احترام للإجراءات القانونية والتنظيمية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك بهدف تفادي النتائج السلبية عن العجز في التسيير، وفي هذا الصدد تقوم اللجنة المصرفية بالتحريات حول تسيير وتنظيم البنك، وخاصة أنّ القانون يعطيها صلاحية مطالبة أي بنك باتخاذ أي إجراء من شأنه أن يصحح أسلوب تسييره.

كما يلزم القانون اللجنة المصرفية التدخل لأجل حماية البنك خلال ممارسة نشاطه المصرفي ومد له يد العون وتصحيح وضعيته إذ ما كان يعاني من صعوبات.

وعلى الرغم من أنّ اصطلاح المراقبة غير الدقيق في حد ذاته وغير محدد بشكل وافي في إطار قانون النقد والقرض، فإنّه لا يمكن اعتبار هذه المراقبة فرصة متاحة للجنة المصرفية التدخل في سياسة الإقراض وتحصيل موارد البنك، بل ينبغي اعتبارها وسيلة للتأكد من أنّ القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لأخطار كبيرة.⁽¹⁾

وتعمل اللجنة المصرفية كذلك على متابعة مدى إيفاء البنوك بالمتطلبات التي يفرضها القانون ونظام بنك الجزائر لممارسة هذا النشاط وتمثل هذه المتطلبات أساسا فيما يلي:

- * نسب الأموال الخاصة إلى الالتزامات
- * معامل السيولة
- * النسبة بين الأموال الخاصة والقروض
- * النسبة بين الودائع والتوظيفات
- * توظيفات الخزينة
- * الأخطار بشكل عام

⁽¹⁾ محمود حميدات، (1996): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 137.



وتتم عملية الرقابة من طرف اللّجنة من خلال تفحص الوثائق والمستندات أو الزيارات الميدانية، ويرتبط مجال فرض القواعد المالية من طرف اللّجنة المصرفية بجميع التدابير التي من شأنها إعادة التوازن المالي للبنك والمؤسسة المالية أو تصحيح الأساليب الإدارية عندما يبرر وضعها ذلك، وتخص هذه القواعد المراكز الكبرى في الميزانية، توزيع القروض، سياسة إعادة التمويل تغطية الحقوق، احترام معدّلات التغطية ومركزية المخاطر... إلخ، فعندما تسجل اللّجنة اختلال في هذه العناصر فإنّها تقوم بفرض قواعد مالية من شأنها تعديل الوضعية المالية وتصحيح أساليب الإدارة، ومن ثم يمكن لها أن ترسل البنك للرفع من رأسماله إن كان حده الأدنى مقبولا، وهو ما يعني أنّه ليس من الضروري أن يكون البنك في حالة إخلال بأي قاعدة بنكية، بل يكفي أن يسجل اختلالا ماليا يمكن أن يؤدي مستقبلا لحدوث نتائج مضاعفة من شأنها التأثير على التوازن المالي للبنك أو الجهاز المصرفي ككل.⁽¹⁾

⁽¹⁾ علي بطاهر، مرجع سابق، ص 53-55.

المبحث الثاني: تقييم أداء القطاع المصرفي الجزائري

هناك العديد من العوامل كثيرا ما تؤثر على أداء المصارف وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، و بالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها و صحة سياستها تعتبران من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستقراره وإمكانية تحقيق أهدافه.

وقصد الوقوف على أداء النظام المصرفي الجزائري وتقييم صلابته المالية لمواجهة مختلف الأزمات المالية بشكل عام وتحديد دوره، سنحاول التطرق بالتفصيل للمحاور الثلاثة الرئيسة هي:

- تقييم أداء المصارف في جذب الودائع،
- تقييم قدرة المصارف على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية،
- مؤشرات قياس الصلابة المالية للمصارف (المؤشرات الاحترازية للنظام المصرفي الجزائري).

المطلب الأول: تقييم أداء المصارف في جذب الودائع

لتقييم أداء المصارف في جذب الودائع وتمويل النشاط الاقتصادي، تجدر الإشارة أولا إلى تطور حجم الودائع بالنظام المصرفي الجزائري ومن ثم تحليل حركة الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الأول: تطور حجم الودائع بالنظام المصرفي الجزائري

عرف نشاط جذب الودائع من قبل المصارف العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، وهذا ما حولنا توضيحه خلال فترة الدراسة بالجدول رقم (35)، إذ تراوح إجمالي الودائع ما بين 5819,1 مليار دج كحد أدنى عام 2010 و 9200,7 مليار دج كحد أقصى عام 2015، أي بنسبة زيادة قدرها 58,11%. وقد ساهمت العديد من العوامل في هذا التطور و التي من أهمها: التغيرات التنظيمية و القانونية المنظمة للعمل المصرفي و الاتجاه نحو الانتشار الجغرافي، وعمليات الإصلاح وتبني منهج اقتصاد السوق، كما أن ارتفاع أسعار المحروقات في بعض الأوقات كان له تأثير مباشر ونتائج جد إيجابية انعكست على الاقتصاد الجزائري، فأدت إلى زيادة تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية و الأفراد، وفي هذا الصدد نجد أن المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات من أهم المؤسسات المساهمة في هذا التراكم.

جدول رقم (35): تطور حجم الودائع بالنظام المصرفي الجزائري للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	نوع الودائع
3891,7	2,2844	3537,5	3356,4	3495,8	2870,7	ودائع تحت الطلب
3297,7	3705,5	2942,2	2823,3	3095,8	2569,5	البنوك العمومية
594,0	722,7	595,3	533,1	400,0	301,2	البنوك الخاصة
4443,4	4090,3	3691,7	3333,6	2787,5	2524,3	ودائع لأجل
4075,8	3800,2	3380,4	3053,6	2552,3	2333,5	البنوك العمومية
428,8	348,8	324,2	295,9	272,4	253,7	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
367,6	290,1	311,3	280,0	235,2	190,8	البنوك الخاصة
67,2	56,0	45,7	43,3	31,2	35,4	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
865,6	599,0	558,2	548,0	449,7	424,1	ودائع موضوعة كضمان
751,2	494,4	419,4	426,2	351,7	323,1	البنوك العمومية
8,8	1,4	3,0	3,8	1,2	3,3	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
114,4	104,6	138,8	121,8	98,0	101,0	البنوك الخاصة
1,8	1,9	1,4	1,1	1,6	6,5	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
9200,7	9117,5	7787,4	7238,0	6733,0	5819,1	اجمالي الودائع
%88,3	%87,7	%86,6	%87,1	%89,1	%89,8	حصة البنوك العمومية
%11,7	%12,3	%13,4	%12,9	%10,9	%10,2	حصة البنوك الخاصة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي: (الموارد المجمع)، الصادرة عن بنك الجزائر،

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم (35) وتحليل هيكل الودائع بالقطاع المصرفي الجزائري نلاحظ زيادة في نسبة الودائع الجارية بـ 54,25% عام 2014 مقارنة بالعام 2010، لتتخفض بعدها بمعدل 12,11% لتصل إلى 3891,7 مليار دج عام 2015، وبنسبة أعلى بالنسبة للودائع لأجل حين تجاوزت نسبة الزيادة 76% خلال نفس الفترة، حيث بلغت قيمة 4443,4 مليار دج عام 2015، أما عن الودائع الموضوعة كضمان فقد كانت ضئيلة جدا مقارنة بالودائع لأجل والودائع الجارية، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة 865,6 مليار دج عام 2015.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من انفتاح القطاع المصرفي الجزائري منذ سنوات التسعينات تماشيا مع النهج الاقتصادي الجديد والذي سمح بدخول عدد من المصارف الخاصة والأجنبية السوق، وهي التي لاتزال إلى غاية يومنا هذا في مرحلة التوسع بمعدل أكبر مما تشهده المصارف العمومية، لاتزال المصارف العمومية تستحوذ على القسط الأوفر من الموارد المجمعة، إذ تراوح نصيبها ما بين 86,6% كحد أدنى عام 2013 و 89,8% كحد أقصى عام 2010، بينما تراوح نصيب المصارف الخاصة ما بين 10,2% إلى 13,4% خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذه الوضعية بسببين رئيسيين هما، السبب الأول وهو أن قطاع المحروقات الممثل بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الودائع التي يقوم بتجميعها هذا القطاع تعود بالدرجة الأولى إلى المصارف العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بالآزمات المتكررة التي تشهدها المصارف الخاصة، و التي أثرت بشكل كبير على ثقة المودعين في مثل هذا النوع من المصارف وجعلهم يترددون في إيداع أموالهم لديها.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تحليل حركة الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الاجمالي

قصد التعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية و تطورها خلال الزمن مع دراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية بالناتج المحلي الاجمالي، سندرس الميل المتوسط للودائع المصرفية (اجمالي قيمة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي)، فهو يعكس قدرة و فاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي، و هو مؤشر هام لقياس قوة المصارف التجارية و كذلك الأسواق المالية، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة اجمالي الودائع لأجل وودائع التوفير (الادخارية) إلى الناتج المحلي الاجمالي، كما نستطيع من تحليلنا لهذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف و استراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام و الودائع الادخارية بشكل خاص، أما مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي فيقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الاجمالي، و بهذا المؤشر تستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك، وهو ما يلزم عليها تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة

(1) عبد الرزاق حبار، (2011): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (10)، ديسمبر 2011، جامعة حسبية بن بوعلي-الشلف، الجزائر، ص.29.

والاستراتيجية المطبقة والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية،⁽¹⁾ والجدول رقم (36) يوضح لنا حركة الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري.

جدول (36): حركة الودائع المصرفية و تغيرات الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري

للفترة (2010-2015) الوحدة: مليار دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
9200,7	9117,5	7787,4	7238,0	6733,0	5819,1	اجمالي الودائع ^(*)
3891,7	4434,7	3537,5	3356,4	3495,8	2870,7	اجمالي الودائع تحت الطلب
4443,3	4083,8	3691,7	3333,6	2787,5	2524,3	اجمالي الودائع لأجل
42,30	48,64	45,43	46,37	51,92	49,33	ودائع تحت الطلب إلى اجمالي الودائع (%)
48,29	44,79	47,41	46,06	41,40	43,38	ودائع لأجل إلى اجمالي الودائع (%)
16702,1	17228,6	16647,9	16209,6	14588,5	11991,6	الناتج المحلي الاجمالي
0,55	0,53	0,47	0,45	0,46	0,49	الميل المتوسط ^(**)
-0,16	2,29	1,25	0,31	0,35	/	الميل الحدي للودائع ^(***)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،

الصادرة عن بنك الجزائر

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (36) أن الودائع في ازدياد مستمر وذلك بنوعها، الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل، مع الإشارة إلى تماثل درجة الأهمية لكليهما من مجمل الودائع، حيث تراوحت نسبة الودائع تحت الطلب إلى اجمالي الودائع ما بين 42,30% و 51,92%، بينما تراوحت نسبة الودائع لأجل إلى اجمالي الودائع ما بين 41,40% و 48,29%، أي بمعدل متوسط مماثلا تقريبا.

(1) محمود حمزة الزبيدي، (2000)، إدارة المصارف- استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص.ص.144.145.

(*) اجمالي الودائع= وداائع تحت الطلب + وداائع لأجل + وداائع لضمان الالتزام بالتوقيع (القرض المستندي، كفالات و ضمانات)

(**) الميل المتوسط= اجمالي الودائع/ الناتج المحلي الاجمالي

(***) الميل الحدي= التغير في الودائع/ التغير في الناتج المحلي

وتُظهر نتائج الميل المتوسط للودائع المصرفية أن هناك تذبذب نسبي خلال فترة التحليل محصور ما بين 45% كحد أدنى عام 2012 و 55% كحد أقصى عام 2015، وهو مستوى مقبول إلى حد ما، إذ بلغ متوسط الميل خلال فترة التحليل نسبة 49% اشتركت في إحداثه كل من الودائع الجارية والودائع لأجل على حد السواء، رغم أنه من المتوقع أن تزداد الودائع لأجل لدى النظام المصرفي عند كل زيادة في الدخل، نظرا لتماثل طبيعة هذه الودائع مع "سلع الرفاهية" داخل الاقتصاد، والتي يزداد الطلب عليها مع تزايد مستويات الدخل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن سياسات البنوك اتجهت نحو الاهتمام بهذه الودائع بالمقارنة مع الودائع الجارية بالرغم من تحملها لأسعار فائدة مرتفعة قياسا بالودائع الأخرى، لما تقدمه هذه الودائع من مصادر تمويل مستقرة وثابتة لفترة زمنية معلومة لإدارة البنك.

أما عن نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي تظهر متذبذبة وغير منتظمة، أي ما بين الارتفاع والانخفاض في معظم سنوات التحليل، وعموما فقد بلغ متوسط الميل الحدي للإيداع المصرفي (0,81)، وهو ما يعني أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ مليار دج خلال هذه الفترة صاحبه تغير في الودائع المصرفية بالزيادة بمقدار (0,81) مليار دج، وبالتالي يمكن الحكم على أن درجة استجابة الإيداع المصرفي لتغير الناتج المحلي الاجمالي قوية.

المطلب الثاني: تقييم قدرة المصارف على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية
لتقييم قدرة المصارف على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية، تجدر الإشارة إلى تطور حجم القروض، ومن ثم تحليل توزيع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب القطاع إلى جانب تحليل أنواع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب المدة، حتى نتمكن في الأخير من ابراز أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني.

الفرع الأول: تطور حجم القروض

شهد تطور حجم القروض الممنوحة من طرف المصارف الجزائرية والتي عرفت زيادة عالية و معتبرة خلال فترة التحليل (2010-2015)، أين سجل إجمالي القروض الممنوحة 7275,6 مليار دج عام 2015 مقابل 3266,7 مليار دج عام 2010، أي بنسبة زيادة قدرها 122,72%، وهو ما يوضحه الجدول رقم (37).

جدول رقم (37): تطور حجم القروض للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
3689,0	3382,9	2434,3	2040,7	1742,3	1461,4	القروض الموجهة للقطاع العام
3679,5	3373,4	2434,3	2040,7	1742,3	1461,3	البنوك العمومية
9,5	9,5	0,0	0,0	0,0	0,1	البنوك الخاصة
3586,6	3120,0	2720,2	2244,9	1982,4	1805,3	القروض الموجهة للقطاع الخاص
2687,1	2338,7	2023,2	1675,4	1451,7	1374,5	البنوك العمومية
899,5	781,3	697,0	569,5	530,7	430,8	البنوك الخاصة
7275,6	6502,9	5154,5	4285,6	3724,7	3266,7	مجموع القروض الممنوحة ^(*)
%87,5	%87,8	%86,5	%86,7	%85,8	%86,8	حصة البنوك العمومية
%12,5	%12,2	%13,5	%13,3	%14,2	%13,2	حصة البنوك الخاصة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي: (القروض الموزعة)، الصادرة عن بنك الجزائر

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

ويبرز الجدول رقم (37) استحواذ المصارف العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، حيث لم تنزل هذه النسبة عن 85% خلال فترة التحليل، هذا وإن دل فإنه يدل على أن المصارف العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث تكمن قوتها في تمويل مشاريع الاستثمارات العمومية الكبرى، خاصة في قطاع الطاقة والمياه، وهو ما يفسر في الأخير بتراجع وتقلص مساهمة المصارف الخاصة في السوق المصرفية الجزائرية، والتي شهدت حصتها تذبذبا ما بين 14,2% كحد أقصى لها و 12,2% كحد أدنى.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي، تبقى مساهمة المصارف الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري

(*) مجموع القروض الممنوحة صافية من القروض المعاد شراؤها.

محدودة، نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد و اقتصار نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية و تقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، و بهذا الشكل لا يمكننا القول بأن المصارف الخاصة تساهم في التنمية الاقتصادية بالشكل الذي كان ينتظر منها، لأنها لا تزال بعيدة عن تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة و الطويلة الأجل.

الفرع الثاني: تحليل توزيع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب القطاع

بمتابعة اتجاهات الائتمان لكل من القطاع العام والقطاع الخاص خلال فترة الدراسة نلاحظ أنه طوال الفترة ما بين (2010-2013) اتسمت بزيادة نسبية للائتمان الموجه للقطاع الخاص قياسا بالائتمان الموجه للقطاع العام مقارنة بالسنوات السابقة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (38).

جدول (38): توزيع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب القطاع للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار دج

السنة	مجموع القروض	القروض للقطاع العام	القروض للقطاع الخاص	نسبة القروض للقطاع العام (%)	نسبة القروض للقطاع الخاص (%)
2010	3266,7	1461,4	1805,3	44,74	55,26
2011	3724,7	1742,3	1982,4	46,78	53,22
2012	4285,6	2040,7	2244,9	47,62	52,38
2013	5154,5	2434,3	2720,2	47,23	52,77
2014	6502,9	3382,9	3120,0	52,02	47,98
2015	7275,6	3689,0	3586,6	50,70	49,30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي: (القروض الموزعة)، الصادرة عن بنك الجزائر

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

شهدت قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص حد أقصى لها 2720,2 مليار دج عام 2013 (أي بنسبة 52,77%)، مقارنة بقيمة القروض الموجهة للقطاع العام أين بلغت حد أقصى لها 2434,3 مليار دج (أي بنسبة 47,23%) من العام نفسه، وهو ما يؤكد عدم السيطرة الدائمة



باستخدام نظم الانذار المبكر

للقطاع العام في مقابل أيضا عدم إزاحة الائتمان عن القطاع الخاص حيث حقق زيادة كبيرة بسبب الارتفاع في موارد المصارف التجارية ولأن القطاع الخاص بدأ دوره يتحدد داخل الاقتصاد خلال هذه الفترة، ليشهد في ما بعدها تراجع طفيف في نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص خلال سنتين الأخيرتين من فترة الدراسة (2014، 2015)، و بالتالي بسط القطاع العام مجددا سيطرته ولو بنسب متقاربة إلى حد ما، حيث بلغت قيمة القروض الموجهة للقطاع العام حد أقصى لها 3689,0 مليار دج عام 2015 (أي بنسبة 50,70%)، مقارنة بقيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص أين بلغت حد أقصى لها 3586,6 مليار دج (أي بنسبة 49,30%) من العام نفسه وهو ما يؤكد من جهة أهمية ودور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري، أما من وجهة أخرى فيبين أيضا أن هذا القطاع كان يحصل على احتياجاته من النظام المصرفي لتعذر تمويلها من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية.

عموما يمكن القول أن اتجاه الأهمية النسبية لائتمان القطاع العام والقطاع الخاص في حصيلة الائتمان الكلي للمصارف التجارية كان تقريبا دائما لصالح القطاع الخاص ولو بنسب متباينة خلال فترة التحليل، كما تجدر الإشارة أيضا أن اتجاه ائتمان القطاع الخاص شهد معدلا متزايدا في السنة الأولى من فترة التحليل حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص 55,26%، وذلك في سبيل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القرض المصرفي ويأتي إنشاء صندوق لضمان القروض المصرفية لتجسيد هذا المسعى، غير أنه مع مرور الوقت بدأ ائتمان القطاع الخاص بدوره يتناقص في السنوات الأخيرة من فترة التحليل إلى أن بلغ أدنى نسبة له وهي 47,98% من العام 2014، وهذا راجع بالدرجة الأولى للسياسة الائتمانية للمصارف و التي كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد نتيجة لتراجع أسعار البترول من جهة وعدم توجيه هذه القروض نحو الاستثمارات المنتجة وبالتالي عدم مساهمتها في تنمية الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، وهو ما أخل بقدرة القطاع الخاص على الوفاء بالتزاماته من تسديد مستحقات هذه القروض.

الفرع الثالث: تحليل أنواع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب المدة

للتعرف على طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها أي القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل وحصص كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة نورد الجدول رقم (39).

جدول (39): أنواع القروض في الاقتصاد الجزائري بحسب المدة للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1710,6	1608,7	1423,4	1361,6	1363,0	1311,0	قروض قصيرة الأجل
1152,4	1091,0	936,4	973,9	999,6	1045,4	البنوك العمومية
558,2	517,7	487,0	387,7	363,4	265,6	البنوك الخاصة
5565,0	4894,2	3731,1	2924,0	2361,7	1955,7	قروض متوسطة وطويلة الأجل
5214,2	4621,1	3521,0	2742,2	2194,4	1790,4	البنوك العمومية
350,8	273,1	210,1	181,8	167,3	165,3	البنوك الخاصة
7275,6	6502,9	5154,5	4285,6	3724,7	3266,7	مجموع القروض الممنوحة
%23,5	%24,7	%27,6	%31,8	%36,6	%40,1	حصص القروض قصيرة الأجل
%76,5	%75,3	%72,4	%68,2	%63,4	%59,9	حصص القروض متوسطة وطويلة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي: (القروض الموزعة)، الصادرة عن بنك الجزائر

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

يبين الجدول رقم (39) تراجع كبير جدا في حصة القروض قصيرة الأجل في السنوات الأخيرة من فترة التحليل حيث بلغت أدنى نسبة لها 23,5% عام 2015، بالمقارنة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي سجلت مستويات مرتفعة من سنة إلى أخرى كحد أقصى لها 76,5%، وهذا راجع بالدرجة الأولى للارتفاع الكبير في القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات في قطاع الطاقة وقطاع المياه والبنية التحتية، بالإضافة إلى التوسع في منح القروض العقارية في إطار برامج السياسة الحكومية الرامية إلى تشجيع تملك المساكن، وذلك بعد التراجع المسجل

خلال الفترة (2002-2005) رغم تبني الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في هذه المرحلة، وكذلك لعدم إقبال البنوك الجزائرية على تحمل المخاطرة رغم فائض السيولة التي تتوفر عليه.⁽¹⁾

ففي نهاية العام 2015، بلغت قيمة القروض المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من قبل المصارف العمومية 5214,2 مليار دج، أي ما يمثل 71,67% من اجمالي القروض، مقابل ما قيمة 1790,4 مليار دج عام 2010، أي ما يمثل 54,81% من اجمالي القروض.

أما بالنسبة للمصارف الخاصة فقد انخفضت حصتها من القروض المتوسطة و طويلة الأجل تدريجيا بانخفاض متذبذب، حيث بلغت ما قيمة 350.8 مليار دج عام 2015، أي بحصة 4,82% من اجمالي القروض، نتيجة التباطؤ في توزيع القروض للأسر مقارنة بحصة قروض الرهن العقاري التي عرفت مستوياتها ارتفاعا على حد سواء بالنسبة للمصارف العمومية أو المصارف الخاصة.

الفرع الرابع: أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني

يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابطية طردية ودائمة وفقا للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان.

حيث يشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني والاستثماري إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، والعلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدرة الإبداعية للمصارف التجارية بشكل لا يتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوئها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع، ومما لا شك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية والرغبة بمعدلات أكبر للنمو في غالبية الاقتصاديات تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموما والائتمان طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل المصارف التجارية مما يتطلب استراتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال الطليقة في

⁽¹⁾ كمال عايشي ، (2006): أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد (10)، جامعة بسكرة، الجزائر، ص.ص.334.335

الاقتصاد⁽¹⁾، وقد برهنت النظرية النقدية على أن جزءا من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي بشكل ودائع جديدة، ويعتبر الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار وخيمة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، ففي حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد والإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي⁽²⁾، والجدول رقم(40) يوضح لنا تطور مؤشرات تناسب الائتمان مع النشاط الاقتصادي.

جدول (40): تطور مؤشرات تناسب الائتمان مع النشاط الاقتصادي للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار دج

السنة	الودائع المصرفية	القروض الموجبة للاقتصاد	الودائع المصرفية إلى إجمالي القروض (%)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الميل المتوسط للائتمان المصرفي ^(*)	الميل الحدي للائتمان المصرفي ^(**)
2010	5819,1	3266,7	178,13	11991,6	0,27	/
2011	6733,0	3724,7	180,77	14588,5	0,25	0,18
2012	7238,0	4285,6	168,89	16208,7	0,26	0,35
2013	7787,4	5154,5	151,08	16650,2	0,31	1,97
2014	9117,5	6502,9	140,21	17242,5	0,38	2,28
2015	9200,7	7275,6	126,46	16591,9	0,44	-1,19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: معطيات الجدولين رقم (35) و (36)

من خلال تحليلنا لنتائج الجدول رقم (40) تبين لنا الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني والاستثماري، حيث لم تنخفض هذه النسبة عن 100% طوال فترة الدراسة، وهو ما يعكس قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات

(1) محمود حمزة الزبيدي، مرجع سابق، ص.ص.138.139.

(2) عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سابق، ص.5.

(*) الميل المتوسط للائتمان المصرفي = إجمالي القروض / الناتج المحلي الإجمالي

(**) الميل الحدي = التغير في إجمالي القروض / التغير في الناتج المحلي الإجمالي



الاقتصادية و بالتالي التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، وتجدر الاشارة إلى أن أهمية هذه الودائع عرفت انخفاض تدريجي من أعلى نسبة لها (180,77%) عام 2011 إلى أدنى نسبة (126,46%) عام 2015، وفي مقابل هذا فإن الإفراط في الائتمان المصرفي قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، أما عن ما يظهره الميل المتوسط للائتمان المصرفي والميل الحدي بالأساس من تذبذب، حيث كانت قيمة هذا الأخير ما بين 2,28 كحد أقصى و -1,19 كحد أدنى، مما يبين التناسب غير العادي بين الائتمان المصرفي و النشاط الاقتصادي، و بالتالي فالسياسة الائتمانية للبنوك كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الصلابة المالية (الاحترافية) للقطاع المصرفي الجزائري

بالنظر إلى مؤشرات الصلابة المالية، عرفت وضعية القطاع المصرفي الجزائري تحسنا ملحوظا كونه لم يتضرر بصفة مباشرة بآثار الأزمة المالية العالمية 2008، واستنادا إلى العديد من الإصلاحات التي عززت من إدارة المصارف للمخاطر تحسنت بعض المؤشرات لا سيما من حيث نسب الملاءة لتشمل منذ 01 أكتوبر 2014 تغطية مخاطر التشغيل ومخاطر السوق عموما، وبعدها تراجعت في سنة 2014، تحسنت هذه المؤشرات في سنة 2015 إلى مستوى مريح، أعلى بكثير من الحد الأدنى للمعدلات التي أوصت بها لجنة بازل، بينما عرفت مؤشرات أخرى تراجعا طفيفا، لا سيما مستوى المستحقات غير الناجعة ونسبتها إلى الأموال الخاصة النظامية وكذا نسب المؤونات، لكنها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة والنامية المماثلة.

وإثر إقامة الاطار التنظيمي في نهاية 2009، المتضمن رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، عززت هذه الأخيرة رؤوس أموالها الخاصة بصفة معتبرة، علما أن مستوى رأسمال المصارف العمومية كان أعلى من الحد الأدنى التنظيمي قبل دخول التنظيم الجديد حيز التنفيذ، وقتها كانت الدولة قد قررت رفع رأسمال مصرفين عموميين خلال السنة قيد الدراسة، وفي الوقت نفسه واصلت المصارف العمومية تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط، مما سمح لها الاستجابة وبشكل واسع للقواعد الاحترافية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية

(مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل ومخاطر السوق)، وهو ما يوضحه الجدول (41) من مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري.

جدول (41): مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2010-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
18,39	15,98	21,50	23,62	23,77	23,64	نسبة الملاءة الاجمالية
15,75	13,27	15,51	17,48	17,00	17,67	نسبة الملاءة على الغير
21,17	21,40	17,12	16,11	17,89	21,06	المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية (FPR)
9,75	9,21	10,56	11,73	14,45	18,31	معدل المستحقات المصنفة
3,98	3,20	3,36	3,54	4,02	4,86	معدل صافي المستحقات المصنفة
59,23	65,22	68,19	69,79	72,15	73,48	معدل مؤونات المستحقات المصنفة
20,38	23,55	19,00	22,67	24,58	26,70	مردودية الأموال الخاصة
1,83	1,98	1,67	1,93	2,10	2,16	مردودية الأصول
66,82	68,51	69,45	64,23	54,89	63,76	نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي
26,25	28,49	33,53	35,64	35,07	31,43	نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي
27,17	37,96	40,46	45,87	50,16	52,98	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
61,64	82,06	93,52	107,51	103,73	114,29	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل

Source: Rapport Annuel De La Banque d'Algérie, Indicateurs De Solidarité Financière Des Banques.

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

انطلاقا من تحليلنا للجدول رقم (41)، شهد معدل ملاءة المصارف تراجع طفيف مع نهاية العام 2015، حيث بلغت نسبة الأموال الخاصة القاعدية 15,75%، أما نسبة الملاءة للأموال

الخاصة النظامية 18,39%، مقارنة بالعام 2010 أين بلغت 17,67% و 23,64% على الترتيب، أي بلوغ معدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار مقررات بازل/3.

في حين شهدت مردودية المصارف، العمومية منها والخاصة، مردود جيد عام 2015 على الرغم من التراجع النسبي مقارنة بالعام 2010، إذ انخفض معدل مردودية الأموال الخاصة (العائد على حقوق الملكية (ROE)) ليصل إلى 20,38% عام 2015 مقابل 26,70% عام 2010 واستقر معدل مردودية الأصول (العائد على الأصول (ROA)) نسبيا عند 1,83% عام 2015 مقابل 1,93% من العام 2012، كما خص تراجع العائد على رأس المال واستقرار العائد على الأصول كل من المصارف العمومية والخاصة على حد سواء ولكن لأسباب مختلفة، حيث نتج التراجع في مردودية الأموال الخاصة للمصارف العمومية عن الارتفاع الأقوى لمتوسط الأموال الخاصة، مقارنة بارتفاع النتائج، بسبب تكلفة إعادة التمويل المعدومة من قبل والتي تضاف إلى تكاليف المصارف، وهو ما يفسر ارتفاع النتائج الذي يتماشى مع ارتفاع الأصول، وبالتالي الاستقرار النسبي لعائدها على الأصول، في حين نجم الانخفاض المسجل لدى المصارف الخاصة عن انخفاض نتائجها، أما بالنسبة للاستقرار النسبي للعائد على الأصول، فهو ناتج عن تزايد الأصول بالنسبة للمصارف العمومية، (وبالتالي تزايد نتائجها)، وتدني الأصول بالنسبة للمصارف الخاصة (وبالتالي انخفاض نتائجها).

فيما يخص المنتوجات المصرفية، فقد سجلت المصارف العمومية ارتفاعا بـ 20,4% بفضل الزيادة الحادة للمنتوجات خارج الفوائد بـ 35,0%، وارتفع صافي المنتج المصرفي لهذه المصارف بـ 21,6% عام 2015، في حين سجلت تكاليف الاستغلال والتخصيصات للاهلاك نموا أدنى بـ 10,3% ونمت مخصصات المؤونات بـ 24,7%، أما عن المصارف الخاصة فقد سجلت المنتجات المصرفية نموا أضعف بـ 6,6% بسبب الاستقرار أو حتى التراجع الطفيف للمنتجات المصرفية الأخرى، مما يُفسر الزيادة الضئيلة لصافي منتجاتها المصرفية (5,4%) وفي المقابل ارتفعت بحدّة تكاليف الاستغلال والتخصيصات للاهلاك بـ 22,9% وبالأخص المؤونات، بسبب زيادة القروض المتعثرة مع نهاية العام 2015.

أما عن معدل هامش الفائدة، فقد شهد انخفاضا في المصارف العمومية، أي 65,8% مقابل 68,3% عام 2014، وارتفع في المصارف الخاصة إلى 71,5% مقابل 69,1% عام

2014 ورغم ذلك تحسنت معدلات الابعاء خارج الفوائد في المصارف العمومية من 26,9% عام 2014 إلى 24,1% عام 2015، في حين تدهور هذا المعدل في المصارف الخاصة مرورا بـ 34,5% عام 2014 إلى 36,1% عام 2015.

وفيما يتعلق بنسب السيولة فقد شهدت تراجعا مذهلا، حيث انخفضت كل من نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل على التوالي إلى 27,17% و 61,64% عام 2015 مقابل 52,98% و 114,29% عام 2010، وهذا راجع لارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل.

أخيرا وتماشيا مع تحسن إدارة المخاطر الائتمانية (مخاطر القروض) في المصارف العمومية، فقد انخفض تدريجيا مستوى المستحقات غير الناجعة بالنسبة لإجمالي المستحقات (القروض الموزعة ومستحقات أخرى تدرج في حساب هذه النسبة)، من 18,31% عام 2010 ليصل إلى 9,21% عام 2014، ليشهد في ما بعد ارتفاع ولو أنه طفيف جدا ليصل إلى 9,75% عام 2015، حيث يعود السبب في الأساس إلى ارتفاع المستحقات المتعثرة لدى المصارف الخاصة 8,7% مقابل 5,1% عام 2014 عموما، بينما تبقى هذه نسبة للمستحقات المتعثرة مرتفعة، مقارنة بالمعايير الدولية في هذا المجال، ومع ذلك فإن هذا المعدل، أي صافي الاحتياطيات المشككة، لا يفوق 3,8% بالنسبة لمجمل المصارف.⁽¹⁾

⁽¹⁾ التقارير السنوية: (2010-2016)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي صلاية القطاع المصرفي، الصادرة عن بنك الجزائر، من الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

المبحث الثالث: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري (BNA) باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)

سنحاول من خلال هذا المبحث تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي كأحد المعايير الرقابية للإنذار المبكر على البنك الوطني الجزائري (BNA)، لقياس مدى سلامة أداء البنك خلال الفترة (2010-2015) ثم تصنيفه واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائه قبل وقت مبكر حتى لا يتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهياره، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات المالية، ولتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى، والتي يمكن حصرها في العناصر التالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة وفعالية الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية لمخاطر السوق.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين متطلبات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) هو إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الستة (6) الأساسية المذكورة آنفاً، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1) إلى (5) ومن ثم يحدد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، و الجدول رقم(42) يوضح لنا التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف.¹

جدول (42): التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

الإجراء الرقابي	موقف البنك	درجة التصنيف
لا يتخذ أي إجراء	الموقف سليم من كل النواحي	1-قوي
معالجة السلبيات	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	2-مرضي
رقابة ومتابعة لصيقة	يظهر عناصر الضعف والقوة	3-معقول
برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	خطر قد يؤدي إلى الفشل	4-هامشي
رقابة دائمة +إشراف	خطير جداً	5-غير مرضي

المصدر : فؤاد شاكر، (2001) : الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص.62.

¹ Iwan (2005): "Bankruptcy Prediction Model With Zeta Optimal Cut-Off Core to Correct Type I Errors", GADJAH MADA Inter National Journal of Business, Vol (7), N° (1), PP.41-68.

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال (Capital Adequacy)

تمثل كفاية رأس المال أمرا هاما لأنها تسمح للمصرف بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية ولدى تقييم عنصر رأس المال يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا جودة الموجودات والأرباح فالمصرف ذو الموجودات الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال، ولهذا عملت لجنة بازل على وضع قواعد وأسس موحدة لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات وحددت نسبته بـ 8%⁽¹⁾ و الجدول (43) يلخص لنا التصنيف المعياري لكفاية رأس المال.

جدول رقم (43): التصنيف المعياري لكفاية رأس المال

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة كفاية رأس المال
1	جيد	$CA \geq 5\%$
2	ملائم	$CA \geq 4\%$
3	ضعيف	$CA < 4\%$
4	ضعيف جدا	$CA < 3\%$

Source: Examiner Orientation,(1998): "Bank Rating System,

Report on Safety and Soundness Specialty Module",Mag Hill; USA, P120.

ولتصنيف كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري (BNA) اعتمدنا نسبة حقوق الملكية

إلى اجمالي الأصول، كما هو موضح بالجدول رقم (44).

⁽¹⁾ محمد سمير دهيرب، (2010): نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر...دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (2006-2009)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد(45)، المجلد (11)، الأردن، ص.279.

جدول (44): تصنيف كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
194.914	170.532	166.515	143.471	122.259	94.308	حقوق الملكية
2.719.081	2.620.619	2.185.130	2.060.079	1.620.662	1.421.685	اجمالي الأصول
7,17	6,51	7,62	6,96	7,54	6,63	نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول (%)
1	1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
$1=6/(1+1+1+1+1+1)$						متوسط التصنيف
1						التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA). (أنظر الملحق رقم 3)

<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم (44) و الذي يوضح تصنيف كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول، نلاحظ أن معدل هذا المؤشر قد حافظ على معدل مستقر نسبيا خلال سنوات البحث إذ تراوح بين معدل 6,63% كحد أدنى عام 2010 و معدل 7,62% كحد أقصى عام 2013، على الرغم من التغيرات المتزايدة التي حصلت في رأس المال، إذ ارتفع من 94.308 مليون دج عام 2010 إلى 194.914 مليون دج عام 2015، وذلك بسبب زيادة اهتمام السلطة النقدية برأس المال المصارف و اصدار تعليمات بوجوب زيادته لتحقيق متانة و كفاية رأس المال في المصارف حفاظا على النظام المالي في البلد و التزاما بالمعايير الدولية للجنة بازل للرقابة و الاشراف المصرفي فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال.

بناء على مؤشرات التصنيف السابقة يلاحظ أن قاعدة رأس مال البنك جيدة، أين أخذت التصنيف رقم (1)، ولكن الأمر يحتاج إلى الوقوف على العديد من الاعتبارات والقضايا الأخرى ذات العلاقة برأس المال والتي تكشف عنها عمليات التفتيش والرقابة الميدانية والمكتبية



باستخدام نظم الانذار المبكر

التي تقوم عليها السلطة النقدية، وفيما يلي أهم القضايا التي تتعلق بموضوع ملاءة رأس المال:⁽¹⁾

- الوقوف على مستوى مخاطر السوق والمخاطر المتعلقة بالأنشطة غير التقليدية وكذلك تركيز المخاطر؛
- مدى قوة العوائد وتأثيرها بعناصر غير تقليدية ؛
- مدى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة؛
- مدى حاجة البنك إلى رأس مال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته المحتملة؛
- مدى دخول البنك في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال.

المطلب الثاني: تحليل جودة الأصول (Assets Quality)

تعتبر جودة الموجودات ذات أهمية خاصة في نظام التقييم المصرفي الأمريكي، باعتبارها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياتها نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف على موجودات جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة، الإدارة ورأس المال وتمثل نسبة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها مؤشرا على صحة الاقتصاد القومي وسلامة السياسات الائتمانية المتبعة وملاءة المقترضين، وعادة ما تكون هذه النسبة عالية في أوقات الكساد والركود الاقتصادي حيث تتراخي قبضة البنك المركزي الاشرافية على الجهاز المصرفي، وكذلك في حالات التغيرات المفاجئة والحادة لأسعار الفائدة،⁽²⁾ والجدول رقم (45) يوضح لنا التصنيف المعياري لجودة الأصول باعتماد نسبة الأصول المرجحة (WCR) ونسبة اجمالي التصنيف (TCR).

⁽¹⁾ يوسف بوخلخال، (2012): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد (10)، جامعة الأغواط، الجزائر، ص.210.

⁽²⁾ محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص. 281.

جدول (45): التصنيف المعياري لجودة الأصول

نسبة اجمالي التصنيف (TCR) Total Classification Ratio	نسبة الأصول المرجحة (WCR) Weighted Classification Ratio	نوع التصنيف	درجة التصنيف
TCR<20%	WCR<5%	قوية	1
20%≤ TCR <50%	5%≤ WCR <15%	مرضية	2
50%≤ TCR <80%	15%≤ WCR <35%	جيدة بعض الشيء	3
80%≤ TCR <100%	35%≤ WCR <60%	حدية	4
TCR≥100%	WCR≥60%	غير مرضية	5

Source: Examiner Orientation,(1998): "Bank Rating System, Report on Safety and Soundness Specialty Module",Mag Hill; USA,P120.

ولتصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) اعتمدنا مؤشر مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية)، كما هو موضح بالجدول رقم(46).

جدول (46): تصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) للفترة (2010-2015) الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
2.719.081	2.620.619	2.185.130	2.060.079	1.620.662	1.421.685	اجمالي الأصول
194.914	170.532	166.515	143.471	122.259	94.308	اجمالي حقوق الملكية
13,95	15,37	13,12	14,36	13,26	15,07	مضاعف حق الملكية (EM)
5	5	5	5	5	5	التصنيف الجزئي
5=6/(5+5+5+5+5)						متوسط التصنيف
5						التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA). (أنظر الملحق رقم3)

<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم(46) و الذي يوضح تصنيف جودة أصول البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد مؤشر باعتماد مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) و الذي كان متوازنا و مستقر

نسبيا، حيث تراوح بين معدل 13,12 كحد أدنى عام 2013 و معدل 15,37 كحد أعلى عام 2015 وذلك بسبب زيادة اجمالي الأصول من 1.421.685 مليون دج كحد أدنى عام 2010 إلى 2.719.081 مليون دج كحد أقصى عام 2015، وفي المقابل زيادة مجموع حقوق الملكية أيضا بشكل كبير إذ ارتفع من مبلغ 94.308 مليون دج عام 2010 إلى مبلغ 194.914 مليون دج عام 2015، وهذا لتدعيم قدرة رأس المال في مواجهة المخاطر المصرفية خاصة في ظل تزايد المؤثرات البيئية المحيطة بالمصارف.

بناءً على مؤشرات التصنيف السابقة يتبين أن جودة أصول البنك تعتبر غير مرضية، أين أخذت التصنيف رقم (5) ولوقوف بدقة على مدى صحة هذه النتيجة لابد من قيام جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بتحليل العديد من العوامل الإضافية الأتي ذكرها أثناء قيامهم بالمهام الرقابية:⁽¹⁾

- مدى كفاية المخصصات المكونة لمقابلة الخسائر في الأصول.
- حجم ونوع ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الائتمانية والالتزامات خارج الميزانية.
- مدى التنوع والجودة في محافظ الاستثمار والائتمان.
- مدى وجود تركيزات ائتمانية سواء من قبل المقترضين أو الصناعة.
- مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي ونظم المعلومات الإدارية.
- حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها.

المطلب الثالث: تحليل كفاءة وفعالية الإدارة (Management)

يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص.

كما يتعين على جهاز التفتيش والرقابة المصرفية بحث وتحليل العديد من القضايا المتعلقة بأداء الإدارة لتحديد التصنيف الملائم لها والتي من أهمها:⁽²⁾

(1) يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص.211.

(2) المرجع نفسه ، ص.2011.

- مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية؛
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة؛
- مدى دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية؛
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية؛
- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي؛
- مدى وجود خطط واضحة للتعين ووضع المناسب في المكان المناسب؛
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد؛
- مدى قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.

المطلب الرابع: تحليل الأرباح (Earnings)

تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الموجودات، وتقاس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الموجودات كنقطة البداية لتقييم الأرباح، كما يرتبط التغير في صافي الربح بالتغير في الإيرادات والمصروفات، حيث ترتبط زيادة الإيرادات بزيادة نشاط المصرف في توظيف واستثمار الأموال المتوفرة لديه، كما يدل النقص في الإيرادات إلى زيادة حجم المصروفات أو تقليص المصرف لأنشطته الاستثمارية، لذلك تهتم الإدارة العليا بالتنسيق بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية لديه لرسم سياسة توظيف الأموال تهدف من خلالها إلى توجيه استثماراته للمجالات الأكثر ربحية بما يحقق أعلى عائد ممكن للملائمة بين السيولة والربحية، مع ضرورة البحث في سبب التغير في صافي الربح بالزيادة أو النقصان والعوامل التي أدت لحدوث هذا التغير،⁽¹⁾ و الجدول رقم (47) يوضح لنا التصنيف المعياري لربحية المصرف باعتماد مؤشرين هما: العائد على حقوق الملكية (ROE) و العائد على الأصول (ROA).

⁽¹⁾ عبد الغفار حنفي، (2002): إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص.341.

جدول رقم (47): التصنيف المعياري لربحية البنك

العائد على الأصول % (ROA)	العائد على حقوق الملكية % (ROE)	درجة التصنيف
$ROA \geq 1,0\%$	$ROE \geq 40$	1
$0,75\% \leq ROA < 1,0\%$	$ROE < 20$	2
$0,5\% \leq ROA < 0,75\%$	$ROE < 10\%$	3
$0,25\% \leq ROA < 0,5\%$	$ROE < 5\%$	4
$ROA < 0,25\%$	$ROE < 1\%$	5

علي شاهين، (2003): "سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية"، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، ص.1.

ولتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA) اعتمدنا أولا معدل العائد على حقوق الملكية، كما هو موضح بالجدول رقم (48).

جدول رقم (48): تصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)

باعتماد معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
29.537	29.784	30.238	27.180	34.819	32.599	الربح الصافي
194.914	170.532	166.515	143.471	122.259	94.308	اجمالي حقوق الملكية
15,15	17,47	18,16	18,94	28,48	7,5 34	معدل العائد على حقوق الملكية % (ROE)
2	2	2	2	1	1	التصنيف الجزئي
1,66=6/(2+2+2+2+1+1)						متوسط التصنيف
2						التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA). (أنظر الملحق رقم 3)

<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم (48) و الذي يوضح تصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)

باعتماد مؤشر قياس العائد على حقوق الملكية (ROE) و الذي شهد تذبذبا واضحا نوعا ما، حيث

تراوح بين معدل 15,15% كحد أدنى عام 2015 و ذلك بسبب انخفاض صافي الربح من مبلغ (34.819) مليون دج عام 2011 إلى مبلغ (27.180) مليون دج عام 2012 نتيجة ضعف في ادارة موجودات و مطلوبات المصرف من جهة و زيادة مبالغ التخصيصات لمواجهة المخاطر المصرفية و بالأخص مخاطر الائتمان من جهة أخرى، وبين معدل 34,57% كحد أعلى عام 2010، كما هو ناتج بالأساس من زيادة حجم حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) من (94.308) مليون دج عام 2010 إلى (194.914) مليون دج عام 2015 للإيفاء بمتطلبات الحد الأدنى المطلوب الذي يفرضه البنك المركزي (بنك الجزائر) لتحسين قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المصرفية وزيادة قدرته على امتصاص الخسائر الممكن حدوثها نتيجة التغيرات في ظروف البيئة المحيطة بالمصارف.

أما عن تصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد معدل العائد على الأصول فالجدول (49) يلخص لنا ذلك.

جدول (49): تصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA)

باعتماد معدل العائد على الأصول للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
29.537	29.784	30.238	27.180	34.819	32.599	الربح الصافي
2.719.081	2.620.619	2.185.130	2.060.079	1.620.662	1.421.685	اجمالي الأصول
1,09	1,14	1,38	1,32	2,15	2,29	معدل العائد على الأصول % (ROA)
1	1	1	1	1	1	التصنيف الجزئي
1=6/(1+1+1+1+1+1)						متوسط التصنيف
1						التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)، (أنظر الملحق رقم 3)

<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم(49) و الذي يوضح تصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد مؤشر قياس العائد على الأصول (ROA) و الذي كان متوازنا ومستقرا عموما خلال السنوات الأربعة الأخيرة من الدراسة، بينما شهد انخفاض كبيرا جدا تراوح بين معدل 1,09% كحد أدنى عام 2015 وذلك بسبب انخفاض صافي الربح المحقق من مبلغ (34.819) مليون دج عام 2011 إلى مبلغ (27.180) مليون دج عام 2012 و لو بشكل ضئيل نتيجة ضعف السياسة الائتمانية و الاستثمارية للمصرف، و في مقابل ذلك نشهد ارتفاع محدود جدا وبنسب ضعيفة جدا في اجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة، وهو ما يفسر بضعف في ادارة موجودات المصرف، و بين معدل 2,29% حد أعلى عام 2010 وهو ما يدل في الأخير على ضعف أداء المصرف من حيث العمليات المصرفية التي يمارسها وادارته للمخاطر بشكل أفضل.

بناء على مؤشرات التصنيف السابقة يمكن القول بأن أرباح البنك جيدة على العموم أين أخذت التصنيف رقم (1) حسب مؤشر معدل العائد على الأصول و التصنيف رقم (2) حسب مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية، ولكن الأمر يتطلب أيضاً قيام جهاز الرقابة والتفتيش المصرفي بتحليل جودة الأرباح من خلال مراعاة تحليل العناصر والقضايا التالية لدى إجراء التفتيش كما يلي:⁽¹⁾

- مدى وجود إيرادات ونفقات استثنائية (غير متكررة) ، غير عادية.
- مدى كفاية الأرباح الإجمالية لتغطية النفقات وبناء رأس المال بصورة جيدة.
- مدى كفاية المخصصات في مواجهة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.
- مدى وجود إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية وحجمها مقارنة بالإيرادات المصرفية المعتادة.
- مدى المحافظة على مستوى جيد من نمو الأرباح تؤدي للمحافظة على كفاية رأس المال.
- تحليل هيكل الأرباح ومدى اعتماده على الأنشطة والعمليات المصرفية العادية ومقارنته مع نفس المكونات في الصناعة.

⁽¹⁾ يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص.2110.

- مدى توافق عملية توزيع الأرباح مع القوانين والأنظمة السارية.
- مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة.
- مدى كفاية نظم الرقابة والتفتيش الداخلي على كافة المعاملات المصرفية.

المطلب الخامس: تحليل السيولة (Liquidity)

تعبر السيولة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي موجود من الموجودات إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع.⁽¹⁾ فالموجودات تتفاوت بدرجة سيولتها، لكون النقدية هي السائل المطلق الذي تقاس بها سيولة بقية الموجودات، فهناك موجودات قريبة من النقدية وأخرى بعيدة عنها إلا أنها مهما بعدت فإنها تتضمن على درجة من السيولة، وفي مقابل ذلك تتحوط المصارف لمواجهة متطلبات السيولة بالاحتياطيات والاستثمارات، فالمصارف تبقي جزء من الودائع نقدا (احتياطيات أولية) وتوظف الباقي في موجودات قريبة جدا من النقد وتعتبر خط الدفاع الثاني في حماية سيولة المصرف (احتياطيات ثانوية) ثم في القروض والاستثمارات، وكلما قصر أجل الموجودات بصورة عامة كلما زاد ذلك من سيولة المصرف، وفي المقابل كلما زاد أجل المطلوبات تحسنت سيولة المصرف والعكس صحيح، وتعتبر أهم هذه المطلوبات هي ودائع العملاء فكلما قصرت أجلها -أي ازداد الطلب عليها- كلما تدهورت سيولة المصرف وازداد الضغط على الموجودات،⁽²⁾ والجدول رقم (50) يوضح لنا التصنيف المعياري لسيولة المصرف باعتماد كل من نسبة القروض إلى اجمالي الودائع ونسبة القروض إلى اجمالي الأصول.

(1) عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص.187.

(2) محمود حسن صفوان، (2008): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل للنشر، الأردن ص.44.

جدول (50): التصنيف المعياري لسيولة البنك

درجة التصنيف	نسبة القروض إلى اجمالي الودائع % (L_1)	نسبة القروض إلى اجمالي الأصول % (L_2)
1	$L_1 \geq 55$	$L_2 < 50\%$
2	$L_1 \geq 60$	$L_2 < 60\%$
3	$L_1 \geq 65$	$L_2 < 65\%$
4	$L_1 \geq 70$	$L_2 < 70\%$
5	$L_1 \geq 71$	$L_2 \geq 70\%$

Source: MOHAMED ARABI KHALAFALLA AHMED , (2013): **Predicting Banks Failure: the Case of Banking Sector in Sudan for the Period(2002-2009)** , Journal of Business Studies Quarterly, Volume (4) , Number (3) ,P.P.164.165.

ولتصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA) اعتمدنا أولا نسبة القروض إلى اجمالي الودائع، كما هو موضح بالجدول رقم (51).

جدول رقم (51): تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد نسبة القروض إلى اجمالي الودائع للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض	858.981	1.018.304	1.414.035	1.484.279	1.886.810	2.018.391
اجمالي الودائع	1.048.090	1.035.186	1.452.306	1.549.578	1.924.033	2.170.872
نسبة القروض إلى اجمالي الودائع (%)	81,96	98,37	97,36	95,79	98,07	92,98
التصنيف الجزئي	5	5	5	5	5	5
متوسط التصنيف	5=6/5+5+5+5+5+5)					
التصنيف الكلي	5					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)، (أنظر الملحق رقم 3)

<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم (51) و الذي يوضح تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد نسبة القروض إلى اجمالي الودائع والتي شهدت استقرارا نسبيا نوعا ما، إذ

تراوحت ما بين 81,96% كحد أدنى عام 2010 و 98,37% كحد أقصى عام 2011 وهو معدل مرتفع جدا، إذ يدل على توجه المصرف بشكل كبير نحو منح القروض و الائتمان رغبة في تحقيق الأرباح، أي أن 98,37% من إجمالي الودائع مستخدم في الائتمان و القروض، و هو ما يفسر بانخفاض سيولة المصرف وتزايد مخاطرة السيولة فيه نتيجة السياسة الائتمانية التوسعية.

أما عن تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد نسبة القروض إلى إجمالي الأصول فالجدول رقم (52) يلخص لنا ذلك.

جدول رقم (52): تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA)

باعتماد نسبة القروض إلى إجمالي الأصول للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
2.018.391	1.886.810	1.484.279	1.414.035	1.018.304	858.981	القروض
2.719.081	2.620.619	2.185.130	2.060.079	1.620.662	1.421.685	اجمالي الأصول
74,23	72,00	67,93	68,64	62,83	60,42	نسبة القروض إلى اجمالي الأصول (%)
5	5	4	4	3	3	التصنيف الجزئي
4=6/5+5+4+4+3+3						متوسط التصنيف
4						التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)، (أنظر الملحق رقم 3)

<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم (52) و الذي يوضح تصنيف سيولة البنك الوطني الجزائري (BNA) باعتماد نسبة القروض إلى إجمالي الأصول والتي شهدت استقرارا نسبيا نوعا ما، إذ تراوحت ما بين 60,42% كحد أدنى عام 2010 و 74,23% كحد أقصى عام 2015 وهو معدل مرتفع، إذ يعكس لنا سياسة المصرف ومدى اعتمادها بدرجة عالية على القروض في تمويل استثماراتها

سواء كانت هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أو استثمارات طويلة الأجل، وبالتالي يمكن الحكم على السياسة الاستثمارية التي ينتهجها المصرف هي سياسة تركز على هدف الربحية بشكل كبير مقارنة بهدف السيولة، نتيجة أن الاستثمارات طويلة الأجل ذات قدرة تسييل منخفضة مع درجة مخاطرة عالية جدا، تجعل منها غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالقروض في حينها، في مقابل أنها ذات ربحية عالية جدا مقارنة بالاستثمارات قصيرة الأجل.

بناء على مؤشرات التصنيف السابقة يمكن القول بأن وضعية السيولة لدى البنك غير مرضية على العموم أين أخذت التصنيف رقم (4) باعتماد نسبة القروض إلى اجمالي الأصول والتصنيف رقم (5) باعتماد نسبة القروض إلى اجمالي الودائع، مع أهمية مراعاة العديد من العوامل والقضايا الأخرى التي يتعين أخذها بعين الاعتبار من قبل جهاز التفتيش والرقابة المصرفية للتأكد من مدى كفاءة إدارة السيولة في البنك وهي⁽¹⁾:

- مدى ملاءمة السيولة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال والأنشطة التي يرتبط بها البنك مع الغير.
- مدى قدرة البنك للوصول إلى أسواق المال و المصادر الأخرى للتمويل.
- درجة الاعتماد على موارد التمويل قصيرة الأجل ومدى ثبات واتجاه الودائع.
- مدى فاعلية إدارة وتخطيط السيولة وقدرة الإدارة على ضبط وتحديد مستوياتها بدقة.

المطلب السادس: تحليل الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity market Risk)

يعد تحليل الحساسية لمخاطر السوق حديثا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، حيث أنجز هذا المكون سنة 1997 و ذلك في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي والتي جعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية، وعليه كان لابد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص والتي منها حساسية صافي أرباح المصرف للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي وفي أسعار الأوراق المالية.⁽²⁾

(1) يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص.212.

(2) محمد سمير دهيرب، مرجع سابق، ص.288.

والجدول رقم (53) يوضح تحليل حساسية البنك الوطني الجزائري (BNA) لمخاطر سعر الفائدة باعتماد نموذج تحليل الفجوة، والتي تعبر عن المحصلة الحسابية للفرق بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

جدول (53): تحليل حساسية البنك الوطني الجزائري (BNA)

لمخاطر سعر الفائدة للفترة (2010-2015)

الوحدة: مليون دج

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
2.018.391	1.886.810	1.484.279	1.414.035	1.018.304	858.981	الأصول الحساسة لسعر الفائدة (RSA)
2.170.872	1.924.033	1.549.578	1.452.306	1.035.186	1.048.090	الخصوم الحساسة لسعر الفائدة (RSL)
-152.481	-37.223	-65.299	-38.271	-16.882	-189.109	قيمة الفجوة (GAP)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA)، (أنظر الملحق رقم 3)

<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>

من خلال الجدول رقم (53) والذي يوضح تحليل حساسية البنك الوطني الجزائري (BNA) لمخاطر سعر الفائدة باعتماد نموذج تحليل الفجوة والتي شهدت تذبذبا واضحا غير مستقر حيث كانت قيمة الفجوة سالبة على طول فترة الدراسة إذ تراوحت ما بين (-189.109) مليون دج كحد أدنى عام 2010 وقيمة (-16.882) مليون دج كحد أقصى عام 2011، هذا وإن دل فإنه يدل على امتلاك البنك لمطلوبات حساسة لسعر الفائدة أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة خلال مدة معينة، فإن تكاليف الفوائد المدفوعة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة ستزداد بدرجة أكبر من زيادة إيرادات الفوائد المقبوضة من موجوداته الحساسة لسعر الفائدة، وبالتالي ينخفض صافي الفوائد في البنك، أما إذا انخفضت أسعار الفائدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض تكاليف الفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة بدرجة أكبر من انخفاض إيرادات الفوائد المقبوضة من موجوداته الحساسة لسعر الفائدة وبذلك يزداد صافي الفوائد.



باستخدام نظم الانذار المبكر

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يعتمد تقييم الحساسية لمخاطر السوق على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام (CAMELS) وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي فإن هذا البند يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، وبالتالي هناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها:⁽¹⁾

- مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر.
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية.
- مدى توفر إدارة قوية لتطبيق فعال للسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.
- مدى وجود نظام رقابة داخلية فعال لمراقبة العمليات المصرفية بالإضافة إلى وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.
- مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر
- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.
- مدى إجراء وتطبيق دراسات فنية كافية حول حصر ومراقبة جميع أنواع المخاطر قبل الشروع في الدخول في أية مشروعات جديدة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انسياب وتدفق المعلومات ضمن تقارير مالية للإدارة العليا تحدد جميع المخاطر المحيطة بالعمليات والأنشطة بشكل دقيق ومنضبط.
- وجود جهاز رقابة يتمتع بالاستقلالية التامة من حيث الصلاحيات والمهام وقادر على القيام بواجباته بما يتلاءم وطبيعة وحجم المخاطر.

⁽¹⁾ يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص. 212.

وعليه في الأخير فإنه من خلال تطبيقنا لنظام (CAMELS) و تحليل مختلف مؤشرات الأداء الخاصة بالبنك الوطني الجزائري (BNA) ، و اعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدى، فإنه يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو الموضح بالجدول رقم (54).

جدول قم (54): التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري (BNA)

السيولة		الربحية		جودة الأصول	كفاية رأس المال	التصنيف المعيار
(L ₂)	(L ₁)	(ROA)	(ROE)			
4	5	1	2	5	1	التصنيف الجزئي
$3=6/(4+5+1+2+5+1)$						متوسط التصنيف
3						التصنيف الكلي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التصنيف المتوصل إليها للبنك الوطني الجزائري (BNA)

وفق معايير نظام CAMELS

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري (BNA)، نجد أن البنك تحصل على التصنيف (3)، مما يعني أن أداء البنك معقول مع ضرورة الأخذ بالإرشادات الرقابية حول نقاط الضعف التي تم كشفها، و على البنك المركزي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول.

المبحث الرابع: نموذج مقترح للإنذار المبكر بمخاطر التعثر لعينة من المؤسسات المصرفية

العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نموذج مقترح للإنذار المبكر، يمكن استخدامه في التنبؤ بمخاطر المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري والتميز بين المصارف المتعثرة (الفاشلة) وغير المتعثرة منها، بغرض كشف التعثر ودرئته في وقت مبكر، باتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة في حينها،

المطلب الأول: تقديم (التعريف بالنموذج)

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم عام للنموذج نبرز فيه منهجية الدراسة والأسلوب الاحصائي المتبع في تحليل البيانات بغرض بناء نموذج للإنذار المبكر بتعثر المؤسسات المصرفية الجزائرية، وعينة الدراسة الممثلة بمجموعة البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، ومن ثم الاشارة إلى متغيرات الدراسة أو المؤشرات المالية المعتمدة في بناء النموذج والتميز ما بين البنوك المتعثرة وغير المتعثرة.

الفرع الأول: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أهم المؤشرات المالية التي تعطي أفضل الدلالات اللازمة لصياغة النموذج المستهدف، و المتعلق بإمكانية التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بفترة كافية، كما أنه لأغراض تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Multiple Linear Discriminant Analysis) لتطوير النموذج المقترح وذلك من خلال تحديد المجموعات المتعلقة بالدراسة و تصنيفها، ومن ثم جمع بيانات عناصر كل مجموعة، و التي تمثل مجموعة المتغيرات التمييزية (Discriminant Analysis) ، والتي تقيس الخصائص المميزة لكل مجموعة من المجموعات التي تم تحديدها، ومن المعلوم أن الأسلوب التمييزي يعمل على إيجاد أفضل مجموعة خطية من هذه الخصائص أو المتغيرات، ويطلق عليها المعادلة التمييزية، ويكون لهذه المتغيرات معاملات تمييزية (Discriminant Coefficients) تعبر عن مدى أهمية كل من

المتغيرات في التمييز بين المجموعات، و بالتالي يصبح هناك أساسا لتصنيف أي من المشاهدات ضمن إحدى المجموعتين.⁽¹⁾

هذا ويعمل التحليل التمييزي على إيجاد العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المستقلة المختلفة إضافة إلى تقليل درجة التداخل بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة، أو تعظيم درجة التباعد بينها، ولقياس درجة التباعد يتم استخدام رقم قياسي (مؤشر) يسمى معيار التمييز (Lambda) وهو مقياس عكسي للتمييز، وتشير قيمته إذا كانت صفرا (0) على وجود تفرقة عالية بين المجموعات، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد (1) فيعني ذلك عدم وجود تفرقة على الإطلاق وتأخذ المعادلة التمييزية الشكل التالي:⁽²⁾

$$Z = \text{Constant} + u_1A_1 + u_2A_2 + \dots + u_nA_n$$

حيث:

Z: علامة (Score) المعادلة التمييزية، u: المعاملات التمييزية للمتغيرات التمييزية،

A: القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية، n: عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية.

وفي هذه الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي المتدرج (Stepwise) للتمييز بين مجموعة المؤسسات المصرفية الجزائرية المتعثرة و مجموعة المؤسسات المصرفية غير المتعثرة، باستخدام المتغيرات المستقلة والمثلة بستة (06) مؤشرات مالية سنحاول التطرق لها في ما بعد، لاختيار أفضل مجموعة منها لتشكيل المعادلة التمييزية للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية الجزائرية، أما المتغير التابع فهو يمثل بحالة المصرف ويأخذ القيمة (0) إذا كان متعثرا و القيمة (1) في حالة ما إذا كان غير متعثر.

(1) DIRICHX.Y&VAN LANDEGHEM.G,(1994): **Statistical Failure Discrimination Method for The Prediction of Financial Distress: The Case of Greece**, Multinational Finance Journal, Vol(3), N° (2), PP. 71-101.

(2) NAM. J. & JINN. T, (2000): **Bankruptcy Prediction: Evidence From Korean Listed Companies During The IMF Crisis**, Journal of International Financial Management and Accounting, Vol (11), N° (3), PP.178-197.

هذا و لأغراض تكوين المعادلة التمييزية، فإن ذلك يعتمد على القدرة التمييزية لهذه المتغيرات، حيث يتم انتقاء المتغير الذي يعطي أكبر قيمة لمعيار التمييز، وهو أكبر قيمة ل (F) وأدنى قيمة ل (Wilks Lambda)، حيث (F) تمثل اختبار الفروقات بين المراكز المتوسطة للمجموعات.⁽¹⁾

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من المصارف العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري والمكونة من تسعة (09) مصارف منها أربعة (04) بنوك عامة و خمسة (05) بنوك خاصة، كما تم استبعاد البنوك الأخرى لعدم افصاحها عن القوائم المالية بصفة مستمرة مع عدم توافر البيانات المالية المرتبطة بفترة الدراسة.

كما تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين عن كل سنة من سنوات التحليل الثلاثة (2010،2011،2012)، المجموعة الأولى هي المصارف التي ينطبق عليها شرط التعثر، القاضي باعتبار المصرف متعثرا إذا لم يقوى على منافسة مصارف عينة الدراسة، أي بمعنى مؤشرات الأداء المالي (متغيرات الدراسة) وهي: مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة والتي لم تتحصل على الحد الأدنى المقبول وهو المعدل المتوسط لمؤشر الأداء المصرفي لعينة الدراسة (أنظر الملحق رقم4)، حيث شهدنا (08) حالات تعثر، أما الثانية فهي مجموعة المصارف التي لا ينطبق عليها شرط التعثر، وعدد حالاتها هو (19) حالة، والجدول رقم (55) يلخص لنا ذلك.

⁽¹⁾ محمد وليد فريد حمدان، (2008): بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعي التأمين والبنوك، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص.64.

جدول (55): عينة للمؤسسات المصرفية الجزائرية المتعثرة و غير المتعثرة للفترة (2010-2012)

2012	2011	2010	البنك / سنة التحليل	
1	1	1	البنك الوطني الجزائري (BNA)	المصارف غير المتعثرة
1	1	1	بنك البركة الجزائري (BBA)	
1	1	1	ترست بنك الجزائر (TBA)	
1	1	1	بنك الخليج الجزائر (GBA)	
1	1	1	سوسيتي جنرال بنك (SGB)	
0	0	0	بنك التنمية المحلية (BDL)	المصارف المتعثرة
0	0	0	القرض الشعبي الجزائري (CPA)	
1	1	0	البنك الخارجي الجزائري (BEA)	المصارف المتعثرة/ غير المتعثرة
1	0	1	المجموعة العربية المصرفية (ABC)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (4)

مؤشرات الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري للفترة (2010-2012)

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تمثل المؤشرات المالية في هذه الدراسة المتغيرات المستقلة التي يتم الاعتماد عليها للتمييز بين مجموعة المصارف المتعثرة و غير المتعثرة، كما تمثل الخصائص المميزة لكل مجموعة من المجموعتين الشاملتين التحليل، وقد تم اختيارها بناء على قدرتها على التمييز بين المجموعتين لتكوين نموذجا يستخدم لاحقا في التنبؤ بالتعثر، وقد بلغ عددها ستة (06) مؤشرات مالية تم اختيارها بناء على عدة معايير أهمها: هو أن تكون ذات معنى ويسهل تفسيرها، وأن يكون الوصول إلى مكوناتها سهلا، وتعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة عمل المصارف، وترتبط بالأبعاد المالية الرئيسية للأداء المصرفي وهي: مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة، وجميع هذه المؤشرات مستخدمة لدى سلطة النقد الجزائرية في التحليل المالي و الرقابة المصرفية، والجدول رقم (56) يوضح لنا ذلك.

جدول رقم (56): المؤشرات الأولية المستخدمة في التحليل لبناء النموذج

المؤشر المالي	الرقم	المؤشر المالي	الرقم
معدل كفاية رأس المال (CA%)	4	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%)	1
معدل منفعة الأصول (AU%)	5	معدل العائد على الأصول (ROA%)	2
معدل هامش الربح (PM%)	6	مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) (EM)	3

المصدر: من اعداد الباحث

المطلب الثاني: اجراءات بناء نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي

بناء على ما سبق و لتطوير نموذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية الجزائرية، تم تحديد المؤشرات المالية التي يتكون منها النموذج وأسس اختيارها، بالإضافة إلى تقديم توضيحات حول كل من المعاملات التمييزية المعيارية، المعاملات التمييزية غير المعيارية و المعاملات التصنيفية، وفق الخطوات التالية.

الفرع الأول: اختيار سنة التحليل

بعد ادخالنا للبيانات والمثلة بمؤشرات الأداء المالي الخاصة بالمؤسسات المصرفية الجزائرية المتعثرة منها وغير المتعثرة (أنظر الملحق رقم 4) على البرنامج الاحصائي SPSS لمعالجتها، تبين لنا أن أفضل سنوات مالية تعطي مؤشرا (من خلال النسب المالية المذكورة) تكون أكثر دقة في بناء نموذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية الجزائرية هي السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة وهي (2010،2011،2012).

الفرع الثاني: اختيار المؤشرات المميزة (المكونة للمعادلة التمييزية) من المجموع الكلي للمؤشرات

لاختيار أفضل المؤشرات المالية المميزة التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة، تم إدخال مؤشرات التحليل المالي السابق الإشارة إليها و عددها 162 نسبة على برنامج SPSS حيث تم استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات بغرض بناء النموذج المقترح، لإيجاد أفضل علاقة خطية من المتغيرات والتوصل إلى المعادلة التمييزية للتنبؤ بتعثر المصارف.

ونتيجة لإدخال بيانات المؤشرات المالية المذكورة و التعريف بالمصارف المتعثرة و غير المتعثرة تبين أن أفضل المؤشرات التي تحقق هذا الغرض، تمثلت في مؤشرين ماليين فقط هما:

➤ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%).

➤ معدل كفاية رأس المال (CA%).

حيث أنها تعطي أكبر قيمة ل (F) و أدنى قيمة ل (Wilks Lambda) عند مستوى معنوية 5% (درجة الثقة 95%)، والجدول رقم (57) يوضح ذلك.

جدول رقم (57): اختيار المؤشرات المالية المميزة (المكونة للمعادلة التمييزية)

الرقم	المؤشر المالي	Wilks Lambda	معدل (F) الجزئية
1	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%)	0,938	34,352
4	معدل كفاية رأس المال (CA%)	0,713	20,364

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (5) (نتائج التحليل الاحصائي SPSS)

الفرع الثالث: ترتيب المؤشرات المالية المميزة وفقا لقيمة المعامل التمييزي المعياري حسب أفضليتها

من خلال هذه المرحلة نقوم بإعادة ترتيب المؤشرات المالية السابق ذكرها بحيث تعكس الأهمية النسبية لها حسب الأفضلية في بناء النموذج وفقا للمعادلة التمييزية المعيارية التالية:

$$Z= S_1A_1+S_2A_2+.....+ S_nA$$

حيث أن:

Z: علامة (Score) المعادلة التمييزية، S: المعاملات التمييزية المعيارية للمتغيرات التمييزية،

A: القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية، n: عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التمييزية.

هذا ويستفاد من المعاملات التمييزية في تحديد الأهمية النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز ما بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة، حيث أن المتغير الذي تكون قيمة معاملته المطلقة كبيرة

يساهم بشكل كبير في تكوين المعادلة التمييزية، كما تدل إشارة المعامل التمييزي المعياري عن اتجاه التعثر، فإذا كانت إشارة المعامل التمييزي موجبة فإن زيادته تفسر بأنه يعمل باتجاه طردي أي نحو زيادة التعثر، أما إذا كانت إشارة المعامل التمييزي سالبة فإن زيادته تعني أنه يعمل باتجاه عكسي أي نحو تخفيض التعثر، و الجدول رقم (58) يوضح لنا المعاملات التمييزية المعيارية للمؤشرات المالية التي تم اختيارها مرتبة وفقا لأفضليتها في التنبؤ.⁽¹⁾

جدول رقم (58): المعاملات التمييزية المعيارية

المعامل التمييزي المعياري	المؤشر المالي
1,465	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%)
1,293	معدل كفاية رأس المال (CA%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (5) (نتائج التحليل الاحصائي SPSS)

حيث تعتبر المعاملات التمييزية المعيارية ضرورية في تحديد الحد الفاصل للعلامات التمييزية لمجموعتي المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة، لأن الحد الفاصل يمثل الوسط الحسابي للعلامات التمييزية ذات المعاملات المعيارية للمجموعتين.

المطلب الثالث: بناء النموذج

لبناء النموذج يستلزم الأمر تحديد المعاملات التصنيفية ثم المعاملات التمييزية غير المعيارية كالآتي:

الفرع الأول: تحديد المعاملات التصنيفية للتعرف على وضعية المؤسسات المصرفية

لتحديد المعاملات التصنيفية و التعرف على وضع المؤسسات المصرفية ما إذا كانت متعثرة أو غير متعثرة، يتم تطبيق المعادلة التالية:

$$Z = \text{Constant} + C_1A_1 + C_2A_2 + \dots + C_nA_n$$

(1) علي شاهين وجهاد مطر، (2011): نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مجلد (25)، العدد (4)، فلسطين، ص.ص.866.867.

حيث أن، Constant: الثابت

Z: العلامة التصنيفية في المعادلة التمييزية، C: المعاملات التصنيفية للمتغيرات التمييزية،

A: القيم الفعلية للمتغيرات التمييزية n: عدد المتغيرات التمييزية المكونة للمعادلة التصنيفية،

وتستخدم المعاملات التصنيفية في تصنيف المؤسسات المصرفية في سنة التحليل، والتي يتم اشتقاقها من خلال مصفوفة التغيرات المجتمعة داخل المجموعات والمراكز المتوسطة للمتغيرات التمييزية، هذا ويتم استخراج العلامة التصنيفية من خلال المعادلة السابقة بضرب القيمة الفعلية للمؤشرات المالية في المعاملات التصنيفية مع إضافة أو طرح عدد ثابت لكل مجموعة من المؤسسات المصرفية المصنفة (متعثرة، غير متعثرة)، وبناء على ما سبق و بغرض الوقوف على طبيعة تصنيف تلك المصارف يتم مقارنة نتيجة العلامة التصنيفية لكل منها وفقا للعلامة الأعلى، فمثلا إذا كانت العلامة التصنيفية التي تم الحصول عليها لمجموعة المؤسسات المصرفية المتعثرة أكبر من تلك الناتجة عن مجموعة المؤسسات المصرفية غير المتعثرة، فإن هذه المصارف تصنف ضمن مجموعة المؤسسات المصرفية المتعثرة والعكس صحيح.⁽¹⁾

والجدول رقم (59) يبين لنا المعاملات التصنيفية لمجموعة المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة للمؤشرات المالية التي تتكون منها المعادلة التمييزية.

جدول رقم (59): المعاملات التصنيفية للمؤشرات المالية المكونة للنموذج

حالة المعاملة التصنيفية		المؤشرات المالية
غير متعثر	متعثر	
1,104	0,601	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%)
0,647	0,360	معدل كفاية رأس المال (CA%)
-17,641	-6,414	الثابت (Constant)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (5) (نتائج التحليل الاحصائي SPSS)

(1) عمر عيسى جهماني و أحمد عبد الفتاح الداود ، (2004): التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام المقياس متعدد الاتجاهات، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد (31)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، الأردن، ص ص.233-209.

الفرع الثاني: المعاملات التمييزية غير المعيارية لقياس درجة التعثر

لبناء النموذج اللازم لحساب العلامة التمييزية للتنبؤ بالتعثر، فإنه من الأهمية إدراج المعاملات التمييزية غير المعيارية في النموذج المقترح ويتم ذلك احصائيا بضرب المعاملات غير المعيارية بالقيم الفعلية للمؤشرات المالية المقترنة بها مع إضافة أو طرح الثابت المصاحب لها وذلك للوصول إلى قيمة مطابقة للعلامة المعيارية التي يتم الحصول عليها.⁽¹⁾

والجدول رقم (60) يوضح لنا المعامل التمييزي غير المعيارية الذي يقابل كل مؤشر مالي تم اعتماده سابقا كأفضل مؤشر مالي للتنبؤ بالتعثر.

جدول رقم (60): المعاملات التمييزية غير المعيارية للمؤشرات المالية المكونة للنموذج

المؤشر المالي	المعامل التمييزي غير المعيارية
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%)	0,189
معدل كفاية رأس المال (CA%)	0,108
الثابت (Constant)	-5,089

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (5) (نتائج التحليل الاحصائي SPSS)

وعليه يكون تمثيل المعاملات التمييزية غير المعيارية للمؤشرات المالية الداخلة في بناء النموذج كالتالي:

$$Z = -5,089 + 0,189 (ROE) + 0,108 (CA)$$

لاختبار مدى صحة النموذج في التنبؤ يتطلب الأمر تحديد النقطة الفاصلة بين العلامات التمييزية لمجموعة المؤسسات المصرفية المتعثرة و العلامات التمييزية لمجموعة المؤسسات المصرفية غير المتعثرة، بالاعتماد على المراكز المتوسطة لكل مجموعة⁽²⁾، وفي دراستنا هذه كانت المراكز المتوسطة لمجموعة المؤسسات المصرفية المتعثرة تساوي (-1,871)، وللمؤسسات المصرفية

(1) فوزي غرابية وربما يعقوب، (1997): استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، المجلد (14)، العدد (8)، الأردن، ص.49.

(2) محمد وليد فريد حمدان، مرجع سابق، ص.798

غير المتعثرة (0,788)، و بالتالي فإن مقدار النقطة الفاصلة بين المجموعتين تساوي (-0,5415)، أي

$$Z^* = (-1,871 + 0,788) / 2 = -0,5415$$

وطبقا لنتائج المعادلة التمييزية التي تم التوصل إليها و المكونة من المؤشرين الماليين المذكورين سابقا وهما: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%)، ومعدل كفاية رأس المال (CA%)، يتم التنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية من عدمه، فإذا كانت قيمة العلامة التمييزية (Z) أكبر من مقدار النقطة الفاصلة (Z*=-0,5415) تصنف ضمن مجموعة المؤسسات المصرفية غير المتعثرة، أما إذا كانت قيمة العلامة التمييزية (Z) أقل من مقدار النقطة الفاصلة (Z*=-0,5415) تصنف ضمن مجموعة المؤسسات المصرفية المتعثرة، هذا وبتطبيق النموذج المذكور آنفا للتعرف على تعثر المؤسسات المصرفية الجزائرية الممثلة بعينة الدراسة في سنوات التحليل (2010،2011،2012) يلاحظ أنه قد تبين وجود مؤسسة مصرفية وحيدة غير متعثرة وهي المجموعة العربية المصرفية (ABC)، في حين أن هذه المؤسسة صنفت من الناحية العملية على أنها متعثرة عام 2011 من بين سنوات التحليل، وهو ما يشير إلى وجود خطأ في تقدير النموذج (خطأ من النوع الأول) يعادل 12,5%، و بالتالي تكون نسبة الدقة في النموذج ككل (دقة التصنيف) 93,75%، كما هو موضح بالجدول رقم (61).

جدول رقم (61): العلامة التمييزية، ومقارنة حالة التصنيف الفعلي بحالة التصنيف

حسب النموذج المقترح

صحة التنبؤ	حالة التصنيف حسب النموذج المقترح	حالة التصنيف الفعلي	العلامة التمييزية	البنك
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	2,16735	البنك الوطني الجزائري (BNA)
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,11334	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,754230-	
صحيح	متعثر	متعثر	-3,83352	بنك التنمية المحلية (BDL)
صحيح	متعثر	متعثر	-3,05094	
صحيح	متعثر	متعثر	-3,00826	
صحيح	متعثر	متعثر	-1,76135	البنك الخارجي الجزائري (BEA)
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,636950-	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,290470-	
صحيح	متعثر	متعثر	-1,00045	القرض الشعبي الجزائري (CPA)
صحيح	متعثر	متعثر	-1,12339	
صحيح	متعثر	متعثر	0,883760-	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,07992	بنك البركة الجزائري (BBA)
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,50893	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,45093	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	2,25095	ترست بنك الجزائر (TBA)
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,982000	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,06018	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,522670	بنك الخليج الجزائر (GBA)
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,588080	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,113620-	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,559050	سوسيتي جنرال بنك (SGB)
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,27792	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,42992	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	0,279900-	المجموعة العربية المصرفية (ABC)
خطأ	غير متعثر	متعثر	0,307670-	
صحيح	غير متعثر	غير متعثر	1,05328	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (5) (نتائج التحليل الاحصائي SPSS)

وتجدر الإشارة إلى أن الخطأ من النوع الأول أكثر خطورة من الخطأ من النوع الثاني باعتباره أكثر تكلفة، وذلك لأن حصول خطأ في تصنيف مؤسسة مصرفية متعثرة على أنها غير متعثرة يترتب عليه تكلفة عالية تتمثل في احتمال انهيار هذه المؤسسة وبالتالي تصفيتها، أما حدوث خطأ من النوع الثاني في تصنيف مؤسسة مصرفية غير متعثرة على أنها متعثرة، فإنه يعني زيادة الاهتمام بهذه المؤسسة واتخاذ اجراءات وسياسات جديدة تؤدي إلى تحسين أوضاعها⁽¹⁾.
أما عن عدد التصنيفات لكل مجموعة من المؤسسات المصرفية الجزائرية حسب النموذج المقترح للإنذار المبكر بالتعثر، تكون على النحو الموضح بالجدول رقم (62).

جدل (62): عدد التصنيفات لكل مجموعة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي

الجزائري في عينة التحليل

المجموعات المتوقعة		عدد الحالات	المجموعة الفعلية
غير المتعثرة	المتعثرة		
1	7	8	متعثر
%12,5	%87,5		
19	0	19	غير متعثر
%100	%0,0		

نسبة الدقة في التصنيف = 93.75%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (5) (نتائج التحليل الاحصائي SPSS)

يلاحظ مما سبق أن النموذج نجح في التمييز بدقة عالية جدا بين المؤسسات المصرفية الجزائرية المتعثرة منها وغير المتعثرة، حيث بلغت دقة التصنيف 93,75% سنوات التحليل والاختبار في الوقت نفسه.

ومن الجدير بالذكر أن نتائج هذه الدراسة، بشكل عام تتشابه مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في مجال التنبؤ بالتعثر، والتي من أهمها دراسة Altman التي أجريت عام 2002 و التي اقترحت نموذج للتنبؤ بالتعثر وثبت نجاحه في هذا التنبؤ في السنة التي تم فيها تطوير النموذج، وذلك بدقة تصنيف تراوحت ما بين (82%) و(94%).

(1) علي شاهين وجهاد مطر، مرجع سابق، ص.872.



خلاصة الفصل

على الرغم من انفتاح القطاع المصرفي الجزائري تماشيا مع النهج الاقتصادي الجديد والذي سمح بدخول عدد من المصارف الخاصة و الأجنبية السوق، لاتزال المصارف العمومية تستحوذ على القسط الأوفر من الموارد المجمعّة، و يمكن تفسير هذه الوضعية بسببين رئيسيين هما، السبب الأول وهو أن قطاع المحروقات الممثل بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الودائع التي يقوم بتجميعها هذا القطاع تعود بالدرجة الأولى إلى المصارف العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بالأزمات المتكررة التي تشهدها المصارف الخاصة، و التي أثرت بشكل كبير على ثقة المودعين في مثل هذا النوع من المصارف و جعلهم يترددون في إيداع أموالهم لديها.

وفي مقابل ذلك تستحوذ المصارف العمومية أيضا على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، هذا وإن دل فإنه يدل على أن المصارف العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث تكمن قوتها في تمويل مشاريع الاستثمارات العمومية الكبرى، خاصة في قطاع الطاقة والمياه، وهو ما يفسر في الأخير بتراجع و تقلص مساهمة المصارف الخاصة في السوق المصرفية الجزائري، وعلى الرغم من التوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي، تبقى مساهمة المصارف الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري محدودة نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد و اقتصر نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية و تقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، ولا تزال بعيدة عن تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة و الطويلة الأجل.

وللحفاظ على استقرار النظام المالي وسلامة هذه المصارف ارتأينا إلى بناء نموذج مقترح للإنذار المبكر والتنبؤ بتعثر (فشل) المؤسسات العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، مع اختبار قدرة استيعابها على تحمل الضغوط في حالة تعرضها لصدمات مالية، ليثبت النموذج قدرته على التنبؤ بالتعثر والتميز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة بدقة تصنيف عالية جدا (93,75%) سنوات التحليل والاختبار.

الخطمة



خاتمة

في ظل تزايد الأزمات المالية والتي أصبحت أكثر تكرارا نتيجة تحرر النظم المالية والمصرفية في إطار العولمة المالية، حيث شملت الأزمات المالية ثلاثة أنواع هي أزمة سعر الصرف والأزمات المصرفية وأزمة أسواق المال، وتعد الأزمات المصرفية أكثر تأثيرا على الاقتصاد المحلي نظرا لما تمثله المؤسسات المصرفية من مصدر هام لتمويل قطاع الأعمال والقطاع العائلي على الرغم من التطور المالي واستحداث مصادر جديدة للتمويل، ويرجع السبب في ذلك إلى الأثر السلبي المزدوج على كل من الجهاز المصرفي والقطاع الحقيقي، فبالنسبة للجهاز المصرفي فالأثر يكمن في انخفاض كل من طلب وعرض الائتمان وارتفاع تكلفة التمويل، أما أثر ذلك على القطاع الحقيقي فيتمثل في التكلفة المالية لحل الأزمة التي غالبا ما تتحملها الموازنة العامة للدولة والتراجع في الناتج المحلي الاجمالي، كما أعادت الأزمات المالية الجدل حول العلاقة ودور العوامل المالية كوسيلة لنقل الأزمة المالية إلى القطاع الحقيقي، ولماذا يتحقق الركود في القطاع الحقيقي بعد فترة قليلة من التدهور في القطاع المصرفي.

وعليه تسعى كافة الدول بل والمجتمع الدولي بأسره لمحاولة تجنب وقوع الأزمات المصرفية والحد من آثارها السلبية حال وقوعها، وذلك من خلال وضع نظم دولية لإدارة المخاطر بهدف الحد منها والممثلة أساسا في نظم الانذار المبكر، حيث تكمن أهمية هذه النظم والمؤشرات المالية الرائدة في توجيه النظر للمخاطر المصرفية والاكتشاف المبكر لها ومساعدة واضعي السياسات في اتخاذ الاجراءات الوقائية لتجنب تكرار حدوثها والحد من آثارها السلبية حال حدوثها، كما تتطلب نظم الانذار المبكر هذه وضع قاعدة من البيانات يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها بصفة دورية لإعداد تقارير دورية، وتحليل أسباب التغير من فترة لأخرى حتى يمكن اتخاذ الاجراءات التصحيحية في وقت مبكر والحد من الخسائر لأدنى قدر ممكن، لدعم قدرات الجهاز المصرفي وحماية الاقتصاد القومي من الوقوع في أزمات مالية.



كما استهدفت هذه الدراسة تقديم نموذج مقترح للإنذار المبكر، باعتماد المؤشرات المالية الرائدة التي يمكن استخدامها في التنبؤ بتعثر عينة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، والتمييز بين المصارف المتعثرة (الفاشلة) وغير المتعثرة منها، بهدف التعرف على أوضاع تلك المؤسسات في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة والجهة الرقابية بالتدخل لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، بتقديم الحلول مع وضع الضوابط لمنع تكرار الأزمة المصرفية أو التعثر، أو التقليل من آثارها السلبية حالة وقوعها، حيث استخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات كأحد أساليب نظم الانذار المبكر، باعتماد المؤشرات المالية لعينة من المصارف العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، كما تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين عن كل سنة من سنوات التحليل، المجموعة الأولى هي المصارف التي ينطبق عليها شرط التعثر، القاضي باعتبار المصرف متعثراً إذا لم يقوى على منافسة مصارف عينة الدراسة أي بمعنى إذا كانت مؤشرات أدائه وهي: مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول مؤشرات الربحية و مؤشرات السيولة لم تتحصل على الحد الأدنى المقبول وهو المعدل المتوسط لمؤشر الأداء المصرفي لعينة الدراسة.

وتم التوصل إلى النموذج التالي: $Z = -5,089 + 0,189 (ROE) + 0,108 (CA)$

حيث نجح هذا النموذج في التمييز بدقة عالية جدا بين المؤسسات المصرفية الجزائرية المتعثرة منها وغير المتعثرة، حيث بلغت دقة التصنيف (93,75%) سنوات التحليل أو الاختبار.



النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج واختبار الفرضيات

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تؤكد صحة الفرضيات من عدمها، إلى جانب نتائج إضافية أخرى نورد أهمها في ما يلي:

➤ من خلال عرضنا وتحليلنا للتنظيمات الاحترازية الجزائرية وتقييم مسيرتها للمعايير العالمية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية تم التوصل إلى ما يلي:

- مسيرة التنظيمات الاحترازية الجزائرية المعايير المطبقة في تقسيم الخطر من خلال وضع مؤشرات مشابهة لها إلى حد بعيد، وإن لم يرتبط ذلك بأجل معين.
- مسيرة تلك التنظيمات لمعايير بازل 1 بجميع تفاصيلها، وكان ذلك بالنسبة للصيغة الأولية التي تحسب ضمنها كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان.
- لم تتم المسيرة من قبل التنظيمات الجزائرية لتعديلات مقررات بازل 1 ، فيما يخص إدراج مخاطر السوق ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك إلى بداية سنة 2014.
- لم تتم مسيرة التنظيمات الجزائرية لمقررات اتفاقية بازل 2 ، فيما يخص إدراج مخاطر التشغيل ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك إلى بداية سنة 2014.
- لم تتم مسيرة واضحة من التنظيمات الاحترازية الجزائرية لاتفاقية بازل 3 ولكن شبه مسيرة في المضمون وفي الأجل، وذلك برفع النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال ولكن ليس للحد الذي وضعته الاتفاقية، (وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى).

➤ يعد التأثير السلبي للأزمة المصرفية على النشاط الاقتصادي أقوى من تأثير أزمات العملة سواء في الدول النامية أو الدول الصناعية، وذلك لأن أزمات العملة تؤدي إلى انخفاض مصادر التمويل الخارجية، بينما تؤثر الأزمات المصرفية على مصادر التمويل الداخلية والخارجية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال، أي أنّ شح الائتمان يكون أعمق في حالة الأزمات المصرفية، كما أنّ عملية التعافي أيضا تكون أبطأ في الأزمات المصرفية في كل من الصادرات والواردات وأسعار الأصول، وفي حالة أزمات العملة يقدر التعافي في الصادرات بحوالي ثمانية (8) أشهر وهو أسرع من حالة الأزمات المصرفية حيث يقدر بحوالي عامين، بينما



من جهة أخرى يتبين أنّ كل من الأزمات المصرفية وأزمات العملة لها نفس التأثير على الخسارة في الناتج عبر العصور المختلفة ولكنها أكثر تكرارا حاليا مقارنة بفترة بريتن وودز والفترة ما بين الحربين العالميتين، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية).

➤ بتطبيق نموذج الانذار المبكر المقترح والمقدم آنفا ($Z = -5,089 + 0,189 (ROE) + 0,108 (CA)$)، للتعرف على تعثر المؤسسات المصرفية الجزائرية الممثلة بعينة الدراسة في سنوات التحليل، يلاحظ أنه قد تبين وجود مؤسسة مصرفية وحيدة غير متعثرة وهي المجموعة العربية المصرفية (ABC)، في حين أن هذه المؤسسة صنفت من الناحية العملية على أنها متعثرة عام 2011، مقارنة بباقي المؤسسات المصرفية الجزائرية الأخرى التي كان تصنيفها وفق النموذج يتماشى وتصنيفها من الناحية العملية، وهو ما يشير إلى وجود خطأ في تقدير النموذج (خطأ من النوع الأول) يعادل 12,5%، وبالتالي تكون نسبة الدقة في النموذج ككل (دقة التصنيف) 93,75%، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة).

وباعتبار أن النموذج المقترح للإنذار المبكر ($Z = -5,089 + 0,189 (ROE) + 0,108 (CA)$) والممثل بمؤشرين ماليين فقط وهما: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل كفاية رأس دون باقي المؤشرات المالية الأخرى التي لم تختار كمؤشرات مالية مميزة في تكوين المعادلة التمييزية، فإن هذا يمكننا من تأكيد صحة فرضيات النموذج أو نفيها، على النحو التالي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر التعثر (أو الفشل)، (وهو ما ينفي صحة الفرضية).
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومؤشر التعثر (أو الفشل)، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية).
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) (EM) ومؤشر التعثر (أو الفشل)، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية).
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال (CA) ومؤشر التعثر (أو الفشل)، (وهو ما ينفي صحة الفرضية).
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل منفعة الأصول (AU) ومؤشر التعثر (أو الفشل)، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية).
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل هامش الربح (PM) ومؤشر التعثر (أو الفشل)، (وهو ما يؤكد صحة الفرضية).



- على الرغم من انفتاح القطاع المصرفي الجزائري تماشيا مع النهج الاقتصادي الجديد والذي سمح بدخول عدد من المصارف الخاصة والأجنبية السوق، لاتزال المصارف العمومية تستحوذ على القسط الأوفر من الموارد المجمعمة، إذ تراوح نصيبها ما بين 86,6% كحد أدنى عام 2013 و 89,8% كحد أقصى عام 2010، بينما تراوح نصيب المصارف الخاصة ما بين 10,2% إلى 13,4% خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير هذه الوضعية بسببين رئيسيين هما السبب الأول وهو أن قطاع المحروقات الممثل بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الودائع التي يقوم بتجميعها هذا القطاع تعود بالدرجة الأولى إلى المصارف العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بالأزمات المتكررة التي تشهدها المصارف الخاصة، والتي أثرت بشكل كبير على ثقة المودعين في مثل هذا النوع من المصارف وجعلهم يترددون في إيداع أموالهم لديها.
- استحوذ المصارف العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، حيث لم تنزل هذه النسبة عن 85% خلال فترة التحليل، هذا وإن دل فإنه يدل على أن المصارف العمومية لا تزال هي الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث تكمن قوتها في تمويل مشاريع الاستثمارات العمومية الكبرى، خاصة في قطاع الطاقة والمياه، وهو ما يفسر في الأخير بتراجع وتقلص مساهمة المصارف الخاصة في السوق المصرفية الجزائرية، والتي شهدت حصتها تذبذبا ما بين 14,2% كحد أقصى لها و 12,2% كحد أدنى.
- على الرغم من التوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي، تبقى مساهمة المصارف الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري محدودة نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد واقتصار نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، وبهذا الشكل لا يمكننا القول بأن المصارف الخاصة تساهم في التنمية الاقتصادية بالشكل الذي كان ينتظر منها، لأنها لا تزال بعيدة عن تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.
- عند متابعة اتجاهات الائتمان لكل من القطاع العام والقطاع الخاص اتسمت بزيادة نسبية للائتمان الموجه للقطاع الخاص قياسا بالائتمان الموجه للقطاع العام مقارنة بالسنوات السابقة، حيث شهدت قيمة القروض الموجهة للقطاع الخاص حد أقصى لها 2720,2 مليار دج عام 2013 (أي بنسبة 52,77%)، مقارنة بقيمة القروض الموجهة للقطاع العام أين بلغت حد أقصى لها 2434,3 مليار دج (أي بنسبة 47,23%) من العام نفسه، وهو ما يؤكد



عدم السيطرة الدائمة للقطاع العام في مقابل أيضا عدم إزاحة الائتمان عن القطاع الخاص حيث حقق زيادة كبيرة بسبب الارتفاع في موارد البنوك التجارية ولأن القطاع الخاص بدأ دوره يتحدد داخل الاقتصاد.

➤ عموما يمكن القول أن اتجاه الأهمية النسبية لائتمان القطاع العام والقطاع الخاص في حصيلة الائتمان الكلي للمصارف التجارية كان تقريبا دائما لصالح القطاع الخاص حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص 55,26%، وذلك في سبيل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا المتعلقة بالحصول على القرض البنكي ويأتي إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية لتجسيد هذا المسعى، غير أنه مع مرور الوقت بدأ ائتمان القطاع الخاص بدوره يتناقص في السنوات الأخيرة من فترة التحليل إلى أن بلغ أدنى نسبة له وهي 47,98% من العام 2014، وهذا راجع بالدرجة الأولى للسياسة الائتمانية للبنوك و التي كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد نتيجة لتراجع أسعار البترول من جهة و عدم توجيه هذه القروض نحو الاستثمارات المنتجة وبالتالي عدم مساهمتها في تنمية الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، وهو ما أخل بقدرة القطاع الخاص على الوفاء بالتزاماته من تسديد مستحقات هذه القروض.

➤ الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني والاستثماري، حيث لم تنخفض هذه النسبة عن 100% طوال فترة الدراسة، وهو ما يعكس قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية و بالتالي التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية هذه الودائع عرفت انخفاضا تدريجي من أعلى نسبة لها (180,77%) عام 2011 إلى أدنى نسبة (126,46%) عام 2015، وفي مقابل هذا فإن الإفراط في الائتمان المصرفي قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

➤ باعتماد نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) تحصل البنك الوطني الجزائري (BNA) على التصنيف (3)، مما يعني أن أداء البنك معقول مع ضرورة الأخذ بالإرشادات الرقابية حول نقاط الضعف التي تم كشفها، وعلى البنك المركزي اتخاذ الاجراءات اللازمة



لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول، خاصة وأن البنك في هذه الحالة يكون عادة غير قادر على التعامل مع تقلبات العمل ويكون أكثر عرضة للظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك البنوك ذات التصنيف (1) أو (2)، إلى جانب كونه غير مقيد وبدرجة معقولة بالأنظمة والقوانين، أما عن إدارة المخاطر لدى هذا البنك تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم البنوك ودرجة تعقيدها وحجم مخاطرها، وكذلك فشل هذا البنك غير مؤكد في ظل سلامة ومتانة هذه البنوك.

➤ يمثل الخطأ من النوع الأول أكثر خطورة من الخطأ من النوع الثاني باعتباره أكثر تكلفة وذلك لأن حصول خطأ في تصنيف مؤسسة مصرفية متعثرة على أنها غير متعثرة يترتب عليه تكلفة عالية تتمثل في احتمال انهيار هذه المؤسسة وبالتالي تصفيتها، أما حدوث خطأ من النوع الثاني في تصنيف مؤسسة مصرفية غير متعثرة على أنها متعثرة، فإنه يعني زيادة الاهتمام بهذه المؤسسة واتخاذ اجراءات وسياسات جديدة تؤدي إلى تحسين أوضاعها.

➤ لقد أظهرت الدراسة المقارنة للأنظمة المستخدمة للتنبؤ بالتعثر المصرفي في بعض البلدان المتقدمة اقتصادياً، الاعتماد شبه الكلي لهذه الأنظمة على المتغيرات المالية الكمية التي تعكس القوائم المالية لهذه المؤسسات، ودون الأخذ بالاعتبار الأهمية النسبية العالية للمتغيرات النوعية ذات العلاقة بسياسات هذه المؤسسات المصرفية وسلوكها الإداري كأدوات ومتغيرات لتفعيل أنظمة الانذار المبكر ورفع قدرتها التنبؤية.



ثانيا: التوصيات

من منطلق ما تقدم من نتائج في هذه الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات الهامة التي يمكن تطبيقها على النظام المصرفي الجزائري وبالتالي تدعيم سلامة، واستقرار ومثانة هذا القطاع وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، والتي صيغت على النحو التالي:

➤ على إدارة المصارف أن تقوم بتدعيم نظم إدارة المخاطر واطهارها ضمن هيكلها التنظيمية وصياغة استراتيجية خاصة بها، بحيث تقوم بالانتقال تدريجيا من نظام الرقابة التقليدي إلى نظام قائم على أساس المخاطر وتبني نظام للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية والمالية يعتمد على استخدام مجموعة من مؤشرات السلامة المالية والالتزام بقواعد حسن التنظيم والادارة السليمة.

➤ تطوير أنظمة المعلومات وتوفير أنظمة تمثيل متقدمة، قادرة على إدخال واسترجاع جميع عناصر الموجودات والمطلوبات في المصرف، وإعطاء صورة شاملة ومستمرة عن المخاطر القائمة والأرباح المتحققة لحظة حدوث العمليات، ومتابعة المخاطر بصورة فعالة سواء أكانت ضمن حسابات الميزانية أم خارجها.

➤ يعد تطوير المصارف العمومية الجزائرية التي تمثل بالأساس عصب النشاط المصرفي في الجزائر، مدخل هام يسمح بأن تستفيد كل مكونات النظام المصرفي وعناصره من هذا التطوير، والذي يتيح دفع جهود التنمية واصلاح الاقتصاد ونجاعة مؤسساته، لذا يجب العمل على زيادة الجهود المبذولة في إطار خصخصة المصارف العمومية لتحسين أداءها وكفاءتها وجودة خدماتها عن طريق المنافسة، كما يجب العمل على وضع قوانين وتشريعات تزيد من استقلالية المصارف في اتخاذ قرارات منح القروض خاصة ما تعلق منها بتمويل المؤسسات العمومية المتعثرة.

➤ تشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف الجزائرية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة، لذلك فإنه من الضروري الاندماج ما بين هذه المصارف حتى تتمكن من تقوية مراكزها المالية وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف، مع تحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية، والوصول بالوحدة



المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة مستوى الكفاءة من خلال زيادة القدرة الائتمانية لهذه المصارف لمواجهة الاحتياجات التمويلية للمشاريع الانتاجية.

➤ ضرورة تفعيل التنسيق والتعاون ما بين مختلف الجهات الرقابية على أسواق رأس المال العربية من جهة ومختلف مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي في مجال البحث العلمي لتطوير مؤشرات للإنذار المبكر بمختلف أنواع الأزمات المالية تتماشى وطبيعة الاقتصادات العربية، وهذا من أجل عدم ازدواج تكاليف البحث فيما بينها، كون تكاليف تطوير هذه المؤشرات عالية جدا، وبهذا التنسيق يمكن تدنية التكاليف.

➤ في ظل التحديات التي عرفتها الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية والدور الذي لعبته في معالجة الأزمات المالية العالمية، وفي إطار التجارب العالمية الناجحة للمصارف الاسلامية التي أصبحت تنافس المصارف التقليدية نوصي بإيجاد وتطوير الأطر القانونية و التشريعية التي من شأنها أن ترعى وتنظم العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر للاستفادة من التجارب المصرفية الاسلامية الناجحة والمتميزة.

ثالثا: آفاق الدراسة

في ظل ما شهدته الصيرفة الاسلامية من تطور متسارع، وقبولا تجاوز الحدود الجغرافية للدول الاسلامية إلى دول غربية متقدمة مثل بريطانيا وفرنسا، مثلت الصيرفة الاسلامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية عند كثير من المحللين بديلا حقيقيا للصيرفة الوضعية، غير أن هذا الزخم الذي شهدته هذه الصيرفة من حيث الانطباع العام والاقبال المتزايد قابلته انشغالات أثرت حول بعض مشكلاتها لا سيما في ما يتعلق بإدارتها للسيولة سواء في فوائدها الضخمة أو في بعض أوقات إعسارها، وقد أظهرت الأزمة العالمية ضعف بعض الأطر التنظيمية والادارية لإدارة هذه السيولة التي تعد عنصرا مهما وأساسيا ومحددا رئيسيا لحسن أداء المصارف الاسلامية، وعليه كآفاق للدراسة تتمحور الإشكالية المرتقب البحث فيها هو إدارة السيولة في المصارف الاسلامية من خلال ابراز أهم مفهوم السيولة وإدارتها، وبيان أهميتها وأهم مكوناتها، والمرتكزات الأساسية لنجاحها، إلى جانب عرض الأدوات النقدية الاسلامية لإدارة السيولة وفحص نجاعتها وانضباطها بالضوابط الشرعية.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

I المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- أحمد شعبان محمد علي، (2007): انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر.
- 2- أحمد يوسف الشحات، (2001): الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر.
- 3- أمين عبد الله خالد و اسماعيل ابراهيم الطراد، (2006): إدارة العمليات المصرفية- المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 4- أيمن بن عبد الرحمن، (بدون سنة نشر): تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر.
- 5- بلعوز بن علي، (2003): محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، طبعة ثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6- توفيق محب خلة، (2011): الحراك النقدي والمصرفي المعاصر- دراسة أكاديمية وتطبيقية موثقة، دار الفكر الجامعي، مصر.
- 7- حكيم براضية وجعفر هني محمد، (2016): دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 8- سمير الخطيب، (2005): قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر.
- 9- صادق راشد الشمري، (2013): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 10- طارق عبد العال حماد ، (2001): تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر.
- 11- طارق عبد العال حماد، (2003): التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر.
- 12- الطاهر لطرش، (2004): تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 13- عبد الحميد عبد المطلب، (2001): العولمة واقتصاديات البنوك، الدر الجامعية، مصر.



- 14- عبد الغفار حنفي، (2002): إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
- 15- عبد المعطي رضا أرشيد و محفوظ أحمد جودة، (1999): إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- 16- علي شاهين، (2003): سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.
- 17- فائزة لعراف، (2013): مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
- 18- فريدة بخراز يعدل، (2005): تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 19- فؤاد التميمي أرشيد و سلام أسامة عزمي، (2004): الاستثمار بالأوراق المالية- تحليل و إدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 20- فؤاد شاكر، (2001): الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية، اتحاد المصارف العربية، لبنان.
- 21- فؤاد علوان، (2012): دور نظم الانذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية- دراسة تطبيقية على أسواق المال العربية، دار الفكر و القانون للنشر والتوزيع، مصر.
- 22- قندح عدلي شحادة، (2009): الأزمة المالية العالمية، الجذور- الأسباب- الآثار وخطط الانقاذ، بدون اسم الناشر، الأردن.
- 23- محفوظ لعشب، (2004): الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 24- محفوظ لعشب، (2008): الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، طبعة ثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 25- محمد رشاد الحملاوي و السيد محمود سماحة، (2002): إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.
- 26- محمد رشاد الحملاوي، (1995): إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية، طبعة ثانية، بدون اسم الناشر، مصر.
- 27- محمد مطرو و تيم فايز، (2005): إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- 28- محمود حسن صفوان، (2008): أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل للنشر، الأردن.



- (29)- محمود حمزة الزبيدي، (2000)، إدارة المصارف- استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- (30)- محمود حميدات، (1996): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- (31)- محمود حميدات، (2000): مدخل للتحليل النقدي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- (32)- نبيل حشاد، (2004): دليلك إلى اتفاق بازل II (المضمون- الأهمية- الأبعاد)، موسوعة بازل II، الجزء الأول، بدون اسم الناشر، الأردن.
- (33)- نوري موسى شقيري وآخرون، (2012): إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانيا: المجلات والدوريات

- (1)- أبو بكر عيد وآخرون، (2006): دراسة تحليلية لاستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية من منظور تأميني- مع الإشارة إلى التجربة المصرية في إدارة مخاطر التشغيل، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد (4)، كلية التجارة- جامعة بني سويف، مصر.
- (2)- خليل الشماع، (2007): مقررات بازل و التشريعات المصرفية : المخاطرة التشغيلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (15)، العدد (1)، مارس 2007، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- (3)- رقية بوحضر ومولود لعرابة، (2010): واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات بازل II ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد الإسلامي، المجلد (23)، العدد (2)، السعودية.
- (4)- سليمان ناصر، (2014): المعايير الاحترازية في العمل المصرفي و مدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد (14)، جامعة سطيف 1- الجزائر،
- (5)- عبد الرزاق حبار، (2011): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (10)، ديسمبر 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر.
- (6)- علي شاهين وجهاد مطر، (2011): نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد (25)، العدد (4)، فلسطين.
- (7)- عمر عيسى جهماني و أحمد عبد الفتاح الداود، (2004): التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام المقياس متعدد الاتجاهات، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد (31)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، الأردن.



- 8- فوزي غرايبة و ريماء يعقوب، (1997): استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، المجلد (14)، العدد (8)، الأردن.
- 9- كمال عايشي، (2006): أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد (10)، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 10- محمد سمير دهيرب، (2010) : نظام التقييم المصرفي بالمشورات (CAMELS) في ظل المخاطر- دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة (2006-2009)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد(45)، المجلد (11)، الأردن.
- 11- مركز البحوث المالية والمصرفية، (2000): التحديات التي تواجه التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد (8)، العدد(401)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- 12- ياسين الطيب، (2003): النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد (3)، الجزائر.
- 13- يوسف بوخلخال، (2012): أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد (10) ، جامعة الأغواط، الجزائر.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- 1- سعيد حسين ، (2006): إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الدولي الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بعنوان آفاق الصيرفة الإسلامية، جامعة سوريا، سوريا.
- 2- صالح مفتاح و فاطمة رحال، (2012): كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل (1-2-3)- واقع تطبيق البنوك الإسلامية لتوصيات بازل 3، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 12 و 13 ديسمبر 2012.
- 3- طيب لحيلج، (2005): كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، جويلية 2005.
- 4- فلاح كوكش (2012): أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، جانفي 2012.



- (5)- محمد بن بوزيان و آخرون، (2011): البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الاحترازية الجديدة- واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)-، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، قطر، ديسمبر 2011.
- (6)- نعيمة بن العامر، (2004): المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، ديسمبر 2004.

رابعاً: الأطروحات

- (1)- ابتسام كامل ابراهيم سليمان، (2014)، التنبؤ بالأزمات المصرفية من خلال المؤشرات المركبة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
- (2)- ابراهيم أحمد عبد الله شريم، (2016): مدخل مقترح للتكامل بين المحاسبة عن القيمة العادلة وحوكمة الشركات لتطوير نموذج الانذار المبكر وتقييم الأداء- دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- (3)- أحمد عربي مدبولي ، (2007): التنبؤ بأزمات العملة في دول الأسواق الصاعدة وسياسات تجنبها- دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
- (4)- حياة نجار، (2014): إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف1، الجزائر.
- (5)- رنا ناصر ناصر، (2011): المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الأردنية وتأثيرها على المخاطر الكلية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل II، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، الأردن.
- (6)- سعيد جمعة ابراهيم عقل، (2005): استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية باستخدام المشتقات في إدارة الموجودات و المطلوبات، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- (7)- علي بطاهر ، (2006): اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.



- (8)- محمد زكي يوسف أشكيرو، (2010): تقييم المخاطر و أثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- (9)- محمد عبد العال فرج مخيمر، (2003): دور استخدام النظم الخبيرة في التنبؤ بالأزمات المالية في سوق الأوراق المالية المصرية، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة الزقازيق- القيلوبية، مصر.
- (10)- محمد عمر داود، (2010): تطوير نموذج للإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية- دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية و التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه، تخصص تمويل، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- (11)- محمد وليد فريد حمدان، (2008): بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعي التأمين و البنوك، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الدراسات الإدارية و المالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

خامسا: التقارير

- (1)- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، مصر، سبتمبر 2009.
- (2)- تقارير الراجحي المالية (2010): اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010.
- (3)- التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الصادرة عن بنك الجزائر.
- (4)- التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، صلاية القطاع المصرفي، الصادرة عن بنك الجزائر.
- (5)- التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي: (القروض الموزعة)، الصادرة عن بنك الجزائر.
- (6)- التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي: (الموارد المجمع)، الصادرة عن بنك الجزائر.
- (7)- تقارير صندوق النقد العربي، (2004): الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 والدول النامية، أبوظبي.



سادسا: القوانين والتشريعات

- 1- القانون رقم: (62-441)، المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ: 13 ديسمبر 1962، المتعلق ب: إنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.
- 2- المادة (03)، التعليم رقم: (74-94)، الصادرة بتاريخ: 29 نوفمبر 1994، المتعلقة ب: قواعد الحيلة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، الصادرة عن بنك الجزائر.
- 3- المادة (7)، القانون البنكي رقم: (88-12)، الصادر بتاريخ: 12 جانفي 1988.
- 4- المادة (04)، التنظيم رقم: (90-01)، الصادر بتاريخ: 04 جويلية 1990، المتعلق ب: الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.
- 5- المادة (01)، التنظيم رقم: (90-01)، الصادر بتاريخ: 04 جويلية 1990، المتعلق ب: الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.
- 6- المادة (11): قانون النقد و القرض (90-10)، الصادر بتاريخ: 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد (18).
- 7- المادة رقم (93)، القانون رقم: (90-10)، الصادرة بتاريخ: 14 أفريل 1990، المتعلق ب: النقد والائتمان.
- 8- المادة (117)، القانون رقم: (90-10)، الصادر بتاريخ: 14 أفريل 1990 المتعلق ب: النقد و القرض.
- 9- المادة (02)، التعليم رقم: (94-68)، الصادرة بتاريخ: 25 أكتوبر 1994، المحددة ل: مستوى الالتزامات الخارجية للبنوك، الصادرة عن بنك الجزائر.
- 10- المادة (02)، التعليم رقم (74-94)، الصادرة بتاريخ: 29 نوفمبر 1994، المتعلقة ب: قواعد الحيلة والحذر، الصادرة عن بنك الجزائر.
- 11- المادة (2)، التعليم رقم: (95-78)، الصادرة بتاريخ: 26 ديسمبر 1995، المتضمنة ل: القواعد المتعلقة بوضعيات الصرف، الصادرة عن بنك الجزائر.
- 12- المادة (02)، التنظيم رقم: (02-03)، الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002 والمتضمن: المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الصادر عن بنك الجزائر.
- 13- المادة (02)، التنظيم رقم: (04-01)، الصادر بتاريخ: 04 مارس 2004، المتعلق ب: الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادر عن بنك الجزائر.



- 14- المواد رقم (5.6.4) ، التعليم رقم: (07-11)، الصادرة بتاريخ: 21 ديسمبر 2011، المتضمنة: معامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الصادرة عن بنك الجزائر.
- 15- المادة (1)، القانون رقم (10-17)، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، والمتمم للأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق ب: النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد (57).
- 16- المادة رقم (2)، التعليم رقم: (02-13)، الصادرة بتاريخ: 23 أبريل 2013، المتعلقة ب: نظام الاحتياطات الاجبارية، الصادرة عن بنك الجزائر.
- 17- المادة رقم (03)، التنظيم رقم: (04-11)، الصادرة بتاريخ: 24 ماي 2011، والمتضمن: تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة ، الصادرة عن بنك الجزائر.
- 18- المادة (118)، الأمر رقم: (03-11)، الصادر بتاريخ: 26 أوت 2003 ، المعدل و الملغى للقانون رقم: (90 – 10) المتعلق ب: النقد و القرض.
- 19- المادة رقم (5)، التعليم رقم: (73-94)، الصادرة بتاريخ: 28 نوفمبر 1994، المتعلقة ب: نظام الاحتياطات الاجبارية، الصادرة عن بنك الجزائر.

سابعاً: مواقع الأنترنت وروابط التحميل

1- التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الصادرة عن بنك الجزائر.
<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

2- التقارير السنوية، القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA).
<http://www.bna.dz/images/pdf/resultat-consolides-2015.pdf>.

3- عبد الكريم نصر ومصطفى أبو صلاح، (2007): المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل-2- دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، من الموقع:
<http://www.philadelphia.edu.jo/arabic/adfin/research1/48.doc>.

4- عبد النبي اسماعيل الطوخي، (2000): التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، ورقة بحثية، كلية التجارة، جامعة أسيوط- أسيوط، مصر، من الموقع:
<http://www.kantokji.com/fiqh/economics.com>.



(II) المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

- 1)- ANTOINE SARDI, (2004): **Basel II**, AFGES Editions, Paris.
- 2)- BAGCHI S.K, (2004): **Credit Risk Management**, 7stEd, JAICO Publishing House, New Delhi India.
- 3)- CULP CHRISTOPHER.L, (2002): **The Art of Risk Management**, John Wiley, Son Inc, USA.
- 4)- FRASER DONALD.R & GUP BENTON.E, (2001): **Commercial Banking- the Management of Risk**, 2ndEd, South Western College Publishing, USA.
- 5)- HEMPEL, GEORGETT& SIMONSON, DONALD.G (1999): **Bank Management**, Jhon Wiely, Son Inc, 5thEd, USA.
- 6)- KOCH TIMOTHY.W & MACDONALD SCOTT.S, (2006): **Bank Management- Analyzing Bank Performance**, 6thEd, Mac Graw Hill Companies, USA.
- 7)- KOCH TIMOTHY.W & MACDONALD SCOTT.S, (2003): **Bank Management**, 5thEd, Thomson South Western, USA.
- 8)- PANJER HARRY. H, (2006): **Operational Risk- Modelling Analytics**, John Wiley, Son Inc, USA.
- 9)- PHILIPPE GARSUAULT & STEPHANE PRIAMI, (1995): **La Banque Fonctionnement et Stratégies**, Ed .Economica, Paris.
- 10)- REJDA .G, (2001): **Principles of Risk Management and Insurance**, 7thEd, Addison Wesley Longman, Inc.
- 11)- ROSE PETER.S, (2002), **Commercial Bank Management**, International Edition, Irwin, Mc Graw – Hill Higher Education, Irwin, NY, USA.
- 12)- SANTOMERO & BABEL, (2004): **Financial Markets: Instruments- Institutions**, 3rd Ed, Mc Graw Hill Companies, USA.
- 13)- VAUGHAN EMMETT.J & VAUGHAN THERESE, (2003): **Fundamentals of Risk and Insurance**, 9thEd, John Wiley, Son Inc, USA.
- 14)- YUBARAJ PAUDEL, (2007): **Minimum Capital Requirement Basel II Credit Default Model & Its Application**, Vrije Universiteit, Amsterdam.



ثانيا: المجلات والدوريات

- 1)- ANARI ALI KOLARI & JAMES MASON JOSEPH, (2005): **Bank Assets Liquidation & The Propagation of The Gresat Depression**, Journal of Money, Credit and Banking, Vol(37),N° (04).
- 2)- ANTHONY.M SANTOMER & JOSEPH.DE VINSO, (1977): **Estimating the Probability of Failure for Commercial Banks and the Banking System**, Journal of Banking and Finance, Vol (1), N° (2), September 1977.
- 3)- C.JIMENEZ & P.MERLIER, (2004): **Prévention et Gestion des Risques Opérationnels**, Edition Revue Banque, Paris.
- 4)- CARLOS PARDO, (2003): **Quels Outils pour une Régulation Efficace des Risques Opérationnels de La Gestion pour Compte des Tiers ?**, Revue D'économie Financière, Vol (4), N° (73)
- 5)- DIRICHX.Y& VAN LANDEGHEM.G,(1994): **Statistical Failure Discrimination Method for the Prediction of Financial Distress: the Case of Greece**, Multinational Finance Journal, Vol(3), N° (2).
- 6)- Iwan (2005): **Bankruptcy Prediction Model With Zeta Optimal Cut-off Core to Correct TypeI Errors**, GADJAH MADA Inter National Journal of Business, Vol (7), N° (1).
- 7)- KAMINSKY GRACIELA. L & REINHART CARMEN. M, (1998): **Financial Crises in Asia and Latin America: (Then& Now)**, American Economic Review, Vol (88), N° (2).
- 8)- KASHYAP ANIL.K & STEIN JERMEY.C, (2000): **What do Million Observation on Banks Say about the Transmission of Monetary Policy**, American Economic Review, Vol(90), N° (3), Jaune 2000.
- 9)- MICHEL DIETSCH & JOËL PETEY, (2003): **Mesure et Gestion du Risque de Crédit Dans Les Institutions Financières**, Revue Banque Edition, Paris.
- 10)- MOHAMED ARABI KHALAFALLA AHMED, (2013): **Predicting Banks Failure: The Case of Banking Sector In Sudan For The Period (2002-2009)** , Journal of Business Studies Quarterly, Vol (4) , N° (3).
- 11)- MOROONEY, A.L. & AMMON, R. (1995), **Risk Management Practices and the Impact on Insurance Premiums and Loss Reserves**, The Journal of Legal Aspects of Sport, Vol(5) , N° (3).



- 12)- NAM. J. & JINN. T, (2000): **Bankruptcy Prediction- Evidence From Korean Listed Companies During The IMF Crisis**, Journal of International Financial Management and Accounting, Vol (11), N° (3).
- 13)- RICHARD.H PETTAWAY& JOSEPH.S SINKEY .JR, (1980): **Establishing on-Site Bank Examination Priorities: an Early Warning System Using Accounting and Market Information**, The Journal of Finance, Vol(35), N° (1), March 1980.
- 14)- SMITHSON.CHARLES, (1996), **Surveys Surveyed**, Risk9, N° (3), March1996.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- 1)- ARIAS GUILLAUME & ERLANDSSON ULF.G, (2004): **Regime Switching as an Alternative Early Warning System of Currency Crises: an Application to South East Asia**, Department of Economic, Lund University.
- 2)- CECHELLI SLEPHEN.G & UPPER CHRISTIAN, (2009): **Financial Crises and Economic Activity**, Paper Prepared In Financial Stability and Macro Economic Policy, Fedral Reserve Bank of Kansas City, Country Evidence.IMF, Working Paper N° (18), January, 2009.
- 3)- CONSTANTINOS STEPHANOU & JUAN CARLOS MENDOZA, (2005): **Credit Risk Measurement Under Basel 2**, Policy Research Working Paper, The World Bank, N° 3556, April 2005.
- 4)- EL- SHAZLY ALAA, (2002): **Financial Distress and Early Warning: With Application to Egypt**, Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.
- 5)- EMMANUELLE HENNIAUX, (2011): **Basel 3 Recent Developments**, Base3 a Risk Management Perspective 2011, Pwc, May 2011.
- 6)- ESPINOZA RAPHAEL, FORNARI FABIO & LOMBARDI MACRO, (2009): **The Role of Financial Variables in Predicting Economic Activity in the EURO Area**, I.M.F, Working Paper N° 09/241, Nov 2009.
- 7)- HAWKINS JOHN & TURNER PHILIP (1999): **Bank Restructuring In Practice**, an overview in bank restructuring, BIS Working Paper, N° (6).
- 8)- KAMINSKY GRACIELA & SCHMUKLER, (2002): **Short- Run Pain, Long- Run Gain**, The Effect of Financial Liberalization, The World Bank, Washington, D.C.



- 9)- KUNT DEMIRGUC.A & DETRAGIACHE ENRICA, (1997): **The Determinants of Banking Crisis**, Evidence From Industrial and Developing Countries, World Bank, Policy Research, Working Paper N°(1828).
- 10)- LAVIN LUC & VALENCIA FABIAN, (2008): **Systemic Banking Crises- a New Database**, IMF, Working Paper N° 08/224.
- 11)- RADELT STEREN & SACHS JEFFERY, (1998): **The Onset of the East Financial Crises**, NBER Working Paper, N° (6680).
- 12)- RANIA ALMASHAT & AMIN MATI, (2004): **Currency Crisis in Middle East and North Africa Region- What are the Early Warning Signals?**, Conference on Rising to the Challenge International Gisis and Economic Management in Egypt, Center for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, In Collaboration With United States Agency For International Development (USAID), Cairo.
- 13)- RANJANA SAHAJWALA & PAUL VAN DEN BERGH, (2000): **Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems**, Basel Committee on Banking Supervision, Bank For International Settlements Basel Switzerland, Working Papers, N°(4) , December 2000.
- 14)- RUSTOM BARUA, FABIO BATTAGLIA, (2010): **Basel3 What's New? Business and Technological Challenges**, Algorithmics, An IBM Company.

رابعاً: الأطروحات

- OSMAND ALFORD LINDO. JR, (2008): **Avalue at Risk Approach to Fiscal Sustainability- Acase Study for Thailand**, Ph.D of Philosophy Economics Faculty of Calaremant California University, Proquest llc, USA.

خامساً: التقارير

- 1)- BASEL Committee on Baking Supervision, (2001): **Operational Risk**, Bank for International Settlements, Basel.
- 2)- BASEL Committee on Banking Supervision (2003b), **Operational Risk- Rules Language**, Bank for International Settlements, Basel.
- 3)- BASEL Committee on Banking Supervision, (2006): **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, june 2006.



- 4)- BASEL Committee on Banking Supervision, (2011), **Basel III: a Global Regulatory Framework for more Resilient Banks and Banking Systems**, Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, June 2011.
- 5)- BIS, (2011): **The New Basel Capital Accord**, Secretarial & the Basel Committee on Banking Supervision, January 2011.
- 6)- Examiner Orientation,(1998): **Bank Rating System**, Report on Safety and Soundness Specialty Module, Mag Hill; USA .
- 7)- KRAMO N'GUESSAN,(2004): **Rapport de Mission sur L'analyse Financière des Risques des Banques et des Pays dans les Marchés Emergents**, New York, (4-10) décembre 2004,
- 8)- REBELA COLE & JEFFEREY W GUNTHER, (1995): **a CAMEL Rating's Shelf Life**, Financial Industry Studies, Federal Reserve Bank of Dallas, December 1995.

سادسا: القوانين والتشريعات

- ART(03), Règlement N° (2008-04), Du 23 Décembre 2008, **Relatif au Capital Minimum des Banques et Etablissement Financiers Exerçant en Algérie.**

سابعا: مواقع الأنترنت وروابط التحميل

- 1)- DERRICK REAGLE& DOMINICK SALVATORE, (2000):**Forecasting Financial Crises In Emerging Market Economies**, Department of Economics Fordham University In New York, Open Economies Review, N° (11), Kluwer Academic Publishers Printed In The Netherlands, Netherlands.
<http://www.springerlink.com/content/qrj67t1130066q32/fulltext.pdf>.
- 2)- Global Financial Stability Report 2004.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2004/02/pdf/gfsr0904.pdf>
- 3)- Global Financial Stability Report 2009.
<https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/pubs/ft/GFSR/2009/01/pdf/textpdf.ashx>.
- 4)- Global Financial Stability, Report 2012.
<https://www.imf.org/External/Pubs/FT/GFSR/2012/02>.
- 5)- KAMINSKY GRACIELA. L & REINHART CARMEN.M, (2000): **Assessing Financial Vulnerability an Early Warning System for Emerging Markets**, Institute for International Economics, Washington, D.C.
http://mpira.ub.uni_muenchen.de/13629.



6)- Rapport Annuel De La Banque d'Algérie, Indicateurs de Solidarité Financière des Banques.

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>.

7)- RONCALLI .T, (2001), **Introduction à la Gestion des Risques**, Publication Interne du GRO-Crédit Lyonnais, Polycopie Ensaе.

<http://gro.creditlyonnais.fr>.

8)- World Bank, World Development Report, Different Issue.

<http://www.world Bank.org>.

الملاحق

الملحق رقم (1): المتغيرات الاقتصادية الكلية أثناء أزمة جنوب شرق آسيا للفترة (1995-2000)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	الدولة	المتغير
4.4	4.2	-10.8	-1.4	5.9	9.3	تايلاند	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي
2.9	3.5	3.2	1.8	2	2.7	سنغافورة	
0.8	-13.1	4.5	8	8.2	7.5	اندونيسيا	
8.3	6.1	-7.4	7.3	10	9.8	ماليزيا	
4	3.4	-0.6	5.2	5.8	4.7	الفلبين	
5	6.3	4.7	2.2	2.8	3.2	هونج كونج	
4.1	6.3	6.8	2.6	2	2	كوريا	
3	2.9	2.7	2.7	2.6	1.8	تايبوان	
5.6	3	-10	-0.8	9.6	9.7	تايلاند	الانفاق الاستهلاكي (معدل النمو)
14.4	6.3	0.5	1.6	2.6	2.8	سنغافورة	
0.7	4.3	-7.1	7	8.6	11.4	اندونيسيا	
10.4	5.7	-10	4.6	5.6	7.1	ماليزيا	
4.3	2.9	8.9	1.3	5.2	7.5	الفلبين	
4.3	-0.7	-0.4	6	4.9	2.3	هونج كونج	
7.4	8.9	-10.3	3.6	6.7	9.8	كوريا	
11.3	8.5	-50.9	-21.9	5.2	14.3	تايلاند	
25.6	11.2	-24.5	8.4	8.7	14.3	سنغافورة	
17.5	-23.2	-39	6.3	4.9	13.1	اندونيسيا	
29.8	-3.9	-43	11.2	5.8	25.8	ماليزيا	
1.6	7.8	14.7	11.7	12.5	3.5	الفلبين	
19.1	-15.1	-16.1	13.9	-2.6	15.2	هونج كونج	
10.7	24.1	-30.6	-5.3	10.5	10.1	كوريا	
8.1	8.5	11.5	-2	-8.1	-8.2	تايلاند	صافي التعامل مع العالم الخارجي
14.5	25	25.4	17.9	15.2	17.3	سنغافورة	
6.05	4.1	3.3	-2.3	-3.4	-3.2	اندونيسيا	
9.4	15.9	12.7	-4.8	-4.6	-9.5	ماليزيا	
9.3	10.3	2.4	-5.3	-4.8	-2.7	الفلبين	

Sources: World Bank, World Development Data& Research, World Bank.

World Bank, World Development Report, Different Issue.

<http://www.world Bank.org>

تابع الملحق رقم (1): المتغيرات الاقتصادية الكلية أثناء أزمة جنوب شرق آسيا للفترة (1995-2000)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	الدولة	المتغير
1.6	0.3	8	5.6	5.8	5.8	تايلاند	التضخم
1.4	0	-0.3	2	1.4	1.7	سنغافورة	
3.7	2.5	8.4	6.2	8	9.4	اندونيسيا	
1.5	2.7	5.3	2.7	3.5	3.5	ماليزيا	
4	5.9	9.3	5.6	7.5	6.4	الفلبين	
-3.7	-0.4	2.9	5.8	6.3	9.1	هونغ كونج	
2.3	0.8	7.5	4.4	4.9	4.5	كوريا	
43.268	37.470	36.691	47.246	25.610	25.190	تايلاند (3)	سعر الصرف للدولار (1)
1.7315	1.666	1.6605	1.6755	1.3998	1.4143	سنغافورة (2)	
9.595	7.085	8.025	4.650	2.383	2.3081	اندونيسيا (2)	
3.8	3.8	3.8	3.891	2.529	2.543	ماليزيا (3)	
49.998	40.313	39.059	39.975	26.288	26.214	الفلبين (2)	
7.796	7.771	7.746	7.746	7.736	7.7320	هونغ كونج (2)	
1264.0	1138.0	1204.0	1695.0	844.2	774.71	كوريا (2)	

Sources: World Bank, World Development Data& Research, World Bank.

World Bank, World Development Report, Different Issue.

<http://www.world Bank.org>

الملحق رقم (2): المتغيرات الاقتصادية الكلية أثناء الأزمة المالية العالمية للفترة (2010-2005)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	الدولة		المتغير
5.2	-0.6	2.8	5.3	4.6	4.5	العالم		
1.6	-3.5	0.1	2.8	3.0	2.6	الدول المتقدمة		
7.0	1.6	5.9	8.4	8.2	7.3	الاسواق الصاعدة والنامية		
8.9	7.3	8.0	11.0	10.3	9.5	آسيا		
4.5	-6.1	4.0	7.0	7.5	6.1	أوروبا		
5.7	-0.8	4.4	5.4	6.4	5.3	الشرق الاوسط وشمال اف		
4.3	0.3	4.6	6.0	5.7	6.3	افريقيا جنوب الصحراء		معدل النمو
6.1	-1.8	4.1	5.8	5.6	4.7	غرب اوروبا		في الناتج
2.4	-3.1	-0.3	1.9	2.7	3.1	الولايات المتحدة الامريكية		المحلي
4	-5.1	0.8	3.4	3.9	0.8	المانيا		الاجمالي
1.7	-3.1	-0.1	2.3	2.5	1.8	فرنسا		الحقيقي
1.7	-5.5	-1.2	1.7	2.2	0.9	ايطاليا		
4.7	-5.5	-1	2.2	1.7	1.3	اليابان		
1.8	-0.4	-1	3.6	2.6	2.8	المملكة المتحدة		
1.8	-1.9	-0.6	2.3	2.9	3..4	عام	الولايات المتحدة	
0.9	4.3	2.2	1.3	1	0.6	خاص		
0.9	0.1	0.8	-0.2	1.5	0.2	عام	المانيا	
1.7	3	3.2	1.4	0.9	0.3	خاص		الانفاق
1.5	0.3	0.2	2.4	2.2	2.5	عام	فرنسا	الاستهلاكي
1.8	2.5	1.3	1.5	1.4	1.2	خاص		(معدل
1.5	-1.6	-0.8	1.1	1.4	4.1	عام	ايطاليا	النمو)
-0.4	0.8	0.6	1	0.5	1.9	خاص		
2.8	-0.7	-0.9	0.9	1.1	1.5	عام	اليابان	
1.9	2.3	-0.1	1.1	0	0.6	خاص		
1.3	-3.1	-1.6	2.7	1.5	2.5	عام	المملكة المتحدة	
0.4	0.8	1.6	0.6	1.5	2	خاص		

Sources: World Bank, World Development Report, Different Issue,

<http://www.world Bank.org>

تابع الملحق رقم (2): المتغيرات الاقتصادية الكلية أثناء الأزمة المالية العالمية للفترة (2010-2005)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	الدولة	المتغير
10.3	-12.3	-8.4	-2.7	2.7	4.5	الولايات المتحدة	اجمالي الاستثمار (معدل نمو)
1.8	-15.2	0.6	9.1	8.8	-1.9	المانيا	
1.7	-15.6	-0.8	7.1	4.4	4.3	فرنسا	
8.3	-16.9	-3.8	2.7	5.5	-0.7	ايطاليا	
-3.7	-17.6	-3	1.7	1.0	-0.3	اليابان	
10	-19.2	-6.2	-1	6.6	2-	المملكة المتحدة	
-0.5	1.1	1.2	0.6	-0.1	-0.3	الولايات المتحدة	صافي التعامل مع العالم الخارجي
1.7	-2.9	0	1.5	1.1	0.8	المانيا	
0	-0.5	-0.3	-0.9	0	-0.7	فرنسا	
-0.4	-1.2	0	0.3	0.1	0	ايطاليا	
2	-0.2	0.2	1	0.8	0.3	اليابان	
-0.6	1.1	0.9	-0.2	0.2	0.3	المملكة المتحدة	
1.6	-0.3	3.8	2.9	3.2	3.2	الولايات المتحدة	التضخم
1.2	0.2	2.8	2.3	1.8	1.9	المانيا	
1.5	0.1	2.8	1.5	1.7	1.8	فرنسا	
1.6	0.8	3.5	2	2.2	2.2	ايطاليا	
-0.7	-1.3	1.4	0.1	0.2	-0.3	اليابان	
3.3	2.1	3.6	2.3	2.3	2	المملكة المتحدة	
	1.33	1.4	1.46	1.32	1.18	منطقة اليورو	سعر
	93.02	90.64	114.71	118.95	117.97	اليابان	الصرف
	1.62	1.46	1.98	1.96	1.7219	المملكة المتحدة	بالدولار (1)

Sources: World Bank, World Development Report, Different Issue,

<http://www.world Bank.org>

ملحق رقم (3): القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري (BNA) للفترة (2010-2015)

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE



BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant	Montant
			31 12 2010	31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant	Montant
			31/12/2010	31/12/2009
1	Banque Centrale,			
2	Dettes envers les institutions Financières	2-13	290 560 461	201 088 954
3	Dettes envers la clientèle	2-14	738 292 584	723 959 223
4	Dettes représentées par des titres	2-15	19 237 930	19 365 870
5	Impôt courant -Passif	2-16	12 981 444	10 419 983
6	Impôt différés - Passif	2-17	163 339	163 339
7	Autres Passifs	2-18	43 414 989	37 985 095
8	Comptes de régularisation	2-19	126 175 661	122 274 955
9	Provisions pour risques et charges	2-20	7 091 341	4 551 341
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Provisions Pour risques Bancaires Généraux	2-21	42 859 591	28 417 616
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
13	Capital Social	09	41 600 000	41 600 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2-23	24 839 732	8 026 164
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de Réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
18	Report à nouveau	2-25	13 746 086	13 746 086
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	Résultat de l'exercice (+)	2-26	32 599 909	21 016 960
	TOTAL PASSIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
COMPTE DE RESULTATS

En Milliers DZD

COMPTE DE RESULTATS		Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9	PRODUIT NET BANCAIRE		52 437 400	41 960 887
10	Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11	8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		41 517 427	32 242 051
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		45 529 948	31 436 943
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19	RESULTAT AVANT IMPÔT		45 529 948	31 436 943
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.13	32 599 909	21 016 960

En milliers de DA	NOTE	Montant	Montant
		EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ACTIF			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 060 079 717	1 620 662 782

En milliers de DA	note	Montant	Montant
		EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
PASSIF			
Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2 -	661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		2 060 079 717	1 620 662 782

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		64 150 441	57 012 496
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		48 609 947	43 221 622
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT D'EXPLOITATION		36 271 994	46 163 260
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		36 271 994	46 163 260
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	27 180 499	34 819 139



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant	
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note	Montant	
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716



Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

	NOTES		EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 18 889 225	- 13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	- 56 747	- 11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8	- Charges des autres activités	-	- 2 489	-
9	PRODUIT NET BANCAIRE		76 451 412	64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 322 782	- 14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 227 432	- 1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		60 901 198	48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 34 880 930	- 20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 233 068	8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		42 253 336	36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
19	RESULTAT AVANT IMPOT			36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 12 044 226	- 9 156 526
	Impôts différés sur résultat	4.13	29 290	65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	30 238 400	27 180 498

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286
PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impôts sur les résultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

“ Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires ”

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219
PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
- Impôts sur les résultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires "

ملحق رقم (4): مؤشرات الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري

للفترة (2012-2010)

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE%)

البنك	BNA	BDL	BEA	CPA	BBA	TBA	GBA	SGB	ABG
2010	34,57	2,91	14,37	15,95	26,90	19,78	19,02	24,90	8,44
2011	28,48	7,36	20,33	16,27	29,35	7,18	21,95	28,42	6,81
2012	18,94	7,50	21,22	18,05	29,42	6,92	8,64	29,52	24,54

معدل العائد على الأصول (ROA%)

البنك	BNA	BDL	BEA	CPA	BBA	TBA	GBA	SGB	ABG
2010	2,29	0,19	0,81	1,58	2,69	6,58	3,54	2,16	2,51
2011	2,15	0,44	1,14	1,33	2,84	3,12	3,10	2,60	2,20
2012	1,32	0,46	1,54	1,32	2,65	3,11	2,67	2,55	3,41

مضاعف حق الملكية (الرافعة المالية) (EM)

البنك	BNA	BDL	BEA	CPA	BBA	TBA	GBA	SGB	ABG
2010	15,07	15,32	17,74	10,08	10,00	03,00	5,36	11,51	3,36
2011	13,26	16,73	17,83	12,16	10,33	2,29	7,08	10,90	3,09
2012	14,36	16,30	13,78	13,66	11,08	2,23	3,23	11,56	7,20

معدل كفاية رأس المال (CA%)

البنك	BNA	BDL	BEA	CPA	BBA	TBA	GBA	SGB	ABG
2010	6,63	6,53	5,64	9,92	10	33,33	18,65	8,68	29,76
2011	7,54	5,98	5,61	8,22	9,68	43,66	14,12	9,17	32,36
2012	6,96	6,13	7,26	7,32	9,02	44,84	30,95	8,65	13,89

معدل منفعة الأصول (AU%)

البنك	BNA	BDL	BEA	CPA	BBA	TBA	GBA	SGB	ABG
2010	3,69	2,73	1,55	2,77	6,00	12,72	9,34	7,58	5,65
2011	3,52	2,74	1,54	2,33	5,87	12,84	5,82	8,47	5,82
2012	3,26	2,84	1,93	1,93	4,38	6,99	4,89	5,40	7,21

معدل هامش الربح (PM%)

البنك	BNA	BDL	BEA	CPA	BBA	TBA	GBA	SGB	ABG
2010	62,16	7,05	52,37	57,14	44,78	51,72	37,94	28,53	44,39
2011	61,07	15,92	74,50	57,32	48,41	24,32	53,38	30,77	37,81
2012	60,50	16,12	79,89	68,46	60,61	78,51	54,65	47,26	47,27

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري

ملحق رقم (5): نتائج التحليل الاحصائي باعتماد برنامج SPSS حول النموذج المقترح للإنذار

المبكر بمخاطر التعثر لعينة من المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري

DISCRIMINANT

/GROUPS=Y(0 1)

/VARIABLES=ROE ROA EM CA AU PM

/ANALYSIS ALL

/SAVE=CLASS SCORES

/METHOD=WILKS

/FIN=3.84

/FOUT=2.71

/PRIORS SIZE

/HISTORY

/STATISTICS=MEAN STDDEV BOXM COEFF RAW TABLE CROSSVALID

/CLASSIFY=NONMISSING POOLED.

Analyse discriminante

[Ensemble_de_données2]

Analyse Observation Calculer Récapituler

Observations non pondérées	N	Pourcent
Valide	27	100,0
Codes de groupes manquants ou hors intervalle	0	,0
Au moins une variable discriminante manquante	0	,0
Exclues		
Codes groupes manquants ou hors intervalle et au moins une variable discriminante manquante	0	,0
Total – exclues	0	,0
Total – observations	27	100,0

Statistiques de groupe

البنك حالة	Moyenne	Ecart-type	N valide (liste)	
			Non pondérées	Pondérées
الملكية حقوق على العائد معدل	11,15250	5,627135	8	8,000
الأصول على العائد معدل	1,04125	,683634	8	8,000
الملكية حق مضاعف	13,13500	4,786630	8	8,000
المال رأس كفاية معدل	10,26250	9,039306	8	8,000
الأصول منفعة معدل	2,83875	1,290608	8	8,000
الربح هامش معدل	39,02375	23,267775	8	8,000
الملكية حقوق على العائد معدل	21,50105	8,422710	19	19,000
الأصول على العائد معدل	2,73526	1,137309	19	19,000
الملكية حق مضاعف	9,12789	4,830017	19	19,000
المال رأس كفاية معدل	16,75789	12,949543	19	19,000
الأصول منفعة معدل	6,16316	3,104425	19	19,000
الربح هامش معدل	52,14000	15,741976	19	19,000
الملكية حقوق على العائد معدل	18,43481	8,990381	27	27,000
الأصول على العائد معدل	2,23333	1,281664	27	27,000
الملكية حق مضاعف	10,31519	5,078992	27	27,000
المال رأس كفاية معدل	14,83333	12,133726	27	27,000
الأصول منفعة معدل	5,17815	3,084395	27	27,000
الربح هامش معدل	48,25370	18,830010	27	27,000
Total				

Analyse 1

Test de Box de l'égalité des matrices de covariances

Déterminants Log

البنك حالة	Rang	Déterminant Log
,00	2	7,805
1,00	2	8,175
Intra-groupes combinés	2	8,255

Les rangs et logarithmes naturels des déterminants imprimés sont ceux des matrices de covariance du groupe.

Résultats du test

M de Box	4,581
Approximativement	1,351
F	
dd11	3
dd12	3318,004
Signification	,256

Teste l'hypothèse nulle d'égalité de matrices de covariance des populations.

Statistiques pas à pas

Variables introduites/éliminées^{a,b,c,d}

Pas	Introduite	Éliminée	Lambda de Wilks							
			Statistique	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
							Statistique	ddl1	ddl2	Signification
1	الأصول على العائد معدل		,622	1	1	25,000	15,210	1	25,000	,001
2	الملكية حقوق على العائد معدل		,484	2	1	25,000	12,790	2	24,000	,000
3	المال رأس كفاية معدل		,385	3	1	25,000	12,233	3	23,000	,000
4		الأصول على العائد معدل	,386	2	1	25,000	19,106	2	24,000	,000

A chaque pas, la variable qui minimise le lambda de Wilks global est introduite.

a. Le nombre maximum de pas est 12.

b. Le F pour introduire partiel minimum est 3.84.

c. Le F partiel maximum pour éliminer est 2.71.

d. Seuil du F, tolérance ou VIN insuffisant pour la poursuite du calcul.

Variables de l'analyse

Pas		Tolérance	F pour éliminer	Lambda de Wilks
1	الأصول على العائد معدل	1,000	15,210	
2	الأصول على العائد معدل	,997	11,356	,713
	الملكية حقوق على العائد معدل	,997	6,825	,622
3	الأصول على العائد معدل	,390	,030	,386
	الملكية حقوق على العائد معدل	,254	13,063	,604
	المال رأس كفاية معدل	,175	5,898	,484
4	الملكية حقوق على العائد معدل	,447	34,352	,938
	المال رأس كفاية معدل	,447	20,364	,713

Variables absentes de l'analyse

Pas		Tolérance	Tolérance minimale	F pour introduire	Lambda de Wilks
0	الملكية حقوق على العائد معدل	1,000	1,000	10,058	,713
	الأصول على العائد معدل	1,000	1,000	15,210	,622
	الملكية حق مضاعف	1,000	1,000	3,894	,865
	المال رأس كفاية معدل	1,000	1,000	1,654	,938
	الأصول منفعة معدل	1,000	1,000	8,402	,748
	الربح هامش معدل	1,000	1,000	2,935	,895
1	الملكية حقوق على العائد معدل	,997	,997	6,825	,484
	الملكية حق مضاعف	,514	,514	,647	,605
	المال رأس كفاية معدل	,686	,686	,701	,604
	الأصول منفعة معدل	,424	,424	,005	,622
	الربح هامش معدل	,999	,999	2,032	,573
	الملكية حق مضاعف	,249	,249	1,759	,450
2	المال رأس كفاية معدل	,175	,175	5,898	,385
	الأصول منفعة معدل	,349	,349	,954	,465
	الربح هامش معدل	,943	,941	,512	,474
	الملكية حق مضاعف	,150	,105	,056	,384
	الأصول منفعة معدل	,344	,172	,357	,379
	الربح هامش معدل	,861	,160	,000	,385
3	الأصول على العائد معدل	,390	,175	,030	,385
	الملكية حق مضاعف	,179	,115	,085	,384
	الأصول منفعة معدل	,511	,253	,162	,383
	الربح هامش معدل	,917	,411	,002	,386

Lambda de Wilks

Pas	Nombre de variables	Lambda	ddl1	ddl2	ddl3	F exact			
						Statistique	ddl1	ddl2	Signification
1	1	,622	1	1	25	15,210	1	25,000	,001
2	2	,484	2	1	25	12,790	2	24,000	,000
3	3	,385	3	1	25	12,233	3	23,000	,000
4	2	,386	2	1	25	19,106	2	24,000	,000

Récapitulatif des fonctions discriminantes canoniques

Valeurs propres

Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	1,592 ^a	100,0	100,0	,784

a. Les 1 premières fonctions discriminantes canoniques ont été utilisées pour l'analyse.

Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Signification
1	,386	22,860	2	,000

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques standardisées

	Fonction
	1
الملكية حقوق على العائد معدل	1,465
المال رأس كفاية معدل	1,293

Matrice de structure

	Fonction
	1
الأصول على العائد معدل ^a	,647
الملكية حقوق على العائد معدل	,503
الأصول منفعة معدل ^a	,383
الملكية حق مضاعف ^a	-,346
الربح هامش معدل ^a	,260
المال رأس كفاية معدل	,204

Les corrélations intra-groupes combinés entre variables discriminantes et les variables des fonctions discriminantes canoniques standardisées sont ordonnées par tailles absolues des corrélations à l'intérieur de la fonction.

a. Cette variable n'est pas utilisée dans l'analyse.

Coefficients des fonctions discriminantes canoniques

	Fonction
	1
الملكية حقوق على العائد معدل	,189
المال رأس كفاية معدل	,108
(Constante)	-5,089

Coefficients non standardisés

Fonctions aux barycentres des groupes

البنك حالة	Fonction
	1
,00	-1,871
1,00	,788

Fonctions discriminantes canoniques non standardisées évaluées aux moyennes des groupes

Statistiques de classement

Récapitulatif du classement

Traitées		27
Exclues	Codes de groupes manquants ou hors intervalle	0
	Au moins une variable discriminante manquante	0
Utilisées dans le résultat		27

Probabilités à priori des groupes

البنك حالة	A priori	Observations utilisées dans l'analyse	
		Non pondérées	Pondérées
,00	,296	8	8,000
1,00	,704	19	19,000
Total	1,000	27	27,000

Coefficients des fonctions de classement

	البنك حالة	
	,00	1,00
الملكية حقوق على العائد معدل	,601	1,104
المال رأس كفاية معدل	,360	,647
(Constante)	-6,414	-17,641

Fonctions discriminantes linéaires de Fisher

Résultats du classement^{a,c}

	البنك حالة	Classe(s) d'affectation prévue(s)		Total	
		,00	1,00		
Original	Effectif	,00	7	1	8
		1,00	0	19	19
	%	,00	87,5	12,5	100,0
		1,00	,0	100,0	100,0
Validé-croisé ^b	Effectif	,00	6	2	8
		1,00	0	19	19
	%	,00	75,0	25,0	100,0
		1,00	,0	100,0	100,0

a. 96,3% des observations originales classées correctement.

b. La validation croisée n'est effectuée que pour les observations de l'analyse. Dans la validation croisée, chaque observation est classée par les fonctions dérivées de toutes les autres observations.

c. 92,6% des observations validées-croisées classées correctement.

BANC	ROE	ROA	EM	CA	AU	PM	Y	Dis_1	Dis1_1
BNA	34.570	2.29	15.07	6.63	3.69	62.16	1.00	1.00	2.16735
	28.480	2.15	13.26	7.54	3.52	61.07	1.00	1.00	1.11334
	18.940	1.32	14.36	6.96	3.26	60.50	1.00	1.00	-0.75423
BDL	2.910	0.19	15.32	6.53	2.73	7.05	0.00	0.00	-3.83352
	7.360	0.44	16.73	5.98	2.74	15.92	0.00	0.00	-3.05094
	7.500	0.46	16.30	6.13	2.84	16.12	0.00	0.00	-3.00826
BEA	14.370	0.81	17.74	5.64	1.55	52.37	0.00	0.00	-1.76135
	20.330	1.14	17.83	5.61	1.54	74.50	1.00	1.00	-0.63695
	21.220	1.54	13.78	7.26	1.93	79.89	1.00	1.00	-0.29047
CPA	15.950	1.58	10.08	9.92	2.77	57.14	0.00	0.00	-1.00045
	16.270	1.33	12.16	8.22	2.33	57.32	0.00	0.00	-1.12339
	18.050	1.32	13.66	7.32	1.93	68.46	0.00	0.00	-0.88376
BBA	26.900	2.69	10.00	10.00	6.00	44.78	1.00	1.00	1.07992
	29.350	2.84	10.33	9.68	5.87	48.41	1.00	1.00	1.50893
	29.420	2.65	11.08	9.02	4.38	60.61	1.00	1.00	1.45093
TBA	19.780	6.58	3.00	33.33	12.72	51.72	1.00	1.00	2.25095
	7.180	3.12	2.29	43.66	12.84	24.32	1.00	1.00	0.98200
	6.920	3.11	2.23	44.84	6.99	78.51	1.00	1.00	1.06018
GBA	19.020	3.54	5.36	18.65	9.34	37.94	1.00	1.00	0.52267
	21.950	3.10	7.08	14.12	5.82	53.38	1.00	1.00	0.58808
	8.640	2.67	3.23	30.95	4.89	54.65	1.00	1.00	-0.11362
SGB	24.900	2.16	11.51	8.68	7.58	28.53	1.00	1.00	0.55905
	28.420	2.60	10.90	9.17	8.47	30.77	1.00	1.00	1.27792
	29.520	2.55	11.56	8.65	5.40	47.26	1.00	1.00	1.42992
ABG	8.440	2.51	3.36	29.76	5.65	44.39	1.00	1.00	-0.27990
	6.810	2.20	3.09	32.36	5.82	37.81	0.00	1.00	-0.30767
	24.540	3.41	7.20	13.89	7.21	47.27	1.00	1.00	1.05328

الطائفة



الملخص

نتيجة لما كشفته الأزمات المالية والمصرفية المتلاحقة والمكررة من قصور السياسات في اكتشاف المخاطر المالية ومواجهتها، اقتضت الضرورة إعداد نماذج للاستقرار المالي ومؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات المالية والمصرفية، والتي تركز على اختبار قدرة استيعاب النظام المالي والمصرفي على تحمل الضغوط في حال تعرضه لصدمات مالية، وبالتالي ضرورة تبني التنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة هذه المخاطر، من خلال توجيهه وإنذار متخذي القرار ووضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، فتبين احتمالات حدوثها في وقت مبكر لاتخاذ سياسات وإجراءات وقائية عند وقوعها.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح للإنذار المبكر، والتوصل من خلاله إلى أفضل وأهم المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في التنبؤ بمخاطر المؤسسات المصرفية العاملة بالقطاع المصرفي الجزائري، والتميز بين المصارف المتعثرة (الفاشلة) وغير المتعثرة منها، بغرض تشخيص الوضع المالي لها في وقت مبكر، مما يسمح للهيئات الرقابية باتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، حيث استخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات كأحد أساليب نظم الانذار المبكر، وتم التوصل إلى النموذج التالي:

$$Z = -5,089 + 0,189(ROE) + 0,108(CA)$$

حيث أن: (ROE): معدل العائد على حقوق الملكية. (CA): معدل كفاية رأس المال.

وقد أجري اختبار النموذج وتبين أنه قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المؤسسات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة بدقة تصنيف عالية جدا (93,75%) سنوات التحليل.

الكلمات المفتاحية

المخاطر المالية، مقررات لجنة بازل، المعايير الاحترازية، الأزمات المالية والمصرفية، نظم الإنذار المبكر، القطاع المصرفي الجزائري.



Abstract

Successive financial and banking crises have revealed the deficiency of policies in detecting and responding to financial risks. As a result, it was required to prepare models for financial stability and early-warning indicators for financial and banking crises; which focus testing the ability of financial and banking system to withstand pressures in case of financial shocks. Therefore, it becomes necessary to adopt preventive forecasting as an essential requirement in managing these risks by guiding and alerting decisions and policies makers that the economy may be exposed to a financial crisis, so the probability of its occurrence will appear early and preventive policies and actions may be taken when it occurs.

This study aims to present a proposed model for early warning, in order to obtain the best and most important financial indicators that can be used in predicting risks of the banking institutions operating in Algerian banking sector, and to distinguish between failing and non-failing banks for the purpose of diagnosing their financial situation at an early time, allowing supervisory bodies to take appropriate corrective action in a timely manner.

Multivariate linear differential analysis method was used as one of the methods of early warning systems and the following model was obtained:

$$Z = -5,089 + 0,189 (ROE) + 0.108 (CA)$$

Where: (ROE): Rate of Return on Equity. (CA): Capital Adequacy Ratio.

The model was tested and found to be able to predict the failure and distinguish between failing and non-failing banks with a very high rating (93.75%) years of analysis.

Keywords

Financial Risks, Basel Committee Decisions, Precautionary Measures, Financial and Banking Crises, Early Warning Systems, Algerian Banking Sector.

**Résumé :**

Les crises financières et bancaires successives ont révélé le démerite des politiques concernant la détection des risques financiers, ce qui a conduit à la confection des modèles de stabilité financière et des indices d'avertissement anticiper des crises financières et bancaires, qui s'intéressent au test de la capacité du système financier pour absorber les pressions des choc financiers . Ce qui explique la nécessité d'adopter un pronostic préventif essentiel à la gestion de ces risques, à travers l'orientation des décideurs, si l'économie est exposée à une crise financière probable préalablement, pour prendre les procédures préventives en cas de chute.

Cette étude vise à présenter une proposition d'un modèle d'avertissement anticiper, qu'on peut utiliser pour atteindre de meilleur et important indices financiers de pronostic des risques des institutions bancaires acteur du secteur bancaire Algérien, et la distinction entre les banques non-solvables et solvables afin de leur faire un diagnostic financier préalablement, ce qui permet au organisations censoriales de prendre les mesures convenables et adéquates au temps exacte.

En utilisant la méthode d'analyse différentielle linéaire multi-variables, comme l'une des méthodes du système d'avertissement anticiper, l'étude a abouti à concevoir le modèle suivant : $Z = -5,089 + 0,189 (ROE) + 0.108 (CA)$

Où : ROE c'est le taux de rendement sur les droits de propriété

CA c'est le taux de compétence des capitaux

Le test de ce modèle a montré sa capacité à prévoir l'insolvabilité et la distinction entre les institutions solvables et non-solvables, avec une précision de classification très haute (93.75%) années d'analyse.

Mots Clés :

Risques Financiers, Décisions De Comité De Bâle, Mesures Préventives, Crises Financières Et Bancaires, Système D'avertissement Anticiper, Secteur Bancaire Algérien.